

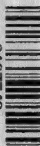
دراسات
في

القرآن الكريم

دكتور
محمد رشيد عثمانوي

دار الحديث
تحت إشراف الأئمة

0167749



Bibliotheca Alexandrina

دراسات في القرآن الكريم

دكتور
محمد إبراهيم الحفناوي

الهيئة العامة للكتاب مكتبة الإسكندرية
297.122.64
٢٠٢٣
٩١٤٦٩

دار الحديث
خلف الأمام الأوزاعي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَأَنْتَ هَذَا صِرَطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ
بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾

[سورة الأنعام الآية ١٥٣]

تمهيد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا ومولانا محمد النبي المصطفى الكريم، وعلى آله وصحبه وأشياعه وحزبه نجوم المهتدين، ورجوم المعتدين.

وبعد :

فقد شرح الله عز وجل صدرى من فترة طويلة أن أعيش مع القرآن الكريم، أهل من معينه، وأروى ظمئى من بحر جوده، حيث إنه لا يختلف اثنان فى أن القرآن الكريم هو كتاب هداية وإرشاد، وأن خير ما صرفت من أجله الجهود وَوُصِّلَ بسببه الليل والنهار هو القرآن الكريم وكيف لا ؟ ويقول منزله جل شأنه :

﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُزَيَّنًا لِّلَّذِينَ حَرَّجُوا خَمِيرَهُمْ ۚ ﴾ (١)

﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطٍ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ۚ ﴾ (٢)

﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ فَكُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ مِنْهُ زَكَاةً وَسَبِّحْهُ طَوِيلًا مِنْ اللَّيْلِ وَمِنْ أَوَّلِ الْبُقْعَةِ الْمُبَارَكَةِ وَفِي الْوُجُوهِ الْمُبَارَكَةِ وَالشَّجَرِ الْمُنْتَبِهَةِ وَفِي الصَّوَارِيزِ الْمَنْشُورَةِ وَالْأَنْجَامِ الْمُنَافِرَةِ ۚ ﴾ (٣)

وقد أخرج أبو نعيم وغيره عن عبد الرحمن بن زياد بن أنعم قال :

قيل لموسى عليه السلام : يا موسى : إنما مثل كتاب أحمد فى الكتب بمنزلة وعاء فيه لبن كلما مخضته أخرجت زبدته .

(١) سورة هود الآية ١

(٢) سورة إبراهيم الآية ١

(٣) سورة القمر الآية ١٧ .

كالبدر من حيث التفت رأيتُهُ يَهْدِي إلى عينيك نوراً ثاقباً
كالشمس في كبد السماء وضوءها يَغْشَى البلادَ مشارقاً ومغارباً
فسبحان من أنزله هادياً ونوراً ساطعاً، لا يستطيع إنسان مهما بلغ
شأنه، وعلا كعبه أن يحيط بوصفه .

أندى على الأكباد من قطر الندى وألذُّ في الأجفان من سيرة الكرى
ويكفى أن الله عز وجل سماه نوراً وروحاً، فهو ينير الطريق لمن
أراد النجاة، ولا يستطيع مخلوق أن يعيش بدونه، لأنه يؤدي إلى حياة
الأبد، فالمرء في حاجة إلى القرآن أكثر من احتياج العين إلى نورها،
والجسد إلى روحه .

هذا وكَم فيه من مزايا وفي زواياه من خبايا
وَيُطْمَع الحَبْرُ في التقاضى فيكشف الحُبْرَ عن قضايا
ويقول الإمام الشافعي رحمه الله: جميع ما تقوله الأمة شرح للسنة،
وجميع السنة شرح للقرآن، وجميع القرآن شرح لأسماء الله الحسنى وصفاته
العليا .

زاد غيره: وجميع الأسماء الحسنى شرح لاسمه الأعظم .

لما كان الأمر كذلك كانت الدراسة حول القرآن الكريم أفضل من
دراسة أي علم غيره، خاصة وهو المصدر الأول للتشريع، وماعده مأخوذ
منه، ومتفرع عنه، فكثرت زهاء سنة كاملة أنقب في كتب التراث
وغيرها من الكتب المتخصصة في الدراسات القرآنية، حتى جاءت
الدراسة في هذا البحث المتواضع، مشتملة على مقدمة وستة أبواب .

المقدمة : فى تعريف القرآن الكريم .

الباب الأول : فى ثبوت القرآن وما يتصل به وفيه فصول

الفصل الأول : فى ثبوت القرآن وتواتره

الفصل الثانى : فى ترتيب الآيات والسور

الفصل الثالث : فى اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية

الفصل الرابع : فى ترجمة القرآن

الفصل الخامس : فى حججه

الفصل السادس : فى الغاية من البحث فى القرآن

الفصل السابع : فى خواص القرآن .

الباب الثانى : فى الأحكام التى تضمنها القرآن وما يتعلق بها

وفيه فصول

الفصل الأول : فى الأحكام الواردة فى القرآن الكريم

الفصل الثانى : فى تعليل القرآن الأحكام

الفصل الثالث : فى أسلوب القرآن فى بيان الأحكام

الفصل الرابع : فى طرق استخراج الأحكام من القرآن .

الباب الثالث : فى مباحث الألفاظ .

وفيه فصول

الفصل الأول : فى أقسام اللفظ باعتبار المعنى الذى وضع له

وفيه مباحث

- المبحث الأول : فى العام
- المبحث الثانى : فى الجمع المتكرر
- المبحث الثالث : فى الخاص
- المبحث الرابع : فى الأمر والنهى
- المبحث الخامس : فى المطلق والتقييد
- المبحث السادس : فى المشترك

الفصل الثانى : فى اللفظ باعتبار المعنى الذى استعمل فيه
وفيه مبحثان

- المبحث الأول : فى الحقيقة والمجاز
- المبحث الثانى : فى الصريح والكناية
- الفصل الثالث : فى اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه
وفيه مبحثان

المبحث الأول : واضح الدلالة
وفيه مطالب

- المطلب الأول : فى المحكم
- المطلب الثانى : فى المفسر
- المطلب الثالث : فى النص
- المطلب الرابع : فى الظاهر
- المبحث الثانى : غير واضح الدلالة
وفيه مطالب

- المطلب الأول : فى الخفى
- المطلب الثانى : فى المشكل
- المطلب الثالث : فى المجمل
- المطلب الرابع : فى المتشابه

الفصل الرابع : فى كيفية دلالة اللفظ على المعنى
وفيه مبحثان

المبحث الأول : فى طرق الدلالة عند الحنفية
المبحث الثانى : فى طرق الدلالة عند الشافعية

الباب الرابع: فى النسخ
وفيه فصول

الفصل الأول : فى مدلول النسخ وموقف العلماء منه
وفيه مباحث

المبحث الأول : فى تعريف النسخ
المبحث الثانى : فى شروطه
المبحث الثالث : فى موقف العلماء منه

الفصل الثانى : فى أنواع النسخ
وفيه مباحث

المبحث الأول : فى نسخ القرآن بالقرآن
وفيه مطالب

المطلب الأول : فى نسخ التلاوة والحكم معاً
المطلب الثانى : فى نسخ التلاوة فقط دون الحكم
المطلب الثالث : فى نسخ الحكم فقط دون التلاوة

المبحث الثانى : فى نسخ القرآن بالسنة
المبحث الثالث : فى نسخ السنة بالقرآن
المبحث الرابع : فى نسخ السنة بالسنة.

الفصل الثالث : فى طرق معرفة النسخ.

الباب الخامس: فى الصلة بين القرآن والسنة
وفيه فصلان

الفصل الأول : فى المقدار الذى بينه النبى صلى الله عليه وسلم من القرآن

الفصل الثانى : فى أنواع بيان القرآن بالسنة

الباب السادس: فى القرآن المكى والمدنى

وفيه فصول

الفصل الأول : فى تعريف القرآن المكى والمدنى وفائدة العلم بذلك .

الفصل الثانى : فى الطرق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى

الفصل الثالث : فى خصائص كل من المكى والمدنى

الفصل الرابع : فى السور المكية والمدنية

الفصل الخامس : فى تنزيلات القرآن

الفصل السادس : فى تنجيم القرآن والحكمة منه

الفصل السابع : فى أول ما نزل وآخر ما نزل .

هذا وقد نهجت فى كتابة هذه الدراسة نهجاً يقوم على النحو التالى :

١- الاتسام بالموضوعية المطلقة من أجل الوصول إلى الحق .

٢- الرجوع فى كل نص إلى مصادره - وذلك من باب الأمانة العلمية - مع التنبيه على ذلك فى ذيل كل صحيفة من صحائف هذا الكتاب .

هذا كل ما أستطيع أن أذكره وأنا أقدم لهذا العمل ، وأسأل الله عز وجل أن يشيئنى عليه ويجمله فى كفة حسناتى وكل من له على فضل يوم القيامة .

﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ بِجَدِلٍ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴾ (١).

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دكتور

محمد إبراهيم الحفناوى

مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

(١) سورة النحل الآية ١١١ .

مقدمة

فى تعريف القرآن الكريم

تعريف القرآن:

القرآن فى اللغة مصدر مرادف للقراءة ومنه قوله تعالى:
﴿إِن عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ وَكُنْ ﴿١﴾. ثم نقل من هذا
المعنى المصدرى وجعل اسماً للكلام المعجز الذى أنزله الله تعالى على
نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك من باب إطلاق المصدر على
مفعوله.

قال الرازى: (٢) قرأ الكتاب قراءة وقرأنا — بالضم — وقرأ الشيء
قرأنا — بالضم أيضاً — جمعه وضمه ومنه سمي القرآن لأنه يجمع السور
ويضمها.

وقال ابن منظور: (٣) وسمى قرآناً لأنه يجمع السور يجمعها.

على العموم هناك خمسة أقوال فى لفظ القرآن هى:

القول الأول:

لفظ القرآن المعروف بأل ليس مهموزاً ولا مشتملاً بل وضع علماً على
الكلام المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا القول مروى عن
الإمام الشافعى رضى الله عنه.

(١) سورة القباية آيتا ١٧ ، ١٨ .

(٢) غنار الصحاح ٥٢٦

(٣) لسان العرب ٣٥٦٣/٤

وقد جاء فى تاريخ بغداد^(١) فى ترجمة الإمام الشافعى رضى الله عنه ما يلى :

«.... وقرأت القرآن على إسماعيل بن قسطنطين، وكان يقول : القرآن اسم وليس مهموزاً، ولم يؤخذ من «قرأت» ولو أخذ من «قرأت» لكان كل ما قرئ قرأناً— ولكنه اسم للقرآن مثل التوراة والإنجيل يهز قرأت ولا يهز القرآن» .

القول الثانى :

لفظ القرآن مشتق من قرنت الشيء بالشيء إذا ضممته إليه ، ثم جعل علما على اللفظ المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وسمى بذلك لقران السورة والآيات والحروف فيه بعضها ببعض ، وهذا القول منقول عن الإمام الأشعرى رحمه الله تعالى .

قال الشيخ بدر الدين الزركشى رحمه الله^(٢) :

«... وذهب آخرون إلى أنه مشتق من قرنت الشيء بالشيء إذا ضممته إليه فسمى بذلك لقران السور والآيات والحروف فيه ، ومنه قيل للجميع بين الحج والعمرة قران....»

القول الثالث :

لفظ القرآن مشتق من القرائن ، لأن الآيات فيه يصدق بعضها بعضاً ، وجعل علماً على اللفظ المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم . وهذا هو رأى الفراء .

قال بعض المفسرين^(٣) : القران بغير همز مأخوذ من القرائن ، لأن

(١) ٦٢/٢ ط : القاهرة سنة ١٣٤٩ هـ

(٢) البرهان فى علوم القرآن ٢٧٨/١

(٣) تفسير القرطبي ٦٧٤/١ ، والبرهان للزركشى ٢٧٨/١ .

الآيات منه يصدق بعضها بعضاً، ويشابه بعضها بعضاً، فهي حينئذ قرائن.

وعلى هذا فلفظ القرآن على هذين القولين غير مهموز كالذى قبلها، ونونه أصلية.

القول الرابع:

لفظ القرآن وصف على وزن فعْلان مهموز مشتق من القرء بمعنى الجمع، ومنه قرأت الماء فى الحوض إذا جمعته، وسمى الكلام المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم قرآناً، لأنه جمع السور أو جمع ثمرات الكتب السابقة.

وهذا القول للزجاج^(١) وقد قال تعليقاً على القول السابق:
«وهذا القول سهو، والصحيح أن ترك الهمز فيه من باب التخفيف، ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها».

القول الخامس:

وهو للحيتاني وجماعة حيث ذهبوا إلى القول بأنه مصدر مهموز بوزن الغفران، سمي به المقروء من تسمية المنحول بالمصدر.

القرآن فى الاصطلاح:

يلاحظ أن هناك اختلافاً فى تعريف القرآن بين المتكلمين وعلماء الأصول والفقهاء والعربىة، وذلك بعد اتفاق الجميع على أن القرآن كلام الله تعالى، وأن البشر عاجزون عجزاً كلياً عن الإتيان بمثله قال تعالى:

(١) البرهان ٢٧٨/١

والزجاج هو: إبراهيم بن السرى أبو إسحاق صاحب كتاب معانى القرآن. توفى رحمة الله سنة ٣١١هـ — إنباء الرواة وحواشيه ١/١٦٣.

﴿ قُلْ لَيْسَ بِجَنَّتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَمَّا نَأْتُوا بِشَيْءٍ هَذَا الشَّرْءُ لَا يَأْتُونَ بِشَيْءٍ عَوْدًا وَلَوْ كَانَ
بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ قَدِيرًا ﴾ (١)

وسبب هذا الاختلاف أن القرآن. وهو كلام الله تعالى. قد يطلق ويراد به الكلام النفسى. وقد يطلق ويراد به الكلام اللفظى، ولما كان المتكلمون يتحدثون عن صفات الله تعالى النفسية من ناحية، ويقررون حقيقة أن القرآن كلام الله غير مخلوق من ناحية أخرى، وجدناهم يطلقونه إطلاق الكلام النفسى.

أما علماء الأصول والفقه والعربية، فيطلقونه إطلاق الكلام اللفظى، وإنما عنى الأصوليون والفقهاء بإطلاق القرآن على الكلام اللفظى، لأن غرضهم الاستدلال على الأحكام، وهو لا يكون إلا بالألفاظ.

وكذلك بالنسبة لعلماء العربية، لما كان عندهم أمر الإعجاز كانت وجهتهم الألفاظ، والمتكلمون حين يطلقون القرآن على الكلام النفسى يلاحظون أمرين هما :

الأمر الأول :

أن القرآن علم أى كلام ممتاز عن كل ما عده من الكلام الإلهى.

الأمر الثانى :

أنه كلام الله، وكلام الله قديم، فيجب تنزهه عن الحوادث.

ولما كان كلام البشر النفسى يطلق بإطلاقين :

أحدهما : على المعنى المصدرى .

وثانيها : على المعنى الحاصل بالمصدر (٢).

(١) سورة الإسراء الآية ٨٨.

(٢) الكلام النفسى بالمعنى المصدرى هو تحضير الإنسان فى نفسه بقوة المتكلمة الباطنة =

فكذلك... والله لا شل الأعلى... كلام الله النفسى يطلق
بإطلاقين (١):

أحدهما: على نظير المعنى المصدرى للبشر.

= للكلمات التى لم تبرز إلى الجوارح، فيتكلم بكلمات متخيلة يرتبها فى ذهنه،
بحيث إذا تلفظ بها بصوت حتى كانت طبق كلماته اللفظية.
والكلام النفسى بالمعنى الحاصل بالمصدر، هو تلك الكلمات النفسية، والألفاظ
الذهنية المترتبة ترتيباً ذهنياً منطبقاً عليه الترتيب الخارجى.
والكلام البشرى اللفظى بالمعنى المصدرى عبارة عن تحريك الإنسان لسانه ومايساعده
فى إخراج الحروف من الخارج.
أما الكلام اللفظى بالمعنى الحاصل بالمصدر فهو تلك الكلمات المنطوقة التى هى
كيفية فى الصوت الحسى (مناهل العرفان ٨/١).

(١) قال الشيخ أبو عبد الله السنوسى رحمه الله - شرح أم البراهين ٣١:

..... وما يوجد فى كتب علماء الكلام من التمثيل بالكلام النفسى فى الشاهد عند
ردهم على المعتزلة القائلين بانحصار الكلام فى الحروف والأصوات، لا يفهم منه
تشبيه كلامه جلّ وعزّ بكلامنا النفسى فى الكنه - تعالى وجلّ عن أن يكون له
شريك فى ذاته أو صفاته أو أفعاله - وكيف يتوهم أن كلامه تعالى مماثل لكلامنا
النفسى، وكلامنا "نسى" أعراض حادثة يوجد فيها التقديم والتأخير وطرؤ البعض بعد
عدم البعض الذى تنقذه، ويترتب ويتعلم بحسب وجود جميع ذلك فى الكلام
اللفظى.

فمن توهم هنا فى كلامه تعالى فليس بينه وبين الحشوية ونحوهم من المبتدعة
القائلين بأن كلامه تعالى حروف وأصوات فرق.

وإنما مقصد العلماء بذكر الكلام النفسى فى الشاهد النقض على المعتزلة فى
حصصهم الكلام فى الحروف والأصوات.

قيل لهم: ينتقض حصصكم ذلك بكلامنا النفسى، فإنه كلام حقيقة وليس
بحرف ولا صوت، وإذا صح ذلك فكلام مولانا أيضاً كلام ليس بحرف ولا صوت،
فلم يقع الاشتراك بينهما إلا فى هذه الصفة السلبية، وهى أن كلام مولانا جلّ وعزّ
ليس بحرف ولا صوت، كما أن كلامنا النفسى ليس بحرف ولا صوت، أما الحقيقة
فبإينة للحقيقة كل المبانيّة، فاعرف هذا فقد زلّت هنا أقدام لم تؤيد بنور من الملك
العلام.

وثانيهما : على نظير المعنى الحاصل بالمصدر للبشر.

لما كان الأمر كذلك عرف المتكلمون القرآن بالمعنى الأول فقالوا :
« هو الصفة القديمة المتعلقة بالكلمات الحكية من أول الفاتحة إلى
آخر سورة الناس » .

وهذه الكلمات أزلية مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية ،
وهي مترتبة غير متعاقبة كالصورة تنطبع في المرآة مترتبة غير متعاقبة .

وإنما نص المتكلمون في التعريف على أنها حكية ، لأنها ليست
ألفاظاً حقيقية مصورة بصورة الحروف والأصوات .
وقالوا : إنها أزلية ليشبهاها معنى القديم .

وقالوا : إنها مجردة عن الحروف اللفظية والذهنية والروحية ، لينفوا
عنها أنها مخلوقة ، وأثبتوا لها الترتيب حيث إن القرآن حقيقة مترتبة بل
ممتاز بكمال ترتيبها وانسجامها ، وكذلك قالوا : إنها غير متعاقبة لأن
التعاقب يستلزم الزمان ، والزمان حادث .

كما عرفوا القرآن بالمعنى الثاني فقالوا : « إنه الكلمات الحكية
الأزلية المترتبة في غير تعاقب ، المجردة عن الحروف اللفظية والذهنية
والروحية (١) » ،

وجدير بالذكر التنبيه على أن للمتكلمين إطلاقاً ثالثاً للقرآن
يشاركون به الأصوليين ونحوهم ، فهم يُعنون كذلك بتقرير وجوب الإيمان
بكتب الله المنزلة ، ومنها القرآن ، وبإثبات نبوة رسول الله صلى الله عليه
وسلم بمعجزة القرآن ، ويدهى أن ذلك كله مناطه الألفاظ .

(١) الإبانة عن أصول الديانة ٢١ ، والاقتصاد في الاعتقاد ٥٩ ، وشرح أم البراهين ٢٣ ،
ومناهل العرفان ١٠/١ ، ١١ ، والجنة في عقبة أهل الجنة ٢٩ .

القرآن عن الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية :

عنه العلماء القرآن بأنه : الكلام المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه ، المكتوب في المصاحف ، المنقول إلينا نقلاً متواتراً^(١)....

وقبل ان أتناول التعريف بالشرح والتحليل يقتضى المقام منى أن أسجل هنا أن كلاً من الكتاب^(٢) والقرآن يطلق عند الأصوليين على المجموع ، وعلى كل جزء منه ، لأنهم إما يبحثون عنه من حيث إنه دليل على الحكم وذلك آية آية لا مجموع القرآن ، فاحتاجوا إلى تحصيل صفات مشتركة بين الكل والجزء مختصة بهما ككونه معجزاً ، منزلاً على الرسول صلى الله عليه وسلم مكتوباً في المصاحف ، منقولاً بالتواتر كالتعريف المتقدم .

فاعتبر بعض العلماء في تعريفه جميع الصفات من باب زيادة الإيضاح والبيان ، وبعضهم اعتبر الإنزال والإعجاز فقط ، لأن الكتابة والنقل ليسا من اللوازم لتحقيق القرآن بدونها في زمنه صلى الله عليه وسلم .

يقول الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله في تعريف القرآن^(٣) :
هو الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه .

(١) جمع الجوامع ٢٢٣/١ ، والنبأ العظيم ١٤ ، ومناهل العرفان ١٢/١ ، وأصول الفقه للدكتور سلام مذكور ٩٥ ، والمدخل للفقه الإسلامي ٣٨١ ، وعلم أصول الفقه لأحمد إبراهيم بك ١٥ .

(٢) سمي القرآن قرآناً لكونه مقروءاً أى متلوّاً بالألسن ، وسمى كتاباً لكونه مكتوباً أى مدوناً بالأقلام .

فكلمتا التسميتين من تسمية الشيء بالمعنى الواقع عليه ، وفي تسميته بهذين الاسمين إشارة إلى أن من حقه العناية به في موضعين لافى موضع واحد أى أنه يجب حفظه في الصدور وفى السطور (التبا العظيم ١٢ ، ١٣ ، ومصادر الشريعة الإسلامية ٦) .

(٣) الإيجاز ١ / ١١٩ .

ويقول الشيخ ابن الحاجب رحمه الله في تعريفه (١) :

هو الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه .

ويقول الشيخ ابن عبد الشكور رحمه الله في تعريفه أيضاً (٢) :

هو الكلام المنزل للإعجاز بسورة منه .

كما اعتبر بعضهم الكتابة والإنزال والنقل ، لأن المقصود تعريف القرآن لمن لم يشاهد الوحي ، ولم يدرك زمن النبوة وهم إنما يعرفونه بالنقل والكتابة في المصاحف ، ولا ينفك عنها في زمانهم . فهم بالنسبة إليهم من أبين اللوازم البينة وأوضحها دلالة على المقصود ، بخلاف الإعجاز فإنه ليس من اللوازم البينة ولا الشاملة لكل جزء ، إذ المعجز هو السورة أومقدارها (٣) أخذاً من قوله تعالى :

﴿ فَأَنزَلْنَاهُ سُورَةً مِّن مَّثَلِهَا ۚ ﴾ (٤) .

يقول السرخسي رحمه الله في تعريفه (٥) :

هو المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، المكتوب في دفات المصاحف ، المنقول إلينا على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتراً .

ويقول الشوكاني رحمه الله في تعريفه أيضاً (٦) :

هو الكلام المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم ، المكتوب في المصاحف ، المنقول إلينا نقلاً متواتراً .

(١) شرح المفيد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ١٨ .

(٢) فوائح الرجوت ٢ / ٧ .

(٣) التلويح على التوضيح ١ / ٢٦ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢٣ .

(٥) أصول السرخسي ١ / ٢٧٦ .

(٦) إرشاد الفحول ٢٩ .

شرح التعريف:

قولهم: (الكلام) هو القول، وقيل: الكلام ما كان مكتفياً بنفسه وهو الجملة، والقول ما لم يكن مكتفياً بنفسه وهو الجزء من الجملة.

قال سيبويه^(١): ومن أدل الدليل على الفرق بين الكلام والقول إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، وألا يقولوا القرآن قول الله.

وهو جنس^(٢) في التعريف، يشمل الكلام النفسى واللفظى، كما يشمل كلام الله تعالى وكلام البشر.

وقولهم (المنزّل) قيد^(٣) أول في التعريف يخرج به الكلام النفسى وكلام البشر حيث إن كلاً منها لا يوصف بأنه منزل.

والمنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم صفة كاشفة للقرآن أى المنزل على رسولنا، فاللام هنا بدل عن الإضافة، أو هى للعهد لكونه عليه الصلاة والسلام معروفاً بينهم كما يقال: جاء الأمير وإن لم يكن

(١) لسان العرب ٥ / ٣٩٢٢.

(٢) الجنس: هو ما صدق فى جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالحقيقة، وينقسم إلى ثلاثة أقسام هى:

أ - جنس قريب: وهو ما لا جنس تحته وقرنه أجناس كالحوان، فإنه لا جنس تحته بل تحته أنواع هى الإنسان والفرس والجمال والزال، وقرنه أجناس هى النامى والجسم والجوهر. والجسم والجوهر.

ب - جنس متوسط: وهو ما كان فوقه جنس وتحته جنس، مثل النامى فإن فوقه جسماً وتحته حيواناً.

ج - جنس بعيد: وهو ما لا جنس فوقه وتحته أجناس كالجوهر (المتعلق الواقع).
٣٣-٣٥.

(٣) التقيد: ما جرى به لجمع أوليان الواقع (حاشية القليوبى على شرح الجلال المحلى ١/ ١١).

معهوداً فى الخارج^(١)، وبه خرج سائر الكتب السماوية فإنها لم تنزل على رسولنا صلى الله عليه وسلم.

وقولهم (للإعجاز بسورة منه)، إعجاز القرآن معناه: ارتقاؤه إلى حد خارج عن طوق البشر حيث أعجزهم عن معارضته^(٢)، وحد. السورة قرآن يشتمل على آى ذوات قاتمة وخاتمة، وأقلها ثلاث آيات^(٣)، وعلى هذا فمعنى كون القرآن معجزاً بسورة منه أن أى سورة من سوره التى تبلغ مائة وأربع عشرة سورة حتى ولو كانت قصيرة كالكوثر يحصل بها الإعجاز، فلا يستطيع الإنسان والجن أن يأتوا بمثلا، وتكن الفائدة وراء تقييد الإعجاز بسورة منه حتى لا يتوهم متوهم بأن الإعجاز، إنما يكون بكل القرآن فقط لا بسورة من سوره.

قال عضد الملة رحمه الله تعالى^(٤):

«.... وقوله: بسورة منه إن أجرى على ظاهره فلإخراج بعض القرآن فإن التحدى وقع بسورة من كل القرآن أتى سورة كانت غير

(١) الأصل فى الصفة التخصيص فى التكرات والتوضيح فى المعارف ويتضرع على ذلك وجوه وهى البيان والكشف عن حقيقة الموصوف أو مجرد الثناء والتعظيم أو ماضاهى ذلك من الذم والتحقير والتأكيد، ثم الوصف إن كان ميبناً ماهية الشيء بأن يكون وصفاً لازماً مختصاً به يسمى صفة كاشفة وإن كان وصفاً مفارقاً يسمى صفة غصصة، والأول إنما يكون لتمييز الشيء من بين الماهيات المختلفة والثانى لتمييز الشيء من بين الماهيات المتفقة.

مثال الأول: قولنا: الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله، ولا يخفى أن الوصف يهله الأشياء كاشف عن ماهية الجسم، فإنه الجوهر القابل للأبعاد الثلاثة، والوصف بالنزل من هذا القليل فإنه كاشف لماهية القرآن. ومثال الثانى: زيد التاجر عندنا فإنه يحتمل التاجر وغيره فلما وصف به رفع الاحتمال.

(حاشية الرهاوى على المنار ٣٤).

(٢) البرهان فى علوم القرآن ١ / ٢٦٤.

(٣) تيسير التحرير ٤ / ٣.

(٤) شرح العضد ٢ / ١٨.

مختصة ببعض، وإن أريد بسورة من جنسه في البلاغة والعلو فيتناول كل القرآن وكل بعض منه، وهذا أقرب إلى عرض الأصولي وهو تعريف القرآن الذي هو دليل في الفقه».

والإعجاز قيد ثان في التعريف يخرج به الحديث القدسي والنبوي فإن كلاهما لم ينزل للإعجاز^(١).

وقولهم: (المكتوب في المصاحف) المصاحف جمع مصحف وهو ما جمع فيه صحائف القرآن، والمكتوب قيد ثالث في التعريف خرج به ما نسخت تلاوته وبقيت أحكامه مثل: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموا نكالا من الله»^(٢).

قال الشيخ عز الدين بن الملك^(٣):

فإن قلت: إن أردت من المصحف ما قلت يلزم الدور^(٤)، لأن

(١) الحديث القدسي هو حديث أضافه النبي صلى الله عليه وسلم إلى الله تعالى. والحديث النبوي هو ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقريراً أو وصف يخلقى أو يخلق ولا خلاف بين العلماء في أن معنى كلٍّ من الحديث القدسي والنبوي من عند الله تعالى. كذلك لا خلاف بينهم في أن لفظ الحديث النبوي من عند الرسول صلى الله عليه وسلم. وإنما الخلاف بينهم في لفظ الحديث القدسي: فذهب بعضهم إلى أنه من عند الله تعالى كالقرآن وذهب البعض الآخر إلى أنه من عند الرسول صلى الله عليه وسلم كالحديث النبوي (الباعث الحديث لابن كثير ١٧، وضوء القمر ١٤، ومصطلح الحديث لأستاذي المرحوم الشيخ الشهاوي ٣٩).

(٢) سبل السلام ٤ / ١٢٧٦. (٣) شرح المنار ٣٦.

(٤) حقيقة الدور: هو حقيقة الشيء على ما توقف عليه، وحقيقة التسلسل: هو ترتيب أمور غير متناهية ومن أمثلة ذلك: أننا نقول: إن من أدلة وجوب الوجود لله تعالى أنه سبحانه يجب افتقار العالم إليه وكل من وجب افتقار العالم إليه فهو واجب الوجود فالحق واجب الوجود.

دليل الصغرى: العالم حادث وكل حادث يجب افتقاره إلى محدث.

تصور المصحف موقوف على تصور القرآن والقرآن موقوف على المصحف وإلا لم يخرج ما نسخت تلاوته فلا يطرد التعريف^(١).

قلنا: تصور المصحف موقوف على تصور القرآن بمفهوم شخصي معروف عند كل أحد حتى عند الصبيان يحفظونه ويتدارسونه، والقرآن بمفهومه العامي موقوف على تصور المصحف فلا يلزم الدور^(٢).

وربما يقول قائل: المكتوب في المصاحف حادث عند أهل السنة خلافاً للحنابلة والقرآن كلام الله تعالى قديم وليس بحادث^(٣)؟

= دليل الكبري: أنه لو لم يكن واجب الوجود لكان جائزاً فيفتقر إلى محدث ويفتقر محدثه إلى محدث فإن رجع الأمر إلى الأول مباشرة أو بواسطة فالدور لأن الأمر دار ورجع إلى مبدئه وإن تنابع المحدثون واحداً بعد واحد إلى ما لا نهاية فالتسلسل وكل من الدور والتسلسل محال على الله تعالى (شرح البيجوري على الجوهرة ٥٨، ٥٧/١).

(١) اطرد الأمر اطراداً تباع بعضه بعضاً. تقول اطرد الأمر أى استقام - غتار الصحاح ٣٨٩.

(٢) القرآن الكريم له مفهومان: جزئي وكلي:
فالجزئي: هو المجموع الشخصي الذي بين دفتي المصحف.
والكلي: هو الشامل للكل والجزء وهو الكلام المنزل على الرسول صلى الله عليه وسلم الخ.

فتصور المصحف موقوف على تصور حقيقة القرآن بمفهومه الشخصي وهو مجموع ما بين الدفتين لأنه إذا قيل لك: ما المصحف؟ فتقول: هو الذي كتب فيه القرآن وهذا معروف عند كل أحد فهو بدئي لا يتوقف على شيء.

والقرآن بمفهومه الكلي موقوف على تصور المصحف لأخذه في تعريفه فلا دور لاختلاف جهة التوقف لأن ماهية المصحف إنما هي موقوفة على القرآن بمفهومه الجزئي والمفهوم على ماهية المصحف إنما هو القرآن بمفهومه الكلي.

(٣) جاء في البقية الطحاوية ١٢٩.

(...) والقرآن في المصاحف مكتوب وفي القلوب محفوظ وعلى الألسن مقروء وعلى النبي صلى الله عليه وسلم منزل ولفظنا بالقرآن مخلوق والقرآن غير مخلوق =

فالجواب : أن كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسى ومعنى الإضافة كونه صفة لله تعالى، وبين الكلام اللفظى الحادث المؤلف من السور والآيات، ومعنى الإضافة أنه مخلوق لله تعالى ليس من تأليف المخلوقين إلا أن الأحكام لما كانت منوطة (١) بالكلام اللفظى دون النفسى جعل القرآن اسماً له، واعتبر فى حده ما يميزه عن المعنى القديم. فلهذا عرفه علماء الأصول بالمتكوب فى المصاحف... إلخ.

وقولهم : (المنقول إلينا نقلاً متواتراً). قيد رابع فى التعريف يخرج به القراءة الشاذة (٢) كقراءة الصحابى الجليل أبى بن كعب رضى الله عنه. فعلة من أيام أخر متتابعات — لأنها ثابتة بطريق الآحاد. وجاء فى شرح المنار (٣) : فإن قلت : قراءة ابن كعب قد خرجت بقولهم : المكتوب فى المصاحف، لأنها مكتوبة فى مصحفه فقط وليس فى كل المصاحف، ومن ثم فيكون هذا الوصف زائداً لا حاجة إليه ؟

= وجاء فى كتاب القرآن والفلسفة ٨٧ — ٩٦ :

أن المشبهة ذهبوا إلى القول بأن القرآن أزلى قديم حتى الحروف والأصوات والكتابة المكتوب بها. بل زاد بعضهم فى القول حيث قال إن جلة المصحف التى تفسه وكذلك الخلاف الذى يوضع فيه كلاهما كذلك أزلى قديم. وعلى الضد من مذهب المشبهة نجد المعتزلة يقولون بأنه حادث مخلوق ككل شيء فى الوجود ماعدا ذات الله وحدهما.

أما الأشاعرة فقد وقفوا موقفاً وسطاً بين غلّ الخاتبة من المشبهة وغلّ المعتزلة فقالوا : إن القرآن قديم ولكنه ليس الحروف والأصوات التى نسمعها والكلمات التى نكتبها إنما هو أى القرآن الكريم القديم كلام الله القائم بذاته.

أما الكلام المؤلف من الحروف والكلمات والأصوات فصاحد.

وأدلة هذه الفرق مبسطة فى كتب الكلام — بتصرف —.

(١) ناط الشيء ينطو نوطاً : علقه، والنوط ما علق ويقال نيط عليه الشيء علق عليه.

قال رفاع بن قيس الأسدى :

بلادها نيطت على تمانى وأول أرض متى جلدى ترابها

(٢) سائى قريباً بمشبة الله تعالى الكلام عن القراءة التى فقدت أحد أركان القرآن.

(٣) شرح المنار ٤٠.

فالجواب: أن الألف واللام فى الجمع للجنس إذا لم تكن للعهد الخارجى على ما اختاره بعض^(١) الأصوليين، ومن هنا فلا تخرج قراءته بقولهم « فى المصاحف » لأن الجنس ينصرف عند الإطلاق إلى الأدنى لتبنيته ويحتمل الأعلى بدليله، ولم يوجد هنا دليل الكل. ولئن سلمنا أنها خرجت بقولهم: فى المصاحف، فلا نسلم كون المنقول عنه زائداً لأن غرضه التمييز وهو من الصفات المشتركة وكونه للإخراج غير لازم. هذا: وبعد الانتهاء من شرح التعريف أقول ربما يسأل سائل ويقول:

ما هى الحكمة وراء تعريف القرآن بالأحناس والفصول؟
والجواب: أن العلماء إنما فعلوا هذا من أجل تقريب معناه وتمييزه عن بعض ما عده بما قد يشاركه فى الاسم ولو توهموا. ذلك أن سائر كتب الله تعالى والأحاديث القدسية وبعض الأحاديث النبوية تشارك القرآن فى كونها حياً وإلهياً، فربما ظن ظان أنها تشاركه فى اسم القرآن أيضاً فأرادوا اختصاص الاسم به ببيان صفاته التى امتاز بها عن تلك الأنواع.

قال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله^(٢):

«وإنما حدّثوا القرآن من تشخصه^(٣) بما ذكر من أوصافه ليمتيز مع ضبط كثرته عما لا يسمى باسمه من الكلام» والقارئ لكلام عضد الملة رحمه الله بعد شرحه التعريف ربما يظن أن بينه وبين كلام الجلال المحلى رحمه الله تعاضداً.

(١) قال الشيخ الرهاوى تطبيقاً على ما قاله شارح المنار ٤٠:

(...) هذا غنثار بعض الأصوليين وقال جمهور الأصوليين وعامة أهل اللغة الألف واللام فى الجمع يكون للاستغراق إذا لم تكن للعهد).

(٢) شرح الجلال المحلى ١ / ٢٢٤.

(٣) يعنى تشخصه يقضى عن حده حيث لا يقع معه فيه اشتباه.

فقد قال العضد رحمه الله (١):

«.... واعلم أنه إن أريد تصوير مفهوم لفظ القرآن فهو صحيح ، وإن أراد التمييز فشكل ، لأن كونه للإعجاز ليس لازماً بيناً ولا معرفة السورة تتوقف على معرفته فيدور» .

ومعنى هذا الكلام : أن كون القرآن للإعجاز مما لا يعرف مفهومه ولزومه إلا للأفراد من العلماء ، ولا يكون لازماً بيناً ، فضلاً عن أن يكون ذاتياً فلا يصلح لتعريف الحقيقة وتمييزها ، بل مجرد تصوير مفهوم لفظ الكتاب بالنسبة إلى من يعرف الإعجاز والسورة ونحو ذلك .

والحق أنه ليس بين كلام الشيخين أى تعارض ، لأن قول الجلال رحمه الله : لستميز مع ضبط كثرتة عما لا يسمى باسمه ، إشارة إلى التمييز فى التسمية لا التمييز فى الحقيقة تحرزاً عما قاله العضد رحمه الله تعالى .

قال الشيخ البنانى رحمه الله تعليقاً على كلام جلال الدين المحلى رحمه الله (٢) :

اعلم أن أسماء العلوم كالكتب أعلام أجناس وضعت لأنواع أعراض تتمدد بتمدد المحال كالقائم بزيد وبعمرو ، وقد تجعل أعلام شخص باعتبار أن المتعدد باعتبار المحل يعد عرفاً واحداً ، وجعل القرآن علماً شخصياً بهذا الاعتبار الثانى ، وليس هو علماً شخصياً حقيقياً بأن يكون اسماً للشخص القائم بلسان جبريل فقط للقطع . بأن ما يقرؤه كل واحد منا هو القرآن المنزل على النبى صلى الله عليه وسلم ، وقد ذكروا أن الشخص الحقيقى لا يقبل الحد ، لأنه لا تمكن معرفته إلا بالإشارة إليه ، وعلى هذا فوصف القرآن بالشخص الذى لا يحده وهو الحقيقى لمشاركته له فى أنه لا تمكن معرفته إلا بالإشارة إليه ، والقراءة من أوله إلى آخره فعنى تشخصه حينئذ أن له حكم الشخص الحقيقى . اهـ

(١) شرح العضد ٢ / ١٨ ، ١٩ .

(٢) حاشية البنانى على شرح الجلال ١ / ٢٢٤ .

تذييل (١):

التأمل في القرآن الكريم يجد أن الله عز وجل ذكر له خمسة وخمسين اسماً هي (٢):

- ١، ٢ - سَمَاءٌ كِتَاباً مَبِيناً فَقَالَ جَل شَأْنُهُ: ﴿سَمَرْ * وَالْأَكْثَبِ
- الْيَمِينِ﴾ (٣) فأما تسميته كتاباً فلجمعه أنواع العلوم والقصص والأخبار على أبلغ وجه والكتاب في اللغة: الجمع (٤)، والمبين: لأنه أبان أى أظهر الحق من الباطل.
- ٣، ٤ - وَسَمَاءٌ قَرَأْنَا وَكُتِبَ فَقَالَ جَل شَأْنُهُ: ﴿إِنَّمَا لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ (٥)

- ٥ - وَسَمَاءٌ كَلَاماً فَقَالَ جَل شَأْنُهُ: ﴿قَالَ أَحَدُ مَنِ الْمَشْرِعِينَ أَنْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ (٦)، ويلاحظ أن الكلام مشتق من الكلم (٧)، بمعنى التأثير، لأنه يؤثر في ذهن السامع فائدة لم تكن عنده.
- ٦ - وَسَمَاءٌ تَعَالَى نَوْرًا فَقَالَ جَل شَأْنُهُ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ (٨) وقد سمي بهذا الاسم لأنه يدرك به غوامض الحلال والحرام (٩).

- (١) التذييل: مصدر ذيل للمبالغة وهي لغة: جعل الشيء ذيلًا للآخر.
- واصطلاحاً: أن يؤتى بعد تمام الكلام بكلام مستقل في معنى الأول تحقيقاً لدلالة منطوق الأول أو مفهومة ليكون معه كالدليل ليظهر عند من لا يفهم ويكمل عند من يفهم - لسان العرب ١٥٢٩/٢، والبرهان للزركشي ٦٨/٣ -.
- (٢) البرهان ١/ ٢٧٣، والإقناع ١/ ١٧٨. (٣) سورة الدخان آيتا: ١، ٢.
- (٤) لسان العرب ٥/ ٣٨١٦. (٥) سورة الواقعة الآية: ٧٧.
- (٦) سورة التوبة الآية: ٦. (٧) لسان العرب ٥/ ٣٩٢٣.
- (٨) سورة النساء الآية: ١٧٤.
- (٩) الغامض خلاف الواضح، وقد غمض المكان وغمض الشيء يغمض غموضاً يعني خفى - لسان العرب ٤/ ٣٢٩٩ -

٧ ، ٨ - وسماء هدى ورحمة فقال تعالى: ﴿ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١) وأطلق على القرآن هدى لأن فيه الدلالة على الحق، وهو من باب إطلاق المصدر على الفاعل مبالغة.

٩ - وسماء فرقاناً فقال جل شأنه: ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ (٢).

١٠ - وسماء شفاء فقال تعالى: ﴿ وَنَزَّلْنَا الْقُرْآنَ مَآهُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣) وسمى القرآن شفاء لأنه يشفي من الأمراض القلبية، كالكفر والحقد والحسد، والبدنية كذلك.

١١ - وسماء موعظة فقال جل شأنه: ﴿ قَدْ جَاءَ نَصْرُكَ وَمُوعِظَةٌ مِّن رَّبِّكَ وَنِفَآءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ (٤).

١٢ ، ١٣ - وسماء ذكراً ومباركاً فقال تعالى: ﴿ وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنزَلْنَاهُ ﴾ (٥).

١٤ - وسماء علياً فقال تعالى: ﴿ قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُكْسَبُونَ ﴾ (٦).

١٥ - وسماء حكمة فقال تعالى: ﴿ حِكْمَةً بَلِغَةً ﴾ (٧).

١٦ - وسماء حكيماً فقال تعالى: ﴿ فَلَيْكَ تَأْتِيكَ الْحِكْمَةُ ﴾ (٨).

الْحِكْمَةُ (٩).

١٧ ، ١٨ - وسماء مضدقاً ومهيماً فقال تعالى: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ﴾ (١٠).

١٩ - وسماء حبلاً فقال تعالى: ﴿ وَأَغْصِنُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ (١١).

والسبب في تسمية القرآن حبلاً أن من تمسك به

- | | |
|------------------------------|--------------------------------|
| (١) سورة يونس الآية: ٥٧. | (٢) سورة الفرقان الآية: ١. |
| (٣) سورة الإسراء الآية: ٨٢. | (٤) سورة يونس الآية: ٥٧. |
| (٥) سورة الأنبياء الآية: ٥٠. | (٦) سورة الزخرف الآية: ٤. |
| (٧) سورة القمر الآية: ٥. | (٨) سورة يونس الآية: ١. |
| (٩) سورة المائدة الآية: ٤٨. | (١٠) سورة آل عمران الآية: ١٠٣. |

وصل إلى الجنة أو الهدى، والحيل: هو السبب (١).

٢٠ - وسماه صراطاً مستقيماً فقال تعالى: ﴿وَإِنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ (٢).

٢١ - وسماه قيماً فقال تعالى:

﴿قِيَمًا يَبْدُرُ الْأَعْيُنَ لِأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ (٣).

٢٢ ، ٢٣ - وسماه قولاً وفصلاً فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَقَوْلٌ

فَصْلٌ﴾ (٤).

٢٤ - وسماه نبأ عظيماً فقال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْكِتَابِ الْعَظِيمِ﴾ (٥).

٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ - وسماه أحسن الحديث ومتشابهاً ومثاني فقال تعالى: ﴿اللَّهُ تَنْزِيلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا

مُتَنَافٍ﴾ (٦). وإنا أطلق على القرآن متشابهاً، فلأنه يشبه بعضه بعضاً في الحسن والصدق كما أطلق عليه مثاني، لأنه مشتمل على بيان قصص الأمم السابقة، فهو ثمان لما تقدمه، وقيل: لتكرر القصص والمواظ فيه.

٢٨ - وسماه تنزيلاً فقال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا لَنُزِيلُ رَبِّ

الْكَلِيمِ﴾ (٧).

٢٩ - وسماه روحاً فقال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ رُوحًا

مِنْ أَمْرِنَا﴾ (٨).

٣٠ - وسماه وحياً فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنزَلْنَاهُ

بِالْحُسْنَى﴾ (٩).

(٢) سورة الأنعام الآية ١٥٣.

(٤) سورة الطارق الآية: ١٣.

(٦) سورة الزمر الآية: ٢٣.

(٨) سورة الشورى الآية: ٥٢.

(١) لسان العرب ١ / ٧٦٠.

(٣) سورة الكهف الآية: ٢.

(٥) سورة النبا آيتا: ١ ، ٢.

(٧) سورة الشعراء الآية: ١٩٢.

(٩) سورة الأنبياء الآية: ٤٥.

- ٣١ - وسماء عربياً فقال تعالى: ﴿فَوَنَادَا عَرَبِيًّا﴾ (١).
- ٣٢ - وسماء بصائر فقال تعالى: ﴿هَذَا بَصِيرَةٌ لِّلْآيِسِ﴾ (٢).
- ٣٣ - وسماء بياناً فقال تعالى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ (٣).
- ٣٤ - وسماء علماً فقال تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَ لَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ (٤).
- ٣٥ - وسماء حقاً فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْفَصْصُ النَّمِيُّ﴾ (٥).
- ٣٦ - وسماء هدياً فقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْفَرْزَانِ يَهْدِي لِي مِثْلَ قَوْدٍ﴾ (٦).
- ٣٧ - وسماء عجباً فقال تعالى: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْمٌ مِّنْ لَّحْنٍ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا﴾ (٧).
- ٣٨ - وسماء تذكرة فقال تعالى: ﴿وَأَنذَرْتُكَ لَلْعَيْنِ﴾ (٨).
- ٣٩ - وسماء العروة الوثقى فقال تعالى: ﴿أَتَمَسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى﴾ (٩).
- ٤٠ - وسماء صدقاً فقال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاء بِالصِّدْقِ﴾ (١٠).
- ٤١ - وسماء عدلاً فقال تعالى: ﴿وَمَنْ كَيْفَ يَكُنْ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾ (١١).

(٧) سورة يوسف الآية: ٢. (٢) سورة الجاثية الآية: ٢٠.

(٣) سورة آل عمران الآية: ١٣٨. (٤) سورة البقرة الآية: ١٤٥.

(٥) سورة آل عمران الآية: ٦٢. (٦) سورة الإسراء الآية: ٩.

(٧) سورة الجاثية الآية: ١. (٨) سورة الحاقة الآية: ٤٨.

(٩) سورة البقرة الآية: ٢٥٦. (١٠) سورة الزمر الآية: ٣٣.

(١١) سورة الأنعام الآية: ١١٥.

٤٢ - وسماه أمراً فقال تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ أَمْرُ اللَّهِ أَنْزَلَهُ إِلَيْكُمْ ﴾ (١).

٤٣ - وسماه منادياً فقال تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أَمِينَا مُسْتَاذِينَ بِنَاوَى لِلْإِيمَنِ ﴾ (٢).

٤٤ - وسماه بشرى فقال تعالى: ﴿ هُدًى وَبُشْرًا لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٣).

٤٥ - وسماه مجيداً فقال تعالى: ﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَجِيدٌ ﴾ (٤).

٤٦ - وسماه زبوراً فقال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ ﴾ (٥).

٤٧ ، ٤٨ - وسماه بشيراً ونذيراً فقال تعالى: ﴿ هَٰذَا بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ ﴾ (٦).

٤٩ - وسماه عزيزاً فقال تعالى: ﴿ فَصَلِّ أَتَيْتُمُ مَوَآءِزِيَّالْقَوْمِ يَصْلَوْنَ * بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ (٧).

٥٠ - وسماه بلاغاً فقال تعالى: ﴿ هَٰذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ ﴾ (٨).

٥١ - وسماه قصصاً فقال تعالى: ﴿ نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ ﴾ (٩).

٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ - وسماه أربعة في آيتين فقال جل شأنه: ﴿ فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ مَرْفُوعَةٍ مُنَظَّهَةٍ ﴾ (١٠).

(١) سورة الطلاق الآية: ٥ .

(٢) سورة النمل الآية: ٢ .

(٣) سورة الأنبياء الآية: ١٠٥ .

(٤) سورة فصلت الآية: ٤١ .

(٥) سورة يوسف الآية: ٣ .

(٦) سورة آل عمران الآية: ١١٣ .

(٧) سورة البروج الآية: ٢١ .

(٨) سورة فصلت آيتا: ٣ ، ٤ .

(٩) سورة إبراهيم الآية: ٥٢ .

(١٠) سورة عبس آيتا: ١٣ ، ١٤ .

هذا وقد حكى المظفرى فى تاريخه قال:

لما جمع أبوبكر رضى الله عنه القرآن قال: سموه. فقال بعضهم:
سموه إنجيلا فكرهوه. وقال بعضهم: سموه سيقراً فكرهوه.

فقال ابن مسعود رضى الله عنه: رأيت بالحبيشة كتاباً يدعوونه
المصحف فسموه به. فالصديق رضى الله عنه هو أول من جمع القرآن
وسماه المصحف (١).

(١) الإتيان لجلال الدين السيوطى ١ / ١٨٥.

الباب الأول

فى ثبوت القرآن وما يتصل به

وفيه فصول

- الفصل الأول : فى ثبوت القرآن وتواتره
- الفصل الثانى : فى ترتيب الآيات والسور
- الفصل الثالث : فى اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية
- الفصل الرابع : فى ترجمة القرآن
- الفصل الخامس : فى حججه
- الفصل السادس : فى الغاية من البحث فى القرآن
- الفصل السابع : فى خواص القرآن

الفصل الأول

فى ثبوت القرآن وتواتره

من قرون^(١) سحقة والشمس— فى مرأى العين— هى الشمس لم تتغير على تعاقب الأجيال ، ولم تزد ولم تنقص على اختلاف الليل والنهار، ومن قرون سحقة والقمر— فى مرأى العين— هو القمر لا يزال بين الخلف والسلف ، مستدير القرص ، هادئ النور، لم يطرأ عليه— مع اطراد الزمان— تبدل ولا نالت منه «عوامل التعرية» التى يقول العلماء إنها تنقص الجبال الرواسى وتبرها^(٢) طولاً وعرضاً ، ونحن المسلمين نرى القرآن الكريم حقيقة علمية ثابتة كهذه الحقائق الكونية الدائمة، فهو هو منذ بدأ لم يزد حرفاً ولم ينقص .

نقله جبريل عليه السلام عن الله عز وجل ، ونقله كذلك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام ، ونقله الصحابة عن نبيهم صلى الله عليه وسلم ، ثم تتابعت الجماهير الغفيرة تنقله عبر القرون حتى بلغت به إلينا مثلاً نزل قبل أربعة عشر قرناً ، وسنوّته نحن غيرنا بهذه الهيئة المكتملة المصونة ، وسيظل الحفظة يروونه للأعصار المقبلة إلى أن ينفضّ سرادق الحياة والأحياء ، ويتقلب الناس جميعاً إلى الله^(٣) . لا :

(١) القرون : جمع قرن والقرن ثمانون سنة وقيل ثلاثون سنة والقرن مئذ فى السن قنول هو على قرنى أى على سنى والقرن فى الناس أهل زمان واحد— غنار الصحاح ٥٣٢ . والسحق : بالضم البعد وسحق الشئ— بالضم— سحقاً يوزن بُدّ فهو سحق— غنار الصحاح ٢٨٩ .

(٢) تبرها بمعنى تحتها يقال : يرى العود يبره برباً أى غته— لسان العرب ٢٧١/١ .

(٣) نظرات فى القرآن للداعية الكبير الشيخ محمد الغزالى ٢٧

بل سيظل القرآن الكريم في العالم الآخر باقياً، يتلوه أهله على النحو الذي نزل به أمين الوحى الأول مرة وفى الحديث: «يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارقت ورتل كما كنت ترتل فى الدنيا فإن منزلتك عند آخر آية تقرؤها»^(١).

فالقرآن من حيث ثبوته لاشك أنه مقطوع بقرآنيته. فكل آية من آياته كان الرسول صلى الله عليه وسلم يحفظها ويقوم بقراءتها وتعليمها على كتاب الوحى ليكتبوها^(٢)، وكان على ذلك الصحابة من بعده فقد نقله بالكتابة والمشافهة فى كل عصر جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، فلم يختلفوا منه فى شيء يقدح فى بلاغته، أو ينقص من أحكامه ومبادئه على اختلاف أجناسهم، وتباعد ديارهم، ومعلوم أن التواتر من طرق اليقين وبه يؤمن بكثير لم نره من وقائع وبلاد وملوك وقواد وغير ذلك. وقد قال العلماء: إن شروط الاعتداد بالقراءة ثلاثة هى:

١- استقامة الإعراب والمعنى.

٢- صحة السند.

٣- موافقة رسم المصحف.

وقد جمعها الشيخ ابن الجزرى رحمه الله فى قوله^(٣):

(١) أخرجه أبو داود فى سننه ٧٣/٢.

(٢) من كتاب الوحى - السادة أبو بكر وعمر وعثمان وعلى ومعاوية وزيد بن ثابت

وأبى بن كعب رضى الله عنهم.

هذا ومن أسباب كتابة الصحابة القرآن ما يلى:

أ - معاضدة المكتوب للمحفوظ ليتوافر للقرآن كل عوامل الحفظ والبقاء.

ب - تبليغ الوحى على الوجه الأكمل لأن الاعتماد على الحفظ فقط غير كاف لأن

الحفاظ عرضة للنسيان أو الموت أما الكتابة فباقية - بحوث فى القرآن والسنة ٧٣.

(٣) طيبة النشر فى القراءات المشرقة ٣.

وابن الجزرى هو إمام الحفاظ محمد بن محمد بن على بن يوسف المعروف بابن =

فكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالاً يحوى
وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختلف ركن أثبت شذوذه لئلا يفتقد فى السبعة

فإذا فقد أحد الركنين الأولين لم تعد قراءة ، وإذا فقد الركن الثالث
كانت قراءة شاذة ، وقيل إذا فقد الركن الثالث لم تعد قراءة أيضاً .

جاء فى الإتيان لجلال الدين السيوطى رحمه الله ما يلى (١) :

ماروى من القرآن على ثلاثة أقسام :

١ - قسم يقرأ به ويكفر جاحده ، وهو ما نقله الثقات ووافق العربية
والخط .

٢ - وقسم صح نقله عن الآحاد ، وصح فى العربية وخالف لفظه
الخط ، فيقبل ولا يقرأ به لأمرين :
(أ) مخالفته لما أجمع عليه .

(ب) وأنه لم يؤخذ بإجماع ، بل بخبر الآحاد ، ولم يثبت به قرآن
ولا يكفر جاحده وليس ما صنع إذ جحد .

٣ - وقسم نقله ثقة ولا وجه له فى العربية ، أو نقله غير ثقة فلا يقبل
وإن وافق الخط .

قال ابن الجزرى :

مثال الأول كثير : ك (مالك وملك) و (يخادعون ويخادعون)

ومثال الثانى قراءة ابن عباس رضى الله عنه : (وكان أمامهم ملك
يأخذ كل سفينة صالحة غصبا) قال : واختلف العلماء فى القراءة بذلك ،

= الجزرى توفى رحمه الله سنة ٨٣٣ هـ (شذرات الذهب ٧/٢٠٤) .

(١) الإتيان ١/٢٦٢ .

والأكثر على المنع لأنها لم تتواتر، وإن ثبتت بالنقل فهي منسوخة بالعرضة (١) الأخيرة أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني .

ومثال ما نقله غير ثقة كثير مما في كتب الشواذ، مما غالب إسناده ضعيف، وكالقراءة المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة رحمه الله، التي جمعها أبو الفضل محمد بن جعفر الحزازي رحمه الله ومنها (إنما يخشى الله من عباده العلماء) برفع لفظ الجلالة ونصب العلماء . فهي قراءة شاذة لا شك . وقد كتب الدارقطني وجاعة بأن هذا الكتاب موضوع لأصل له .

ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية قليل لا يكاد يوجد، وجعل بعضهم منه رواية خارجة عن نافع :

﴿ مَعِيشٌ قَلِيلًا مَا أَتَى كُرُونَ ﴾ (٢) بالهمز بدلاً من الياء .
هذا : وقد يقول قائل لا خلاف في أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه ، لكن هل يشترط التواتر أيضاً في عمله ووضعه وترتيبه ؟ نعم عند محققى أهل السنة للقطع بأن العادة تقضى بالتواتر في تفاصيل مثله ، لأن هذا المعجز العظيم الذى هو أصل الدين مما توافر الدواعى على نقل جله ، وتفصيله فأنقل آحاداً ولم يتواتر يقطع بأنه ليس من القرآن قطعاً .

وذهب كثير من الأصوليين إلى أن التواتر شرط في ثبوت ما هو من القرآن بحسب أصله ، وليس بشرط في عمله ووضعه وترتيبه ، بل بكثير فيها نقل الآحاد .

قيل : وهو الذى يقتضيه صنع الشافعى رحمه الله في إثبات البسمة

(١) كان عليه السلام يعرض على جبريل كل سنة ما كان يجتمع عنده منه ، وعرض عليه في السنة التى توفى فيها مرتين (البرهان ٢٥٩/١) .

(٢) سورة الأعراف الآية : ١٠ .

من كل سورة (١). ورد هذا المذهب بأن العادة كما ذكرنا تقتضى التواتر فى كل شيء متصل بالقرآن، ولأنه لو لم يشترط التواتر لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر، وثبوت كثير مما ليس بقرآن.

أما الأول:

فلأننا لو لم نشترط التواتر فى المحل جاز ألا يتواتر كثير من المتكررات الواقعة فى القرآن، مثل قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ (٢)

وأما الثانى:

فلأنه إذا لم يتواتر بعض القرآن بحسب المحل، جاز إثبات ذلك البعض فى الموضع بنقل الآحاد.

على العموم القراءات السبع المنسوبة إلى الأئمة السبعة نافع وابن كثير وأبى عمرو وابن عامر وعاصم وحزرة والكسائى متواترة وعليه الجمهور من المسلمين (٣).

(١) الإتيان ٢٦٦/١. سورة الرحمن الآية: ١٣.

(٢) نافع بن عبد الرحمن بن أبى نعيم كان عالماً بوجوه القراءات والعربية وكان إذا تكلم يُشَمُّ من فيه رائحة المسك فقل له: أنتطيب كلما جلست للإقراء؟ فقال: لا أمس طيباً ولكنى رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى المنام يقرأ فى فمى ففى ذلك الوقت توجد هذه الرائحة، توفى رحمه الله بالمدينة سنة ١٦٩ هـ [تقريب التهذيب ٢/٢٩٥، والذافى فى شرح الشاطبية ١٦، وأحسن الأثر فى تاريخ القراءة الأربعة عشر ١١].

وعبد الله بن كثير بن المطلب القرشى أحد الأئمة صلوق من التابعين، مات رحمه الله سنة ١٢٠ هـ (التقريب ٤/٤٤٢).

وأبو عمرو البصرى المازنى أكثر القراء السبعة شيوعاً، سمع أنس بن مالك رضى الله عنه وغيره، وتوفى بالكوفة سنة ١٥٤ هـ (تقريب التهذيب ٢/٤٥٤) والذافى فى شرح الشاطبية ١٨.

وعبد الله بن عامر اللمىقى أبو عمران ثقة انتهت إليه مشيخة الإقراء فى الشام. ومات رحمه الله سنة ١١٨ هـ (أحسن الأثر فى تاريخ القراء الأربعة عشر ٣٣). =

وقيل : هذه القراءات مشهورة^(١) . ولا يعبأ بهذا القائل ولا يعتد به .
ثم المحققون من المسلمين على أن الثلاث المنسوبة إلى الأئمة الثلاثة
يعقوب وأبى جعفر وخلف أيضاً متواترة وحكمها حكم السبعة^(٢) . صرح
به محبى السنة البغوى رحمه الله^(٣) . بل نقل عنه دعوى الاتفاق . وقيل :
التواتر مختص بالسبع لا غير .

قال ولد البغوى رحمه الله^(٤) :

«..... والسبع متواترة، ثم قلنا فى الشاذ: والصحيح أنه ما وراء
العشرة ولم نقل: والعشر متواترة لأن السبع لم يختلف فى تواترها فذكرنا

= وعاصم بن بهدلة أبو النجود - بفتح النون وضم الجيم - الكوفى المقرئ صدوق
حجة فى القراءة وكان من التابعين توفى رحمه الله سنة ١٢٨ هـ (المعارف لابن قتيبة
٥٣٠ وتقريب التهذيب ٢٨٣/١)

وهزة بن حبيب الزيات القارئ أبو عمارة الكوفى صدوق زاهد توفى رحمه الله
سنة ١٥٦ هـ وقيل سنة ١٥٨ هـ (المعارف ٥٢٩ والتقريب ١٩٩/١) .
والكسائى هو على بن حمزة بن عبد الله الأسدى انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة
بعد حمزة مات رحمه الله سنة ١٨٩ هـ (أحسن الأثر فى تاريخ القراء الأربعة عشر
٥٩) .

(١) القراءة المشهورة هى التى رواها فى عصر الصحابة عدد لم يبلغ حد التواتر ثم تواترت
فى عهد التابعين كخصائص مصحف ابن مسعود رضى الله عنه - أصول التشريع
الإسلامى للشيخ على حسب الله ٢٩ .

(٢) يعقوب بن إسحق الحضرمى أبو محمد المقرئ صدوق مات رحمه الله سنة ٢٠٥ هـ
(تقريب التهذيب ٣٧٥/٢) .

وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع روى عن أبى هريرة وابن عمر وغيرهما رضى الله
عنه وتوفى رحمه الله سنة ١٣٠ هـ على الأصح - المعارف ٥٢٨ وأحسن الأثر ٦٨ .
وخلف بن هشام البزار المقرئ البغدادى ثقة مات رحمه الله سنة ٢٢٩ هـ -
تقريب التهذيب ٢٢٦/١ .

(٣) هو الحافظ أبو محمد الحسين بن مسعود البغوى مات رحمه الله سنة ١٥٦ هـ عن ثمانين
سنة - تذكرة الحفاظ ٥٢/٤ .

(٤) الاتقان ٢٧٧/١ وفواتح الرجوت ١٥/٢ .

أولاً موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف ... على أن القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبر قوله في الدين، وهي لا تخالف رسم المصحف، وقد سمعت أبي يشدد النكير على بعض القضاة، وقد بلغه أنه منع من القراءة بها واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إلقاء السبع فقال: أذنت لك أن تقرئ العشر، وقال في جواب سؤال سألته ابن الجزرى: القراءات السبع التي اقتصر عليها الشاطبى والثلاثة التي هي قراءة أبى جعفر ويعقوب وخلف متواترة معلومة من الدين بالضرورة، وكل حرف انفرد به واحد من العشرة معلوم من الدين بالضرورة أنه منزل على الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل».

يقول ابن الجزرى رحمه الله^(١):

ضابط القراءة المتواترة وشرحه:

نقول كل قراءة وافقت العربية مطلقاً وافقت أحد المصاحف العثمانية ولتقديره وتواتر نقلها. هذه هي القراءة المتواترة المقطوع بها، ومعنى العربية مطلقاً: أى: ولو بوجه من الإعراب، نحو قراءة حمزة:

﴿ وَأَقْرَأُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَنْعَامَ ^(٢) ﴾

بالجر، وقراءة أبى جعفر: ﴿ لِيُخْرِجَ قَوْمًا ^(٣) ﴾

ومعنى أحد المصاحف العثمانية: واحداً من المصاحف التي وجهها عثمان رضى الله عنه إلى الأمصار^(٤). كقراءة ابن كثير في التوبة:

﴿ جَنَّاتٍ يَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ^(٥) ﴾

(١) منجد القرنين له ٩١ - ٩٤. (٢) سورة النساء الآية: ١.

(٣) سورة الجاثية الآية: ١٤.

(٤) هي: البصرة والكوفة والشام ومكة واليمن والبحرين. بالإضافة إلى مصحفى المدينة والام والخاص (النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى ٧/١).

(٥) سورة التوبة الآية: ١٠٠.

بزيادة «من» فإنها لا توجد إلا في مصحف مكة .

ومعنى ولوتقديرًا : ما يحتمله رسم المصحف كقراءة من قرأ :

﴿ مَا لِكَ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ بالألف فإنها كتبت بغير ألف في جميع المصاحف فاحتملت الكتابة أن تكون (مالك) وفعل بها كما فعل باسم الفاعل من قوله : (قادر، -صالح -) ونحو ذلك مما حذف منه للاختصار فهو موافق للرسم تقديرًا .

ونعني بالتواتر : ما رواه جماعة عن جماعة كذا إلى منتهاه .

ثم قال رحمه الله : والذي جمع في زماننا هذا الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول وهم : أبو جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وعاصم، وحزة، والكسائي، وخلف . أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا . فقراءة أحدهم كقراءة الباقي . أ هـ .

لكن هل لاختلاف القراءات وتنوعها فوائد ؟

والجواب : نعم ومنها ما يلي :

١- التسهيل والتخفيف على الأمة .

٢- إظهار فضل الأمة وشرفها على سائر الأمم إذ لم ينزل كتاب

غيرهم إلا على وجه واحد .

٣- المبالغة في إعجازه بإيجازه . فتنوع القراءات بمنلة الآيات

ولوجعلت دلالة كل لفظ آية على حده لم يخف ما كان فيه من التطويل ، ولهذا كان قوله تعالى :

﴿ وَأَسْمُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾ (١)

منزلاً لفعل الرجل والمسح على الخف واللفظ واحد . .

(١) سورة المائدة : ٦ .

٤- إظهار سر الله فى كتابه وصيائنه له عن التبديل والاختلاف، مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة .

٥- أن بعض القراءات يبين ماله على مجهول فى القراءة الأخرى فقراءة :

﴿ وَلَا تَقْرُؤُهُنَّ حَتَّىٰ يَظْهَرَ ﴾ (١) بالتشديد مبينة لمعنى قراءة التخفيف، وصيائى بيان ذلك قريباً إن شاء الله .

وقد ذكر الشاطبى رحمه الله أن السبب فى الاختصار على السبعة الذين ذكرهم أنهم كانوا أصحاب فضل وعلم وزهد فى الدنيا، فلم يكن قصدهم من تعلم وتعليم القراءات سبباً لرزقهم ومورداً لكسبهم .

فقال رحمه الله (٢) :

جزى الله بالخيرات عنا أئمة لنا نقلوا القرآن عذباً وسلسلاً (٣)
فهم بدور سبعة قد توسطت سماء العلا والعدل زُهرًا وكُتلاً
لها شهب عنها استنارت فنورت سواد الدجى حتى تفرق وانجلي (٤)
وسوف تراهم واحداً بعد واحد مع اثنين من أصحابه متمثلاً
تخبرهم نقادهم كل بارع وليس على قرآنه متأكلاً (٥)

هذا وبعد ذكر موقف العلماء تجاه تواتر القراءات وبيان الحكمة من وراء تعددها أقول : هل يتغير الحكم تبعاً لتغير القراءة ؟

(١) سورة البقرة : ٢٢٢ . (٢) الوائى فى شرح الشاطبية ١٥ ، ١٦ .

(٢) العذب : الماء الحلو الطيب - لسان العرب ٢٨٥٢/٤ - والسلسل : السهل الدخول فى الحلق - لسان العرب ٢٠٧٤/٣ .

(٤) الشهب : جمع شهاب وهو شعلة نار ساطعة - غتار الصحاح ٣٤٩ - والدجى : جمع دجية وهى الظلمة وكى بها عن الجهل ، وانجلي : بمعنى انكشف - غتار الصحاح ١٠٨ ، ١٩٩ .

(٥) النقاد : جمع ناقد وهو الذى يميز الجيد من الردى - لسان العرب ٤٥١٧/٥ - والبارع : هو الحاذق المتقن - غتار الصحاح ٤٩ .

وتأكل بكذا إذا جله سبب أكله فعلى فى البيت بمعنى باء السببية .

والجواب : نعم . فقد تختلف الأحكام نتيجة لاختلاف القراءات ومن أمثلة ذلك مايلي :

(١) قال تعالى :

﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْرِضُوا إِلَيْهَا فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرَبُوا نَفْسَهُ حَتَّى يَظْهَرَ نَظْفًا تَطْهَرْنَ فَأُولَئِكَ مِنْ جُنْ أَمَرَ اللَّهُ ﴾ (١)

فلفظ (يَظْهَرْنَ) قرأه بالتشديد حمزة والكسائي وشعبة ، وقرأه بالتخفيف ابن عامر وحفص (٢) ، ونتيجة لاختلاف القراءتين اختلف الحكم فى نظر الفقهاء ، لأنه بالقراءتين يبدو أن هناك فى الظاهر تعارضاً ، حيث إن القراءة بالتخفيف تقتضى — كما قال الشيخ عبد العزيز البخارى الحنفى (٣) — أن يحل القربان بانقطاع الدم ، سواء انقطع على أكثر مدة الحيض أو على مادونه ، لأن الطهر عبارة عن انقطاع دم الحيض ، يقال : طهرت المرأة إذا خرجت من حيضها (٤) .

والقراءة بالتشديد تقتضى أن لا يحل القربان قبل الاغتسال ، سواء كان الانقطاع على أكثر مدة الحيض أو على مادونه ، كما ذهب إليه الإمام الشافعى رحمه الله (٥) — لأن التطهر هو الاغتسال والقول بهما غير ممكن لأن حتى للغاية (٦) وبين امتداد الشيء إلى غاية وبين اقتصاره دونها تناف ، فيقع التعارض ظاهراً لكنه يرتفع باختلاف الحالين ، أى بأن تحمل كل واحدة من القراءتين على حال ، فتحمل القراءة بالتخفيف على الانقطاع على أكثر مدة الحيض ، لأنه انقطاع يبين وحرمة القربان تثبت باعتبار قيام الحيض ، لأنه تعالى أمر باعتزالهن

(١) سورة البقرة : ٢٢٢ . (٢) الواقى فى شرح الشاطبية ٢١٩ .

(٣) كشف الأسرار ٩١/٣ . (٤) مختار الصحاح ٢٩٨ .

(٥) مفتى المحتاج ١١١/١ .

(٦) الغاية انتهاء الشيء وتمامه — أحكام القرآن لابن العربى ١٦٤/١ .

لمعنى الأذى بقوله جل جلاله: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعِزُّوْا نَفْسَكُمْ فِي الْحَيْضِ﴾ فبعد الانقطاع على أكثر مدة الحيض لا يجوز تراخي الحرمة إلى الاغتسال، لأنه يؤدي إلى جعل الطهر الذى هو ضد الحيض حيضاً، وهو تناقض أو يؤدي إلى منع الزوج عن حقه وهو القربان بدون العلة المنصوص عليها، وهى الأذى وكلاهما فاسد.

وتحمل القراءة بالتشديد على الانقطاع على مادون أكثر مدة الحيض، لأن فى هذه الحالة لا يثبت الانقطاع بيقين، لتوهم أن يعاودها الدم ويكون ذلك حيضاً، فلا بد من مؤكد لجانب الانقطاع وهو الاغتسال أو ما يقوم مقامه.

هذا هو ما ذهب إليه السادة الحنفية لدفع التعارض بين القراءتين.

والحق أن الحائض لا تحل لزوجها إلا بعد انقطاع الدم والاغتسال، وقراءة التشديد فى هذا صريحة، وأما القراءة بالتخفيف فإن كان المراد به أيضاً الاغتسال كما قال ابن عباس رضى الله عنها وجماعة لقريته قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ فواضح، وإن كان المراد به انقطاع الحيض فقد ذكر بعده شرط آخر وهو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾ وعليه فلا بد منها معاً^(١).

قال الشيخ القرطبي رحمه الله بعد أن رجح ما رجحه الجمهور من اشتراط الغسل^(٢):

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد^(٣): إن انقطع دمها بعد مضى

(١) أحكام القرآن لابن العربي ١/١٦٤، والغاية القصوى فى دراية الفتوى للبيضاوى ٢٥٣/١.

(٢) تفسير القرطبي ١/٨٩٦.

(٣) الإمام أبو حنيفة هو النعمان بن ثابت ولد بمدينة الكوفة ورأى بعض الصحابة وكان فقيهاً عظيم القدر وتوفى رحمه الله سنة ١٥٠هـ - الفتح المبين ١/٩٠١.

عشرة أيام جاز له أن يطأ قبل الغسل ، وإن كان انقطاعه قبل العشرة لم يجز حتى تغتسل أو يدخل عليها وقت صلاة ، وهذا تحكم لا وجه له .

وقال الإمام النووي رحمه الله وهو يذكر ما يحرم على الحائض (١) :
« وأما الاستمتاع بالحائض فضربان : أحدهما : الجماع في

الفرج فيحرم ، ويبقى تحريمه إلى أن ينقطع الحيض وتغتسل »

(٢) قال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا فَعَلْنَا لَكُمْ فِتْنَةً أَتُبْغُونَهَا وَأَكْبَهُوا كَلِمَاتِ اللَّهِ الْعَلِيَّةِ لَعَنَ اللَّهُ الْفَاسِقِينَ ﴾ (٣)

فقد قرأ نافع وابن عامر والكسائي وحفص (وأزجلكم) بنصب اللام ،
وقرأ الباقر بن خفضها (٣) ، وقد قال العلماء إن القراءة بالنصب دليل على
وجوب غسل الرجلين في الوضوء ، وحمل بعضهم قراءة الجبر على أنها
دليل على المسح على الخفين .

قال الشيخ محمد الصنعاني رحمه الله (٤) :

« ... على أنه قد يقال : قد ثبت في آية المائدة القراءة بالجر ،
لأرجلكم عطفاً على الممسوح وهو الرأس فيحمل على مسح الخفين
كما بينته السنة (٥) ، ويتم ثبوت المسح بالكتاب والسنة وهو أحسن

= وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم يلقب بقاضي القضاة أخذ الفقه عن الإمام أبي حنيفة ،
وتوفي رحمه الله عام ١٨٢ هـ . الفتح المبين ١/١٠٨ .

ومحمد بن الحسن الشيباني اشتر بالفقه والأصول ، وكان إماماً في اللغة وتوفي رحمه
الله سنة ١٨٦ هـ . المرجع السابق ١/١١٠ .

(١) روضة الطالبين ١/١٣٥ . (٢) سورة المائدة الآية : ٦ .

(٣) الواقي في شرح الشاطبية ٢٥١ . (٤) سبل السلام ٨٨/١ .

(٥) جاء في الحديث عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه قال : « كنت مع النبي صلى
الله عليه وسلم فتوضأ فأهويت لانتزع خفيه فقال : دعها فإنني أدخلتها طاهرتين —
فمسح عليهما » (البخاري ٥٠/١ ، ومسلم ١/١٢٩) .

الوجوه^(١) الشى توجه بها قراءة الجر». هذا وقيل أن أنهى الكلام عن ثبوت القرآن وتواتره أقول: إن علماء الأصول تحدثوا بإطناب^(٢) عن حجية ما نقل إلينا من القرآن آحاداً، وذلك بعد اتفاقهم على حجية المنقول إلينا نقلاً متواتراً. فبيننا ذهب الإمام الشافعى رحمه الله إلى القول بنفسى حجته، ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله إلى إثباتها، وبنى عليه وجوب التتابع فى صوم كفارة اليمين، مستدلاً بما نقله ابن مسعود رضى الله عنه فى مصحفه من قوله: (فصيام ثلاث أيام متتابعات).

ولو أمعنا النظر فى وجهة نظر الإمامين الجليلين لاخترنا مذهب الإمام الشافعى رحمه الله، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان مكلفاً بإلقاء ما نزل به جبريل عليه السلام عليه من القرآن على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم، ولا شك أن الذين تقوم بهم الحجة القاطعة لا يتصور عليهم التوافق على علم نقل ما سمعوه من الرسول صلى الله عليه وسلم.

وعلى هذا فالراوى له إن كان واحداً إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ، لأنه وجب على الرسول صلى الله عليه وسلم أن يبلغه طائفة من الأمة تقوم الحجة بقولهم، ولا يجوز مناجاة الواحد به، وإن لم يذكره على أنه قرآن فقد تردد بين أن يكون خبراً عن النبى صلى الله عليه وسلم، وبين أن يكون ذلك مذهباً له وعليه فلا يكون حجة، وهذا بخلاف خبر الواحد الوارد عن النبى صلى الله عليه وسلم.

فالسادة الشافعية يرون علم وجوب التتابع فى صوم كفارة اليمين فى قول عندهم، لأن الزيادة الواردة فى مصحف ابن مسعود رضى الله عنه

(١) حمل بعضهم قراءة الجر على أنها محمولة على الجوار كما فى قوله تعالى: (إلى أخاف عليكم غداً يوم أقيم) [هود ٢٦] بحر الميم (تفسير آيات الأحكام ١٧٣/٢).

(٢) الإطناب: هو تأدية المعنى المقصود بلفظ زائد عليه لغائلة (توضيح المعانى للصارى ١٨٢ دار القومية العربية).

لم تتواتر، وبالتالي فليست من القرآن، فتحمل على أنه ذكرها في معرض البيان لما اعتقده مذهباً له. فلعله اعتقد التتابع حلاً لهذا المطلق على المقيّد بالتتابع في آية الظهار قال تعالى :

﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيًّا شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (١)

والسادة الحنفية (٢) لا يتفقون مع السادة الشافعية في وجوب إلقاء النبي صلى الله عليه وسلم القرآن على عدد تقوم الحجة القاطعة بقولهم، وذلك لسبب بسيط وهو أن حفاظ القرآن في زمانه صلى الله عليه وسلم لم يبلغوا حد التواتر لقلتهم، وإن جمّع القرآن إنما كان بطريق تلقى آحاد آياته من الآحاد، ومن هنا اختلفت مصاحف الصحابة، وبدهى أن النبي صلى الله عليه وسلم لو كان ألقاه على طائفة تقوم الحجة القاطعة بقولهم لما اختلفت مصاحف الصحابة، ولهذا اختلفوا في البسملة أنها من القرآن، وأنكر ابن مسعود كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن، وقالوا لو سلمنا وجوب ذلك على النبي صلى الله عليه وسلم، وأنه سمعه منه جمع تقوم الحجة بقولهم، لكن إنما يمتنع السكوت عن نقله على الكل لعصمتهم عن الخطأ، ولا يمتنع ذلك بالنسبة إلى بعضهم، وإذا كان ابن مسعود من جملتهم وقد روى ما رواه فلم يقع الاتفاق من الكل على الخطأ بالسكوت، وعند ذلك فتعين حمل روايته لذلك في مصحفه على أنه من القرآن، لأن الظاهر من حاله الصدق، ولم يوجد ما يعارضه. كل ما في الأمر أنه غير مجمع على العمل به، وذلك لعدم تواتره، وإن لم يصرح بكونه قرآناً أمكن أن يكون من القرآن، وأمكن أن يكون خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم، وأمكن أن يكون مذهباً له، وهو حجة بتقدير كونه قرآناً، وبتقدير كونه خبراً عن النبي صلى الله عليه وسلم،

(١) سورة المجادلة الآية : ٤ .

(٢) أصول السرخسي ٢٨٠/١ والتلويع على التوضيح ٢٧/١ وتيسير التحرير ٩/٣، والإحكام للآمدي ١٤٨/١.

وهما احتمالان ، وإنما لا يكون حجة بتقدير كونه مذهباً له ، وهو احتمال واحد ، ولا ينفى أن وقوع احتمال من احتمالين أغلب من وقوع احتمال واحد بعينه .

سلمنا أنه ليس بقرآن ، وأنه متردد بين الخبر وبين كونه مذهباً له ، إلا أن احتمال كونه خبراً راجح لأن روايته له موهم بالاحتجاج به ، ولو كان مذهباً له لصرح به نفيًا للتلبيس^(١) عن السامع المعتقد كونه حجة مع الاختلاف في مذهب الصحابي^(٢) هل هو حجة أو لا ؟

هذه هي وجهة السادة الحنفية رضوان الله عليهم ، والحق أن ما قالوه فيه نظر ، وذلك لأن القرآن هو المعجزة الدالة على صدقه صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم فيجب تبليغه وتعليمه على عدد تقوم الحجة بقولهم .

(١) لبس عليه الأمر خلط وبابه ضرب يقال في الأمر لبسة - بالضم - أى شبهة يعنى ليس بواضح - المختار ٥٩٠ .

(٢) المراد من مذهب الصحابي هو ما اختاره في المسألة الاجتهادية التي لم يرد فيها نص ، ولم يحصل عليها إجماع . وقد اتفق العلماء على أن مذهب الصحابي لا يكون حجة على غيره من الصحابة المجتهدين ، لأن الصحابة أجمعوا على جواز مخالفة بعضهم بعضاً في الاجتهاد . واختلفوا في كونه حجة على التابعين ومن بعدهم :

فذهبت الأشاعرة والمعتزلة والإمام الشافعي في أحد قولي ، والإمام أحمد في إحدى الروايتين عنه إلى أنه ليس بحجة .

وذهب الإمام مالك وأئمة الحنفية والإمام الشافعي في قول له والإمام أحمد في رواية أخرى إلى أنه حجة مقدمة على القياس .

واختار الأمدى القول بدم حجته مطلقاً على أساس أن قول الصحابي ليس حجة على غيره في أصول الدين فلا يكون حجة عليه أيضاً في فروعها .

وهذا الخلاف في قول الصحابي إنما هو فيما يمكن فيه الرأي يعنى في حكم يمكن إثباته بالقياس وهو حينئذ ملحق بالنسبة أما الذي لا يدرك بالرأي فلا خلاف فيه لأنه كالمرفوع - الأحكام للأمدى ١٩٥/٣ ، والإيجاع ١٢٧/٣ ، وحاشية ابن الخطيب على شرح المنار ٦٧٤ ، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ٨٣ ، وتيسير التحرير ١٣٢٢/٣ .

حيث إن عدم بلوغه بخبر التواتر للذين لم يشاهدوه لا يكون حجة قاطعة بالنسبة لهم ، وبالتالي لا يكون حجة عليهم فى صدقه صلى الله عليه وسلم ، ولا يلزم من عدم بلوغ حفاظ القرآن فى العصر النبوى حد التواتر أن يكون الحفاظ لآحاد آياته كذلك . وأما التوقف فى جمع آيات القرآن على أخبار الآحاد فلم يكن فى كونها قرآناً ، بل فى تقديمها وتأخيرها بالنسبة إلى غيرها وفى طولها وقصرها (١) .

وأما ما اختلفت به المصاحف فما كان من الآحاد فليس من القرآن ، وما كان متواتراً فهو منه .

وأما الاختلاف فى التسمية إما كان فى وضعها فى أول كل سورة لافى كونها من القرآن كما سيأتى ، وما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه من إنكار كون الفاتحة والمعوذتين من القرآن غير صحيح .

قال صاحب فواتح الرحموت (٢) :

« قالوا ما نقل آحاداً فليس بقرآن قطعاً ، واستدل بأن القرآن مما تواتر الدواعى على نقله لتضمنه التحدى ، ولأنه أصل الأحكام ، فوجوده ملزوم للتواتر عند الكل عادة ، فإذا انتفى اللازم — التواتر — انتفى الملزوم قطعاً ، وما نقل عن ابن مسعود رضى الله عنه من إنكار الفاتحة والمعوذتين لم يصح » .

وقال الشيخ النووى رحمه الله (٣) :

أجمع المسلمون على أن المعوذتين والفاتحة من القرآن ، وأن من جحد منه شيئاً كفر ، وما نقل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح .

وقال ابن حزم رحمه الله (٤) :

« وكل ما روى عن ابن مسعود من أن المعوذتين وأم القرآن لم تكن فى مصحفه فكذب موضوع لأصل له »

(١) البرهان فى أصول الفقه لإمام الحرمين ٦٦٦/١ — ٦٦٩ .

(٢) فواتح الرحموت ٩/٢ . (٣) المجموع ٣/٣٩٦ . (٤) المحلى ١٣/١ .

موقف العلماء من التسمية :

اعتبار التسمية آية من سورة النمل محل اتفاق بين جميع الأمة ،
والاختلاف فقط منحصر في اعتبارها آية من القرآن في أول كل سورة
أو عدم اعتبارها على قولين هما :

القول الأول : ليست بآية من الفاتحة ولا غيرها وهو قول الإمام
مالك رحمه الله .

القول الثاني : أنها آية من كل سورة وهو قول عبد الله بن المبارك
والإمام الشافعي رحمه الله .

لكن هل هي آية في أول كل سورة برأسها أو هي مع أول آية من
سائر السور آية ؟ في هذا تردد عن الإمام الشافعي رحمه الله .

**قال حجة الإسلام (١) الغزالي بعد أن ذكر موقف الشافعي رحمه
الله من البسطة :**

«.... وهذا أصح من قول من حمل تردد قول الشافعي على أنها
هل هي آية من القرآن في أول كل سورة. بل الذي يصح أنها حيث
كتبت مع القرآن بخط القرآن فهي من القرآن»

الأدلة :

استدل الإمام مالك رحمه الله على عدم اعتبار البسطة آية بما يلي :
عمل أهل المدينة . فالإمام رحمه الله رأى أهل المدينة لا يقرءون
بالبسطة في صلاتهم في مسجد المدينة ، وجرى العمل على ذلك في
الصلاة من أيامه صلى الله عليه وسلم إلى أيام الإمام مالك رحمه الله مع
قيام الدليل على وجوب قراءة الفاتحة في الصلاة . فلو كانت آية من
الفاتحة لوجب قراءتها معها في الصلاة . وقد قوى ذلك عنده عدة

(١) المستصفى ١/١٠٢ .

أحاديث يفهم منها أنها ليست آية من الفاتحة ولا من أوائل السور ومن هذه الأحاديث :

ماروى عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين (١) .

وعن أنس رضى الله عنه قال : صليت خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين (٢) .

وزواه مسلم بلفظ : « لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها » (٣) . هذا هو ما استدل به الإمام رحمه الله على عدم اعتبار البسمة آية من أوائل السور، واحتمل عنده أن تكون كتابتها فى أوائل السور امتثالاً للأمر بطلبها والبدء بها فى أوائل الأمور، وهى وإن تواتر كتبها فى أوائل السور فلم يتواتر كونها قرآناً فيها (٤) .

واستدل الإمامان ابن المبارك والشافعى على قرآنية البسمة بما يلى :
أولاً : عن أنس رضى الله عنه قال : بينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى إغفاءة (٥) ثم رفع رأسه متبسماً فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : نزلت على أنفأ (٦) سورة فقرأ :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ * فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَخْمِرْ * إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴾ (٧)

(١) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب الصلاة ٢٠٨/١ .

(٢) الحديث متفق عليه : فأخرجه البخارى فى كتاب الأذان ١٣٦/١ .

وسلم فى كتاب الصلاة ١٧٠/١ .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٧٠/١ .

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٣٠٤/١ ، وتفسير القرطبى ٨١/١ ، وتفسير آيات الأحكام

٥٠٤/١ .

(٥) الإغفاءة : النوم يقال أغفا بمعنى نام - غنار الصحاح ٤٧٧ .

(٦) الأنف يطلق على أقرب وقت متصل بالكلام - لأن العرب ١٥٢/١ .

(٧) أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الصلاة ١٧١/١ .

ثانياً: عن أنس رضى الله عنه أنه سئل عن قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: كانت قراءته مدّاً ثم قرأ:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ * الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ * الرَّحْمَنِ

الرَّحِيمِ * مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴿١﴾

ومعنى: «كانت قراءته مدّاً» أنه صلى الله عليه وسلم كان يمد (الله، والرحمن، والرحيم)

ثالثاً: أنها أنزلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أول كل سورة، ولذلك نقل عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال (٢): كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم سورة وابتداء أخرى حتى ينزل عليه جبريل ببسم الله الرحمن الرحيم (٣). وذلك يدل على أنها من القرآن حيث أنزلت (٤).

رابعاً: أنها كانت تكتب بخط القرآن بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى أول كل سورة.

قال الشيخ الشوكانى رحمه الله تعالى (٥):

والحق أنها آية من كل سورة لوجودها فى رسم المصحف، وذلك هو الركن الأعظم فى إثبات القرآنية للقرآن.

خامساً: روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: سرق الشيطان من الناس آية من القرآن لما أن ترك بعضهم قراءة التسمية فى أول السورة.

(١) أخرجه الدارقطنى فى سننه ٣٠٨/١، والنسائى فى سننه ١٧٩/٢.

(٢) شرح جلال الدين المحلى على جمع الجوامع ٢٢٧/١.

(٣) أخرجه أبو داود فى سننه ٢٠٩/١.

(٤) المستصفى ١٠٣/١، والإحكام للآمدى ١٥١/١.

(٥) إرشاد الفحول ٣١.

ولم ينكر عليه منكر فدل على كونها من القرآن فى أول كل سورة .

والحجة فى ذهاب إليه الإمام الشافعى رحمه الله، ومن نهج نهج
للأدلة السابقة، ولأن عمل أهل المدينة ليس حجة فالحجة فى إجماع
الأمة (١) وهم بعضها، وماروى عن أنس وعائشة رضى الله عنها فعنها
أنهم كانوا لا يقرءون قبل الفاتحة شيئاً (٢) .

قال الشيخ محمود خطاب السبكي بعد أن ذكر حديث أنس رضى
الله عنه (٣) :

حديث الباب لا يحتج به لاضطرابه، واختلاف ألفاظه مع تغاير
معانيها، لأن أنساً قال فيه مرة: كانوا يفتتحون بالحمد لله رب
العالمين . ومرة قال: ولم أسمعهم يقرءونها . ومرة سئل عن ذلك فقال:
نسيت .

وعلى تقدير ترجيح بعض ألفاظ هذه الروايات المختلفة على باقىها،
وردة ماخالفها إليها فلا يرجح إلا لفظ حديث الباب — أنهم كانوا
يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين — لأن أكثر الرواة على هذا
اللفظ وما تقدم فى بعض روايات الحديث من قول أنس:
لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة، ولا فى آخرها . فالمراد
أنهم لا يذكرونها جهرًا فى أول الفاتحة، ولا فى أول السورة بعدها،
وليس المراد نفى ذكرها البتة لما فى بعض روايات الحديث من أنهم
كانوا يُبَيِّرون بها . اهـ .

هذا وقد ذهب الإمام أبو حنيفة رحمه الله مذهباً وسطاً، حيث رأى
أن كتابتها فى المصحف تدل على قرآنيته، ولكن لا تدل على أنها بعض

(١) البرهان لإمام الحرمين ١/٧٢٠ .

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١/٣ .

(٣) المنهل المذهب المورد شرح سنن أبى داود ٥/١٩٩ .

السورة، ومن ثم حكم هو ومن نهج نهجه بأنها آية من القرآن تامة فى غير سورة النمل أنزلت للفصل بين السور:

قال الشيخ علاء الدين البخارى رحمه الله^(١):
الصحيح من المذهب أنها من القرآن، ولكنها ليست من كل سورة عندنا، بل هى آية منزلة للفصل بين السور.

وقد أجيب عن قوهم إنها آية منزلة للفصل بين السور بما يلى^(٢):
أولاً: إن هذا تغرير، ولا يجوز ارتكابه لمجرد الفصل.

ثانياً: لو كانت للفصل بين السور كما تقولون لكتبت فى أول «براءة»، ولما كتبت فى أول الفاتحة.

على العموم أجمعت الأمة على أنه لا يكفر من أثبتها، ولامن نفاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفى حرفاً جمعاً عليه، وأثبت ما لم يقل به أحد، فإنه يكفر بإجماع.
فائدة :

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكتب فى أوائل الكتب:
«باسمك اللهم» حتى نزل قوله تعالى:

﴿يَسْمِ اللَّهَ تَجْمِهَا وَمَرْهَا﴾^(٣)

فكتب «بسم الله» ثم نزل قوله تعالى:

﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَدْعُوا الرِّحْمَ﴾^(٤)

فكتب فوقه «الرحمن» فنزلت قصة سليمان عليه السلام فى سورة النمل فكتب صلى الله عليه وسلم حينئذ: «بسم الله الرحمن الرحيم»^(٥).

(١) كشف الأسرار ٢٣/١.

(٢) نيل الأوطار للشوكانى ٢/٢٠١، ٢٠٩.

(٣) سورة هود الآية : ٤١.

(٤) سورة الإسراء الآية : ١١٠.

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٨/١.

الفصل الثانى

فى ترتيب الآيات والسور

أجمع أهل السنة والجماعة على أن ترتيب الآيات فى المصحف توقيفى لا شبهة فى ذلك، حكى الإجماع الشيخ بدر الدين الزركشى رحمه الله وغيره فقال (١):

«.... فأما الآيات فى كل سورة ووضع البسملة أوائلها فترتيبها توقيفى بلا شك، ولا خلاف فيه ولهذا لا يجوز تعكيسها». ومن الأدلة على أن ترتيب الآيات توقيفى ما روى عن ابن عباس رضى الله عنها قال :

قلت لعثمان: ما حملكم على أن عمدتم إلى الأنفال وهى من المثانى، وإلى براءة وهى من المثين (٢) فقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينها سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتموها فى السبع الطوال (٣) ؟

فقال عثمان: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنزل عليه السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشئ دعا بعض من كان يكتب فيقول: ضموا هؤلاء الآيات فى السورة التى يذكر فيها كذا وكذا،

(١) البرهان فى علوم القرآن ٢٥٦/١.

(٢) المثانى: ماولى المثين لأنها نثنا أى كانت بعدها، وقال الفراء هى السورة التى آياها أقل من مائة لأنها نثنى أكثر مما يشئ الطول. والمثون: هى التى تكون كل سورة فيها تزيد على مائة آية أو تقاربها - الإقتان ٢٢٠/١.

(٣) أولها البقرة وآخرها براءة - المرجع السابق.

وكانت الأنفال من أوائل ما نزل في المدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولاً، وكانت قصتها شبيهة بقصتها، فظننت أنها منها فقبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنت بينها ولم أكتب بينها سطر بسم الله الرحمن الرحيم ووضعتها في السبع الطوال^(١).

فترتيب الآيات في السور بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما لم يأمر بذلك في أول براءة تركت بلا بسملة^(٢).

وما أخرجه الإمام أحمد رحمه الله بإسناد حسن عن عثمان بن أبي العاص قال^(٣):

كنت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً إذ شخص^(٤) ببصره ثم صوبه^(٥) حتى كاد أن يلزقه بالأرض قال ثم شخص ببصره فقال: أتاني جبريل فأمرني أن أضع هذه الآية هذا الموضع من هذه السورة: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَايَ ذِي...﴾ الآية^(٦)

(١) أخرجه أبو داود في سننه ٢٠٨/١، ٢٠٩.

(٢) اختلف العلماء في السبب وراء عدم ذكر البسملة أول براءة ف قيل: لأن البسملة أمان وبراعة نزلت بالسيف ليس فيها أمان، وقيل كان من شأن العرب في الجاهلية إذا كان بينهم وبين قوم عهد وأرادوا نقضه كتبوا لهم كتاباً، ولم يكتبوا فيه البسملة، فلما نزلت - براءة - بنقض العهد الذي كان للكفار قرأها عليهم على كرم الله وجهه ولم يسمل على ما جرت به عادتهم، وقيل غير ذلك - البرهان ٢٦٢/١ وأحكام القرآن لابن العربي ٨٩٢/٢ وتفسير البضاوي ٢٤٦.

(٣) أخرجه أحمد في مسنده ٢١٨/٤.

(٤) شخص ببصره من باب خضع فهو شاخص إذا فتح عينيه وجعل لا يتكرف - المختار ٣٣١.

(٥) صوب النظر بمعنى خفضه - لسان العرب ٢٥١٩/٣.

(٦) سورة النحل الآية: ٩.

وقال ابن الحصار^(١):

ترتيب السور ووضع الآيات مواضعها إنما كان بالوحى، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: ضعوا آية كذا فى موضع كذا، وقد حصل اليقين من النقل المتواتر بهذا الترتيب من تلاوة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وما أجمع الصحابة على وضعه هكذا فى المصحف. وأما ترتيب السور على ما هو عليه الآن فى المصحف فقد اختلف العلماء فيه على ثلاثة مذاهب هى:

المذهب الأول :

أن ترتيب السور على ما هو عليه الآن كان باجتهاد من الصحابة. نسب هذا القول إلى الجمهور الشيخ جلال الدين السيوطى ومن نهج نهجه^(٢). وتتلخص وجهة نظر هذا المذهب فى أن مصاحف الصحابة كانت مختلفة فى ترتيب السور قبل أن يجمع القرآن فى عهد الخليفة عثمان رضى الله عنه، ومن ثم لو كان الترتيب توقيفياً منقولاً عن النبى صلى الله عليه وسلم ما ساغ لهم أن يملوه ويتجاوزوه، ويختلفوا فيه ذلك الاختلاف الذى تُصوره لنا الروايات: فصحف أبى بن كعب رضى الله عنه كان مبدوءاً بالفاتحة، ثم البقرة، ثم النساء، ثم آل عمران، ثم الأنعام. ومصحف ابن مسعود رضى الله عنه كان مبدوءاً بالبقرة ثم النساء ثم آل عمران.

ومصحف الإمام على كرم الله وجهه كان مرتباً على النزول فأوله: اقرأ، ثم المدثر، ثم ق، ثم المزمل، ثم تبت، ثم التكويم، وهكذا إلى آخر المكي والمدني^(٣).

(١) هو على بن محمد بن إبراهيم الخزرجى توفى رحمه الله سنة ٦١١هـ - التكملة لابن الأبار ٦٨٦.

(٢) الإتيان ٢١٦/١، ومناهل العرفان ٣٤٦/١. (٣) مناهل العرفان ٣٤٦/١.

المذهب الثانى :

أن ترتيب السور كلها توقيفى كترتيب الآيات.

قال صاحب فواتح الرحموت (١):

....بقى أمر ترتيب السور فالحققون على أنه من أمر الرسول صلى الله عليه وسلم اهـ.

ووجهة نظر أصحاب هذا المذهب : أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعوا على المصحف الذى كتب فى عهد عثمان بن عفان رضى الله عنه ، ولم يخالف منهم أحد ، وهذا الإجماع لا يتم إلا إذا كان الترتيب الذى أجمعوا عليه عن توقيف لأنه لو كان عن اجتihad لتمسك أصحاب المذاهب المخالفة بمخالفتهم .

قال الشيخ أبو بكر الأنبارى رحمه الله (٢):

أنزل الله عز وجل القرآن كله إلى سماء الدنيا ، ثم فرقه فى بضع وعشرين سنة ، فكانت السورة تنزل لأمر ينزل والآية جواباً لمستخبر ، ويوقف جبريل عليه السلام النبى صلى الله عليه وسلم على موضع الآية والسورة ، فاتساق السور كاتساق الآيات والحروف ، كان عن النبى صلى الله عليه وسلم ، فن قلم سورة أو أخرها فقد أقسَدَ نظم القرآن . اهـ .
وقال الشيخ بدر الدين الزركشى رحمه الله بعد أن ذكر المذهبين (٣):

«.... والخلاف يرجع إلى اللفظ» ثم علّل هذا بأن القائلين بأن الترتيب كان بفعل الصحابة غرضهم أنه صلى الله عليه وسلم رمز إليهم بذلك لعلمهم بأسباب نزوله ، ومواقع كلماته فأل الخلاف إذاً: هل هذا الترتيب كان بتوقيف قولى أو بمجرد استناد فعلتى؟

(١) فواتح الرحموت ١٢/٢ .

(٢) أسرار التكرار فى القرآن ٢٣ ، وأسرار ترتيب القرآن ٦٨ .

(٣) البرهان ١/٢٥٧ .

المذهب الثالث :

أن كثيراً من السور كان قد علم ترتيبها في حياته صلى الله عليه وسلم كالسبع الطوال والحواميم والمفصل، وماسوى ذلك يمكن أن يكون فتوى الأمر فيه إلى الأمة بعده. على أنه يجب احترام ترتيب سور المصحف، لأنه عن إجماع الصحابة، ولأن القول بخلافه يجر إلى الفتنة، ودرء الفتنة واجب.

● تذييل :

الناظر في ترتيب المصحف يدرك أنه توقيفى لأن هناك أسباباً تدل عليه :

الأول: بحسب الحروف كما في الحواميم، وذوات [آلر].
الثانى: لموافقة آخر السورة لأول ما بعدها كآخر الحمد فى المعنى، وأول البقرة.

الثالث: الوزن فى اللفظ كآخر: تبت، وأول: الإخلاص.
الرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى: كالضحى، وألم نشرح.

قال بعض العلماء: سورة الفاتحة تضمنت الإقرار بالربوبية والالتجاء إليه فى دين الإسلام، والصيانة عن دين اليهودية والنصرانية، وسورة البقرة تضمنت قواعد الدين، وآل عمران مكلمة لمقصودها. فالبقرة بمنزلة إقامة الدليل على الحكم، وآل عمران بمنزلة الجواب عن شبهات الخصوم، وخطاب الله اليهود فى البقرة أكثر، كما أن خطاب النصارى فى آل عمران أكثر، لأن التوراة أصل، والإنجيل فرع لها والنبي صلى الله عليه وسلم لما هاجر إلى المدينة دعا اليهود وجاهدهم، وكان جهاده للنصارى فى آخر الأمر، وأما سورة النساء فتتضمن جميع أحكام الأسباب التى بين الناس، وهى نوعان: مخلوقة لله تعالى، ومقدورة لهم كالنسب والصهر، ولهذا فتحها الله عز وجل بقوله :

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (١)

وبين الذين يتعاهلون ويتعاقدون فيما بينهم ، وما تعلق بذلك من أحكام الأموال والفروج والموارث ، وأما سورة المائدة فسورة العقود وبها تمام الشرائع . قالوا : وبها تم الدين فهي سورة التكميل .

قال الشيخ الزركشى رحمه الله (٢) :

وهذا الترتيب بين هذه السور الأربع المنيات : البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة من أحسن الترتيب ، وهو ترتيب المصحف العثماني وإنما لم يكتب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم مصحف لثلاثين يُقضى إلى تغييره كل وقت . فلهذا تأخرت كتابته إلى أن كمل نزول القرآن بموته صلى الله عليه وسلم فكتب أبو بكر والصحابة بعده ، ثم نسخ عثمان المصاحف التي بعث بها إلى الأمصار .

(١) سورة النساء الآية : ١ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٢٦٢/١

الفصل الثالث

فى اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية

نزل القرآن بلفظه ومعناه عربياً قال تعالى :

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (١)

وقد اتفق العلماء على أن الأعلام الأعجمية واقعة فيه .

قال الإمام القرطبى رحمه الله (٢) :

لاخلاف بين الأئمة أنه ليس فى القرآن الكريم كلام مركب على أساليب غير العرب ، وأن فيه أسماء أعلاماً لمن لسانه غير لسان العرب : كإسرائيل وجبريل وعمران ونوح ولوط . اهـ

وقال الشيخ جلال الدين الخلى رحمه الله (٣) :

ولا خلاف فى وقوع العلم الأعجمى فى القرآن كإبراهيم وإسماعيل . اهـ

وقال الشيخ الشوكانى رحمه الله (٤) :

وقد أجمع أهل العربية على أن العجمة علة من العلل المانعة للصرف فى كثير من الأسماء الموجودة فى القرآن . اهـ

والخلاف بين العلماء إنما هو فى غير الأعلام :

(٢) تفسير القرطبى ١/ ٥٩ .

(١) سورة يوسف الآية : ٢ .

(٤) إرشاد الفحول ٣٢ .

(٣) شرح الجلال على جمع الجوامع ١/ ٣٢٦ .

فذهب جمهور العلماء منهم الإمام الشافعى، وأبو عبيدة معمر بن المثنى، ومحمد بن جرير الطبرى، والقاضى أبوبكر الطيب وأبو الحسين بن فارس اللغوى إلى القول بأنه ليس فى القرآن شيء غير العربية (١).

قال الإمام الشافعى رحمه الله (٢):

ومن جاع علم كتاب الله: العلم بأن جميع كتاب الله تعالى إنما نزل بلسان العرب.

ثم قال رحمه الله: وقد تكلم فى العلم من لو أمسك عن بعض ما تكلم فيه منه لكان الإمساك أولى به وأقرب من السلامة له إن شاء الله.

فقال منهم قائل: إن فى القرآن عربياً وأعجمياً، والقرآن يدل على أنه ليس من كتاب الله شيء إلا بلسان العرب. ووجد قائل هذا القول من قبل ذلك منه تقليداً له، وتركاً للمسألة له عن حجته ومسألة غيره ممن خالفه. وبالتقليد أغفل من أغفل منهم، والله يغفر لنا ولهم.

ولعل من قال: إن فى القرآن غير لسان العرب وقبل ذلك منه ذهب إلى أن من القرآن خاصاً يجهل بعضه العرب.

ولسان العرب أوسع الألسنة مذهباً وأكثرها ألفاظاً، ولا نعلمه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبي، ولكنه لا يذهب منه شيء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه. والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه، لا نعلم رجلاً جمع السنن فلم يذهب منها عليه شيء.

فإذا جمع علم عامة أهل العلم بها أتى على السنن، وإذا فُرق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشيء منها، ثم كان ما ذهب عليه منها

(١) المستقصى ١/١٠٥، والأحكام ١/٤٧، وشرح المضد ١/١٧٠، وشرح الجلال المحلى ١/٣٢٦، والتبصرة فى أصول الفقه ١٨٠.

(٢) الرسالة ٤٠-٤٤

أ موجوداً عند غيره. وهم فى العلم طبقات: منهم الجامع لأكثره وإن ذهب عليه بعضه، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره. وليس قليل ما ذهب من السنن من جمع أكثرها دليلاً على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم، بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه حتى يؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، بأبى هو وأمى فيتفرّد جملة العلماء بجمعها وهم درجات فيما وعَوْها منها. وهكذا لسان العرب عند خاصتها وعامتها: لا يذهب منه شيء عليها ولا يطلب عند غيرها. اهـ.

وهذا الذى قاله الإمام رضى الله عنه يدل على نظر ثاقب، واطلاع واسم، وبصيرة نيرة وقوة إدراك.

وقال أبو عبيدة رحمه الله (١):

إنما أنزل القرآن بلسان عربى مبين، فن زعم أن فيه غير العربية فقد أعظم القول، ومن زعم أن كذا بالنبطية فقد أكبر القول. اهـ.

وقد استدل أصحاب هذا المذهب بما يلى:

أولاً: قال تعالى:

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٢) وقال جل شأنه:

﴿ وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَجَبِيًّا لَفَسَادُوا لَوَالُوا لَوْلَا فَصَّلَتْ ءَايَاتُهُ ءَلَا عَجَبٌ

وَعَرَبِيٌّ ﴾ (٣) وقال سبحانه:

﴿ وَلَقَدْ نَعَّمْنَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُسْمِعُ بِشَرِّ لِسَانٍ الْكَاذِبُ يَلْمِزُونَ آلَ مَرْيَمَ

وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾ (٤)

(١) الأتقان ٢/ ١٢٥.

(٢) سورة يوسف الآية: ٢.

(٣) سورة فصلت الآية: ٤٤.

(٤) سورة النحل الآية: ١٠٣.

فهذه الآيات الكريمة تدل على أنه ليس فيه غير العربي^(١).

ثانياً: أن الله عز وجل جعل القرآن معجزة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، ودلالة صدقه ليتحداهم به، فلو كان فيه غير العربي لما صح التحدي به، لأن الكفار يجدون إلى رده طريقاً بأن يقولوا إن فيما أثبت به غير العربي، ونحن لا نقدر على كلام بعضه عربى وبعضه عجمى، وإنما نقدر على معارضة العربي المحض^(٢). وذهب بعض المتكلمين إلى القول بأن فى القرآن الكريم كلمات بغير العربية. ونسب الآمدى^(٣) هذا القول إلى ابن عباس وعكرمة رضى الله عنهم.

وقد استدلووا عليه بما يلى:

أولاً: إن القرآن الكريم مشتمل على ألفاظ بغير العربية كالمشكاة [كوة بالهندية] والسجيل والإستبرق بالفارسية، وفيه ما لا يعرفه العرب وهو الأتب فى قوله تعالى: ﴿وَفَلَكُم مَّوَابِقًا﴾^(٤) فدل على أن فيه غير العربى.

والجواب: لا نسلم أن فى القرآن كلمات غير عربية، بل كل الموجود بلغة العرب وإنما وافقتها الفرس والهند فى النطق بها كما وافقوا فى كثير من كلامهم فيقولون: حراج مكان سراج، والشراويل مكان السراويل، والفرس يقولون فى السماء اسمان وفى الجبال أوجبا وغير ذلك من الأسماء. والذى يدل عليه هو أن الله تعالى أضاف ذلك إليهم فدل على أنهم سبقوا إلى ذلك وتبعهم الفرس والهند.

قال ابن جرير الطبرى رحمه الله^(٥):

ماورد عن ابن عباس رضى الله عنها وغيره من تفسير ألفاظ من

(١) المستصفى ١/١٠٥، والتبصرة ١٨١.

(٢) المحض هو الخالص - مختار الصحاح ٦١٦.

(٣) الإحكام ١/٤٧. (٤) سورة عبس الآية: ٣١. (٥) الإقنان ٢/١٢٥.

القرآن، إنها بالفارسية أو الحبشية أو النبطية أو نحو ذلك، إنما اتفق فيها توارد اللغات فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد. اهـ.

وقولهم: إن في القرآن ما لا تعرفه العرب، وهو الألب غلط، فإن الألب الحبشيش. فليس إذا لم يعرفه بعضهم خرج أن يكون ذلك لغة العرب، لأن لغة العرب أوسع اللغات فيجوز أن يخفى بعضها على بعض لكثرتها^(١). وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنها قال^(٢):

ما كنت أدرى معنى: ﴿فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٣)

حتى سمعت امرأة من العرب تقول: أنا فطرته أى ابتدأته.

ثانياً: أن النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث إلى الناس كافة قال تعالى:

﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾^(٤)

وقال صلى الله عليه وسلم: «بعثت إلى الناس كافة»^(٥) فيجب أن يكون كتابه جامعاً للغة الكل ليتحقق خطابه للكل إعجازاً وبياناً، أضف إلى ذلك: أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يدع أنه كلامه، بل كلام الله تعالى رب العالمين، المحيط بجميع اللغات، فلا يكون تكلمه باللغات المختلفة منكراً. غاية أنه لا يكون مفهوماً للعرب، وليس ذلك بدعماً بدليل تضمنه للآيات المتشابهات والحروف المعجمة في أوائل السور.

وقد أجنب عن هذا: بأنه يقتضى أن يكون فيه من جميع اللغات

(١) التبصرة ١٨٢.

(٢) الإحكام ١ / ٤٨.

(٣) سورة فاطر الآية: ١. (٤) سورة الأعراف الآية: ١٥٨.

(٥) الجامع الصغير للسيوطي ١ / ١٢٦.

من الزنجية والتركية والرومية ، وفي إجماعنا على خلاف هذا دليل على بطلان ما قالوه . ولأنه لو كان كذلك لكان يجب أن يكون فيه من هذه اللغات قدراً يعلم به المراد ، ويقع به التبليغ ، فأما هذه الكلمات الشاذة فلم يُعَلِّم بها شيء ولا يقع بها بيان ، ولأنه وإن كان مبعوثاً إلى الكافة إلا أن القصد إعجاز العرب ، فإنهم أهل اللسان والفصاحة والبيان ، فإذا ظهر عجزهم عن الإتيان بمثله دل على أن غيرهم عن ذلك أعجز وثبت صدقه في حق الجميع .

وعلى هذا الترتيب أجرى الله تعالى أمر معجزات الأنبياء ، فبعث موسى عليه السلام إلى أحق^(١) الناس بالسحر في زمان كانوا يدعون السحر، فجعل معجزته من جنس ما يدعونه حتى إذا عجزوا عن مثله دل على أن غيرهم أعجز .

وبعث عيسى عليه السلام في زمن الأطباء ، وجعل معجزته من جنس ما يتعاطونه ، حتى إذا اعترفوا بالعجز عن مثله دل على أن غيرهم عن ذلك أعجز .

فكذلك هاهنا لما كانت العرب في ذلك الزمان أفصح الناس لساناً ، وأحسنهم بياناً جعل المعجزة من جنس ما كانوا يدعونه ليكون ذلك أظهر في الإعجاز وأبين في الدليل . هذا وبعد ذكر آراء العلماء في هذه المسألة يتضح لنا جلياً قوة ما ذهب إليه الجمهور للأدلة التي استدل بها وسلامتها مما يعارضها .

والعرب لا شك من أقدم الأمم ولقمتهم من أقدم اللغات وقد اختلطوا بغيرهم كثيراً . وكان الرومان يستأجرون منهم الجنود والعساكر لما عرفوا

(١) أحق الناس بالسحر رأى أمهرهم يقال حنق الصبي القرآن والممل إذا مهر وبابه ضرب — غتار الصحاح ١٢٧ .

به من قوة وشجاعة ، وقد استولوا على مصر قديماً في الحملة المعروفة ،
بحملة الهكسوس سنة ٢٠٠٠ ق م ، واستطاعت العربية أن تؤثر في القبط
الآريين (١) .

والكلمات التى جاءت فى القرآن وتستعمل فى بعض اللغات
الأخرى عربية الأصل وليست معربة (٢) — كما يقول البعض — وما قاله
الإمام الشافعى فى هذه النقطة ليس بعلة قول .

يقول رحمه الله (٣) :

وكان مما عرف الله نبيه صلى الله عليه وسلم من إنعامه أن قال :

﴿ وَإِنَّهُ لَكُرْآكُ وَلَقَوْمٌ ﴾ (٤)

فخص قومه بالذكر معه بكتابه . وقال :

﴿ وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ ﴾ (٥) وقال :

﴿ لِنُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا ﴾ (٦)

وأم القرى مكة ، وهى بلدة وبلد قومه ، فجعلهم فى كتابه خاصة
وأدخلهم مع المنذرين عامة ، وقضى أن ينذروا بلسانهم العربى : لسان
قومه منهم خاصة ، فعلى كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما بلغه
جهده حتى يشهد به أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً عبده ورسوله ، ويتلوه
كتاب الله ، وينطق بالذكر فيما افترض عليه من التكبير ، وأمر به من
التسيح والتشهد وغير ذلك . اهـ .

(١) أصول الفقه للذكور سلام مذكور ١٠٢ ، ١٠٣ .

(٢) المغرب هو ما كان موضوعاً لمعنى عند غير العرب ، ثم استعملته العرب فى ذلك

المعنى كإسماعيل — إرشاد الفحول ٣٢ .

(٣) الرسالة ٤٨ . (٤) سورة الزخرف الآية : ٤٤ .

(٥) سورة الشعراء الآية : ٢١٤ . (٦) سورة الشورى الآية : ٧ .

فما دام القرآن كله عربياً، فالواجب على كل مسلم أن يتعلم من لغة القرآن ما يؤدي به شعائر الإسلام. وعلى هذا فالثمرة المترتبة على الحكم بأنه عربى كله، أن القرآن الكريم وقد نزل بلسان العرب — كما تقدم — فطلب فهمه إنما يكون من هذا الطريق خاصة، لأن الله تعالى يقول: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (١) وقال: ﴿ يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (٢) إلى غير ذلك مما يدل على أنه عربى، ولسان العرب، لأنه أعجمى ولا بلسان العجم. فمن أراد تفهمه فمن جهة لسان العرب يفهم ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة والله أعلم (٣).

(٢) سورة الشعراء الآية: ١٩٥

(١) سورة يوسف الآية: ٢.

(٣) المواضع ٦٤ / ٢.

الفصل الرابع فى ترجمة القرآن

أهمية الكلام عن حكم ترجمة القرآن:

لا يشك عاقل فى أن الكلام عن ترجمة القرآن جدّ خطير لأمره هـى :
١ - دقته وغموضه ، الأمر الذى جعل العلماء يختلفون فيه قديماً وحديثاً .

٢ - قام الكثير من الناس بنقل القرآن إلى لغات كثيرة ، وترجمات متعددة ، بلغت مائة وعشرين ترجمة فى خمس وثلاثين لغة ، وتكرر طبع هذه الترجمات حتى ارن ترجمة واحدة هى ترجمة جورج سىل الإنجليزى طبعت أربعاً وثلاثين مرة (١) .

وأوفر هذه الترجمات وأكثرها طبعاً هى الترجمات الإنجليزى فالفرنسية فالألمانية فالإيطالية . وهناك خمس ترجمات فى كل من اللغتين : الفارسية والتركية ، وأربع ترجمات باللغة الصينية ، وثلاث باللاتينية ، واثنان بالأفغانىة ، وواحدة بالجاوية ، وأخرى بالأوردية وإذا كان هناك من يحمل للإسلام عداوة ظاهرة من الذين ترجموه فإن منهم من يكن له كل حب وتقدير ولكنه جاهل به .

٣ - لم تسلم هذه الترجمات من وقوع أخطاء جسيمة بها كانت معولا (٢) فى يد أعداء الإسلام للنيل منه .

(١) مناهل العرفان ٢ / ٣ .

(٢) المولى : الفأس العظيمة التى ينقى بها الصخر والجمع (الماول) - غنار الصحاح ٤٦٣ .

وبعد: فهذه الأمور الثلاثة المذكورة تجعل كل غير على الإسلام أن يكون يقطاً ذكياً فطناً لكل ما يدور حوله، وأن يذل قصارى جهده للدفاع عن القرآن، وأن يرفع سيفه ويظهر غضبه فى وجه كل من يحاول أن يغير أو يبدل حرفاً فى القرآن.

مدلول الترجمة:

وضعت كلمة ترجمة فى اللغة لتدل على معنى من معانى أربعة هى:

١ — تبليغ الكلام لمن لم يبلغه.

٢ — تفسير الكلام بلغته التى جاء بها، ومنه قيل لابن عباس رضى الله عنها: إنه ترجمان القرآن.

٣ — تفسير الكلام بلغة غير لغته.

قال ابن منظور رحمه الله^(١): الترجمان بالضم والفتح: المفسر للسان.

٤ — نقل الكلام من لغة إلى أخرى.

قال ابن منظور رحمه الله^(٢): الترجمان بالضم والفتح هو الذى يترجم الكلام، أى ينقله من لغة إلى لغة أخرى والجمع التراجم والتاء والنون زائدتان وقد ترجمه وترجم عنه. اهـ.

الترجمة فى عرف المتخاطب العام:

خص العرف الترجمة بالمعنى اللغوى الأخير، وهو نقل الكلام من لغة إلى أخرى وعرفها فقال: هى التعبير عن معنى كلام فى لغة بكلام آخر من لغة أخرى مع الوفاء بجميع معانيه ومقاصده^(٣).

(١) لسان العرب ١/٤٢٦ (٢) المصدر السابق.

(٣) مناهل العرفان ٢/٧

شرح التعريف:

كلمة: (التعبير) جنس في التعريف ينتدرج تحته كل تعبير، سواء كان تعبيراً عن المعنى القائم بالنفس، أو تعبيراً عن المعنى بالكلام الأول نفسه أو تعبيراً بمرادف مكان مرادفه ونحو ذلك.

وقولهم: (عن معنى كلام) قيد أول في التعريف يخرج به التعبير عن المعنى القائم بالنفس حين يخرج في صورة اللفظ أول مرة.

وقولهم: (بكلام آخر) قيد ثان يخرج به التعبير عن المعنى بالكلام الأول نفسه ولو تكرر ألف مرة.

وقولهم: (من لغة أخرى) يخرج به التفسير بلغة الأصل، والتعبير بمرادف مكان مرادفه أو بكلام بدل آخر مساوٍ له على وجه لا تفسير فيه واللغة واحدة في الجميع.

وقولهم: (مع الوفاء بجميع معاني الأصل ومقاصده) يخرج به تفسير الكلام بلغة غير لغته. فإن التفسير لا يشترط فيه الوفاء بكل معاني الأصل المفسر ومقاصده. بل يكفي فيه البيان ولو من وجه.

تقسيم الترجمة:

الترجمة قسمان:

(أ) ترجمة حرفية.

(ب) ترجمة تفسيرية أو معنوية.

فالترجمة الحرفية: هي نقل الكلام من لغة إلى لغة أخرى مع مراعاة الموافقة في النظم والترتيب والمحافظة على جميع معاني الأصل المترجم.

ومن هنا قال العلماء إن الترجمة تتوقف على ما يلي:

أولاً: معرفة المترجم لأوضاع اللغتين لغة الأصل ولغة الترجمة.

ثانياً: معرفته لأساليبيها وخصائصها.

ثالثاً: وفاء الترجمة بجميع معانى الأصل ومقاصده على وجه مطمئن.

رابعاً: أن تكون صيغة الترجمة مستقلة عن الأصل بحيث يمكن أن يستغنى بها عنه وأن تحلّ محله كأنه لا أصل هناك ولا فرع.

خامساً: وجود مفردات فى لغة الترجمة مساوية للمفردات التى تألف منها الأصل حتى يمكن أن يحلّ كل فرد من الترجمة محلّ نظيره من الأصل.

سادساً: تشابه اللغتين فى الضمائر المستترة، والروابط التى تربط المفردات لتأليف التراكيب.

والترجمة الحرفية للقرآن نوعان:

(أ) ترجمة بالمثل.

(ب) ترجمة بغير المثل.

فالترجمة الحرفية بالمثل معناها: أن يترجم نظم القرآن بلغة أخرى تحاكيه حذواً بحذو، بحيث تحلّ مفردات الترجمة محلّ مفرداته، وأسلوبها محلّ أسلوبه حتى تتحمل الترجمة ما تحمله نظم الأصل من المعانى المقيدة بكيفياتها البلاغية وأحكامها التشريعية:

قال الشيخ محمد حسن الذهبى رحمه الله^(١):

وهذا غير ممكن بالنسبة لكتاب الله العزيز، وذلك لأن القرآن نزل لغرضين أساسين:

أولها: كونه آية دالة على صدق النبى صلى الله عليه وسلم فيما

(١) التفسير والمفسرون لفضيلته ١ / ٢٤ ، ٢٥.

يسلغه عن ربه ، وذلك بكونه معجزاً للبشر لا يقدرّون على الإتيان بسورة مثله ، ولو اجتمع الإنس والجن على ذلك .

وثانيها : هداية الناس لما فيه صلاحهم في دنياهم وأخراهم .

أما الغرض الأول : وهو كونه آية على صدق النبي صلى الله عليه وسلم فلا يمكن تأديته بالترجمة اتفاقاً ، فإن القرآن — وإن كان الإعجاز في جلته لمعان كالإخبار بالغيب واستيفاء تشريع لا يعتره خلل وغير ذلك مما عدّ من وجوه إعجازه — إنما يدور الإعجاز السارى في كل آية منه على ما فيه من خواص بلاغية جاءت لمقتضيات معينة ، وهذه لا يمكن نقلها إلى اللغات الأخرى اتفاقاً .

فإن اللغات الراقية وإن كان لها بلاغة ، ولكن لكل لغة خواصها لا يشاركها فيها غيرها من اللغات ، وإذا فلو ترجم القرآن ترجمة حرفية — وهذا محال — لصاعت خواص القرآن البلاغية ، ولنزل من مرتبته المعجزة إلى مرتبة تدخل تحت طوق البشر ، ولَقَاتَ هذا المقصد العظيم الذى نزل القرآن من أجله على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم .

وأما الغرض الثانى : وهو كونه هداية للناس إلى ما فيه سعادتهم في الدارين فذلك باستنباط الأحكام والإرشادات منه . وهذا يرجع بمضه إلى المعانى الأصلية التى يشترك فى تفاهمها وأدائها كل الناس وتقوى عليها جميع اللغات . وهذا النوع من المعانى يمكن ترجمته واستفادة الأحكام منه ، وبعض آخر من الأحكام والإرشادات يستفاد من المعانى الثانوية ، ونجد هذا كثيراً فى استنباطات الأئمة المجتهدين

ومما تقدم يعلم : أن الترجمة الحرفية للقرآن لا يمكن أن تقوم مقام الأصل فى تحصيل كل ما يقصد منه لما يترتب عليها من ضياع الغرض الأول برمه وفوات شطر من الغرض الثانى .

وأما الترجمة الحرفية بغير المثل: فعناها أن يترجم نظم القرآن حذواً
بمحدو بقدر طاقة المترجم وماتسعه لفته. وهذا أمر ممكن وهو وإن جاز
فى كلام البشر لا يجوز بالنسبة لكتاب الله العزيز، لأن فيه من فاعله
إهداراً لنظم القرآن وإخلالاً بمعناه وانتهاكاً لحرمته فضلاً عن كونه فعلاً
لا تدعو إليه ضرورة. اهـ.

ومن أمثلة الترجمة الحرفية على فرض إمكانها:

قال تعالى: ﴿وَلَا تَجْعَلْ لَكَ مِقْلُولًا إِلَّا غَنِيًّا وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ (١)

فلو أراد إنسان أن يترجم هذه الآية ترجمة حرفية فإنه يأتى بكلام من
لغة الترجمة يدل على النهى عن ربط اليد فى العنق، وعن مدھا غاية
المد، مع رعاية ترتيب الأصل ونظامه، بأن تأتى بأداة النهى أولاً، يليها
الفعل المنهى عنه متصلاً بمفعوله ومضمرأ فيه فاعله. لكن هذا التعبير
الجديد قد يخرج فى أسلوب غير معروف ولا مألوف فى تفهيم المترجم،
أهم ما يرمى إليه الأصل من النهى عن التقير والتبذير، بل قد يستنكر
المترجم لهم هذا الوضع الذى صيغ به هذا النهى ويقولون: ما باله ينهى
عن ربط اليد بالعنق وعن مدھا غاية المد؟ وقد يلصقون هذا العيب
بالأصل ظلماً وما العيب إلا فيا يزعمونه ترجمة للقرآن من هذا النوع.

قال الشيخ الزرقانى رحمه الله (٢):

قال بعضهم: إن الترجمة الحرفية مستحيلة. وقال آخرون: إنها ممكنة
فى بعض الكلام دون بعض. ولقد علمت بأنها بعد هذه الصعوبات
يكتنفها الغموض وخفاء المعنى المقصود كما مر فى المثال السابق اهـ.

وأما الترجمة التفسيرية فعناها: شرح الكلام وبيان معناه بلغة
أخرى بدون مراعاة لنظم الأصل وترتيبه، وبدون المحافظة على جميع

(٢) مناهل العرفان ٢ / ٨، ١٠.

(١) سورة الاسراء الآية: ٢٩.

معانيه المرادة منه . وذلك بأن نفهم المعنى الذى يراد من الأصل ثم نأتى له بتركيب من اللغة المترجم إليها يؤديه على وفق الغرض الذى سبق له .

ومن أمثلة الترجمة التفسيرية على فرض إمكانها :

فى الآية السابقة — آية النهى عن التقتير والإسراف — لو أراد الإنسان أن يترجمها ترجمة تفسيرية فإنه يأتى بالنهى عن التبذير والتقتير مصورين بصورة شنيعة ينفر منها الإنسان حسبا يناسب أسلوب اللغة المترجم إليها ، ويناسب إلف من يتكلم بها . ومن هنا يتضح أن الغرض الذى أراده الله تعالى من هذه الآية يكون مفهوماً بكل سهولة ووضوح فى الترجمة التفسيرية دون الترجمة الحرفية .

حكم ترجمة القرآن :

يلاحظ أنى ذكرت للترجمة أربعة معانٍ لغوية هى :

- ١ — تبليغ الكلام لمن لم يبلغه .
- ٢ — تفسير الكلام بلغته التى جاء بها .
- ٣ — تفسير الكلام بلغة غير لغته .
- ٤ — نقل الكلام من لغة إلى أخرى .

والظاهر — والله أعلم — أن ترجمة القرآن بالمعانى الثلاثة الأولى لاشيء فيها ، فمن حيث المعنى الأولى نجد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن ويسمعه الجميع الأولياء والأعداء عملاً بقوله

تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْفُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (١)

(١) سورة المائدة الآية : ٦٧ .

ومن حيث المعنى الثانى نجد رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بين القرآن وفسره بسنته المطهرة وكيف لا؟ وقد أنزل الله عليه قوله :

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (١)

وهى المكتبات الإسلامية فى كل البلاد مملوءة بالتفسير العربية للقرآن الكريم .

وأما من حيث المعنى الثالث وهو تفسير القرآن بلغة غير لغته ، نجد أنه يجرى فى حكمه مجرى تفسيره بلسان عربى لمن يحسن العربية ، فكلاهما عرض لما يفهمه المفسر من كتاب الله بلغة يفهمها مخاطبه .

أما ترجمة القرآن بالمعنى الرابع يعنى ترجمته أى نقله من لغة إلى لغة أخرى ، والتى يلاحظ فيها التعبير عن معانى ألفاظه العربية ، ومقاصدها بألفاظ غير عربية مع الوفاء بجميع هذه المعانى والمقاصد ، فهى مستحيلة عادة وشرعاً ، فالعادة تحيل إمكان وقوعها ، والشرع يمنع محاولتها .

والدليل على استحالتها عادة مايلى :

أولاً : أن ترجمة القرآن بهذا المعنى تستلزم المحال ، وكل ما يستلزم المحال محال .

والدليل على أنها تستلزم المحال : أنه لا بد فى تحققها من الوفاء بجميع معانى القرآن ، وبجميع مقاصده وكلا هذين مستحيل .

أما الأول : فلأن المعانى الثانوية للقرآن مدلوله لخصائصه العليا التى هى مناط بلاغته وإعجازه ، وما كان لبشر أن يحيط بها فضلاً عن أن يحاكيها فى كلام له وإلا لما تحقق هذا الإعجاز .

وأما الثانى : فلأن القصد الأول للقرآن — وهو كونه هداية — إن

(١) سورة النحل الآية : ٤٤ .

أمكن تحقيقه فى الترجمة بالنسبة إلى كل ما يفهم من معانى القرآن الأصلية، فهو لا يمكن تحقيقه بالنسبة إلى كل ما يفهم من معانى القرآن التابعة، لأنها مدلوله لخصائصه العليا التى هى مناط إعجازه البلاغى .

وكذلك مقصد القرآن الثانى وهو كونه آية لا يمكن تحقيقه فيما سواه من كلام البشر عريئاً كان أو عجبياً وإلا لما صح أن يكون آية خارقة حين تناول هذا المقصد قدرة البشر. ويجرى هذا المجرى مقصد القرآن الثالث وهو كونه متعبداً بتلاوته، فإنه لا يمكن أن يتحقق فى الترجمة لأن ترجمة القرآن غير القرآن قطعاً، والتعبد بالتلاوة إما ورد فى خصوص القرآن وألفاظه عينها بأساليبها وترتيباته نفسها دون أى ألفاظ أو أساليب أخرى، ولو كانت عريية مرادفة لألفاظ الأصل وأساليبه .

ثانياً: أن ترجمة القرآن بهذا المعنى مثل للقرآن، وكل مثل للقرآن مستحيل. أما أنها مثل للقرآن فلأنها جمعت معانيه كلها ومقاصده، والجامع لمعانى القرآن ومقاصده مثل له. وأما أن كل مثل للقرآن مستحيل فلأن القرآن تحدى العرب أن يأتوا بمثل أقصر سورة منه فعجزوا عن المعارضة والمحاكاة، وهم يومئذ أهل البلاغة والبيان وأحرص ما يكونون على الفوز فى هذا الميدان. وإذا كان هؤلاء قد عجزوا فغيرهم ممن هم دونهم بلاغة وفصاحة أشد عجزاً، وكيف لا يقال: إن الترجمة بهذا المعنى مستحيلة، ولا بد فيها من الأمور الستة التى ذكرتها عند الكلام على تقسيم الترجمة؟

وقد قلت إن الترجمة الحرفية لا بد فيها من أمرين هما:

١- وجود مفردات فى لغة الترجمة مساوية لمفردات القرآن.

٢- تشابه اللغتين فى الضمائر المستترة والروابط التى تربط المفردات لتأليف التراكيب.

وهذان الأمران يجعلان الترجمة أكثر استحالة .

ومن الأدلة على استحالة الترجمة شرعاً ما يلي :

١- أن طلب المستحيل الحادى حرمه الإسلام أيّما كان هذا المستحيل ترجمة أو غير ترجمة ، وذلك لأنه ضرب من العبث ، وتضييع للوقت من غير فائدة ولا ثمرة . قال تعالى :

﴿ وَلَا تَلْزَمُوا بِآيَاتِهِكُمْ إِلَّا الْبَلَاغَ ﴾ (١)

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا ضرر ولا ضرار » . (٢) .

٢- إن محاولة هذه الترجمة تشجع الناس على انصرافهم عن كتاب الله عز وجل مكفين ببدل أو أبدال يزعمون أنها ترجمات له .

ولا يشك عاقل فى أنه بمرور الزمن سينهب عنها اسم الترجمة ويبقى اسم القرآن علماً عليها ويقال : هذا قرآن بالإنجليزية ، وذلك بالفرنسية ونحو ذلك ، فلو ذهبنا إلى القول بجواز هذه الترجمة لدعا ذلك كل قطر من الأقطار أن يكون له قرآن من هذا الطراز ، ولا شك فى حرمة هذا لأنه يؤدى إلى صرف الناس عن كتاب الله ، وإلى تفرقهم عنه وضلالهم فى مسماه .

٣- لو جوزنا هذه الترجمة ووصل الأمر إلى حد يستغنى الناس عن القرآن بترجماته لتعرض الأصل العربى للضياع ، كما ضاع الأصل العربى للتوراة والإنجيل ، ولا ريب فى أن ضياع الأصل العربى نكبة كبرى تغرى النفوس على التلاعب بلين الله تبديلاً وتحريفاً (٣) . ومن هنا يجب القول بتحريم كل عمل يُعرض الدين للتغيير والتبديل .

هذا وقد يعترض معترض ويقول :

كيف تقولون باستحالة الترجمة شرعاً ، وقد روى أن أهل فارس

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٥ . (٢) أخرجه ابن ماجة فى سننه ٧٨٤/٢ .

(٣) مناهل العرفان ٢٧/٢ - ٤٥ .

كتبوا إلى سلمان الفارسي رضى الله عنه أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية، فكتب لهم «بسم الله الرحمن الرحيم - بنام يزدان محشاند» فكانت الرواية حتى لانت ألسنتهم وبعد ما كتب عرضه على النبي صلى الله عليه وسلم (١)؟.

والجواب عن هذا من وجوه:

أولها: أن هذا خبر مجهول الأصل لا يعرف له سند فلا يجوز العمل

به.

ثانيها: لو كان هذا الخبر ثابتاً لنقل وتواتر لأنه مما تتوافر الدواعي على نقله وتواتره.

ثالثها: أن هذا الخبر قد وقع فيه اختلاف بالزيادة والنقص، وذلك موجب لاضطرابه وردّه والدليل على هذا الاضطراب أن الإمام النووي (٢) رحمه الله قد نقله بلفظ آخر نصه:

عن سلمان الفارسي رضى الله عنه أن قوماً من الفرس سألوه أن يكتب لهم شيئاً من القرآن فكتب لهم فاتحة الكتاب بالفارسية اهـ.

والمأمل يجد مخالفة واضحة بين الروایتين فالرواية الثانية نصت على أنه رضى الله عنه ترجم لهم الفاتحة ولم تذكر العرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم، والرواية الأولى ذكرت بعض البسملة، ونصت على العرض على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

رابعها: أن هذه الرواية على فرض صحتها معارضة للأدلة القاطعة السابقة التي تدل على استحالة الترجمة وحرمتها، ولا شك أن معارض القطعي ساقط.

خامسها: أن هذه الرواية تحمل في نفسها دليل الضعف، حيث

(٢) المجموع ٣/٣٨٠.

(١) البسوط ١/٣٧.

إنهم سألوه أن يكتب لهم ترجمة فاتحة الكتاب، فلم يكتبها لهم، وكتب ترجمة البسملة. فلو كانت الترجمة ممكنة شرعاً لأجابهـم إلى ما طلبوا وإلا كان آثماً.

سادسها: المتأمل في هذا الخبر يدرك أن البسملة ذاتها لم تترجم لهم كاملة لأن هذه الألفاظ التي ساقها الرواية على أنها ترجمة للبسملة لم يؤت فيها بلفظ مقابل للفظ (الرحمن) وكأن ذلك لعجز اللغة الفارسية عن وجود نظير فيها لهذا الاسم الكريم. وهذا دليل على أن المراد بالترجمة هنا الترجمة اللغوية لا العرفية وذلك على فرض ثبوت الرواية (١).

فإن قيل: إذا كانت الترجمة حراماً فكيف نبليغ هداية القرآن إلى الأسم الأخرى وهو واجب لأن الرسول صلى الله عليه وسلم مرسل إلى العالم كله؟

والجواب من وجوه:

أولاً: إن تبليغ الأسم الأجنبية هداية القرآن لا يتوقف على ترجمته لهم ترجمة حرفية، بل يمكن أن يحصل بترجمته على المعنى اللغوي السابق، وهو تفسير القرآن لهم باللغة التي يفهمونها.

ثانياً: مما تقدم يعلم أن ترجمة القرآن ترجمة حرفية مستحيلة، والله عز وجل لا يكلفنا بالمستحيل. قال تعالى:

﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ شَيْئاً إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (٢)

ثالثاً: أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يتخذ هذه الترجمة وسيلة إلى تبليغ الأجانب، مع أنه قد دعا العرب والعجم، وكاتب كسرى وقيصر، وراسل المقوقس والنجاشي، وكانت جميع كتبه لهم عربية العبارة ليس فيها آية واحدة مترجمة فضلاً عن ترجمة القرآن كله. وهؤلاء الملوك

(١) مناهل القرآن ٥٥/٢

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٨٦.

قد يدعون تراجم يفسرونها لهم ، وقد يسألون من يتصل بهم عن تعاليم الإسلام وصفات النبي الحاتم صلى الله عليه وسلم .

يقول المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة^(١) :

.. وأما بالنسبة لغير المسلمين الذين يريدون أن يعرفوا مافى القرآن ، ونحن نقرر أن من الصّدّ عن سبيل الله تعالى الانظلمهم على مافى القرآن من تكليف وعظات وإرشاد ، ولكن السبيل إلى ذلك ليس ترجمة القرآن ذاته ، فإن ذلك متعذر لأن القرآن له معان راثمة تختلف فى إدراكها على الوجه الأكمل للقول ، وكل عقل يدرك منها بمقدار ثقافته ، وما يدلى به من حبال المعرفة وطاقة الفهم .

وإنما السبيل هو الاتجاه إلى أحد أمرين :

إما بيان المعانى الأصلية التى اشتمل عليها القرآن : مبنية بأقوال النبى صلى الله عليه وسلم ، وبذلك يعرفون حقائق الإسلام ويستضيئون بنور القرآن .

والاتجاه الثانى : أن يفسر القرآن تفسيراً موجزاً مختصراً موضحاً لمعانى الآيات ، وأن يتولى كتابة هذا التفسير جماعة علمية معروفة بأنها من أهل الذكر ، ويذكر التفسير منسوباً إليهم ، ومسمى بأسمائهم ، مضافاً إليها ، ويترجم ذلك التفسير على أنه ترجمة تفسير فلان وفلان ، وأن تختاط عند النشر ذلك الاحتياط لكيلا يفهم أحد أن هذه الترجمة هى القرآن ، أو هى معانى القرآن ، بل يشار إلى أنها ترجمة لمعانى القرآن على ما ذكره وفهمه أولئك المفسرون . فإن معانى القرآن على الحقيقة لا يعلمها كاملة إلا منزل القرآن ومن نزل عليه الفرقان ، ومن بعد يدرك كل عالم بمقدار طاقته اهـ .

(١) القرآن المعجزة الكبرى ٥٧٩ ، ٥٩٠ .

حكم قراءة الترجمة والصلاة بها :

الحق أنه لولا وجود خلاف فى بعض نقول المذهب الحنفى لقلت :
إن هناك إجماعاً على منع قراءة ترجمة القرآن بأى لغة سواء كانت قراءة
هذه الترجمة فى الصلاة أو خارجها . وإليك بعض أقوال فقهاء المذاهب
فى هذا الأمر :

أولاً : مذهب الحنفية :

ذكر فى كتب السادة الحنفية أن الإمام الأعظم رحمه الله كان يرى
جواز القراءة بالفارسية فى الصلاة بغير عذر، وقد خالف فى ذلك رأى
الصاحبين محمد وأبى يوسف رحمهما الله ، حيث قالوا بعدم جواز القراءة
بغير العربية إلا عند العجز عنها . واحتج أبوحنيفة رحمه الله بقوله تعالى :
﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَيْكَ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَتَذْكُرَ بِهِ ۖ وَمَنْ بَلَغَ ۝ (١) ﴾

والمعجم لا يعقلون الإنذار إلا بشرحته . وبقوله صلى الله عليه وسلم :
« أنزل القرآن على سبعة أحرف » (٢) . والحق أن ما استدلت به الإمام
لا يسعفه فيما ساقه إليه ، فالإنذار المذكور فى الآية الكريمة يحصل وإن
نقل إليهم معناه .

كما أن السبعة أحرف المذكورة فى الحديث قيل : المراد بها سبع
لغات للعرب ، والحديث يدل على أنه لا يتجاوز هذه السبعة ، وهو
يقولون : يجوز بكل لسان ومعلوم أنها تزيد على سبعة . وتذكر كتب
الحنفية أن الإمام الأعظم رجع عن قوله إلى قول صاحبيه .

جاء فى شرح الدر المختار (٣) :

وعلى هذا الخلاف الخطبة وجميع أذكار الصلاة . وأما ما ذكره بقوله :

(١) سورة الأنعام الآية : ١٩ . (٢) أخرجه الترمذى فى سننه ١٩٤/٥ .

(٣) ٨٤/١ تأليف محمد علاء الدين الحصكفى المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ ط : صحيح .

أو آمن أوليى أوسلم أوسقى عند ذبح أوشهد عند حاكم ، أورد سلاماً ولم أر لوشمت عاطساً أوقراها عاجزاً فجائز إجماعاً — قيد القراءة بالعجز لأن الأصح رجوعه إلى قولها وعليه الفتوى اهـ .
وجاء فى كشف الأسرار^(١) :

وقد صح رجوعه إلى قول العامة رواه نوح بن أبى مریم اهـ .

وذكر صاحب البدائع^(٢) :

وإذا لم يحسن العربية يسبح ويهلل عنده ولا يقرأ بالفارسية .

ثانياً : مذهب المالكية :

جاء فى المدونة^(٣) :

سألت ابن القاسم عن افتتاح الصلاة بالأعجمية وهو لا يعرف العربية : ما قول مالك فيه ؟

فقال : سئل مالك عن الرجل يحلف بالعجمية فكره ذلك وقال : أما يقرأ ؟ أما يصلى ؟ إنكاراً لذلك .

وجاء فى حاشية الدسوقي^(٤) :

لا تجوز قراءة القرآن بغير العربية ، بل لا يجوز التكبير فى الصلاة بغيرها ولا بمرادفه من العربية ، فإن عجز عن النطق بالفاتحة بالعربية وجب عليه أن يأتى بمن يحسنها ، فإن أمكنه الائتمام ولم يأتى بطلت صلاته ، وإن لم يجد إماماً سقطت عنه الفاتحة وذكر الله تعالى وسبحه بالعربية اهـ .

(١) كشف الأسرار عن أصول البيهقي ٢٥/١ .

(٢) بدائع الصنائع للكاساني ٣٢٩/١ الناشر زكريا على يوسف .

(٣) المدونة ٦٢/١ .

(٤) حاشية الدسوقي على شرح الدردير ٢٣٢/١ — ٢٣٦ .

ثالثاً: مذهب الشافعية:

قال الإمام النووي رحمه الله^(١): مذهبن أن لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها، وسواء كان في الصلاة أو غيرها، فإن أتى بترجمته في صلاة بدلاً من القراءة لم تصح صلاته سواء أحسن القراءة أم لا.

وجاء في الروضة^(٢):

من لا يقدر على قراءة الفاتحة يلزمه كسب القدرة بتعلم أو توسل إلى مصحف يقرأها منه بشراء أو إجارة أو استعارة. فإن كان في ليل أو ظلمة لزمه تحصيل النراج عند الإمكان، فلو امتنع من ذلك عند الإمكان لزمه إعادة كل صلاة صلاها قبل أن يقرأها. فإن تعذرت الفاتحة لتعذر التعلم لضيق الوقت أو بلادته أو عدم المعلم والمصحف أو غير ذلك لم يميز ترجمة الفاتحة، بل ينظر إن كان أحسن قرأناً غير الفاتحة لزمه قراءة سبع آيات... ثم قال: أما الذي لا يحسن شيئاً من القرآن فيجب عليه أن يأتي بالذكر كالتسبيح والتهليل.

وقال حجة الإسلام الغزالي رحمه الله^(٣):

ودعاء الاستفتاح بعد التكبير مستحب، ثم التعوذ بعده من غير جهراً، وفي استحباب التعوذ في كل ركعة وجهان، ثم الفاتحة بعده متمينة لا يقوم ترجمتها مقامها اهـ.

وقال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله^(٤):

ولا يجوز قراءة القرآن بالعجمية مطلقاً سواء أحسن العربية أم لا في الصلاة أم خارجها.

(١) المجموع ٣/٣٧٦، ٣٨٠. (٢) روضة الطالبين للإمام النووي ١/٢٤٤، ٢٤٥.

(٣) الوبيز ١/٤٢. (٤) الإقنان ١/٣٧٧.

ثم قال : وعن القفال من أصحابنا (١) : إن القراءة بالفارسية لا تتصور.

قيل له : فإذاً لا يقدر أحد أن يفسر القرآن .

قال : ليس كذلك لأن هناك يجوز أن يأتي ببعض مراد الله ويعجز عن البعض أما إذا أراد أن يقرأه بالفارسية فلا يمكن أن يأتي بجميع مراد الله تعالى لأن الترجمة إبدال لفظة بلفظة تقوم مقامها ، وذلك غير ممكن بخلاف التفسيرهـ .

رابعاً : مذهب الحنابلة :

قال ابن قدامة رحمه الله (٢) :

ولا تجوز القراءة بغير العربية ولا إبدال لفظها بلفظ عربي سواء أحسن قراءتها بالعربية أو لم يحسن .

وجاء في مطالب أولى النهى (٣) :

.. فإن لم يحسن قرأناً أى آية فيه حرم ترجمته أى : تعبير عنه بلغة أخرى إذ الترجمة لا تسمى قرأناً . بل هى تفسير للقرآن لأن القرآن هو اللفظ العربى المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى :

﴿ يَسْأَلُ عَنِ السَّيِّئَاتِ ﴾ (٤) فلا تحرم الترجمة على جنب ، ولا يحث

بها من حلف لا يقرأ ، وأما قوله تعالى :

(١) هو أبو بكر محمد بن على بن إسماعيل كان إمام عصره بما وراء النهر فقيهاً محدثاً مفسراً أصولياً لغوياً . من مصنفاته : دلائل النبوة ومحاسن الشريعة توفي رحمه الله سنة ٣٦٥هـ . طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطى ١٠٩ -

(٢) المغنى ٤٨٦/١ .

(٣) مطالب أولى النهى فى شرح غاية المنى ٤٣٣/١ .

(٤) سورة الشراء الآية : ١٩٥ .

﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ هَٰذَا الْقُرْآنُ لِأَنْزِلَ عَلَيْكُمْ بِهِ، وَمَنْ بَلَغَ ﴾ (١)

والإنذار بالترجمة يحصل بالمفسر الذى هو القرآن لا بالتفسيراهـ.

وقد تقدم عند الكلام على المذهب الحنفى الكلام حول الإنذار المذكور فى الآية السالفة .

خامساً : مذهب الظاهرية :

قال ابن حزم رحمه الله (٢) :

مسألة : ومن قرأ أم القرآن أو شيئاً منها أو شيئاً من القرآن فى صلاته مترجماً بغير العربية ، أو بألفاظ عربية غير الألفاظ التى أنزل الله تعالى عامداً لذلك ، أو قدم كلمة أو أخرها عامداً لذلك بطلت صلاته وهو فاسق لأن الله تعالى قال : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ (٣) وغير العربى ليس عربياً فليس قرآناً وإحالة رتبة القرآن تحريف كلام الله تعالى ، وقد ذم الله تعالى قوماً فعلوا ذلك فقال :

﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ (٤)

هذا : وبعد ذكر آراء المذاهب الفقهية نجد أن كلمتهم تكاد تتفق على منع القرآن ترجمة حرفية بأى لغة ، وعلى أنه لا تصح الصلاة بهذه الترجمة إلا ما يروى من نقول عن المذهب الحنفى والله أعلم .

(٢) المحلى ٣/٢٥٤ .

(٤) سورة المائدة الآية : ١٣ .

(١) سورة الأنعام الآية : ١٩ .

(٣) سورة يوسف الآية : ٢ .

الفصل الخامس فى حجية القرآن

علم مما تقدم أن القرآن نقل إلينا عن طريق التواتر المفيد للقطع بصحته جملة وتفصيلاً، وعلى هذا فحجيته أيضاً مقطوع بها. والقرآن الكريم هو باتفاق جميع الأمة، المصدر الأول للتشريع، فيجب الأخذ به والامتثال بما فيه. وإذا كان القرآن الكريم المصدر الأول للإسلام، فهو كذلك المصدر الأول للشقافة الإسلامية، فكل تعاليم الإسلام يجب أن ترجع فى أصولها إلى القرآن: العقائد والمفاهيم والقيم والعبادات والشعائر والأخلاق والآداب والقوانين والشرائع. كل هذه قد وضع القرآن أسسها وأرسى دعائمها.

وقد حوى القرآن من حقائق الغيب، وحقائق النفس، وحقائق الحياة، وحقائق الاجتماع الإنسانى وبين من سنن الله تعالى ومن آياته فى الأنفس والآفاق ما لا يستغنى بشر عن معرفته والاهتداء به. وقد صاغ ذلك كله فى أسلوب معجز هو «نور من الكلام أو كلام من النور» لا يوصف إلا بأنه:

﴿ كِتَابٌ أَنْزِلْنَاهُ بِرُوحِنَا وَتُفْصِّلُكَ مِنَ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ خَبِيرٍ ﴾ (١)

وصفه منزله بأنه «نور» والنور من طبيعته أن يضيء ويهدى:

﴿ يَهْدِيكَ اللَّهُ إِلَى نُورٍ مُبِينٍ قَدْ جَاءَكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا ﴾ (٢)

(٢) سورة النساء الآية : ١٧٤.

(١) سورة هود الآية : ١.

كما وصفه بأنه روح، والروح من طبيعته أن يحرك ويحيى :

﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ رُوحَنَا نَمُوتَ ۝ (١) ﴾

ولهذا (٢) كان شأن المؤمنين المهتدين بالقرآن، أن يوصفوا بالحياة وبالنوارية معاً انتصروا على الموت وعلى الظلام جميعاً قال تعالى :

﴿ أَوْ مَنْ كَانَ مِنَّا فَأَخْبَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهٗ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ
كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ۝ (٣) ﴾

قال ابن حزم الظاهري رحمه الله (٤) :

.... ولما تبين بالبراهين والمعجزات أن القرآن هو عهد الله إلينا، والذي أنزله الإقرار به، والعمل بما فيه، وصح بنقل الكافة الذي لا مجال للشك فيه أن هذا القرآن هو المكتوب في المصاحف، المشهور في الآفاق كلها، وجب الانقياد لما فيه، فكان هو الأصل المرجوع إليه لأننا وجدنا فيه قوله تعالى : ﴿ مَا أَفْلَحَ نَاسٌ إِلَّا عَلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ۝ (٥) ﴾

فأفنى القرآن من أمر أو نهى فواجب الوقوف عنده ... ولا خلاف بين أحد من الفرق المنتمية إلى المسلمين من أهل السنة والمعتزلة والخوارج والمرجئة والزيدية (٦) في وجوب الأخذ بما في القرآن . اهـ .

(١) سورة الشورى الآية : ٥٢ .

(٢) ثقافة الداعية : ١٠ .

(٣) سورة الأنعام الآية : ١٢٢ .

(٤) الإحكام ١/ ٨٥ ، ٨٦ .

(٥) سورة الأنعام الآية : ٣٨ .

(٦) أهل السنة هم أتباع السلف الذين لم يخرجوا عن نصوص الكتاب والسنة بلا تأويل ولا تعطيل .

والمعتزلة جماعة امتازت بالاعتماد على العقل ولم يتقيدوا بنص من قرآن أو حديث، وكان حصاد ذلك كله حرية الرأي ويعتبرون فلاسفة الإسلام وقد انقسموا إلى أكثر من عشرين فرقة وكلهم متفقون على أن القرآن مخلوق وأن الله ليس خالقاً لأفعال العبد، وعلى نفى صفات الله تعالى من العلم والقدرة .
والخوارج فرقة إسلامية سوا بذلك لأنهم خرجوا على الإمام على كرم الله وجهه في =

فالقرآن الكريم حجة على الناس، وأحكامه قانون واجب عليهم اتباعه، لأنه أساس الدين، وحبل الله المتين الذي أمر بالاستمساك به

قال تعالى: ﴿وَأَعِصُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا﴾ (١)

وإنما كان القرآن الكريم المصدر الأول للتشريع لأمر منها :

١- أنه مقطوع (٢) به من جهة الثبوت والنقل في الجملة والتفصيل ، بخلاف السنة فالقطع بها إنما يصح في الجملة لا في التفصيل والمقطوع به مقدم على المظنون .

٢- أن الله عز وجل قال :

﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (٣)

فإن الله سبحانه وتعالى في هذه الآية أشار بأن السنة جاءت مبينة للقرآن، ومن ثم فهي تالية لما جاءت بياناً له وهو القرآن.

۳- قال تعالى:

﴿ فَاتَّخَذُوا كِتَابًا عِزًّا • لَا يَأْتِيهِمُ الْبَاطِلُ مِنْ يَمِينٍ وَلَا مِنْ

خلفہ کنز بل من حکیر حمید (۱)

صفتين عند إقامة الحكيم، ويجمكون على العبد بالكفر إذا فعل ذنباً ويقولون بكفر عثمان وعلى وطلحة والزبير وعائشة رضي الله عنهم.

والمرجئة فرقة ترى أن الإيمان هو المعرفة فقط دون العمل، ويقولون: لا يضر مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة.

والزيدية فرقة تنسب إلى زيد بن علي زين العابدين وهي أقرب فرق الشيعة إلى الجماعة الإسلامية.

— اعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين للإمام الرازي ٢٣، ٥٦، ١٠٧، والإحكام لابن حزم ٨٦/١، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة ٥٠/١.

(١) سورة آل عمران الآية : ١٠٣ . (٢) الموافقات ٧/٤

(٣) سورة النحل الآية : ٤٤ . (٤) سورة فصلت آيات : ٤١ ، ٤٢ .

٤- لما بعث الرسول صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل رضى الله عنه إلى اليمن قال له: بم تحكم؟ قال: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال: بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال: فإن لم تجد؟ قال: أجتهد رأيي ولا ألو^(١).

(١) معنى آلو: الأول: الرجوع آل الشيء يؤول أولاً ومآلاً: رجع (لسان العرب ١٧١/١). والحديث أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأفضية ٢٧٢/٢. والترمذى في سننه وقال: لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بمتمهل ٦٠٨/٣. وقال الشيخ الألبانى: إنه قلما يخلو منه كتاب من كتب أصول الفقه مع أنه ضعيف الإسناد— منزلة السنة في الإسلام له ١٥.

والحق أن الحكم عليه بالضعف ليس بالأمر الهين. حيث إن العقل يستبعد أن يذكر هذا الحديث في جميع كتب الأصول وهو ضعيف ولا يتنبه إلى ذلك أحد من الأصوليين، ولعل الشيخ الألبانى اطلع على ما ذكره الترمذى من قوله— لا نعرفه إلا من هذا الوجه وإسناده ليس بمتمهل— فحكم بضعفه. وواضح أنه لا يستساغ الحكم على الحديث بالضعف بمجرد أن في السند الذى أعرفه مجهولاً مثلاً إذ ربما ذكر الحديث بطريق آخر بين فيه هذا المجهول.

وهاهو الخافض ابن كثير يقول بعد أن ساق الحديث: وهذا الحديث في المساند والسنن بإسناد جيد— تفسير ابن كثير ١٣/١.

ومبلغ علمى— والله أعلم— أن الاعتراض على حديث معاذ سببه أن الرواية المشهورة لم تسم من روى الحديث عن معاذ وسند الحديث كما ذكره العلامة ابن قيم الجوزية فى أعلام الموقعين ١/٢٤٢— ٢٤٤ ما يلى: قال شعبة يعنى ابن الحجاج حدثنى أبو عوف عن الحرث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ عن معاذ. قال ابن قيم: فهذا حديث وإن كان عن غير مسمين فهم أصحاب معاذ فلا يضره ذلك لأنه يدل على شهرة الحديث، وأن الذى حدث به الحرث بن عمرو عن جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم، وهذا يبلغ فى الشهرة من أن يكون عن واحد منهم ولو سمى. كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفصل والصدق بالغل الذى لا يخفى ولا يعرف فى أصحابه منهم ولا كذاب ولا مجروح بل أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم.

أنصف إلى ذلك أن شعبة حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض أئمة الحديث: إذا رأيت. شعبة فى إسناد فأشدد يدك به.

وقد قيل كما ذكر ابن قيم: إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غفم عن =

٥- عن الحارث عن علي قال: قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم: إن أمتك ستفتن بعدك. فسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم أوسئله ما المخرج منها؟ قال: «بكتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد من ابتغى العلم في غيره أضله الله ومن ولي هذا الأمر من جبار فحكم بغيره قصمه (١) الله. هو الذكر الحكيم والنور المبين والنصراط المستقيم. فيه خبر ما قبلكم ونبأ ما بعدكم وحكم ما بينكم وهو الفصل ليس بالهزل (٢) وهو الذي سمعته الجن فلم تنته أن قالوا:

﴿ إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَكُونُ لِلرَّسُولِ مِنْهُ قَوْلٌ لَا يَخْلُقُ (٣) لَا يَخْلُقُ (٤) عَلَى طُولِ الرَّدِّ وَلَا تَنْقُضِي عَهْدَهُ وَلَا تَفْنِي عَجَائِبَهُ » اهـ.

وقد رتب الله عز وجل على اتباع قرآنه كل خير وسعادة فقال سبحانه:

﴿ قَمْرٍ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ﴾ (٥)

كما رتب على الإعراض عنه كل شقاء ونصب فقال سبحانه:

« معاذ، وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة.

على أن أهل العلم قد نقلوه واحتجوا به فوقتنا بذلك على صحة عندهم كما وقتنا على صحة قول الرسول صلى الله عليه وسلم «لا وصية لوارث» وقوله في البحر «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» وقوله: «الدية على العاقلة».

فهذه الأحاديث وإن كانت لا تشبه من جهة الإسناد، ولكن لما تلقينا الكافة عن الكافة غنوا بصحتها عندهم عن طلب الإسناد لها. فكذاك حديث معاذ لما احتجوا به جميعاً غنوا عن طلب الإسناد له والله تعالى أعلم - المصدر السابق -

(١) قسم الشيء كسره حتى يبين وبابه ضرب - مختار الصحاح ٥٣٩.

(٢) الهزل ضد الجدد وقد هزل من باب ضرب - المرجع السابق ٦٩٥.

(٣) سورة الجن آيتا: ١، ٢.

(٤) يقال ثوب خُلِقَ أى بال يستوى فيه الذكر والمؤنث، ويقال خُلِقَ الثوب بمعنى بل وبابه سهل - مختار الصحاح ١٨٧.

(٥) سورة طه الآية: ١٢٣.

﴿ وَمِنْ أَعْمَارٍ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَيَحْشُرُهُ يَوْمَ الْفِتْنَةِ أَعْمَى ﴾ * قَالَ
رَبِّهِ لَوْ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا كَمَا كَذَلِكَ
الْيَوْمَ نُنْسِي ﴿ (١)

وما أعظم ما قاله أحد الصالحين رحمه الله (٢) :
ما تساءل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شيء إلا
وعلمه في القرآن ولكن قصر علمنا عنه .

(١) سورة طه الآيات : ١٢٤ - ١٢٦ .

(٢) الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي ٥٧/١ .

الفصل السادس

فى الغاية من البحث فى القرآن

لا يختلف اثنان فى أن الله عز وجل أنزل القرآن هداية للناس وإرشادهم ، قال تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ (١) . وقال سبحانه : ﴿ كَذَٰلِكَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكًا مَّزِيدًا كَذَٰلِكَ أَنْزَلْنَاهُ فِي مَوْعِدٍ مَّأْتُونَكَ مَوْعِدًا مَّا يَسْتَحْسِنُونَ ﴾ (٢) .

وإنما يتحقق هذا الغرض بإصلاح قلوب الناس وعقولهم بالعقيدة الصحيحة ، والأخلاق الفاضلة ، ومن ثم فكل بحث فى القرآن يقصد من ورائه الوصول إلى هذه الغاية ، فهو بحث سليم . أما البحث لغير ذلك فلا يقوم على استحسانه دليل شرعى ومن الأدلة على هذا ما يلى :

١- سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحلال : لم يبدو فى أول الشهر دقيقاً كالخيط ثم يمتلئ حتى يصير بدرأ ثم يعود إلى حالته الأولى ؟ والقرآن حين نزل بالإجابة نأى (٣) عما قصده إلى ما يتعلق به صلاح العمل وصحة العبادة ، وجعل الاهتمام بغير هذا فقال سبحانه :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَمْثَلِ فَقُلْ هِيَ مَوْعِدَةٌ لِلنَّاسِ وَالْحَجُّ ﴾ (٤)

(١) سورة البقرة الآية : ٢ . (٢) سورة ص الآية : ٢٩ .

(٣) النأى البعد يقال نأى ينأى أى يبتعد . لسان العرب ٤٣١٤/٥

(٤) سورة البقرة الآية : ١٨٩ .

فالقُرآن الكريم يهتم بتوجيه الناس وجهة عملية ، ويدعوهم إلى
صرف همهم عما لا يفيدهم في الدين والدنيا .

٢- قرأ عمر رضى الله عنه قوله تعالى : ﴿ وَفَكَفَّهُمْ وَأَوْبَقَ ﴾ (١)

ثم سئل أوسأل نفسه عن الأَب فلم يعرفه . فقال هذا لعمر الله
التكَلَّف وما عليك يا ابن أم عمر ألا تدرى ما لأَب ؟ ابتغوا ما بُيِّن لكم
في كتاب الله فاعملوا به وما لم تعرفوه فكلوه إلى ربه .

٣- لا يسأل المرء يوم القيامة إلا عن الأوامر والنواهي ، وعلى هذا
فالبحث عما وراء التكليف لا يترتب عليه أى فائدة في الآخرة .

قال المرحوم الشيخ على حسب الله (٢) :

.... عامة المشتغلين بالعلوم التى لا يتعلق بها التكليف ، ولا ترتبط
بها مصلحة دنيوية معتد بها كثيراً ما يفتنون فى دينهم ، وينحرفون عن
سواء السبيل بسبب توغّلهم (٣) فى هذه البحوث توغلاً تضطرب به
عقولهم ، وتفسد فطرهم ، وقد ينتهى أمرهم إلى الإلحاد ومحاولة صرف
الناس عن الدين ، وما لهذا أنزل القرآن ولا يمثله يصلح بنو الإنسان . اهـ .

(١) سورة عبس الآية : ٣٩

والأَب : الكَلأ وغير بعضهم عنه بأنه المرعى المنهى للرعى والقطع ... لسان العرب ٣/١ .

(٢) أصول التشريع الإسلامى ٣٣

(٣) وتغل الرجل من باب وعد أى دخل على القوم فى شرايهم فشرّب معهم من غير أن
يدعى إليه والإيفال السير السريع والإمعان فيه وتوغل فى الأرض إذا سار فيها وأبعد—
ختار الصحاح ٧٢٩ .

الفصل السابع فى خواص القرآن

ينبغى لمن يريد أن يفهم القرآن، ويستفيد منه أن يقرأه بتدبر وهو يعى خصائصه ومميزاته التى خُصّ وميز بها ويدركها بعقله وفؤاده، ولونظرنا إلى هذه المميزات والخصائص لوجدناها كثيرة ومن أهمها ما يلى:

١ - أن القرآن الكريم كلام الله خالصاً غير مشوب (١) بأوهام البشر ولا بأهوائهم (٢)، فهو كله من الله من ألفه إلى يائه، ليس لجبريل منه إلا النقل، ولا لحمد صلى الله عليه وسلم منه إلا التلقى والحفظ، ثم التبليغ والبيان قال تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَزَّلُنَا لِذِي الْقُرْآنِ * نَزْلَهُ الرُّوحُ الْأَمِينُ * عَلَى قَلِيلٍ لِّنُكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ * بِمَا كَانُوا يَفْسِرُونَ﴾ (٣)

ومعنى هذا أن القرآن الكريم يحمل فى ثناياه علم الألوهية وحكمتها ورحمتها وقدرتها. الألوهية المتصفة بكل كمال، والمنزهة عن كل نقص:

﴿قُلْ أَزَلَّةَ الَّذِي يَسْكُنُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَمْ يَكُنْ عَفْوَراً رَحِيماً﴾ (٤)

(١) الشوب: الخلط وبابه قال.

والوهم: الشلط يقال وهم فى الحساب غلط فيه وسها وبابه فهم. كما يقال وهم فى الشيء من باب وعد إذا ذهب وهمه إليه وهو يريد غيره— غثار الصحاح ٣٥٠، ٧٣٨.

(٢) الأهواء جمع هوى بالقصر وهوى النفس إرادتها وقال أهل اللغة الهوى عبة الإنسان الشيء وغلبته على قلبه— لسان العرب ٤٧٢٨/٥.

(٣) سورة الشعراء الآية : ١٩٢ — ١٩٥. (٤) سورة الفرقان الآية : ٦.

وكل ما فى القرآن من أخبار ومواعظ، وأوامر ونواه، وتوجيهات وتشريعات، يتجلى فيه الحق كله، والخير كله، والرحمة كلها وكيف لا ؟ وقد قال منزله جل شأنه :

﴿ كَتَبْنَا الْحِكْمَ عَلَىٰ نَبِيِّهِ إِذْ قَرَأَ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (١)

٢- القرآن الكريم هو مجموع اللفظ والمعنى، وإن لفظه نزل باللسان

العربى، قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (٢)

وعلى هذا لا تعتبر الأحاديث النبوية من القرآن، لأن معانيها وإن كانت من عند الله إلا أن ألفاظها من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم، وليست من عند الله، وكذا لا يعتبر من القرآن تفسيره، ولو كان باللغة العربية وكذا ترجمته إلى غير العربية لا تعتبر من القرآن (٣).

٣- التيسير: من أعظم خصائص القرآن أنه كتاب يسهره منزله سبحانه وتعالى. يسر تلاوته وفهمه والعمل به لمن رغب وأراد قال

تعالى: ﴿ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ ﴾ (٤)

وقال سبحانه: ﴿ وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٥)

وقال: ﴿ وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ ﴾ (٦)

٤- أنه نقل إلينا بطريق التواتر. فالقرآن الكريم نقله قوم لا يتوهم

(١) سورة هود الآية : ١ . (٢) سورة الزخرف الآية : ٣ .

(٣) سأذكر موقف العلماء تجاه وقوع ألفاظ غير عربية فى القرآن وكذا موقعهم من ترجمته إن شاء الله تعالى خلال هذه الدراسة.

(٤) سورة البقرة الآية : ١٨٥ . (٥) سورة الحج الآية : ٧٨ .

(٦) سورة القمر الآية : ١٧ .

البتة اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب لكثرة عددهم عن قوم مثلهم ، وهكذا إلى أن يتصل النقل برسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون أولًا النقل كآخره ، وأوسطه كطرفيه وكما قيل : أوله تمهيد لآخره ، وآخره تصديق لأوله .

٥ - الخلود : من خصائص القرآن أنه كتاب الخلود ، فليس كتاب جيل من الأجيال ، ولا كتاب عصر من العصور ، بل هو الكتاب الخاتم للرسالة الخاتمة ، ولهذا تكفل الله بحفظه :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَٰحِفَظُونَ ﴾ (١)

وقال سبحانه :

﴿ فَإِن تَوَلَّوْاْ لَّحَسَبَ عِزِّهِ * إِنَّا بِأَيْدِيهِ الْبَاطِلِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَآ مِنْ خَلْفِهِ ، مَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾ (٢)

ومن دلائل ذلك أن أربعة عشر قرناً من الزمن مرت على نزوله ، ولم يزل كما أنزله الله ، وكما بلغه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكما تلقاه أصحابه ومن بعدهم جلال إثر جيل محفوظاً في الصدور متلوّاً بالألسنة ، مكتوباً في المصاحف ، يستظهره عشرات الألوف من أبناء المسلمين حتى الصبيان منهم ، بل حتى الأعاجم الذين لا يعرفون لغته (٣) .

٦ - الشمول : إذا كان القرآن الكريم كتاب الزمن ، فهو كتاب اللين كله ، حيث جمع أصول الهداية الإلهية والتوجيه الرباني ، سواء في العقائد والشعائر والآداب والأخلاق ، كما جمع أصول التشريع الإلهي في العبادات والمعاملات ، وشؤون الحياة عند الأفراد والجماعات ، ثم هو ليس

(١) سورة الحجر الآية : ٩ . (٢) سورة فصلت الآية : ٤١ ، ٤٢ .

(٣) ثقافة الداعية للعلامة الدكتور يوسف القرضاوى ١٦ .

كتاباً لقبيلة دون قبيلة، ولا لجنس دون جنس، ولا لبلد دون بلد، وهو يخاطب صنفاً من الناس له اتجاه عقلى معين، مُغفلاً من عدهاء من الأصناف أصحاب الاتجاهات الأخرى لا لآلإه لكل الأجناس، ولكل البشر، ولكل البلاد، وهو يخاطب الجميع قال تعالى:

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ ﴾ (١)

وقال سبحانه: ﴿ إِن هُوَ إِلَّا وَكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (٢)

٧- الإعجاز: وهو عبارة عن نسبة العجز إلى الغير وإثباته له. والحق أنه ليتحقق الإعجاز لابد من وجود التحدى، ووجود المقتضى وانعدام المانع، ومعلوم أن التحدى قد حصل وتكرر زمن نزول القرآن الكريم، وقد تدرج القرآن معهم فى التحدى حتى يأتوا بمثل أقصر سورة منه قال تعالى:

﴿ قُلْ إِنِّي آمِنْتُ بَعْدَ الْإِسْرَاءِ بِمَا نَزَّلَ عَلَيَّ الْقُرْآنَ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ عَـلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ أَعْْيُنٌ لِّبَعْضٍ ﴾ (٣)

وقال سبحانه:

﴿ أَرَبِقُولُونَ أَفْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورٍ مِّثْلِهِ مُفَرَّيْتٍ وَأَدْعُوا مَن اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٤)

وقال جل شأنه:

﴿ وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾ (٥)

وأما المقتضى فقد وجد أيضاً لأن القرآن الكريم حين نزل سقّه (٦)

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٥ .

(٢) سورة التكوين الآية : ٢٧

(٣) سورة الإسراء الآية : ٨٨ . (٤) سورة هود الآية : ١٣ . (٥) سورة البقرة الآية : ٢٣

(٦) السفه ضد الحلم وأصله الخفة والحركة - مختار الصحاح ٣٠٢ .

أحلامهم، وأبطل كل معتقداتهم، وأقام الأدلة والبراهين على صدقه وصدق ما جاء به، ولم يكن هناك ما يمنع من قبولهم التحدى، فهم أهل الفصاحة والبلاغة والقرآن الكريم حين تحداهم، تحداهم بلغتهم لا بلغة أخرى.

الأقوال المختلفة فى وجوه الإعجاز:

اتفقت الأمة جميعاً على أن القرآن الكريم معجزة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهو أعظم معجزة ظهرت على وجه الأرض، ومن ثم يجب الاهتمام بمعرفة وجه الإعجاز، وقد خاض العلماء فى ذلك كثيراً وتناولوه بالبحث والدراسة، ويتضح ذلك جلياً فيما يلى:

القول الأول:

إن إعجاز القرآن إنما هو من جهة إيجازه واحتواء لفظه القليل على المعانى الكثيرة، مثل قوله تعالى:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ (١)

وقوله: ﴿أَلَا أَلْهَى الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾ (٢)

وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْكُمْ﴾ (٣)

وقد اعترض على هذا القول بأنه وقع فى السنة وكلام العرب ما لفظه قليل، ومعناه كثير، وذلك من قوله صلى الله عليه وسلم: «إنما الأعمال بالنيات» (٤) وقول العرب: أنقتل أنفى للقتل.

القول الثانى:

إخباره بوقائع لا يعلمها إلا الله. فقد تحدث القرآن عن وقوع حوادث المستقبل لا علم لأحد من الناس بها، قال تعالى:

(١) سورة البقرة الآية : ١٧٩ .

(٢) سورة الأعراف الآية : ٥٤ .

(٣) سورة الروم الآية : ٤ .

(٤) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٥٧/٢، ١٥٨ .

﴿ غُلِبْنَا بِالرُّومِ * فِي آدْنَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلِيٍّ سَيَغْلِبُونَ ﴾ (١)

وقال سبحانه :

﴿ لَقَدْ صَدَّقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الْكَرِيمَ بِأَلْحَقِ أَنْ تَدْخُلَنَّ الْجَنَّةَ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَ الْمُؤْمِنِينَ * أُولَئِكَ فِي رُؤُوسِ كُتُبٍ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾ (٢)

وقال سبحانه في أهل بدر :

﴿ سَيَرَى الْمُجِيعُ مِلْءَ الذُّبُرِ ﴾ (٣)

كما تحدث عن قصص أمم بائنة (٤) ليست لها آثار ولا معالم تدل على أخبارها، وهذا دليل على أنه من عند الله الذي لا تخفى عليه خافية في الحاضر والماضى والمستقبل، وإلى هذا يقول القرآن غاطباً للنبي صلى الله عليه وسلم :

﴿ نَيْلِكَ مِنَ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيًّا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَٰذَا ﴾ (٥)

قال ابن الربيع عبد الرحمن الشيباني رحمه الله (٦) :

ومن وجوه إعجازه ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة، والأمم الخالية، مما كان لا يعلم القصة الواحدة إلا الفذ (٧) من أحبار (٨) أهل الكتاب، وقد علموا أنه أمي (٩) لا يقرأ ولا يكتب حتى كان علماء أهل

(١) سورة الروم آيتا : ٢، ٣. (٢) سورة الفتح الآية : ٢٧. (٣) سورة القمر الآية : ٤٥.

(٤) باد بمعنى هلك وبابه باع وجلس وأباده الله أهلكه— غنار الصحاح ٧٠.

(٥) سورة هود الآية : ٤٩.

(٦) حقائق الأنوار ومطالع الأسرار له ٢٨٦/١.

(٧) الفذ : الفرد— غنار الصحاح ٤٩٤.

(٨) الأحبار هم العلماء— لسان العرب ٤٧٩/١.

(٩) الأمي هو الذي لا يقرأ ولا يكتب وفي تسميته بالأمي قولان : أحدهما : لأنه على غلقة الأتمة التي لم تتعلم الكتاب فهو على جبلته. والثاني : أنه ينسب إلى أمه لأن الكتابة كانت في الرجال دون النساء وقيل لأنه على ما ولده أمه— زاد المسير ١٠٥/١.

الكتاب يسألونه عن كثير مما يختلفون فيه فيؤديه لهم على وجهه، ويأتى به على نضه، فيعترف العالم منهم بذلك له بصدقه قال الله تعالى:

﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُضُّ عَلَى نَبِيِّ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي مَرَّرَ فِيهِ يَخْلُقُونَ﴾ (١)

وقد رده هذا القول بأنه يستلزم أن الآيات التى ليس فيها شىء من المنسبات لا إعجاز فيها وهو باطل، فقد جعل الله سبحانه كل سورة معجزة بنفسها.

القول الثالث:

صنعه فى القلوب وتأثيره فى النفوس عند سماعه أو تلاوته، فالقلب عند سماعه أو تلاوته تعتره المهابة التى تلحقها الخشية، وقد صح أن جبر بن مطعم رضى الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ فى المغرب بالطور، فلما بلغ هذه الآية:

﴿أَمْ خُلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخُلُقُونَ * أَمْ خُلِقُوا مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ لَا يَفْقَهُونَ * أَمْ عِنْدَهُمْ خَزَائِنُ رَيْكَ أَمْ هُمُ السَّيِّطُونَ﴾ (٢) كاد قلبى أن يطير.

وروى أن عتبة بن ربيعة كلمه رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جاء به من خلاف قومه، فتلا عليهم ﴿حَم﴾ فصلت إلى قوله تعالى:

﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ (٣)

فأمسك عتبة على فى رسول الله صلى الله عليه وسلم وناشده الرحم أن يكف. وقد اعترض على هذا القول بأن جماعة من أرباب القوب وذوى الاستغراق فى بديع أوصاف المحبوب، حصل له من سماع بعض

(٢) سورة الطور آيات : ٣٥ - ٣٧.

(١) سورة النمل الآية : ٧٦

(٣) سورة فصلت آيات : ١ - ١٣.

الأشعار ما أخرجته عن طوره (١)، وربما مات في الحال (٢).

القول الرابع:

إخباره عن الضمائر من غير أن يظهر ذلك منهم بقول أوفعل وذلك مثل قوله تعالى:

﴿وَإِذْ يَبْدَأُ اللَّهُ إِخْدَى الطَّاغُوتَيْنِ أَتْبَاعَكَ وَتَوَدُّونَ أَنْ غَيْرَ ذَلِكَ
الْمَسْئُورُ يَكُونُ لَكُمْ﴾ (٣) وكفوله:

﴿كَأَذَابُكُمْ كَيْفَ كُنْتُمْ بِآيَاتِي تُجَاهِلُونَ﴾ (٤) وكفوله:

القول الخامس:

انطباق آياته (٥) على ما يكشفه العلم من نظريات علمية. فالقرآن الكريم أنزله الله سبحانه على رسوله صلى الله عليه وسلم، ليكون حجة له ودستوراً للناس، ليس من مقاصده الأصلية أن يقرر نظريات علمية في خلق السموات والأرض وخلق الإنسان وغيرها، ولكنه في مقام الاستدلال على وجود الله وواحدانيته، وتذكير الناس بآلائه ونعمه ونحو هذا من الأغراض، جاء بآيات تُفهم منها سنن كونية، كشف العلم الحديث في كل عصر براهينها، ودل على أن الآيات التي لَفَّت إليها من عند الله، لأن الناس ما كان لهم بها من علم، وما وصلوا إلى حقائقها، وإنما كان استدلالهم بظواهرها. فلما كشف البحث العلمي سنن كونية وظهر أن آية في القرآن أشارت إلى هذه السنن قام برهان جليد على أن القرآن من عند الله، وإلى هذا الوجه من وجوه الإعجاز أرشد الله سبحانه بقوله:

(١) الطور: الحال وجمعه أطوار — لسان العرب ٣/٧٧١٨.

(٢) الفوائد المشوق إلى علم القرآن لابن قيم الجوزية ٣٥٠.

(٣) سورة الأنفال الآية: ٧. (٤) سورة المجادلة الآية: ٨.

(٥) علم أصول التفقة للشيخ خلاف ٢٩.

﴿ قُلْ إِنْ يُعْزَّرُ كَانَتْ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ثُمَّ كَفَرْتُمْ بِهِ مِنْ أَضَلِّ لُغْوٍ فِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ * سَنُرِيدُ فَأَنْزِلَ فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ ﴾ (١)

ومن هذه الآيات قوله تعالى في مقام الاستدلال على قدرته، ولفت النظر إلى آثاره :

﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَاوِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ذَلِكَ لَعَلَّ كَلَّ سَعْيٍ ﴾ (٢)

القول السادس :

وهو لأبي إسحاق إبراهيم النظام أحد رموز المعتزلة، أن الله تعالى صرف العرب عن معارضته، وسلب عقولهم، وكان مقدوراً لهم لكن عاقبهم أمر خارجي، فالتمع عن معارضته وصرفهم عنه هو المعجزة دون ذات القرآن (٣).

قال الأستاذ أحمد عز الدين خلف الله (٤) :

ولا يبعد أن يكون هذا القول منقولاً عن الفلسفة الهندية، فقد ذكر أبو الريحان البيروني المتوفى سنة ٤٤٠ هـ أن جمهور علماء البراهمة في الهند يعتقدون أن البشر يعجزون عن محاكاة (الفيدا) - وهو كتاب يشتمل على مجموعة من الأشعار، ليس في كلام الناس ما يماثلها في زعمهم، لأن براهما صرفهم عن الإتيان بمثلها، سواء كان هذا المنع تكليفاً يسبقه الإيمان بهذا العجز، أو هو منع تكويني فيكون الصرف بمقتضى التكوين، ولما بدأ العرب في ترجمة الكتب في العصر العباسي

(١) سورة فصلت آيتا : ٥٢، ٥٣. (٢) سورة النحل الآية : ٨٨.

(٣) البرهان للزركشي ٩٣/٢ والإقناع ٧/٤، وتفسير القرطبي ٦٦/١ والفوائد لابن القيم ٢٥٢.

(٤) القرآن يتحدث له ٢٣٨. ط : السعادة.

الأول عن الفارسية والهندية واليونانية عرف المفكرون المسلمون هذه الأفكار، فتلقت هذا القول المفروم بكل وافد من الأفكار مستغرب من الأقوال مهما كان شذوذه، ووجدت هذه الفكرة أنصاراً بين علماء الفلسفة الكلامية، فكان أول من جاهر بها أبو إسحاق النظام ودافع عنها وكأنها من مسائل علم الكلام.

وهذا القول فاسد لما يلي:

أولاً: يلزم من القول بالصرقة زوال الإعجاز بزوال زمان التحدى، وخلو القرآن من الإعجاز وفي ذلك خرق لإجماع الأمة، فإنهم أجمعوا على بقاء معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم العظمى، ولا معجزة له باقية سوى القرآن وخلوه من الإعجاز يبطل كونه معجزة.

قال القرطبي رحمه الله (١):

«..... وإذا كان كذلك علم أن نفس القرآن هو المعجز، لأن فصاحته وبلغته أمر خارق للعادة، إذ لم يوجد قط كلام على هذا الوجه، فلما لم يكن ذلك الكلام مأثوفاً معتاداً منهم دل على أن المنع والصرقة لم يكن معجزاً».

ثانياً: إن الله عز وجل وصف القرآن الكريم بأوصاف ذاتية تجعله فى مكانة لا تصل إليها أى معجزة أخرى، وهذه الأوصاف توجب أن يكون إعجازه ذاتياً لا لشيء آخر خارجي. قال تعالى:

﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَابًا فَيَشْفَعُ رَبُّكَ عَنْهُمْ فَلْيُؤْذِنُوا لِيَذْهَبَ اللَّهُ بَارِئًا مِنَ الْعَالَمِينَ ﴾
 ﴿ مَنْ يَشَأْ مِنْ نَبَأٍ لَمْ يَضِلَّ اللَّهُ قَوْلًا مِنْهَا ﴾ (٢)

ثالثاً: إن العرب عندما تلقوا القرآن وسمعوه أدلهم أسلوبه، وراهم

(١) تفسير القرطبي ٦٦/١. (٢) سورة الزمر الآية: ٢٣

بيانه واعترفوا ببلاغته وفصاحته ، وقالوا : ما رأينا مثله شعراً ولا نثراً ، ومن ثم فالعجز يكون لذاته وليس لأمر خارج عنه .

القول السابع :

أن إعجاز القرآن يظهر في حفظ آياته من التبديل والتغيير ، وصون كلماته من النقل والتحويل ، فلا يستطيع مخلوق على وجه الأرض أن يزيد فيه أو ينقص منه أو يبدل حرفاً بحرف وذلك من آياته الكبرى .

قال ابن قيم الجوزية رحمه الله بعد ذكره موقف العلماء من وجوه الإعجاز^(١) :

والأقرب من هذه الأقاويل إلى الصواب قول من قال : إن إعجازه بحراسته من التبديل والتغيير والتصحيف^(٢) ، والتحريف والزيادة ، والنقصان ، فإنه ليس عليه إيراد ولا مطعن اهـ .

القول الثامن :

مناسبة آياته وسوره وارتباط بعضها ببعض ، حتى إنها تظهر كالكلمة الواحدة منتظمة المباني منسقة المعاني .

القول التاسع : وهو المختار

أن الإعجاز وقع بجميع ما سبق من الأقوال ، لا بكل واحد منها عن انفراد فإنه جمعها كلها ، فلامعنى لنسبته إلى واحد منها بمفرده مع اشتماله على الجميع ، بل وغير ذلك مما لم يذكر . فنها أنه لم يزل غصاً طرياً في أسماع السامعين ، وعلى ألسنة القارئین ، ومنها ما ينتشر فيه عند تلاوته من إنزال الله إياه في صورة كلام هو مخاطبة من الله لرسوله صلى الله عليه وسلم تارة ومخاطبة أخرى لخلق لافي صورة كلام يستمليه^(٣)

(١) الفوائد ٢٥٥ .

(٢) التصحيف : الخطأ في الصحيفة — لسان العرب ٢٤٠٥/٣ .

(٣) يقال استملته الكتاب أي سأته أن يمليه عليّ — لسان العرب ٤٢٧٣/٥ .

من نفسه من قُذِفَ في قلبه، وأوحى إليه ما شاء أن يلقى به إلى عباده على لسانه، فهو يأتي بالمعاني التي ألهمها بألفاظه التي يكسوها إياه كما يشاهد من الكتب المتقدمة، ومنها جمعه بين صفتي الجزالة والعذوبة، وهما كالتضاديين لا يجتمان غالباً في كلام البشر، لأن الجزالة من الألفاظ التي لا توجد إلا بما يشوبها (١) من القوة والعذوبة فيها ما يضاعفها من السلاسة والسهولة.

فنحنا نحو الصورة الأولى فإنما يقصد الفخامة والروعة في الأسماع مثل الفصحاء من الأعراب وفحول الشعراء منهم.

ومن هنا نحو الثانية قصد كون الكلام في السماع أعزب وأشهى، والذي مثل أشعار المخضرمين. وترى ألفاظ القرآن قد جمعت في نظمه هاتين الصفتين وذلك من أعظم وجوه البلاغة والإعجاز. ومنها جعله آخر الكتب غنياً عن غيره وجعل غيره من الكتب المتقدمة، قد يحتاج إلى بيان يرجع فيه (٢) إليه قال تعالى:

﴿ إِنَّكَ هَذَا الْقُرْآنَ يَقْضُونَ عَلَىٰ نَفْسِكَ أَكْثَرَ الَّذِي تَعْلَمُونَ ﴾ (٣)

خلاصة الأمر:

أن وجوه الإعجاز لا يمكن البتة حصرها، وكون القرآن آية معجزة ليس هو من جهة فصاحته وبلاغته فقط أو نظمه وأسلوبه فقط، ولا من جهة صرف الدواعي عن معارضته فقط، ولا من جهة إخباره بالغيب فقط، بل هو آية بينة معجزة من وجوه متعددة لا يمكن حصرها، من جهة اللفظ، ومن جهة النظم، ومن جهة البلاغة، في دلالة اللفظ على المعنى، ومن جهة معانية التي أمر بها ومعانيه التي أخبر بها عن الله

(١) الثوب: الخطط يقال شاب الشيء شوباً إذا خلطه — لسان العرب ٣/٢٣٥٥.

(٢) البرهان للزركشي ١٠٦/٢، ١٠٧. (٣) سورة النمل الآية: ٧٦.

تعالى وأسمائه وصفاته وملائكته وغير ذلك، ومن جهة معانية التي أخبر بها عن الغيب في الماضي، وعن الغيب في المستقبل، ومن جهة ما أخبر به عن المعاد، ومن جهة ما بين فيه من الدلائل اليقينية والثبوتية العقلية التي هي الأمثال المضروبة كما قال تعالى:

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَعْرِ جَدَلًا ﴾ (١) وقال سبحانه:

﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (٢)
قال الأستاذ أحمد خلف الله (٣):

«..... فإن المتبصر في آي الذكر الحكيم قد يدرك من وجوه الإعجاز ما لا يدركه غيره ولا يذوقه سواه».

نبيه:

اختلف العلماء في قدر المعجز من القرآن، فذهب أكثر العلماء منهم القاضي الباقلاني (٤)، والإمام أبو الحسن الأشعري رحمه الله إلى القول، بأن أقل ما يعجز عنه من القرآن السورة سواء كانت قصيرة أو طويلة، تمسكاً بقوله تعالى: ﴿ فَأُولَئِكَ سَوْفَ يُعْذَرُونَ ﴾ (٥)

أوما كان بقدرها من الكلام بحيث يتبين فيه تفاضل قوى البلاغة، فإذا كانت الآية بقدر حروف سورة وإن كانت كسورة الكوثر فذلك معجز.

قال القاضي رحمه الله (٦):

ولم يقم دليل على عجزهم عن المعارضة في أقل من هذا القدر،

(٢) سورة الزمر الآية : ٢٧ .

(١) سورة الكهف الآية : ٥٤ .

(٤) البرهان ١٠٨/٢ .

(٣) القرآن يتحدى ٢٤٦ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٣ .

(٦) إعجاز القرآن له ١٥١/٢ هامش الإقتان ط . بيروت .

وهذا القول هو الراجح لدى تولى النصوص القرآنية التي أعلنت التحدى .

وذهبت المعتزلة إلى أن القدر المعجز متعلق بجميع القرآن، لكن الآية السابقة ترد عليهم .

وقال قوم : لا يحصل الإعجاز بآية بل يشترط الآيات الكثيرة .

وقال آخرون : يتعلق بقليل القرآن وكثيره لقوله تعالى :

﴿ فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ ﴾ (١)

قال القاضي رحمه الله (٢) :

ولا دلالة فى الآية، لأن الحديث التام لا تتحصل حكايته فى أقل من كلمات سورة قصيرة .

وجوه المخاطبات فى القرآن الكريم :

قال ابن الجوزى رحمه الله (٣) : الخطاب فى القرآن على خمسة عشر وجهاً .

وقال غيره : يرد الخطاب على أكثر من ثلاثين وجهاً .

الأول : خطاب العام المراد به العموم . ومن ذلك قوله تعالى :

﴿ إِنَّا لِلَّهِ كُلُّ نَفْسٍ رَّعِيَّةٌ ﴾ (٤) وقوله :

﴿ وَلَا يَظِلُّمُ لِرَبِّكَ أَحَدًا ﴾ (٥) وقوله :

﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّبَكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾ (٦)

الثانى : خطاب الخاص والمراد به الخصوص . ومنه قوله تعالى :

(١) سورة الطور الآية : ٣٤ .

(٢) إعجاز القرآن ١٥٢/٢ .

(٣) الإتيان ١٠٩/٣ .

(٤) سورة المجادلة الآية : ٧ .

(٥) سورة الكهف الآية : ٤٩ .

(٦) سورة الانفطار الآية : ٦ .

﴿ أَكْثَرُكُمْ بَدْءُ عَيْنِكُمْ ﴾ (١) وقوله :

﴿ يَأَيُّهَا الرُّسُلُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ ﴾ (٢) .

الثالث : خطاب العام والمراد به الخصوص . وقد اختلف العلماء فى وقوع ذلك فى القرآن ، فأنكره بعضهم لأن الدلالة الموجبة للخصوص بمنزلة الامتناء المتصل بالجملة ، كقوله تعالى :

﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلَفَ مَسْنُوٍ إِلَّا خَشِينَ عَامًا ﴾ (٣)

والصحيح (٤) أنه واقع كقوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ ﴾ (٥)

وعوموه يقتضى دخول جميع الناس فى اللفظين جميعاً ، والمراد بعضهم لأن القائلين غير المقول لهم ، والمراد بالأول نعيم بن مسعود الثقفى ، والثانى أبو سفيان وأصحابه (٦) .

ومنه قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ ﴾ (٧)

فالخطاب عام أريد به الخصوص ، لأن الأطفال والمجانين لم يدخلوا فيه .

الرابع : خطاب الخاص والمراد به العموم ومنه قوله تعالى :

﴿ يَأَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَا خَلَقْتُمُ النِّسَاءَ ﴾ (٨)

فالخطاب مفتتح بالنبى صلى الله عليه وسلم ، والمراد سائر من يملك الطلاق ، فالخطاب خاص أريد به العموم . ومنه قوله تعالى :

(١) سورة آل عمران الآية : ١٠٦ . (٢) سورة المائدة الآية : ٦٧ .

(٣) سورة العنكبوت الآية : ١٤ . (٤) البرهان فى علوم القرآن ٢٢٠/٢ .

(٥) سورة آل عمران الآية : ١٧٣ .

(٦) تفسير ابن كثير ١٤٧/٢ ، وصفوة التفسير ٢٤٥/١ .

(٧) سورة النساء الآية : ١ . (٨) سورة الطلاق الآية : ١ .

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ أَنْزِلَ الْوَحْيَ لَكَ لَتَنبَأَ بَعْضُ الْأُمَمِ وَبَعْضُهَا لَا يُبَشِّرُكَ الْغُلَامُ الْمَذْمُومُ ﴾ (١)

يُبَشِّرُكَ ﴿ (١) الآية .

قال الإمام الصيرفي (٢) : كان ابتداء الخطاب له صلى الله عليه وسلم ، فلما قال في الموهوبة (خَالِصَةً لَكَ) علم أن ما قبلها له صلى الله عليه وسلم .

الخامس : خطاب الجنس كقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ (٣)

السادس : خطاب النوع نحو قوله تعالى : ﴿ يَنْبَأُ الْغُلَامَ الْمَذْمُومَ ﴾ (٤)

السابع : خطاب العين . نحو قوله تعالى :

﴿ يَكَادُمُ السَّكْرَانُ وَيَزُولُ الْبَيْتُ ﴾ (٥)

وقوله : ﴿ يَبُوحُ أَعْيُنُ الْمَسْكِينِ ﴾

وقوله : ﴿ يَكْفُرُ بِهِ * فَذَصَفَّاءُ ﴾ (٦)

الثامن : خطاب الملاح . نحو قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ (٨)

(١) سورة الأحزاب الآية : ٥٠ .

(٢) هو أبو بكر محمد بن عبد الله الفقيه الشافعي المعروف بالصيرفي بمعادي له تصانيف في أصول الفقه توفي رحمه الله سنة ٣٣٠ هـ . الباب لابن الأثير ٦٦/٢ ، ووفيات الأعيان ٤٥٨/١ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٤٠ .

(٣) سورة الأحزاب الآية : ٤٥ .

(٦) سورة هود الآية : ٤٨ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٣٥ .

(٨) سورة التحريم الآية : ٧ .

(٧) سورة الصافات الآية : ١٠٤ ، ١٠٥ .

وهذا وقع خطاباً لأهل المدينة الذين آمنوا وهاجروا تمييزاً لهم عن أهل مكة .

التاسع : خطاب الذم . كقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَتَذَكَّرُوا الْيَوْمَ ﴾ ^(١)

وقوله :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ ﴾ ^(٢)

ولتضمنه الإهانة لم يقع في القرآن غير هذين الموضعين وأكثر الخطاب بـ :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ﴾ على المواجهة وفى جانب الكفار جيء

بلفظ الغيبة إغراضاً عنهم كقوله تعالى :

﴿ إِنَّا الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٣)

وقوله : ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ^(٤)

العاشر : خطاب الكرامة كقوله تعالى :

﴿ يَكَادُمُ السَّكَنَاتُ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ ﴾ ^(٥)

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ ﴾ ^(٦) و : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ ﴾ ^(٧)

ويلاحظ أن الخطاب بالنسبة نجله فى محل لا يليق به الخطاب بالرسول ، وكذا عكسه كقوله تعالى فى الأمر بالتشريع العام : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ وفى مقام الخاص : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ﴾ وقد يعبر بالنسبة فى مقام التشريع العام لكن

(١) سورة التحريم الآية : ١٧٤ . (٢) سورة الكافرون الآية : ١

(٣) ، (٤) سورة آل عمران آيتا : ١٠ ، ١٢ . (٥) سورة البقرة الآية : ٣٥

(٦) سورة التحريم الآية : ١ . (٧) سورة المائدة الآية : ٦٧

مع قرينة إرادة العموم كقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ لَذًا طَلَفَتْهُ النِّسَاءُ ﴾ (١)

ولم يقل طلقت .

الحادى عشر : خطاب الإهانة نحو قوله تعالى لإبليس :

﴿ فَأَنْزَجْنَاهُ مِنْهَا فَايَلَهُ رَبِّجِعْ * وَأَنْتَ عَلَيْكَ الْفَنَاءُ إِلَى يَوْمِ

الَّذِينَ ﴾ (٢)

وقوله : ﴿ أَخْشَوْا فِيهَا وَلَا تَكْفُرُوا ﴾ (٣)

الثانى عشر : خطاب التكلم نحو قوله تعالى :

﴿ دُقْنَاكَ أَتَى الْعَرَبُ الْكَلِيمَ ﴾ (٤) والخطاب هنا لأبى جهل لأنه

قال : ما بين جبلينا - يعنى مكة - أعز ولا أكرم منى (٥) .

الثالث عشر : خطاب الجمع بلفظ الواحد كقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسُ نَزْلَكَ كَادِحٌ لَأَن يُنَالَكَ كَذَحًا فَلْيَلْقِهِ ﴾ (١)

الرابع عشر : خطاب الواحد بلفظ الجمع كقوله تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلٌّ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴾ إلى قوله :

﴿ فَذَرْنَاهُ فِي عَمْرِنَا حَتَّى حِينٍ ﴾ (٦)

فهو خطاب له صلى الله عليه وسلم وحده إذ لانبى معه ولا بعده . ونحو قوله تعالى :

(١) سورة الطلاق الآية : ١ . (٢) سورة الحجر الآية : ٣٤ ، ٣٥

(٣) سورة المؤمنون الآية : ١٠٨ . (٤) سورة الدخان الآية : ٤٩

(٥) تفسير ابن كثير ٢٤٦/٧ . (٦) سورة الإنشقاق الآية : ٦ .

(٧) سورة المؤمنون آيات : ٥٩ - ٥٤ .

﴿وَلَنْ عَاقِبُهُمْ قَارُونَ فَاعْقَبُوا عَزِيزُ﴾ (١) وَلَنْ صَبْرُهُمْ لِمَوْجِزِ الْبَحْرِ

فالخطاب هنا للنبي صلى الله عليه وسلم وحده بدليل قوله تعالى

بعد ذلك : ﴿وَأَصْبِرْ مَا صَبَرَكَ إِلَّا بِأَمْرِ اللَّهِ﴾ (٢)

الخامس عشر : خطاب الواحد بلفظ الاثنين ، نحو قوله تعالى :

﴿الْقِيلُ لِمَنْ هُمْ﴾ (٣) والمراد مالك خازن النار . فالخطاب

لمالك وحده ، وجاء بلفظ الاثنين . وقيل : الخطاب لحزنة النار

والزبانية ، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين . وقيل : للملكين الموكلين

فى قوله تعالى : ﴿وَجَاءَتْ كُلُّ فِئَةٍ بِمَأْكُلٍ وَّسَبِيحٍ﴾ (٤) فيكون

على الأصل .

السادس عشر : خطاب الاثنين بلفظ الواحد . ومنه قوله تعالى :

﴿فَنَزَّلْنَا مُوسَىٰ﴾ (٥) أى ويأهرون . وفيه وجهان :

الأول : أنه أفرده بالنداء لإدلاله عليه بالترتبة .

الثاني : لأنه صاحب الرسالة والآيات وهارون تبع له (٦) .

ومن قوله تعالى : ﴿فَلَا تَخْزِيكُمْ كَمَإِنَّ الْجِنَّةَ فُتِنَتْ﴾ (٧)

قال الإمام البيضاوى رحمه الله (٨) :

أفرده بإسناد الشقاء إليه بعد اشتراكهما فى الخروج اكفاء باستلزام

(١) سورة النحل الآية : ١٢٦ . (٢) سورة النحل الآية : ١٢٧ .

(٣) سورة ق الآية : ٢٤ . (٤) سورة ق الآية : ٢١ .

(٥) سورة طه الآية : ٤٩ . (٦) تفسير البيضاوى ٤١٧ .

(٧) سورة طه الآية : ١١٧ . (٨) تفسير البيضاوى ٤٢٣ .

شقاؤه شقاؤها من حيث إنه قيم عليها، أو محافظة على الفواصل أولاً
المراد بالشقاء التعب في طلب المعاش، وذلك وظيفة الرجال اهـ. وقيل :
إغضاء عن ذكر المرأة كما قيل : من الكرم ستر الحُرْم (١).

السابع عشر : خطاب الاثنين بلفظ الجمع كقوله تعالى :
﴿ أَنْ تَبُوءَ الْقَوْمَ بَمَا يَعْتَمِدُونَ بِغَيْرِ غَرَضٍ وَهُمْ لَا يَخْلَعُونَ حُلِيَّكُمْ فَتُكَلِّمَهُمْ فَتَقُولُوا لِقَوْمِهِمْ وَالْمَقْعَدُ الضَّلَاةُ ﴾ (٢)
الثامن عشر : خطاب الجمع بلفظ الاثنين نحو قوله تعالى : (الْفِيَا
فِي جَهَنَّمَ) على القول القائل إن الخطاب هنا لحزنة النار والزبانية .

التاسع عشر : خطاب الجمع بعد الواحد . كقوله تعالى :
﴿ وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُوا مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ
عَمَلٍ ﴾ (٣)

فجمع ثالثها والخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم ، وإما جمع الفعل
الثالث ليدل على أن الأمة داخلون مع النبي صلى الله عليه وسلم ،
وهذا الجمع للتخيم له صلى الله عليه وسلم والتعظيم (٤).

ومثله قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيَنَّكَ مِنَ الْبَقَرِ لُحْمٌ فَذُقْهُ الْإِنْسَاءُ ﴾ (٥)

العشرون : خطاب الواحد بعد الجمع كقوله تعالى :

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (٦)

الحادى والعشرون : خطاب الاثنين بعد الواحد، نحو قوله تعالى :

﴿ آتَيْنَا آلَ فِرْعَوْنَ عَذَابًا وَجَدْنَا عَلَيْهِمْ عِبَادَةً تَتَنَبَّأُونَ لَكَ الْبُكَرِيَّاتُ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٧)

(٢) سورة يونس الآية : ٦١ .

(٤) البرهان ٢/٢٤١ .

(٦) سورة البقرة الآية : ٤٣ .

(١) الإتيان ١١٣/٣ .

(٣) سورة يونس الآية : ٦١ .

(٥) سورة الطلاق الآية : ١ .

(٧) سورة يونس الآية : ٧٨ .

الثاني والعشرون : خطاب الواحد بعد الاثنين نحو قوله تعالى :

﴿ قَسَمَ رَبُّكُمْ بِمُوسَىٰ ﴾ (١)

الثالث والعشرون : خطاب العين والمراد به الغير كقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْاهٍ اللَّهُ وَلَا تَطْمِئِنُّ الْكَافِرِينَ وَالْمُتَّقِينَ ﴾ (٢)

فالخطاب له صلى الله عليه وسلم ، والمراد أمته لأنه صلى الله عليه وسلم كان تقيًا وحاشاه من طاعة الكفار والمنافقين . والدليل على ذلك قوله تعالى في سياق الآية :

﴿ وَاتَّبِعْ مَا يَدْعُوكَ إِلَىٰكَ مِنْ دُونِ اللَّهِ كَانَ يَمْتَعُونَ خَيْرًا ﴾ (٣)

ومنه قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَسْأَلِ الَّذِينَ يُقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ بَيْنِكَ ﴾ (٤)

فالخطاب له والمراد غيره . ومنهم من أجراه على حقيقته وأوله والمعنى : قل يا محمد : إن كنت في شك من القرآن فاسأل من أسلم من اليهود . إنهم أعلم به من أجل أنهم أصحاب كتاب (٥) .

الرابع والعشرون : خطاب الغير والمراد به العين نحو قوله تعالى :

﴿ لَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ كِتَابًا فِيهِ ذِكْرُكَ ﴾ (٦)

الخامس والعشرون : الخطاب العام الذي لم يقصد به مخاطب معين .

ومنه قوله تعالى :

﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَجْعَلُ لِمَنْ يَشَاءُ فِي السَّمَوَاتِ وَمِنْ فِي الْأَرْضِ ﴾ (٧)

(١) سورة طه الآية : ٤٩ . (٢) ، (٣) سورة الأحزاب آيتا : ١ ، ٢ .

(٤) سورة يونس الآية : ٩٤ . (٥) عصمة الأنبياء للإمام الرازي ١٤٢ .

(٦) سورة الأنبياء الآية : ١٠ . (٧) سورة الحج الآية : ١٨ .

وقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ رَأَوْا أَذًى وَفُتُوا عَلَى النَّارِ ﴾ (١) وقوله :

﴿ وَلَوْ رَأَوْا إِذًا لَجِئُوا مِنْكُمْ نَاصِرُونَ ﴾ (٢)

قال الإمام جلال الدين السيوطي رحمه الله (٣) :

لم يقصد بذلك خطاب معين ، بل كل أحد وأُخْرِجَ في صورة الخطاب لقصد العموم يريد أن حالهم تناهت في الظهور بحيث لا يختص بها راءٍ دون راءٍ بل كل من أمكن منه الرؤية داخل في ذلك الخطاب اهـ .

السادس والعشرون : خطاب الشخص ثم العدول إلى غيره . ومنه

قوله تعالى : ﴿ فَأَلْهَمَ الْيَتِيمَ بِالْكَلِمِ ﴾ (٤)

خطب به النبي صلى الله عليه وسلم ثم قال للكفار : (فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ) بدليل قوله تعالى بعد ذلك (قَهْلَ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ) .

السابع والعشرون : خطاب التلويح وهو الالتفات نحو قوله تعالى :
(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ)

الثامن والعشرون : خطاب الجمادات خطاب من يعقل نحو قوله تعالى :

﴿ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَيْنِيَ أَطْوَعَا أَوْ كَرِهَا قَالَتْ لَا إِلَهَ إِلَّا مَعِينُ ﴾ (٥)

وقد اختلف العلماء في هذه المقالة هل هي حقيقة بأن جعل لها حياة وإدراكاً يقتضى نطاقها أو مجاز بمعنى أنه ظهر فيها من اختيار الطاعة والخضوع بمنزلة هذا القول ؟

(٢) سورة الجنة الآية : ١٢ .

(١) سورة الأنعام الآية : ٢٧ .

(٤) سورة هود الآية : ١٤ .

(٣) الإقنان ١١٤/٣ .

(٥) سورة فصلت الآية : ١١ .

فبقيل بالأول لأنه لا شيء يذغفه والعبرة فيه أثم والقدرة فيه أظهر
وقيل بالثاني^(١).

التاسع والعشرون : خطاب التبيح . كقوله تعالى :

﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٢) وقوله :

﴿ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ^(٣)

الثلاثون : خطاب التحتن والاستعفاف نحو قوله تعالى :

﴿ يٰٓعِبَادِ الَّذِينَ آسَرُوا غَاۤلِبَ أَنْفُسِهِمْ أَلَتُمْ لَتُمْ تَطْلُوۤا مِنْ دَحۜمَةِ اللَّهِ ﴾ ^(٤)

الحادى والثلاثون : خطاب التحب أو التحبيب كقوله تعالى :

﴿ يٰٓأَبَايُرْتَقِبْ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبۜصِرُ ﴾ ^(٥) وقوله :

﴿ يٰٓبَنُوۤا لَا تَأْخُذۜ بِرَبِّى وَلَا بِرَأۜسِى ﴾ ^(٦)

الثانى والثلاثون : خطاب التمجيز كقوله تعالى :

﴿ فَأَنۢأۜسُورۜةً تَرۜى نَسۜيلۜى ﴾ ^(٧)

الثالث والثلاثون : خطاب التشريف . وهو كل ما فى القرآن مخاطبة
بِقُلْ كالقلاقل^(٨) . وكقوله تعالى :

﴿ قُلْ ءَلَمۜنَا بِأَقۜوۤ... ﴾ ^(٩) الآية

وهو تشريف منه سبحانه لهذه الأمة ، بأن يخاطبها بغير واسطة لتفوز
بشرف المخاطبة . إذ ليس من الفصيح أن يقول الرسول للمرسل إليه قال
لى المرسل — قل كذا وكذا — ولأنه لا يمكن إسقاطها فدل على أن المراد

(١) البرهان ٢٤٦/٢ ، وتفسير ابن كثير ١٥٦/٧ .

(٢) سورة المائدة الآية : ٢٣ . (٣) سورة الأنفال الآية : ١ .

(٤) سورة الزمر الآية : ٥٣ . (٥) سورة مريم الآية : ٤٢ .

(٦) سورة طه الآية : ٩٤ . (٧) سورة البقرة الآية : ٢٣ .

(٨) هى الإخلاص والمعدنات والكافرون . (٩) سورة آل عمران الآية : ٨٤ .

بقاؤها ولا بد لها من فائدة فتكون أمراً من المتكلم للمتكلم بما يتكلم به
أمره شفاهاً بلا واسطة كقولك لمن تخاطبه : افعل كذا .

الرابع والثلاثون : خطاب المدوم ، ويصح ذلك تبعاً لموجود نحو قوله

تعالى : ﴿ يَبْقَىٰ عَادَمَ ۝ (١) ﴾

فإنه خطاب لأهل ذلك الزمان ، ولكل من بعدهم على نحو ما يجري
من الرصايا في خطاب الإنسان لولده وولد ولده ما تناسلوا بتقوى الله
وإتيان طاعته .

(١) - سورة الأعراف الآية : ٣١ .

الباب الثانى

فى الأحكام التى تضمنها القرآن الكريم وما يتعلق بها
وفيه فصول

الفصل الأول : فى الأحكام الواردة فى القرآن

الفصل الثانى : فى تحليل القرآن للأحكام

الفصل الثالث : فى أسلوب القرآن فى بيان الأحكام .

الفصل الرابع : فى طرق استخراج الأحكام من القرآن

الفصل الأول

فى الأحكام الواردة فى القرآن

تقدم الكلام عن جية القرآن وعلم أنه عملة الأحكام والمصدر الأول

للتشريع قال تعالى: ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ (١)

وقال سبحانه: ﴿ وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ آيَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ ﴾ (٢)

والذى يجب التنبيه عليه أن تعريف القرآن للأحكام الشرعية أكثر كلى لا جزئى يعنى لا يختص بشخص دون شخص، ولا بحال دون حال، ولا زمان دون زمان، وأيضاً مفصلاً مستوعباً لشروط وأركان وموانع ما يطلب أو مابنى عنه، والدليل على ذلك الاستقراء (٣)، فهو محتاج إلى كثير من البيان والسنة على كثرتها وكثرة مسائلها، إنما هى بيان له

(١) سورة الأنعام الآية: ٣٨.

(٢) سورة النحل الآية: ٨٩.

هذا وقد استدلل المتكرون للسنة بهاتين الآيتين وهو استدلال باطل، لأن معنى قوله تعالى: ﴿ مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ أن القرآن بيان لأمر الدين، إما بطريق النص أو بطريق الإحالة على السنة، وإلا لتناقضت هذه الآية مع قوله تعالى: ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ وكذلك المعنى فى قوله: ﴿ وَزَلَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُبَيِّنُ لَكَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (مكانة السنة فى الإسلام للدكتور محمد أبوزهرة ٢٣).

(٣) الاستقراء: هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر كلى يشملها وهو نوعان.

(أ) تام: وهو تصفح جميع الجزئيات ليحكم بحكمها على كلى يشملها مثل قولنا: كل إنسان ناطق، وهذا النوع يفيد القطع اتفاقاً.

(ب) ناقص: وهو تصفح أغلب الجزئيات ليحكم بحكمها على كلى يشملها كقولنا: =

قال تعالى :

﴿ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ (١)

فالقرآن على اختصاره جامع، ولا يكون جامعاً إلا والمجموع فيه أمور
كلييات، لأن الشريعة تمت بتمام نزوله لقوله تعالى :

﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ
الْإِسْلَامَ دِينًا ﴾ (٢)

ولننظرنا إلى حيث القرآن عن الصلاة والزكاة والجهاد مثلاً لوجنائه
غير مبين لجميع أحكامه، والذي قام بهذا السنة المطهرة (٣).

والمتأمل في الأحكام التي تضمنها القرآن يجدها كثيرة متنوعة يمكن
تقسيمها إلى ثلاثة أقسام هي :

القسم الأول: الأحكام المتعلقة بالعقيدة كالإيمان بالله وملائكته
وكتبه ورسله واليوم الآخر. فهذه الأحكام الاعتقادية تتعلق بما يجب
على المكلف اعتقاده في الله وملائكته... إلخ. على العموم عل دراسة
هذه الأحكام علم التوحيد.

القسم الثاني: الأحكام المتعلقة بتهذيب النفس وتسمى بالأحكام
الأخلاقية المرتبطة بما يجب على المكلف أن يترقن ويتحلّى به من

= كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ، وإنما كان هذا استقراء ناقصاً،
لأن التساح لا يحرك فكه الأسفل فالحكم يختلف فيه .

وهذا النوع يختلف فيه :

فنذهب بعضهم إلى القول بأنه لا يفيد الحكم لا قطعاً ولا ظناً .

ونذهب بعضهم إلى أنه يفيد الحكم ظناً ولا يفيد قطعاً .

(شرح الاستوى ١٣٣/٣ ، وبحوث في الأدلة المتخلف فيها للدكتور محمد العيد ٣٧).

(١) سورة النحل الآية : ٤٤ . (٢) سورة المائدة الآية : ٣ .

(٣) الموافقات ٣٦٦/٣ .

الفضائل، وأن يتخلى عنه من الرذائل. وعمل دراسة هذه النوع من الأحكام علم التصوف.

القسم الثالث: الأحكام العملية المتعلقة بما يصدر عن المكلف من أقوال وأفعال وعقود وتصرفات. وهذه الأحكام تسمى بالأحكام الفقهية، والتي يقصد الوصول إليها عن طريق علم أصول الفقه.

وهذه الأحكام نوعان:

النوع الأول: أحكام العبادات من صلاة وصوم، وحج وزكاة، ونذر وعين ونحوها. وفائدة هذا النوع من الأحكام تنظيم العلاقة بين العبد وربه.

النوع الثانى: أحكام المعاملات من عقود وتصرفات وعقوبات وجنایات وغيرها. وفائدة هذا النوع من الأحكام تنظيم علاقة المكلفين بعضهم ببعض، سواء أكانوا أفراداً أم أمماً أم جماعات. وهذه الأحكام تسمى فى الاصطلاح الشرعى أحكام العلاقات، وأما فى اصطلاح العصر الحديث^(١)، فقد تنوعت أحكام المعاملات بحسب ما تتعلق به وما يقصد بها إلى الأنواع الآتية:

١ - أحكام الأسرة: وهى التى تتعلق بالأسرة من بدء تكوينها، وقد فصلها القرآن بما لم يفصل به الأحكام فى أى موضوع من موضوعات الأحكام الشرعية، فقد فصل أحكام الزواج وبين المحرمات وفصل أحكام الطلاق، وبين أنواع العدة وموضعها كما بين أيضاً الفرائض بياناً شافياً. والقصد من وراء هذه الأحكام هو تنظيم العلاقة بين الزوجين والأقارب بعضهم ببعض، ويلاحظ أن آياتها فى القرآن نحو سبعين آية.

٢ - الأحكام المدنية: وهى التى تتعلق بمعاملات الأفراد المالية

(١) علم أصول الفقه للشيخ خلاف ٣٢، ٣٣.

كالببيع والرهن والإجارة. والغرض من تشريعها تنظيم علاقات الأفراد المالية وحفظ حق كل ذي حق وآياتها في القرآن نحو سبعين آية^(١).

٣ - الأحكام المتعلقة بالجرائم والعقوبات: وهي التي يطلق عليها بالأحكام الجنائية وآياتها نحو ثلاثين آية.

وقد لاحظ القرآن في العقوبات التي قررها أموراً أربعة هي^(٢):

(أ) المحافظة على النفوس والعقول والأديان والأموال والنسل، ولذلك بين أن القصاص فيه حياة قال تعالى:

﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾^(٣)

ولا يكون ذلك إلا بتحقيق المحافظة على ما ذكر.

(ب) شفاء غيظ المجنى عليه، فإنه مكلم^(٤) ومن الواجب مداواة جروحه، ولذلك جعل لولى المقتول الحق في القصاص قال تعالى:

﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُوماً فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾^(٥)

(ج) تعويض المجنى عليه وأسرته وذلك إذا تعذر القصاص الكامل لأتى سبب من الأسباب.

(د) جعل العقوبة تابعة للشخص، فتكبر بكبره، وتصغر بصغره، لأن الجريمة تكبر بكبر المجرم، وتصغر بصغره، والدليل على ذلك أن القرآن

(١) الوجيز في أصول الفقه ١٥٢. (٢) أصول الفقه للشيخ أبى زهرة ٧٧

(٣) سورة البقرة الآية: ١٧٩.

(٤) الكلم: الجراحة والجمع كلم وكلام وقد كلمه من باب ضرب - غثار الصحاح ٥٧٧.

(٥) سورة الإسراء الآية: ٣٣.

هذا وقد قال ابن قيم الجوزية رحمه الله - الداء والدواء ١٢٨ - القتل يتلق به حقوق ثلاثة: حق الله، وحق المظلوم المقتول، وحق وليه، فإذا سلم القاتل نفسه إلى الولي نكماً وتوبة فإن حق الله يسقط كما يسقط حق الولي بالاستيفاء أو الصلح =

الكرام جعل عقوبة العبد على النصف من عقوبة الحر قال تعالى :

﴿ فَإِذَا أَحْسَنَ فَإِنْ أَنْبَى بَعْدَ حَسَنِهِ فَمِثْلَهُ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ الْعَذَابِ ﴾ (١)

٤ - الأحكام المتعلقة بنظام الحكم وأصوله : ويقصد بها تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

وخلاصة ما تذكره الآيات القرآنية في هذا المقام خمسة أسس هي :

(أ) العدل ، قال تعالى :

﴿ وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ (٢)

والعدل الذى يقصده القرآن هو عدل الحاكم مع المحكومين ، وعدل الرعية مع الراعى ، وعدل الناس فيما بينهم ، وهو يقتضى المساواة المطلقة فى تطبيق أحكام القرآن على الجميع ، وقد وجاء فى الحديث الشريف : «وأيما الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» (٣) .

(ب) الشورى - قال تعالى : ﴿ وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَّبِعُهُمْ ﴾ (٤)

قال المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة (٥) : إن القرآن لم يبين وسائل الشورى كما لم يبين وسائل تحقيق العدالة ، بل ترك ذلك لتقدير الناس ليستجوا أحسن الوسائل التى توصلهم إلى المطلوب على الوجه الأكمل ، ولأن وسائل الشورى تختلف باختلاف الجماعات ، وباختلاف أحوال الناس ، وباختلاف العصور .

= أوالمغفور، أما حق المغفور فإن الله يعوضه عنه يوم القيامة عن عبده النائب الحسن ويصلح بينه وبينه .

(١) سورة النساء الآية : ٢٥ .

(٢) سورة النساء الآية : ٥٨ .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه ٤٧/٢ .

(٤) سورة الشورى الآية : ٣٨ .

(٥) أصول الفقه له ٧٨ .

(ج) التعاون بين الحاكم والمحكوم قال تعالى :

﴿ وَتَكَادُوا عَلَىٰ آلِيهِ وَالْقَوَىٰ ﴾ (١)

(د) حماية المجتمع من الرذائل وحماية الأموال والأنفس والأعراض والدين كما تقدم .

(هـ) انجاء الحاكم إلى الإصلاح والعمل على كل ما فيه مصلحة للمسلمين .

٥ - الأحكام الاقتصادية وهي المتعلقة بجوارد الدولة ومصارفها ، وبحقوق الأفراد في أموال الأغنياء ، والغاية من وراء تشريع هذه الأحكام تنظيم العلاقات المالية بين الأغنياء والفقراء ، وبين الدولة والأفراد وآياتها في القرآن عشر آيات .

٦ - الأحكام المتعلقة بمعاملة الدولة الإسلامية للدول الأخرى ، ومدى علاقتها بها ، ونوع هذه العلاقة في السلم والحرب وما يترتب على ذلك من أحكام . ويقصد بها تحديد علاقة الدولة الإسلامية بغيرها من الدول وتحديد علاقة المسلمين بغيرهم في بلاد الدول الإسلامية وآياتها في القرآن خسن وعشرون آية .

٧ - الأحكام المتعلقة بالقضاء والشهادة واليمين . ويقصد بها تنظيم إجراءات التقاضي لتحقيق العدالة بين الناس ، وهي تدخل فيما يسمى اليوم بقانون المرافعات ، وتبلغ آياتها في القرآن ثلاث عشرة آية (٢) .

هذا وقد قال الإمام الغزالي رحمه الله (١) : إن آيات الأحكام في القرآن خمسمائة آية . وقال بعض العلماء : مائة وخمسون ، على أساس أن آيات القصص والأمثال في القرآن يستنبط منها كثير من الأحكام .

(٢) الوجيز في أصول الفقه ١٥٢ ، ١٥٣ .

(١) سورة المائدة الآية : ٢ .

(٣) المستصفى ٣٥٠ / ٢ .

وقد قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام رحمه الله (١):

معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة وأخلاق جيلة، ثم من الآيات ما صرح فيه بالأحكام وهو كثير، وسورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام مشتملة على كثير من ذلك. ومنها ما يؤخذ بطريق الاستنباط، إما بلا ضم إلى آية أخرى كاستنباط صحة أنكحة

الكفار من قوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ أَنْتُمْ حَسَالَةَ الْخَطْبِ﴾ (٢)

وصحة صوم الجنب من قوله تعالى:

﴿فَالَّذِينَ نَذِيرُهُمْ أَنْ يَقُولُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ فَمَنْ كَفَرَ مِنْكُمْ فَلَا مَوْلَى لَهُ﴾ (٣)

فلو لم يكن صوم الجنب صحيحاً لما أباح الله له الوقاع حتى الفجر. وأما مع ضميمه آية أخرى كاستنباط على وابن عباس رضی الله عنهم أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله تعالى:

﴿وَحَمْلُهُمْ وَفِصْلُهُمْ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (٤)

مع قوله تعالى: ﴿وَفِصْلُهُمْ فِي عَامَيْنِ﴾ (٥)

وعليه جرى الإمام الشافعي رضي الله عنه (٦). واحتج بها الإمام أبو حنيفة رضي الله عنه (٧) على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف—ثلاثون شهراً—حيث إن الله تعالى قدر لشئين مدة واحدة، فانصرفت

(٢) سورة المد الآية: ٤.

(١) الاثنتان ٤٠، ٤١.

(٤) سورة الأحقاف الآية: ١٥.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(٦) روضة الطالبين للنووي ٨ / ٣٧٥، ٣٧٦.

(٥) سورة لقمان الآية: ١٤.

(٧) الباب في شرح الكتاب ٣ / ٣١.

المدة بكاملها إلى كل واحد منها، فلما قام النص الأول في أحدهما بقي الثاني على أصله، ومثل ذلك بالأجل الواحد للدينين، فإنه مضروب بكامله لكل واحد منها، وأيضاً فإنه لا بد من اعتبار مدة يبقى فيها الإنسان بحيث يتغير الغذاء، فاعتبرت مدة يعتاد الصبي فيها غذاء طبيعياً غير اللبن، ومدة الحمل قصيرة فقدمت الزيادة على الحولين.

فإن قيل: العادة الغالية في مدة الحمل تسعة أشهر، وكان المناسب في مقام الامتنان ذكر الأكثر المعتاد لا الأقل النادر كما في جانب الفصل.

فالجواب: أن هذه المدة أقل مدة الحمل، ولما كان الولد لا يعيش غالباً إذا وضع لسته أشهر كانت مشقة الحمل في هذه المدة موجودة لاعماله في حق كل مخاطب، فكان ذكره أدخل في باب المناسبة، بخلاف الفصل لأنه لأحد لجانب القلة فيه، بل يجوز أن يعيش الولد بدون ارتضاع من الأم، ولهذا اعتبر فيه الأكثر لأنه الغالب، ولأنه اختياري كأنه قيل: حملته ستة أشهر لاعماله إن لم تحمله أكثر^(١).

ومثله استنباط الأصوليين أن تارك الأمر يستحق العقاب من قوله

تعالى: ﴿ أَفَعَصَيْتَ أَمْرِي ﴾ ^(٢)

مع قوله جل شأنه: ﴿ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ ﴾ ^(٣)

وكذلك استنباط بعض المتكلمين أن الله خالق لأفعال العباد من قوله

تعالى: ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾ ^(٤)

(١) البرهان في علوم القرآن ٥/٢.

(٢) سورة طه الآية: ٩٣.

(٣) سورة الجن الآية: ٧٣.

(٤) سورة الإنسان الآية: ٣٠.

مع قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ (١)

فإذا ثبت أنه يخلق ما يشاء، وأن مشيئة العبد لا تحصل إلا إذا شاء الله أنتج أنه تعالى خالق لمشيئة العبد.

وجدير بالذكر التنبيه على أن هذه الأحكام يستدل عليها تارة بالصيغة، وتارة بالإخبار كقوله تعالى:

﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ (٢)

وقوله: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ لَيْسَةُ﴾ (٣)

وتارة بما رتب عليها في العاجل أو الآجل من خير أو شر، أو نفع أو ضرر، وقد نوع الشارع ذلك أنواعاً كثيرة ترغيباً لعباده وترهيباً وتقريباً إلى أفهامهم.

على العموم كانت آيات الأحكام تنزل على سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغالب جواباً لحوادث في المجتمع الإسلامي، وهذه الحوادث تعرف بأسباب النزول، وأحياناً كانت تنزل آيات الأحكام جواباً عن أسئلة يسألها بعض المؤمنين، وقليلاً ما كانت الأحكام تنزل مبتدأة (٤) ومن أمثلة هذين القسمين ما يلي:

أولاً: القسم الأول:

١ - قال تعالى:

﴿وَلَا تَكُونُوا الْمَشْرِكِينَ سَعَىٰ يَوْمِئِذٍ وَلَآئِمَةٌ مُّؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ وَلَا أَجْبَنَةٌ﴾ (٥)

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(١) سورة القصص الآية: ٦٨.

(٤) تاريخ التشريع الإسلامي للشيخ الحضري ١٣.

(٣) سورة المائدة الآية: ٣.

(٥) سورة البقرة الآية: ٢٢١.

يقول القرطبي رحمه الله في تفسيره^(١): نزلت هذه الآية في أبي مرثد الفزوي، وقيل: في مرثد بن أبي مرثد واسمه كئاز بن حصين الفزوي. بعثه رسول الله صلى الله عليه وسلم مكة سرّاً ليخرج رجلاً من أصحابه، وكانت له بمكة امرأة يحبها في الجاهلية يقال لها: عناق، فجاءته فقال لها: إن الإسلام حرم ما كان في الجاهلية.

قالت: فتزوجني.

قال: حتى أستاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنه فنهاه عن التزوج بها لأنه كان مسلماً وهي مشركة وقد اختلف^(٢) العلماء في تأويل هذه الآية على ثلاثة أقوال هي:

الأول: لا يجوز العقد بنكاح على مشركة سواء كانت كتابية أو غير كتابية. قال عمر في إحدى روايته وهو اختيار مالك والشافعي إذا كانت أمة^(٣).

الثاني: أن المراد وطء من لا كتاب له من الجوس والعرب. قاله قتادة.

الثالث: أنه منسوخ بقوله تعالى:

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾^(٤)

٢ - قال تعالى:

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ يَسْمَعُ تَحَاوُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * الَّذِينَ يَطْهَرُونَ وَمَنْ ذَكَرْنا مِنْ آلِهِمْ قَامُوا قِيَامًا ثُمَّ تَوَلَّوْا الْأَنْفُسَ الَّتِي أَنْفُسُهُمْ يَكْفُرُونَ * أُولَئِكَ لَنْ يَكُونُوا مُسْكَرِينَ الْقَوْلِ وَزُورًا وَإِنَّ اللَّهَ لَشَفِيعٌ عَلِيمٌ * وَالَّذِينَ

(١) تفسير القرطبي ٨٧٥/١. (٢) أحكام القرآن لابن العربي ١٠٦/١.

(٣) المرجع السابق، ومعنى المحتاج ١٨٥/٣. (٤) سورة المائدة الآية: ٥.

يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ يُبْذَرُونَ لَهَا قَالُوا أَفَمِنْ نَحْنُ بِمَنْ قَبْلُ أَنْ نَعْتَمِدَ... الخ ﴿١﴾

يقول علماء التفسير^(٢) إن صدر سورة المجادلة نزل في حق أوس بن الصامت رضى الله عنه حين قال لزوجه خولة بنت ثعلبة رضى الله عنها: أنت على كظهر أمي، وكان الرجل في الجاهلية إذا قال لزوجه ذلك حرمته عليه، فندم من ساعته فدعاها فأبته وقالت: والذي نفس خولة بيده لا اتصل إلي وقد قلت ما قلت حتى يحكم الله ورسوله صلى الله عليه وسلم.

فأنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت: يا رسول الله إن أوساً تزوجني وأنا شابة مرغوب في فلما خلا سنى^(٣) ونشرت بطنى جعلني عليه كأمه وتركني إلى غير أحد، فإن كنت تجد لي رخصة يا رسول الله تنعشني^(٤) بها وإياه فحدثني بها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ما أُمِرْتُ في شأنك بشيء حتى الآن. وفي رواية: ما أراك إلا قد حرمت عليه.

قالت: ما ذكر طلاقاً وجادلت رسول الله صلى الله عليه وسلم مراراً ثم قالت: اللهم إني أشكو إليك فاقتي^(٥) وشدة حالي.

وروى أنها قالت: إن لى صبية صفراء إن ضممتهم إليه ضاعوا، وإن ضممتهم إليّ جاعوا وجعلت ترفع رأسها إلى السماء وتقول: اللهم

(١) سورة المجادلة آيات ١-٣. (٢) تفسير آيات الأحكام ١١٠/٤.

(٣) خلا الشيء خلوا بمعنى مضى.

وقولها - ونشرت بطنى - أى أكثرت من الولد. وهى تقصد بهذه العبارة أنها كانت عنده شابة تلد الأولاد - لسان العرب.

(٤) يقال نعشت فلاناً إذا جبرته بعد فقر أو رفعته بعد عشرة، ونعش الإنسان ينمسه نعشاً يعنى تداركه من هلكه - لسان العرب ٤٤٧٤/٥.

(٥) الفاقة: الفقر والحاجة - لسان العرب ٣٤٨٩/٤.

إني أشكو إليك اللهم فأُنزل على لسان نبيك ، وما برحت حتى نزل القرآن فيها .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا خولة أبشري .
قالت : خيراً .

فقرأ عليه الصلاة والسلام عليها :
﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ .. ﴾ الآيات .
ثانياً : القسم الثاني :

ورد في القرآن الكريم أحكام كثيرة عقب أسئلة صدرت من المؤمنين أو من غيرهم .
مثال ذلك :

١ - قال تعالى :

﴿ يَسْتَأْذِنُكَ عَنِ الشُّهَرَاءِ الْمَكْرَمِ وَقَالَ فِيهِ قَوْلٌ فِيهِ كِبَرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ
الْقَوِّ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمُسْجِدِ الْمَكْرَمِ وَالْخُرَاجِ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفَتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ
الْقَتْلِ ﴾ (١) الآية .

يقول ابن كثير رحمه الله (٢) :

عن ابن مسعود رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث سرية (٣) وكانوا سبعة نفر (٤) عليهم عبدالله بن جحش الأسدي ،
وفهم عمار بن ياسر وأبو حذيفة عتبة بن ربيعة ، وسعد بن أبي

(١) سورة البقرة الآية : ٢١٧ . (٢) تفسير ابن كثير ١/٣٦٨ .

(٣) السرية : قطعة من الجيش وتطلق على ما بين خمسة إلى ثلاثمائة ويقال خير السرايا
أربعمائة رجل - لسان العرب ٣/٢٠٠٤ .

(٤) نفر بفتح الحين : علة رجال من ثلاثة إلى عشرة - غتار الصحاح ٦٧٢ .

وقاص... وكتب لابن جحش كتاباً وأمره أن لا يقرأه حتى ينزل بطن مَلَل^(١)، فلما نزل بطن ملل فتح الكتاب فإذا فيه: أن سِرَ حتى تنزل بطن نخلة^(٢)، فقال لأصحابه: من كان يريد الموت فليمض وليوص، فإننى موص وماض لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم. فسار فتخلف عنه سعد بن أبي وقاص وعتبة أضلا راحلة لها فأتيا بُخْران^(٣) يطلبانها، وسارا بن جحش إلى بطن نخلة فإذا هو بالحكم بن كيسان والمغيرة بن عثمان، وعمرو بن الحضرمي، وعبد الله بن المغيرة، وانفلت المغيرة وقُتِلَ عمرو. قتله واقد بن عبد الله اليربوعي فكانت أول غنيمة غنمها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فلما رجعوا إلى المدينة بالأسيرين وما أصابوا من المال أراد أهل مكة أن يفاذوا الأسيرين فقال النبي صلى الله عليه وسلم: حتى تنظر ما فعل صاحبانا، فلما رجع سعد وصاحبه فادى بالأسيرين ففجر^(٤) عليه المشركون وقالوا: إن محمداً يزعم أنه يتبع طاعة الله وهو أول من استحل الشهر الحرام وقتل صاحبنا في رجب.

فقال المسلمون: إنما قتلناه في جمادى، وقيل: في أول رجب وآخر ليلة من جمادى وغمد^(٥) المسلمون سيوفهم حين دخل شهر رجب.

فأنزل الله يعير^(٦) أهل مكة:

(١) البطن: دون القبيلة وملل بوزن جبل موضع بين مكة والمدينة على سبعة عشر ميلاً بالمدينة - لسان العرب ٣٠٤/٦، ٤٢٧٢/٥ -

(٢) بطن نخلة: موضع بين مكة والطائف - لسان العرب ٤٣٧٩/٥ -

(٣) بجران موضع بشاحية الفرع - موضع بين مكة والمدينة - من الحجاز (لسان العرب ٢١٨/١، ٣٣٩٥/٤ -

(٤) فجر يعنى فسق وكذب وأصله الميل - غنار الصحاح ٤٩١ -

(٥) غمد السيف من باب ضرب ونصر يعنى جعله فى غمده فهو مغمود - غنار الصحاح ٤٨٠ -

(٦) العار: السب والعيب والمعاير يقال عاره إذا عابه - لسان العرب ٣١٨٨/٤ -

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ ﴾ الآية .

٢ - قال تعالى :

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ۖ فِي الْكَفَالَةِ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ لِنَفسِهِ وَلَكُلٌّ وَهُوَ لُغْتٌ فَلَهَا ضَمٌّ مَا تَشْرِكُ ﴾ (١)

وقد روى جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال :

مرضت وعندى تسع أخوات لى ، فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فنضح (٢) فى وجهى من الماء فأفقت فقلت : يا رسول الله ألا أوصى لأخواتى بالثلثين ؟

قال : أحسن .

قلت : بالشرط (٣) ؟

قال : أحسن . ثم خرج وتركنى ثم رجع فقال : لا أراك ميتاً من وجعك هذا فإن الله أنزل الذى لأخواتك فجعل لمن الثلثين . وكان جابر يقول (٤) : نزلت فى هذه الآية :

﴿ يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ ۖ فِي الْكَفَالَةِ ﴾

هذا : والقرآن الكريم فيه من آيات الأحكام المندرجة تحت هذين القسمين الكثير والكثير ، أما الأحكام التى أنزلت بدون حادث أو سؤال فقليلة ، وقبلها نرى حكماً لم يذكر له المفسرون حادثاً أنزل الحكم مرتباً عليه .

(١) سورة النساء الآية : ١٧٦ .

(٢) النضح : هو الرش وبابه ضرب - مختار الصحاح ٦٦٤ -

(٣) شطر الشيء نصفه - مختار الصحاح ٣٣٧ -

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٥١٩/١ .

• فوائد:

الأولى: لا طريق لمعرفة سبب النزول إلا النقل الصحيح. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «اتقوا الحديث إلا ما علمتم فإنه من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ومن كذب على القرآن من غير علم فليتبوأ مقعده من النار»^(١) فسبب النزول إن رُوي عن صحابي كان مقبولاً، لأن قوله فيما لا مجال للرأى فيه حكمه حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

أما إذا رُوي سبب النزول بحديث سقط من إسناده الصحابي وهو المسمى بالمرسل فلا يقبل إلا إذا صح واعتضد برسل آخر، وكان الراوى له من أئمة التفسير الأخذين عن الصحابة كمجاهد وعكرمة وسعيد بن جبير.

الثانية: زعم بعض الناس أنه لا فائدة من وراء البحث عن معرفة سبب النزول لجريانه مجرى التاريخ، وهذا الزعم باطل لأن هناك الكثير من الفوائد المترتبة على معرفة سبب النزول والتي منها مايلي:

١ — معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم.

٢ — تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.

٣ — قد يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورته، فإذا دخل بصورة السبب قطعى وإخراجها بالإجتihad ممنوع.

٤ — الوقوف على المعنى وإزالة الإشكال.

قال ابن دقيق العيد رحمه الله: بيان النزول طريق قوى فى فهم معانى القرآن.

(١) أخرجه ابن ماجه بلفظ — من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار — ١٤/١.

وقال ابن تيمية رحمه الله: معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية
فإن العلم بالسبب يورث العلم بالمسبب.

ومن الأمثلة على فوائد معرفة النزول:

١ - أشكل على مروان بن الحكم معنى قوله تعالى:

﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْرُحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ
يَفْعَلُوا﴾ (١) الآية.

وقال: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتى وأحب أن يحمد بما لم
يفعل معذباً لتعذب أجمعون. حتى بين له ابن عباس رضى الله عنهما أن
الآية نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي صلى الله عليه وسلم عن
شيء فكتموه إياه، وأخبروه بغيره، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه
واستحملوا بذلك إليه.

٢ - حكى عن عثمان بن مظعون، وعمر بن معدى كرب أنها
كانا يقولان: الخمر مباحة ويحتجان بقوله تعالى:

﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ تَلَأَمُوا أَعْيُنَكُمْ عَلَى الْفَلْحِ جُنَاحٌ فَمَا طَعِمُوا إِذَا
مَا اتَّقَوْا﴾ (٢) الآية

ولو علما سبب نزولها لم يقولوا ذلك، وهو أن ناساً قالوا لما حرمت
الخمر. كيف بمن قتلوا في سبيل الله، وماتوا وكانوا يشربون الخمر وهي
رجس؟ فنزلت هذه الآية.

الثالثة: اختلف علماء الأصول: هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص
السبب؟

والراجع ما ذهب إليه (٣) الجمهور من أن العبرة بعموم اللفظ، فقد

(١) سورة آل عمران الآية: ١٨٨.

(٢) سورة المائدة الآية: ٩٣. (٣) إرشاد الفحول ١٣٤.

نزلت آيات كثيرة فى القرآن الكريم على أسباب مخصوصة، واتفق العلماء على تعنيتهما إلى غير أسبابها كنزول آيات الظهار واللعان وحده القذف. لكن لو نزلت آية فى شخص معين ولا عموم للفظها فإنها تقصر عليه قطعاً كقوله تعالى:

﴿ وَسَيَجْزِيهَا الْآتَى * الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ﴾ (١).

فهذا القول الكريم قد نزل فى حق الصديق رضى الله عنه بالإجماع، وقد استدلل بها الإمام فخر الدين الرازى (٢) رحمه الله مع قوله تعالى:

﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَى ﴾ (٣) على أنه أفضل الأمة بعد

رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومن ظن بأن الآية عامة فى كل من عمل عمله فهو واهم (٤)، لأن الآية ليس فيها صيغة عموم إذ الألف واللام إنما تفيد العموم إذا كانت موصولة أو معرفة فى جمع. زاد قوم: أو مفرد بشرط ألا يكون هناك عهد، واللام فى الأتقى ليست موصولة لأنها لا توصل بأفضل التفضيل إجماعاً، والأتقى ليس جمعاً بل هو مفرد، والعهد موجود خصوصاً مع ما يفيد صيغة - أفضل - من التمييز وقطع المشاركة، فيبطل القول بالعموم وتعين القطع بالخصوص والقصر على من نزلت فيه وهو الصديق رضى الله عنه (٥).

الرابعة: قد يتعدد النازل والسبب واحد، وقد يتعدد السبب والنازل واحد.

(١) سورة الليل آيتا: ١٧، ١٨.

(٢) تفسير الفخر الرازى ٣١/٢٠٤.

(٣) سورة الحجرات الآية: ١٣.

(٤) وهم فى الحساب غلط فيه وسها وبابه فهم، وهم فى الشيء من باب وعد إذا ذهب وهم إليه وهو يريد غيره - غتار الصحاح ٧٣٨ -

(٥) الإقتان فى علوم القرآن ١١٣/١، والتهديد ٩٤.

مثال الأول:

عن أم سلمة رضى الله عنها قالت (١): يا رسول الله لا أسمع الله ذكر النساء فى الهجرة بشيء. فأنزل الله:

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مَنْكُم مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ نَسِيٍّ **بَعْضُهُمْ فِى بَعْضٍ** ﴾ (٢) الآية.

وروى عن أم عمار (٣) الأنصارية أنها قالت: يا رسول الله تذكر الرجال ولا تذكر النساء فأنزلت: ﴿ **إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ** ﴾ (٤) الآية

وأنزلت: ﴿ **أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مَنْكُم** ﴾

ومثال الآخر:

عن أبى هريرة أن النبى صلى الله عليه وسلم وقف على حزة حين استشهد وقد مثل به فقال: «لأمثلن بسبعين منهم مكانك». فنزل جبريل - والنبى صلى الله عليه وسلم واقف - بخواتيم سورة النحل:

﴿ **وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ** ﴾ (٥) الآيات إلى آخر السورة.

وعن أبى كعب قال (٦): لما كان يوم أحد أصيب من الأنصار أربعة وستون، ومن المهاجرين ستة منهم حزة فقتلوا به. فقالت الأنصار: لئن أصبنا منهم يوماً مثل هذا لثربن - أى لزيدن - عليهم - فلما كان يوم فتح مكة أنزل الله: ﴿ **وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوِفْتُمْ بِهِ** ﴾

(١) أخرجه الحاكم فى المستدرک ٣٠٠/٢، ٤١٦.

(٢) سورة آل عمران الآية: ١٩٥.

(٣) أخرجه الترمذى فى سننه ٣٥٤/٥.

(٤) سورة الأحزاب الآية: ٣٥. (٥) سورة النحل آيات: ١٢٦-١٢٨.

(٦) أخرجه الترمذى فى كتاب التفسير ٢٩٩/٥.

فالرواية الأولى تفيد أن الآيات نزلت في غزوة أحد، بينما تفيد
الثنائية نزولها يوم فتح مكة، ومعلوم أن بين غزوة أحد وفتح مكة بضعة
سنين، ومن ثم لا مفر من القول بتعدد نزولها مرة في غزوة أحد ومرة في
فتح مكة، والله أعلم.

الفصل الثانى فى تعليل القرآن للأحكام

القرآن الكريم يعلل الأحكام:

الناظر فى القرآن الكريم يجد مولانا جل شأنه يذكر فيه العلة والأوصاف المؤثرة، والمعانى المتغيرة فى الأحكام ليدل بذلك على تعلق الحكم بها أين وجدت، واقتضاها لأحكامها وعدم تخلفها عنها إلا لما منع يعارض اقتضاها ويوجب تخلف أثرها عنها^(١).

وقد جاء التعليل فى القرآن الكريم بالباء تارة كقوله تعالى:

﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ شَاقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾ ^(٢) وقوله:

﴿ ذَٰلِكُمْ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يُدْعُوا إِلَى اللَّهِ وَحَدِّهِمْ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرِكْ بِهِمْ تُؤْفِكُوا ﴾ ^(٣)

وباللام تارة كقوله تعالى:

﴿ ذَٰلِكَ لِتَعْلَمُوا أَنَّهُ أَفْهَمُ بِسْمِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ﴾ ^(٤)

وبأن تارة كقوله تعالى:

﴿ أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنْزِلَ الْكِتَابُ عَلَى طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا ﴾ ^(٥)

(٢) سورة الأنفال الآية: ١٣.

(٤) سورة المائدة الآية: ٩٧.

(١) إعلام الموقعين ١/ ١٩٦.

(٣) سورة غافر الآية: ١٢.

(٥) سورة الأنعام الآية: ١٥٦.

وبأن واللام كقوله تعالى: ﴿لَسَاءَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بِمَا سَدَّ الرَّسُولُ﴾ (١)

وكى تارة كقوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ وَبَيْنَ الْفُقَرَاءِ﴾ (٢)

والشرط والجزاء كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَصَيَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضَرَّكُمْ كَيْدُ قَوْمٍ قَاتِلِينَ﴾ (٣)

والفاء كقوله تعالى: ﴿فَكَذَّبُوهُ فَأَهْلَكَكُمْ﴾ (٤)

وقوله: ﴿فَتَصَوَّرَ رَسُولُ اللَّهِ مَا أَخَذَهُمْ أَخَذَةً رَأْيِيَّةً﴾ (٥)

وترتيب الحكم على الوصف كقوله تعالى:

﴿يَهْدِي بِإِذْنِ اللَّهِ مَنْ أَتَعَ رِضْوَانُ﴾ (٦)

وقوله: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الصَّالِحِينَ﴾ (٧)

ولما كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَعْسَفُوا أَنْتُمْ كَانْتُمْ مِنْهُمْ﴾ (٨)

وقوله: ﴿فَلَا عَنَاءَ عَنْ مَا تُحْمِلُونَ عَنْهُ فَلَمَّا كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنْهُ خَلَّيْتُمْ﴾ (٩)

وإنَّ المشددة كقوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاعْرِضْهُمْ﴾

﴿أَجْمَعِينَ﴾ (١٠)

(١) سورة النساء الآية: ١٦٥.

(٢) سورة آل عمران الآية: ١٢٠.

(٣) سورة الحاقة الآية: ١٠.

(٤) سورة الأعراف الآية: ١٧٠.

(٥) سورة الأعراف الآية: ١٦٦.

(٦) سورة الحشر الآية: ٧.

(٧) سورة الشعراء الآية: ١٣٩.

(٨) سورة المائدة الآية: ١٦.

(٩) سورة الزخرف الآية: ٥٥.

(١٠) سورة الأنبياء الآية: ٧٧.

ولعل كقوله تعالى: ﴿لَسْكَرُ بَنَاتِكُمْ وَنَحْنُ﴾ (١).

وقوله: ﴿أَتَكْفُرُون﴾ (٢)

والفعل له كقوله تعالى: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدُ مِن تَكْفُرٍ تُجْرِمُ﴾ * إِلَّا ابْتِغَاءَ

وَجْهِ رَئِيسٍ أَعْلَى * وَلَسَوْفَ يَرْضَوُا﴾ (٣).

أى لم يفعل ذلك جزاء نعمة أحد من الناس، وإنما فعله ابتغاء وجه الله.

ومن أجل كقوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ (٤)

(١) سورة طه الآية: ٤٤.

(٢) سورة البقرة الآية: ٧٣.

(٣) سورة الليل آيات: ١٩-٢١.

(٤) سورة المائدة الآية: ٣٢.

الفصل الثالث

فى أسلوب القرآن فى بيان الأحكام

أسلوب القرآن فى بيان الأحكام:

إن القرآن الكريم استخدم أساليب عديدة مختلفة فى بيانه الأحكام، اقتضتها بلاغته وفصاحته وكونه معجزاً وهادياً ومرشداً.

وهو حينما يعرض الأحكام يعرضها عرضاً فيه تشويق لامتنال الأمر، وتنفير من مخالفته، ومن ثم نجهده حينما يتحدث عما هو واجب على الناس مثلاً ينص عليه بصيغة الأمر، كما فى قوله تعالى:

﴿وَأَشْرُوا إِلَهُكُمْ أَنْتُمْ كُنْتُمْ﴾ (١) وقوله:

﴿أَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ لَا مَوْلَا لَهُ﴾ (٢)

أو بأن الفعل مكتوب من الله على المخاطبين، ويظهر ذلك جلياً فى قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ (٣)

وقد يكون بيان الواجب بذكر الجزاء الحسن الذى أعده الله لفاعله قال تعالى:

﴿وَمَن يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (٤)

(١) سورة الحج الآية: ٧٨.

(٢) سورة النساء الآية: ٢.

(٣) سورة النساء الآية: ١٣.

(٤) سورة البقرة الآية: ١٨٣.

كما نجده يتحدث عن المحرم يستخدم تارة أسلوب النهي كما فى قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (١)

وقوله: ﴿وَلَا تَنْفَرُوا مَالَكُمْ الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّى يَبْلُغَ أَشُدُّهُ﴾ (٢)

كما يستخدم تارة أخرى أسلوب التوعّد على الفعل أو ذكر العقوبة المترتبة عليه، كما فى قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا
وَيَصَلُّونَ سَوِيًّا﴾ (٣) وقوله:

﴿وَمَنْ يَخُصَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيُقَدِّ حُدُودَهُ يَدْخُلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ
عَذَابٌ مُبِينٌ﴾ (٤)

يقول الإمام الزركشى رحمه الله (*):

كل فعل عظمه الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، أو مدح فاعله لأجله أو أحبه، أو أحب فاعله، أو رضى به، أو رضى عن فاعله، أو وصفه بالطيب أو البركة أو الحسن أو نصبه سبباً لمحبه، أو ثواب عاجل أو أجل أو نصبه سبباً لذكره لعبده أو لشكره له أو لهدايته إياه، أو لإرضائه فاعله، أو لمغفرة ذنبه وتكفير سيئاته، أو لقبوله أو لنصرة فاعله، أو بإشارة فاعله، أو وصف فاعله بالطيب، أو وصف الفعل بكونه معروفاً، أو نفى الحزن والخوف عن فاعله، أو وعده بالأمن أو نصبه سبباً لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم بمحصله، أو وصفه بكونه قربة، أو أقسم به وبفاعل كالقسم بخيل المجاهدين وإغارتها، فهو دليل على

(١)، (٢) سورة الإسراء آيات: ٣٣، ٣٤. (٣)، (٤) سورة النساء آيات: ١٠، ١٤.

(٥) البرهان بتصرف ١٠/٢ - ١٢.

مشروعيته المشتركة بين الوجوب والتدب، وكل فعل طلب الشرع تركه، أو ذم فاعله، أو نفى محبته إياه، أو عبة فاعله، أو نفى الرضا به أو الرضا عن فاعله، أو شبه فاعله باليهائم، أو بالشياطين، أو جعله مانعاً من الهدى أو من القبول ونحو ذلك فهو دليل على المنع من الفعل ودلالته على التحريم أظهر من دلالته على مجرد الكراهة.

وأما لفظ: «يكرهه الله ورسوله» وقوله تعالى:

﴿كُلْ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ (١)

فأكثر ما يستعمل في المحرم، وقد يستعمل في كراهة التنزيه. وأما لفظ: «أما أنا فلا أفعل» فالحقق فيه الكراهة، كقوله صلى الله عليه وسلم: «أما أنا فلا أكل متكئاً» (٢) وأما لفظ «ما يكون لك»، و«ما يكون لنا» فاطرد استعمالها في المحرم نحو قوله تعالى:

﴿فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا﴾ (٣)

وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُوذَ فِيهَا﴾ (٤)

وقوله جل شأنه: ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾ (٥)

وتستفاد الإباحة من لفظ الإحلال ورفع الجناح والإذن والعفو ونحو ذلك. إذا علم هذا، فن البدهى على كل من يريد استنباط واستنتاج الأحكام من القرآن أن يعرف هذه الأساليب القرآنية.

فالفعل يكون واجباً أو مندوباً إذا جاء بصيغة دالة على الوجوب

(١) سورة الإسراء الآية: ٣٨.

(٢) أخرجه الترمذى فى كتاب الأطعمة ٢٧٣/٤.

(٣) سورة الأعراف الآية: ١٣.

(٤) سورة الأعراف الآية: ٨٩.

(٥) سورة المائدة الآية: ١١٦.

أوالتدب، وإذا ذكر في القرآن مصحوباً بجدح أوثناء لفاعله أوافترن به الجزء الحسن (١).

ويكون حراماً أومكروهاً إذا جاء ذكره بصيغة دالة على التحريم أوالكراهة، وإذا ذكر على وجه الذم والتوبيخ، أولعن فاعله، أووصف الفعل بأنه رجس أوأنه سبب للعذاب مثلاً.

كما يكون الفعل مباحاً إذا جاء بلفظ يدل على ذلك كالإذن ونفى الحرج، أونفى الجناح كما فى قوله تعالى:

﴿لَا تَنْهَيْدَا الصَّكَوَةَ فَتَسْخِرَا فِى الْأَرْضِ﴾ (٢). وقوله:

﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ (٣).

دلالة القرآن على الأحكام:

لاخلاف بين العلماء فى أن نصوص القرآن كلها قطعية الثبوت والبرود والنقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم إلينا، ويرتب على هذا أن أحكامه أيضاً قطعية الثبوت، إلا أن دلالة على الأحكام قد تكون قطعية، وقد تكون ظنية، فالنص قطعى الدلالة هو ما دل على معنى متعين فهمه منه، ولا يحتمل تأويلاً ولا مجال لفهم غيره منه. ومن أمثلته الآيات التى احتوت على تقادير أوأعداد كقوله تعالى:

﴿وَلَكُمْ فِى مَآثِرِكُمْ حَسَنَاتٌ لِّأَنكُم مِّنْ رَّبِّكُمْ﴾ (٤).

فهذا النص يفيد أن نصيب الزوج من ميراث زوجته هو النصف، وذلك عند عدم الولد، وهذه الإفادة قطعية لا تحتل تأويلاً ولا يفهم منها معنى غيره. كما يفيد إفادة قطعية أيضاً أن له الربع عند وجود ولد، وأن للزوجة من ميراث زوجها الربع عند عدم الولد والتمن عند وجوده...

(٢) سورة الجمعة الآية: ١٠.

(١) الوجيز ١٥٥، ١٥٦.

(٤) سورة النساء الآية: ١٢.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٩٨.

وكذلك الأمر فى قوله تعالى :

﴿ اَزَانِيَةُ وَاَزَانِي فَاجِلِدْ وَاَكْلْ وَاَحْرِقْ نَهَارًا تَجْلِدُ ۝ (١) ۝

وأما النص ظنى. الدلالة فهو الذى يكون عتلاً لأكثر من معنى
كقوله تعالى : ﴿ وَالْمَلَأْنَتْ بِرَبْرِعَيْنَ بِأَفْئِسَيْنَ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ۝ (٢) ۝

فلفظ القرء مشترك فى اللغة بين معنيين هما : الطهر والحيف ، ومن هنا
اختلف الفقهاء فى عدة المطلقة هل هى ثلاثة أطهار؟ أو ثلاث
حيضات ؟ ومن ذهب إلى الأول من الصحابة ابن عمر، وزيد بن
ثابت، وعائشة رضى الله عنهم ، وقد نهج نهجهم من الفقهاء مالك
والشافعى وجمهور أهل المدينة. ومن ذهب إلى الثانى من الصحابة على،
وعمر، وابن مسعود رضى الله عنهم ، ومن الفقهاء أبوحنيفة وسفيان
الثورى وغيرهما (٣).

وكذلك الحال فى قوله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ۝ (٤) ۝

فلفظ الميتة عام ، والنص يحتمل الدلالة على تحريم كل ميتة ، ويحتمل
أن يخص التحريم بما عدا ميتة البحر. فالنص الذى فيه نص مشترك ،
أولفظ عام ، أولفظ مطلق ، أو نحو هذا يكون ظنى الدلالة لأنه يدل على
معنى ويحتمل الدلالة على غيره .

هذا وقبل أن أنهى الكلام عن الأحكام التى تضمنها القرآن الكريم
أقول :

(١) سورة النور الآية : ٢ . (٢) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ١/٣٦٤ وأحكام القرآن لابن العربي ١/١٨٤ ، ومضى
المحتاج ٣/٣٨٥ ، وبداية المجتهد ٢/٨٨ ، ٨٩ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٣ .

ما هو سبب اختلاف الصحابة تجاه الأحكام المستنبطة من القرآن الكريم؟

والجواب: أن اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم فيما استنبط من القرآن الكريم يرجع سببه إلى تفاوتهم في قوة الذهن والإحاطة بالآفاظ اللغة والإلمام بأسباب النزول، وما يتصل بالقصص منه من أخبار السابقين، ومعرفة أشعار العرب وعاداتهم مما يقرب المعاني إلى العقول، ويساعد في الوصول إلى المقصود^(١)، وها أنذا أسوق بهون الله وحده عدداً من آي الذكر الحكيم المتضمنة أحكاماً فقهية وموقف الصحابة منها:

الآية الأولى: قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ ذِكْرًا زَوْجًا يَتَّبِعْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةٌ شَهْرٍ وَعَشْرًا﴾ (٢).

فهذه الآية الكريمة تفيد بعمومها أن المتوفى عنها زوجها تربص أربعة أشهر وعشراً سواء كانت حاملاً أو غير حامل.

وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْكَالُ الَّتِي أَنْتُمْ فِيهَا تَكُونُونَ﴾ (٣).

عام في المطلقة والمتوفى عنها زوجها، فأفتى عمر بن الخطاب، وعبد الله ابن مسعود رضي الله عنهما إلى القول بأن النص الثاني مخصوص لعموم النص الأول، وهو يفيد أن علة المتوفى عنها زوجها تكون أربعة أشهر وعشراً، إذا لم تكن حاملاً، فإن كانت حاملاً تكون عدتها بوضع الحمل عملاً بآية سورة الطلاق. وأفتى علي بن أبي طالب، وابن عباس رضي الله عنهما بأن عدتها أبعد الأجلين وهما: وضع الحمل وتربص أربعة أشهر

(١) نظرات في أصول الفقه للمؤلف ٧-٩. (٢) سورة البقرة الآية: ٢٣٤.

(٣) سورة الطلاق الآية: ٤.

وعشرأ، وعليه فإن وضعت حملها قبل أربعة أشهر وعشرة أيام تربصت بقيتها، وإن انقضت الأربعة أشهر والعشرة أيام ولم تضع حملها تربصت حتى تضع حملها (١).

الآية الثانية: قال تعالى:

﴿وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلْغَنِيِّمِ وَالرَّسُولِ وَلِزَوَّجِ الْأَرْبَابِ وَأَلْبَتَّ وَأَلْسُحِكُمْ وَأَكْنِ السَّيْلِ﴾ (٢).

فالخطاب في هذه الآية للمسلمين من غير خلاف، وقد ذهب بعض الصحابة كعبد الرحمن بن عوف، ومن نهج نهجه رضى الله عنهم، إلى القول بأن هذه الآية الكريمة يستفاد منها أن الأرض المغنومة كالمنفولات المغنومة في التقسيم بين الفاتحين.

وذهب عثمان وعلى وطلحة وابن عمر إلى رأى عمر رضى الله عنهم، وهو أن الأرض المغنومة لا تقسم كما تقسم المنفولات المغنومة، وإنما تكون ملكاً للدولة ينتفع بها جميع المسلمين. وربما يقول قائل هل ترك عمر برأيه المذكور العمل بآية الغنيمة؟

والجواب: لا، لأنه فهم رضى الله عنه أن الأمر بالغنائم في سورة الأنفال لإمام المسلمين أن يضعها حسب ما تقتضيه المصلحة العامة للمسلمين، فالإمام مخير في الغنيمة بين أن يقسمها أو يتركها، إن قسمها فأمامه في ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَوْا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ ۖ ۝﴾ الآية.

وإن تركها فحجته في الترك قوله تعالى:

- (١) أحكام القرآن للجصاص ١/٤١٥، وأحكام القرآن لابن العربي ١/٢٠٨، وتاريخ التشريع لأستاذى الشيخ إبراهيم الشهاوى ٥١.
(٢) سورة الأنفال الآية: ٤١.

﴿ وَمَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْصَفَتْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَا كُنَّ
اللَّهُ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (١).

فهذه الآية عامة في القرى كلها، ثم قال تعالى بعد هذه الآية :

﴿ مَا آفَاءَ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِينَ آمَنُوا الْقُرَى
وَالسَّابِقِينَ وَآلِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ
الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ *
لِلْفُقَرَاءِ الْمُنَجِّينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا
وَيَنْصَرُونَ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ * وَالَّذِينَ سَبَقُوا الْكُفْرَ
وَالْإِيمَانُ مِنْ قَبْلِهِمْ لَيُجْعَلْنَ مِنْ كَافِرٍ لَيْسَ لَهُمْ سُدُورٌ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا
وَيُؤْثَرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ
الْمُفْلِحُونَ * وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ
سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ
رَحِيمٌ ﴾ (٢).

فقد شرح الله صدر سيدنا عمر رضى الله عنه إلى أن يفهم أن
الآية الأخيرة: ﴿ وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ ﴾ عامة لمن جاء من بعدهم.

قال أبو يوسف رحمه الله (٣) :

«.. والذي رأى عمر رضى الله عنه من الامتناع من قسمة الأرضين
بين من افتتحها عند ما عرفه الله ما كان في كتابه من بيان ذلك توفيقاً
من الله، كان له فيما صنع وفيه كانت الخيرة لجميع المسلمين».

(١)، (٢) سورة الحشر آيات: ٦-١٠. (٣) الخراج له ٢٩.

الآية الثالثة : قال تعالى :

﴿ وَأَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ بِمِرْثَةٍ وَتَعْتُوبٍ ﴾ ^(١)

فالصديق رضى الله عنه أخذ من هذه الآية أن الجدد مثل الأب فى الميراث، حيث إنه أطلق عليه أب فى الآية فأنزل فى الميراث منزلته .
وذهب غيره إلى خلاف ذلك حيث إن إطلاق الأب على الجدد ليس إطلاقاً حقيقياً وإنما هو إطلاق مجازى، وعلى فرض التسليم بأنه حقيقة لا يلزم من الإطلاق اللغوى استحقاق الإرث ^(٢) .

الآية الرابعة : قال تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ طَلَقْتَ النِّسَاءَ فَطُلُوهُنَّ لِيُولِغَنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ
وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفُتْحَةٍ
مُبِينَةٍ ﴾

فسيدنا عمر رضى الله عنه ^(٣)، ومن نهج نهجه كعمر بن عبد العزيز،
وسفيان الثوري والحنفية رضى الله عن الجميع، ذهبوا إلى القول بأن
المطلقة ثلاثاً تجب لها النفقة والسكنى، مستدلين على الأول بقوله

تعالى : ﴿ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ ﴾ ^(٤)

وهذا فى الحامل وبالإجماع فى الرجعية على أنها تجب لها النفقة ،

وعلى الثانى بقوله تعالى : ﴿ أَكْرَهُهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ﴾ ^(٥)

وحين وجد عمر رضى الله عنه تعارضاً بين قوله تعالى :

(١) سورة يوسف الآية : ٣٨ .

(٢) التشريع فى مدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ٧٤ .

(٣) مبل السلام ١١٢٦/٣ . (٤)، (٥) سورة الطلاق الآية : ٦ .

﴿ لَا تَجْهَرُونَ مِنْ يَوْمِيَوْمٍ ﴾

وبين ما روته فاطمة بنت قيس رضى الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم - فى المطلقة ثلاثاً: « ليس لها سكنى ولا نفقة » (١) قال رضى الله عنه: لاندع كتاب ربنا وستة نبينا صلى الله عليه وسلم بقول امرأة لاندري أصدقت أم كذبت حفظت أم نسيت .

وذهب ابن عباس والحسن وعطاء والشعبي وأحمد فى إحدى الروايات والقاسم والإمامية وإسحاق وأصحابه ، وداود وكافة أهل الحديث إلى القول بأن المطلقة ثلاثاً ليس لها نفقة ولا سكنى مستدلين بهذا الحديث .

وذهب بعض العلماء إلى القول بأن لها النفقة دون السكنى ، لقوله

تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ مَتَّحٌ بِالْمَعْرُوفِ حَتَّىٰ عَلَىٰ التَّوْبَةِ ﴾ (٢)

ولأنها حبست بسببه كالرجعية ، ولا يجب لها السكنى لأن قوله تعالى :

﴿ أَتَسْكُنُونَهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ ﴾ يدل على أن ذلك حيث يكون

الزوج وهو يقتضى الاختلاط ، ولا يكون ذلك إلا فى حق الرجعية والله أعلم .

(١) أخرجه مسلم فى كتاب الطلاق ١/٦٣٩ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٤١ .

الفصل الرابع

فى طرق استخراج الأحكام من القرآن

الطرق المعنوية :

الطرق اللفظية :

من المعلوم أن الدلالة قسمان :

١ — نصوص القرآن والسنة التى يقوم عليها كل استنباط فى الشريعة الإسلامية .

٢ — غير نصوص .

والأدلة التى لاتعتبر نصوصاً كالقياس — مثلاً — هى فى الحقيقة مستنبطة ومستنتجة من النصوص . والواجب على الفقيه أن يعرف جيداً طرق الاستنباط والاستنتاج من النصوص .

وطرق الاستنباط هذه نوعان :

(أ) طرق معنوية .

(ب) وطرق لفظية .

فالطرق المعنوية عبارة عن الاستدلال من غير النصوص مثل القياس والاستحسان والمصالح ونحوها .

أما الطرق اللفظية فتقوم أساساً على تعرف معانى ألفاظ النصوص وماتدل عليه من حيث العموم أو الخصوص وطريق الدلالة أهى بالمنطوق

أم بالمفهوم، والقيود التي اشتملت عليها العبارات ثم ما يفهم من الألفاظ
أهو بالعبارة أم هو بالإشارة ونحو ذلك.

وقد وضع الأصوليون المناهج لذلك كاملة حين تحدثوا عن
المباحث اللفظية حيث إن النصوص الإسلامية نصوص عربية، ومن ثم
كان لزاماً لفهمها واستنباط الأحكام منها أن يكون المستنبط على علم
باللسان العربي مدركاً لدقائق مرامى العبارات فيه، وطرق الأداء من
تعبير بالحقيقة أحياناً وبالمجاز أحياناً أخرى، ومدى الدلالة في كل طريق
من طرق الأداء لأن هذه المعرفة لها مداها في فهم النصوص وتبين
الأحكام منها.

ومن هنا اتجه الأصوليون إلى وضع قواعد لفهم النصوص واستنباط
الأحكام التكليفية فيها واعتمدوا في ذلك على أمرين:

أحدهما: المدلولات اللغوية والفهم العربي لهذه النصوص بالنسبة
للقرآن والسنة.

والثاني: ما نهجه الرسول صلى الله عليه وسلم في بيان أحكام
القرآن الكريم. على العموم قسم علماء الأصول اللفظ بالنسبة للمعنى
وعلاقته به إلى أربعة أقسام سأذكرها بعون الله بالتفصيل بعد أن أذكر
مسألة مهمة يحتاج إليها كل باحث في النصوص. هذه المسألة خاصة
باللفظ وواضحه وما وضع له إلى غير ذلك.

قال إمام الحرمين الجويني رحمه الله (١):

«اعلم أن معظم الكلام في الأصول يتعلق بالألفاظ والمعاني. أما
المعاني فستأتى في كتاب القياس إن شاء الله تعالى، وأما الألفاظ
فلا بد من الاعتناء بها فإن الشريعة عربية ولن يستكمل المرء خلال

(١) البرهان ١/١٦٩.

الاستقلال بالنظر فى الشرع ما لم يكن رياناً من النحو واللغة، ولكن لما كان هذا النوع فناً مجموعاً يُنتجى^(١) ويُقصد لم يكثر منه الأصوليون مع ميسر الحاجة إليه، وأحالوا مظان الحاجة على ذلك الفن واعتنوا فى فهم بما أغفله أئمة العربية، واشتد اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان وظهور مقصد الشرع، وهذا كالكلام على الأوامر والنواهي والعموم والخصوص وقضايا الاستثناء وما يتصل بهذه الأبواب ولا يذكرون ما ينصه أهل اللسان إلا على قدر الحاجة الماسة التى لا عدول عنها.

وجدير بالذكر التنبيه على أننى طرقت باب الكلام عن الوضع وما يتصل به نظراً لأن الاستدلال بالقرآن والذى هو الكعبة المقصودة فى هذا الكتاب يتوقف على معرفة اللغة وما يتصل بها فأقول وبالله التوفيق:

اللغة: عبارة عن اللفظ^(٢) الموضوع بإزاء المعنى ليعبر الناس به عن أغراضهم.

وأما الوضع: فهو تخصيص^(٣) شئ بشئ بحيث إذا علم الأول علم الثانى وقد قال العلماء إن الوضع يتعلق به ستة أشياء هي:

الأول: سبب الوضع:

يلاحظ أن الله عز وجل خلق الإنسان غير مستقل بمصالح معاشه، محتاجاً إلى مشاركة غيره من أبناء جنسه، وذلك لاحتياجه إلى الغذاء واللباس والسكن وغير ذلك. وظاهر أن الواحد لا يتمكن من تعلم هذه الأشياء فضلاً من استعمالها، لأن كل واحد منها موقوف على صنائع شتى، ومن ثم كان لابد من جمع عظيم ليتعاون معهم.

الناس للناس من بدو وحاضرة بعض لبعض وإن لم يشعروا خدتم

(١) النحو: القصد والطريق يقال نما نحوه أى قصد قصده (غتر الصحاح ٦٥٠).

(٢) شرح الإسنى ١/١٦٥. (٣) المصدر السابق.

وذلك لا يتم إلا بأن يعرفه ما فى نفسه فاحتيج إلى وضع شىء يحصل به التعريف .

الثانى : الموضوع :

تقدم أن الشخص محتاج إلى أن يعرف الغير ما فى نفسه ، وجدير بالذكر التنبيه على أن هذا التعريف يكون بواحد من ثلاثة هى :

(أ) اللفظ .

(ب) الإشارة .

(ج) المثال .

ولما كان اللفظ أعم الثلاثة وأنفعها كانت الحاجة ماسة إلى وضعه للتعريف به .

قال الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله (١) :

«ومن لطف الله تعالى إحداث الموضوعات ، لأنها أفيد هذه الثلاثة وأيسرها . أما كونها أفيد فلأنها تعم كل شىء معلوم موجود ومعدوم إلى غير ذلك لإمكان وضع اللفظ بإزاء ما أريد من تلك المعانى ، بخلاف الإشارة فإنها مخصوصة بالموجودات المحسوسة وبخلاف المثال ، وهو أن نجعل لما فى الضمير شكلاً فإنه أيضاً كذلك لا يمسر بل يعتذر أن يجعل لكل شىء مثال يطابقه ، وأما كونها أيسر فلأنها موافقة للأمر الطبيعى لأن الحروف كصفات تعرض للنفس الضرورى ، ولا شك فى أن الموافق للأمر الطبيعى أسهل من غيره» .

ومعنى هذا الكلام أن تعريف الشخص الآخرين ما يحول بخاطره لا يكون إلا بطريق من أصوات مقطعة أو حركات مخصوصة — مثلاً — فجعلت الأصوات المقطعة هى الطريق إلى التعريف لأنها أسهل من غيرها ، وأقل مؤنة ، ولكون إخراج النفس أمراً ضرورياً صرف هذا الأمر

(١) الإيجاج ١/ ١٩٤ ط : بيروت .

الضرورى إلى هذا التعريف ، ولم يتكلف له طريق آخر غير ضرورية .
أضف إلى ذلك أن الحركات والإشارات قاصرة عن إفادة جميع ما يراد ،
فإن ما يراد تعريفه ، لا تمكن الإشارة الحسية إليه كالمعدومات حيث إن
الإشارة تكون فى الوجود المحسوس ، ولا تكون فى الغائب ولا فى المعدوم .
كذلك الأمر بالنسبة للمثال الذى هو الجرم (١) الموضوع على شكل
الشيء ليكون دالاً عليه . فإنه يتأتى فى الأمور المحسوسة دون المعقولة .

الثالث : الموضوع له :

معلوم أن الوضع للشيء فرع عن تصوره ، ومن هنا كان لابد من
استحضار صورة الإنسان — مثلاً — فى الذهن عند إرادة الوضع له ، وهذه
الصورة الذهنية هى التى وضع لها لفظ الإنسان لا الماهية الخارجية ،
والدليل على ذلك أنا وجدنا إطلاق اللفظ دائراً مع المعانى الذهنية دون
الخارجية .

وبيان ذلك أننا لو شاهدنا شيئاً فظنناه حجراً ، فإننا نطلق عليه لفظ
الحجر ، فإذا دوننا منه وظنناه شجراً أطلقنا عليه حينئذ لفظ الشجر ثم إذا
ظنناه إنساناً أطلقنا عليه بالتالى لفظ إنسان . وعلى هذا فالمعنى الخارجى
لم يتغير مع تغير اللفظ فدل على أن الوضع ليس له بل للذهنى (٢) .

والظاهر — والله أعلم — أن الموضوع له هو المعنى بقطع النظر عن
كونه ذهنياً أو خارجياً وذلك لأن حصول المعنى فى الخارج والذهن مع
الأوصاف الزائدة على المعنى واللفظ ، إنما وضع للمعنى من غير تقييده
بوصف زائد ، ثم إن الموضوع له قد لا يوجد إلا فى الذهن فقط
كالعلم (٣) ونحوه .

(١) شرح الإسئوى ١/١٦٦ ، ولسان العرب ٥/٤١٣٦ .

(٢) شرح الإسئوى ١/١٦٧ ، والإيهاج ١/١٢١ .

(٣) المصدر الأول السابق ، وارشاد الفحول ١٤ .

الرابع: فائدة الوضع:

الغرض من وضع اللفظ بإزاء المعنى هو إفادة النسب الإسنادية أو التقييمية، أو الإضافية بين المفردات بعضها إلى بعض، وإفادة المعانى المركبة بالنسبة للمركبات، فثلاً لفظ «زيد» وضع ليستفاد به الإخبار عن مدلوله بالقيام أو غيره ولم يوضع لإفادة الذات. ولوقلنا: إن الغرض من وضع الألفاظ المفردة تصور هذه المعانى المفردة للزم الدور، حيث إن إفادة اللفظ لمعناه يتوقف على العلم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى، والعلم بأن هذا اللفظ موضوع لهذا المعنى يتوقف على تصور هذا المعنى، لأنه لا يتصور الوضع لشيء مجهول، ومن هنا يعلم أن تصور المعنى متقدم على العلم بالوضع، فلو قلنا: إن تصور المعنى مستفاد من الوضع لزم من ذلك أن يكون تصور المعنى متأخراً عن العلم بالوضع، وقد فرضناه متقدماً عليه، وبذلك تكون النتيجة أن تصور المعنى متقدم على العلم بالوضع متأخر عنه وهو دور.

فإن قيل: هذا بعينه قائم في المركبات، لأن المركب لا يفيد مدلوله إلا عند العلم لكونه موضوعاً لذلك المدلول والعلم به يستدعى سبق العلم بذلك المدلول، فلو استفدنا العلم بذلك المدلول من ذلك المركب لزم الدور، لأن تصور المعنى المركب متقدم عن الوضع متأخر عنه.

والجواب: لانسلم أن إفادة المركب لمدلوله متوقفة على العلم بكونه موضوعاً له، بل على العلم بكون الألفاظ المفردة موضوعة للمعانى المفردة، وعلى كون الحركات المخصوصة كالرفع والنصب دالة على المعانى المخصوصة وحينئذ فلا دور^(١).

(١) شرح الاسنوى ١/١٦٨، وأصول الفقه للشيخ زهير ١/١٩٨.

الخامس: الواضع للغات:

اختلف^(١) العلماء فى الواضع للألفاظ واللغات على أقوال أهمها ما يلى:

القول الأول: أن الواضع للغات هو الله سبحانه وتعالى، وقد علمها جل شأنه لآدم عليه السلام، ثم علمها عليه السلام للبشر.

وهذا القول منسوب للإمام أبى الحسن الأشعرى واختاره ابن الحاجب والإمام فى المحصول فى الكلام على القياس فى اللغات، وقال الآمدي: ^(٢) «إن كان المطلوب هو اليقين فالحق ما قاله القاضى — كما سيأتى — وإن كان المطلوب هو الظن وهو الحق فالحق ما قاله الأشعرى لظهور أدلته».

قال الشيخ الجلال المحلى رحمه الله وهو يبين كيفية تعليم الله عباده اللغة^(٣):

«... علمها الله عباده بالوحى إلى بعض أنبيائه أو خلق الأصوات فى بعض الأجسام، بأن تدل من يسمعها من بعض العباد عليها، أو خلق العلم الضرورى فى بعض العباد بها والظاهر من هذه الاحتمالات أولها لأنه المعتاد فى تعليم الله تعالى»

(٢) فائدة الخلاف تظهر فى جواز قلب اللغة.

أما ما يتعلق بالأحكام الشرعية التى مستندها الإلفاظ فهذا لا خلاف فى تحريم قلبه لما يترتب عليه من تعطيل الأحكام وتغيير النظام.

وأما ما لا تعلق له بالشرع فقال بعضهم: إن قلنا اللغات توقيفية امتنع تغييرها فلا يسمى التوب قرصاً أو اصطلاحية لم يمتنع — حاشية البنانى ٢٦٩/١ —.

(٢) الأحكام ٧٢، ٧١/١ وشرح المضد ١٩٤/١، والتهيد ٣١، وشرح الإسنوى ١٧١/١، وإرشاد الفحول ١٢.

(٣) شرح الجلال ٢٧٠/١.

فأصحاب هذا القول يرون أن اللغات توقيفية^(١) . وقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بما يلي :

أولاً : قال تعالى :

﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ
إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمْتَنَا ﴾^(٢)

وجه الاستدلال :

إن الله عز وجل أخبر بأنه علم آدم الأسماء كلها ، وأن آدم عليه السلام علم الملائكة تلك الأسماء ، ومقتضى هذا أن كلاً من آدم والملائكة لم يكن واضعاً لها ، وإلا لما احتاج إلى أن يتعلمها من غيره ، فدل ذلك على أن الواضع هو الله عز وجل الذى علمها — كما أخبر — لآدم عليه السلام وهو المطلوب .

وقد قال بعض العلماء^(٣) : إن «عَلَّمَ» معناه أوجد فيه العلم لأن التعليم تفعيل وهو لإثبات الأثر بالتقل عن أئمة اللغة ، فيكون لإثبات العلم فى آدم ويلزم من ذلك التوقيف وذلك لأن الأسماء بأسرها توقيفية على ما صرح به فى الآية ، فيلزم كون الأفعال والحروف أيضاً توقيفية وذلك لعدم القائل بالفصل ، ولأنه يتعذر الإعراب عن جميع المعانى التى فى النفس بالأسماء وحدها .

أضف إلى ذلك أن الاسم مشتق من السمة ، وهى العلامة والأفعال والحروف علامة على مسمياتها فلزم من ذلك دخولها تحت قوله تعالى :

(١) معنى توقيفية : أى وضعية مجازاً من إطلاق اسم السبب الذى هو التوقيف الذى معناه التعليم على متعلق السبب وهو الإدراك ومتعلقه هو الوضع — حاشية البنائى ١/ ٢٦٩ —

(٢) سورة البقرة آيتا : ٣١ ، ٣٢ . (٣) حاشية البنائى ١/ ٢٧٠ .

﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾

وقد نوقش هذا الدليل بما يلي :

١ - لانسلم أن الأسماء فى الآية هى اللغات، بل يجوز أن يكون المراد بها سمات الأشياء وخصائصها، كتعليم أن الخيل - مثلاً - تصلح للكر^(١) والفر^(٢)، والجمال للحمل، والثيران للزراعة وهكذا. فأما تعليم الخواص فواضح، وأما تعليم السمات أى العلامات فتقريره من وجهين :

الوجه الأول : أن هذه الأشياء علامات دالة على تلك الحيوانات، فإنه يعرف بمشاهدة الحرث - مثلاً - كونه من البقر، فإذا علمه هذه الأشياء فقد علمه سمة على الذوات أى علامة عليها.

الوجه الثانى : أن الله تعالى علم آدم علامات ما يصلح للكر والفر، وعلامات ما يصلح للحمل وغير ذلك، حتى إذا شاهد صفة ما يصلح للحمل فى ذات استعمالها فى الحمل.

٢ - يحتمل أن يكون المراد بالتعليم فى الآية هو الإلهام كما فى قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صِنْعَةَ الْكُوسِ لَكُمْ﴾ (٢).

أو تعليم ما سبق وضعه من خلق آخر.

٣ - سلمنا أن الله عز وجل وضع اللغات وعلمها آدم عليه السلام، ولكن يجوز أن يكون آدم عليه السلام قد نسى ما علمه من الله عز وجل فاصططح أولاده على لغة يتعارفون بها، وبذلك تكون اللغات

(١) الكر: الرجوع يقال فرس يكر - بالكر - أى يصلح للكر والحمل، ويقال فرس

مفر - بكر الميم - أى يصلح للفرار عليه - مختار الصحاح ٤٩٦، ٥٦٧ -

(٢) سورة الأنبياء الآية : ٨٠.

التي تتكلم بها الآن من وضع البشر لا من وضع الله ، والخلاف إنما هو في اللغات التي نتكلم بها الآن لا في أصل اللغة (١) .

ثانياً : قال تعالى .

﴿ إِن هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ (٢) .

وجه الاستدلال :

أن الله عز وجل ذم قوماً على تسميتهم بعض الأشياء من دون توقيف بقوله :

﴿ إِن هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مِمَّا أُنْزِلَ اللَّهُ بِهِ مِنْ سُلْطَانٍ ﴾ د

فلو لم تكن اللغة توقيفية لما صح هذا الذم . وقد نقض هذا الدليل بأن الذم في الآية ليس على التسمية ، وإنما الذم على وضعهم هذه الأشياء بأنها آلهة ، فالذم على ما اخترعوه من الأسماء للأصنام فَوَجَّهَ الذم مخالفة ذلك لما شرعه الله عز وجل .

ثالثاً : قال تعالى :

﴿ وَفِي يَدَيْهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَخَلْقُ الْإِنْسَانِ كُلِّ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ﴾ (٣)

وجه الاستدلال :

أن الله عز وجل امتن علينا في هذه الآية باختلاف الألسنة ، وجعله آية على عظمته وقدرته ، وظاهر أنه ليس المراد باللسان هو الجارحة

(١) شرح الاسنوى ١٧٣/١ ، وارشاد الفحول ١٣ ، وأصول الشيخ زهير ٢٠٢/١ .

(٢) سورة النجم الآية : ٢٣ . (٣) سورة الروم الآية : ٢٢ .

اتفاقاً، لأن الاختلاف فيها قليل، ثم إنه غير ظاهر بخلاف الوجه ونحوه،
فتمين أن يكون المراد باللسان هو اللغة مجازاً كما فى قوله تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُكَلِّمَ قَوْمَهُ ﴾ (١).

وعلى هذا فلو لم تكن اللغة توقيفية لما امتن الله علينا بها .

ونوقش هذا الدليل : بأن الألسنة مادام قد أريد بها اللغات مجازاً،
فلا شك أن الآية كما تحتمل الامتنان بالخلق والوضع، تحتمل كذلك أن
يكون الامتنان بخلق القدرة على وضعها من البشر، وكلا الأمرين علامة
وآية على قدرة الله سبحانه وتعالى، وما دام لا قرينة ترجح أحد
الاحتمالين على الآخر، يكون حملها على الخلق والوضع دون الإقدار
على الخلق والوضع تحكماً وترجيحاً بلا مرجح (٢).

رابعاً : أن الاصطلاح إنما يكون بأن يعرف كل واحد منهم صاحبه
ما فى ضميره، وذلك لا يعرف إلا بطريق كالألفاظ والكتابة، وكيفما
كان فإن ذلك الطريق إما الاصطلاح ويلزم التسلسل أو التوقف وهو
المطلوب .

ونوقش هذا الدليل : بمنع لزوم التسلسل لأن المراد وضع الواضع
هذا الاسم لهذا المسمى، ثم تعريف غيره بأنه وضعه كذلك، وليس
المراد أن الاصطلاح لا يكفى فى التعريف باعتبار ذاته، بل لابد فى
تعريفه للغير من اصطلاح آخر حتى يلزم التسلسل .

خامساً : لو كانت اللغات من وضع البشر لجوّز العقل اختلافها،
وأنها على غير ما كانت عليه، لأن اللغات قد تبدلت وتغيرت وحينئذ
لا يوثق بها .

(١) سورة إبراهيم الآية : ٤ .

(٢) شرح الإسئوى ١/١٧٣، وأصول الفقه للشيخ زهير ١/٢٠٣ .

وقد نقوش هذا الدليل: بأن تجويز الاختلاف خلاف الظاهر
فالأصل عدمه .

القول الثاني: أن الواضع للغات هو البشر.
وهذا القول للتنزلة (١) .

قال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله (٢):

«وقال أكثر المعتزلة هي اصطلاحية أى وضعها البشر واحداً فأكثر
حصل عرفانها لغيره منه بالإشارة والقرينة كالطفل، إذ يعرف لغة أبويه
بها» .

وقد استدلو على ما ذهبوا إليه بما يلي:

قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾
وجه الدلالة:

أن معنى قوله: ﴿بِلِسَانٍ قَوْمِهِ﴾ أى بلغة قومه، وهذا يقتضى تقدم
اللغة على بعثة الرسل. فلو كانت اللغة توقيفية لم يتصور ذلك إلا
بالإرسال فيلزم الدور، لأن الآية تدل على سبق اللغات للإرسال
والتوقيف يدل على سبق الإرسال لها (٣) .

وأجيب عن هذا: بأن كون التوقيف لا يكون إلا بالإرسال، إنما
يوجب سبق الإرسال على التوقيف لاسبق الإرسال على اللغات حتى
يلزم الدور، لأن الإرسال لتعليمها إنما يكون بعد وجودها معلومة للرسول
عادة لترتب فائدة الإرسال عليه .

(١) البرهان لإمام الحرمين ١/ ١٧٠، وإرشاد الفحول ١٢.

(٢) شرح الجلال ١/ ٢٧٠.

(٣) الإحكام للآمدى ١/ ٧١، وشرح المضد ١/ ١٩٤، وإرشاد الفحول ١٣.

القول الثالث: أن ابتداء اللغة رفع بالاصطلاح والباقي توقيف .
وهذا القول (١) منسوب إلى أبى إسحاق الاسفرائينى رحمه الله .
وتتلخص وجهة أصحاب هذا القول فى أن فهم ما جاء توقيفاً لا يكون
إلا بعد تقدم الاصطلاح والمواضعة .

ويجاب عن ذلك : بأن التعليم بواسطة رسول أو إلهام يغنى عن ذلك .

القول الرابع: الوقف وعدم الجزم برأى معين لأنه يحتمل أن تكون
الجميع توقيفية ، وأن تكون اصطلاحية ، وأن يكون البعض هكذا والبعض
هكذا ، فإن جميع ذلك ممكن والأدلة متعارضة فوجب التوقف ، وهذا هو
مذهب القاضى أبى بكر وجهور المحققين وهو المختار (٢) .

السادس: طريق معرفة اللغة:

الحق أنه يمكن معرفة أن اللفظ المعين موضوع للمعنى بواحد من أمور
ثلاثة :

١ - النقل المتواتر كلفظ السماء والأرض ، والحر والبرد ، ونحو ذلك مما
لا يقبل التشكيك وهذا الطريق يفيد القطع (٣) .

٢ - النقل بطريق الآحاد كلفظ «القرء» ونحوه من الألفاظ العربية
وهذا الطريق يفيد الظن وهو كاف فى إثبات اللغة .

٣ - النقل مع العقل كما إذا نقل إلينا أن الجمع المعروف يدخله
الاستثناء ، ونقل إلينا أن الاستثناء إخراج ما يتناوله اللفظ فيحكم
العقل بواسطة هاتين المتقدمتين أن الجمع المعروف للعموم .

(١) المرجع الأخير .

(٢) الإحكام ٧١/١ ، وشرح المضد ١٩٤/١ ، وشرح الجلال ٢٧١/١ .

(٣) شرح البخشى ١٧٦/١ ، وشرح المضد ١٩٨/١ .

وأما العقل الصُّرف^(١) - بكسر الصاد - فلا ينفع في معرفة اللغات، لأن العقل إنما يستقل بوجود الواجبات وجواز الجائزات واستحالة المستحيلات، وأما وقوع أحد الجائزين فلا يتهدى إليه واللغات من هذا القبيل لأنها متوقفة على الوضع.

هذا: وبعد أن انتهيت من الكلام عن الوضع وما يتصل به فإن المقام يقتضى منى أن أسيح فى موائد الكرم التى وضعها علماء الأصول للحديث عن اللفظ، وما يتعلق به على حسب ما تقتضيه طبيعة الكتابة فى موضوع القرآن الكريم فأقول وبالله التوفيق:

(١) أى الخالص - غتار الصحاح ٣٦١ -

الباب الثالث

فى مباحث الألفاظ

وفيه فصول

- الفصل الأول : فى أقسام اللفظ باعتبار المعنى الذى وضع له .
- الفصل الثانى : فى اللفظ باعتبار المعنى الذى استعمل فيه .
- الفصل الثالث : فى اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه .
- الفصل الرابع : فى كيفية دلالة اللفظ على المعنى .

الفصل الأول

فى أقسام اللفظ باعتبار المعنى الذى وضع له

وفيه مباحث

المبحث الأول : فى العام .

المبحث الثانى : فى الجمع المنكر .

المبحث الثالث : فى الخاص .

المبحث الرابع : فى الأمر والنهى .

المبحث الخامس : فى المطلق والمقيد .

المبحث السادس : فى المشترك .

المبحث الأول فى العام

عرف العلماء العام بتعاريف كثيرة ليس من الحكمة بحثها ولا الموازنة بينها لأن ذلك مخالف لطبيعة البحث والذي أختاره من هذه التعاريف ما ذكره الإمام البيضاوى رحم الله حيث قال (١) :

«العام : لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد» (٢) . وذلك

كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُ خَسِيرٌ ﴾ (٣)

فالإنسان عام أى يدل على استغراق أفراد مفهوم فإذا حلل (٤) اللفظ آل (٥) إلى جميع أفراد ذلك المفهوم الذى وضع له لفظ إنسان ، ولما كان هذا اللفظ مفرداً معرباً بأل الجنسية أفاد العموم (٦) . فاللفظ ما تركب من

(١) هو عبد الله بن عمر البيضاوى الشافعى ولد بفارس وكان إماماً تقياً فقيهاً أصولياً توفى رحمه الله سنة ٦٨٥ هـ . الفتح المبين ٢/٨٨ —

(٢) شرح الإسنى : ٥٦/٢ ، ٥٧ . (٣) سورة العصر الآية : ٢ .

(٤) يقال حل العقدة بحلها حلاً إذا فتحها فأنحلت فكان اللفظ إذا حل : ظهر لنا ما تضمنه من أفراد — لسان العرب ٢/٩٧٦ .

(٥) آل يعنى رجع وبابه قال — مختار الصحاح ٣٣ .

(٦) يلاحظ أن العام قد يكون عاماً من جهة اللفظ أو من جهة العرف أو من جهة العقل .

فالأول : ما استفيد عموم من جهة اللفظ بمعنى أن اللفظ قد وضع فى اللغة للعموم وهو نوعان :

النوع الأول : ما دل على العموم بنفسه من غير احتياج إلى قرينة وهذا النوع له ألفاظ كثيرة منها :

(أ) ألفاظ تعم العاقل وغير العاقل مثل — الاستهامية أو الشرطية وكل وجميع .

بعض الحروف الهجائية وهو جنس في التعريف يشمل كل لفظ مفرداً كان أم مركباً مهملاً أو مستعملاً مستغرقاً أو غيره مستغرق.

وقوله: «يستغرق» الاستغراق معناه: التناول لما وضع له اللفظ^(١)، وهو قيد في التعريف خرج به اللفظ المهمل^(٢)، لأن الاستغراق فرع الوضع والمهمل غير موضوع، وخرج به أيضاً المطلق والنكرة في سياق الإثبات، أما المطلق فلأنه لم يوضع للأفراد، وإنما وضع للماهية فلا يكون مستغرقًا لها^(٣).

- = (ب) ألفاظ للمائل فقط مثل «من» الاستهائية أو الشرطية واستعمالها في غير المائل قليل كقوله تعالى: (فَمِنْهُمْ مَنْ يَبْتِغِي عَلَىٰ بَقِيَّتِهِ) [النور: ٤]
(ج) ألفاظ لغير المائل مثل «ما» كقولنا: اشتر ما رأيت.
(د) ألفاظ تتم في الزمان مثل «متى» الاستهائية أو الشرطية.
(هـ) ألفاظ تتم في المكان مثل «أين»

النوع الثاني: ما دل على العموم لغة بواسطة القرينة كالنكرة في سياق النفي مثل «لا رجل في الدار» فوجود النفي هنا قرينة على إدارة العموم في كلمة «رجل»
والثاني: ما استفيد عمومه من جهة العرف مع كون اللفظ يقتضي وضعه للنفي لا يفيد العموم كقوله تعالى: (حُزِنْتُ عَلَيْكُمْ أَيُّهَاكُمْ) [النساء: ٢٣] فاللفظ باعتبار وضعه للنفي يفيد حرمة شيء مامن الأهميات وهذا يصدق بحرمه وطهونه، ولكن أهل العرف نقلوه من هذا المعنى وجعلوه مقيداً بحرمه جميع الاستثناءات المتعلقة بالأهميات من الوطء والقبلة والنظر والمسا بشفوة فكان العموم من جهة العرف.

والآخر: ما استفيد عمومه من جهة العقل دون اللغة أو العرف، وذلك كاللفظ المشتمل على ترتيب الحكم على الوصف مثل قول الشارع: «حرمت الخمر للإسكار» فالعقل يحكم بأن الحلة كلها وجدت وجد المعلول، وكلما انتفت أنتفى المعلول وبذلك يكون عموم اللفظ هنا ثابتاً بالعقل ولا يقال إنه ثابت باللغة لأن اللفظ باعتبار وضعه للنفي إنما أفاد أن الوصف علة للحكم فقط، وهذا لا يقتضي لغة عمومه (الإحكام ٥٥/٢، ٥٦، وشرحي الإسئوى والإيجاع ٥٦/٢، وأصول الفقه زهير ١٩٩/٢).

- (١) غتار الصحاح: ٤٧٢.
(٢) المهمل هو ما لم يوضع للإفادة كأسماء حروف الهجاء - اللمع للشيرازي: ٤.
(٣) المطلق في اللغة الشامل لأى فرد وهويدل على الحقيقة من غير قيد يقيداه ومن غير =

وأما النكرة فلأنها، وإن وضعت للفرد الشائع سواء كان واحداً كما
 فى النكرة المفردة «رجل» أو متعدداً كما فى النكرة المثناة أو المجموعة
 «رجلين ورجال» إلا أن النكرة لم تستغرق ما وضعت له بمعنى أنها
 لم تتناولها دفعة واحدة وإنما تناولته على سبيل البدل فإذا قيل: أكرم
 رجلاً كان معناه حقق الإكرام فى أى رجل شئت: فى خالد أو فى
 بكر، مثلاً ولا يقتضى ذلك تحقيق الإكرام فى خالد وبكر فى وقت
 واحد، لأن اللفظ لم يدل على ذلك وهكذا.

وقوله: «جميع ما يصلح له» الذى يصلح له اللفظ هو ما وضع له
 اللفظ لغة، وعلى ذلك فالمعنى الذى لم يوضع له اللفظ لا يكون صالحاً له.
 فكلية «من» لفظ وضع للعاقل وكلمة «ما» وضعت لغير العاقل فيلزم
 من ذلك أن يكون لفظ «من» صالحاً للعاقل غير صالح لغيره ويكون
 لفظ «ما» صالحاً لغير العاقل فقط. فإذا استعمل لفظ «من» فى
 العاقل ولفظ «ما» فى غير العاقل صدق على كل منها أنه عام لأنه
 استغرق الصالح له، وعدم صلاحية كل منها لغير ما وضع له لا يخرج
 عن كونه عاماً فيما وضع له، وبهذا ظهر أن هذا القيد قصد به تحقيق
 معنى العموم كما قصد به الاحتراز عن اللفظ الذى استعمل فى بعض

ما يصلح له كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ (١)

فإن الناس الأولى مراد بها نعيم بن مسعود الأشجعي (٢) فقط. فثل
 هذا لا يكون عاماً لأنه لم يستغرق جميع ما يصلح له بل استعمل فى بعض
 ما يصلح له.

ملاحظة لعدد أول واحد فقوله تعالى: (فَتَحَرَّيْزُوقِي) [المجادلة ٣] يدل على المطالبة بمنق
 ربة من غير ملاحظة أن يكون واحدة أو أكثر مؤمنة أو كافرة، أما العام فإنه يدل على
 الماهية باعتبار تعددها كقوله تعالى: (فَقَسْرَبِ الرقاب) [القتال ٤] فهو لفظ عام بعم
 القتالين.

(١) سورة آل عمران الآية: ١٧٣. (٢) تفسير القرطبي: ١٥٢١/٢

قال الفارسي (١): وما بقوى أن المراد به واحد فقط قوله تعالى:

﴿ إِنَّمَا دَلَّكَ الشَّيْطَانُ بِخُوفٍ أُزْلَقَهُ ﴾ (٢)

فوقعت الإشارة بقوله: (دَلَّكَ) إلى واحد بعينه ولو كان المعنى جمعاً لقال: إِنَّمَا أُرْلَقَكُمْ الشَّيْطَانُ. فهذه دلالة ظاهرة في اللفظ (٣).

وقوله: «وضع واحد» إما أن يكون متعلقاً بقوله: «يصلح له» ويكون المعنى أن استغراق اللفظ لما يصلح له إما يكون بواسطة وضع واحد لا بواسطة أوضاع متعددة، وإما أن يكون حالاً من «ما» ويكون المعنى أن العام هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له حال كون المعنى الذي يصلح له اللفظ قد ثبت بوضع واحد.

وخرج بهذا القيد المشترك (١) اللفظي إذا استعمل في معانية المتعددة، وذلك كاستعمال العين — مثلاً — في الباصرة والجارية والذهب، فإنه لا يكون عاماً لأن استغراقه لهذه المعاني دفعة واحدة ليس بوضع واحد، وإما هو بأوضاع متعددة (٥).

أنواع العام:

للعام ثلاثة أنواع هي:

١ — عام يراد به العموم وهو العام الذي صحبته قرينة تنفي احتمال تخصيصه كالعام في قوله تعالى:

﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَىَّ آَلُورُهَا ﴾ (١)

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي تولى رحمه الله سنة ٣٧٧ هـ ببغداد — إنباه الرواة لللفظي ٢٧٣/١ دار الكتب .

(٢) سورة آل عمران الآية : ١٧٥ . (٣) الإتيان في علوم القرآن : ٥١/٣

(٤) المشترك هو لفظ واحد وضع لمحتجين فأكثر بوضع مستقبل — إرشاد الفحول ١٩ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ٣٥/٢ .

(٥) شرح الإسنوى : ٥٧/٢ ، ٥٨ . (٦) سورة هود الآية : ٦ .

وقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ النَّاسِ كُلِّ شَرًّا حَاجِي ﴾ (١)

فيلاحظ أن في كل آية من هاتين الآيتين تقرير سنة إلهية عامة لاتتخصص ولا تتبدل ولا تتغير، فالعام فيها قطعي الدلالة على عمومها، ولا يتصور أن يراد به الخصوص.

٢ - عام يراد به قطعاً الخصوص وهو العام الذي صحبته قرينة تنفي بقاءه على عمومها وتبين لنا أن المراد منه بعض أفرادها. ومن أمثلة هذا النوع قوله تعالى:

﴿ أَمْ يَحْذَرُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ (٢)
فالمراد من الناس في الآية هو رسول الله صلى الله عليه وسلم
لجمعه ما في الناس من الخصال الحميدة (٣).

وقوله تعالى:

﴿ فَتَادَنُ الْمَلَكُةُ هُوَ قَادِمٌ بِصَلِّ فِي الْحَرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَيِّنُ لَكَ
يَجِيئُ ﴾ (٤)

فالمراد من الملكة هنا جبريل عليه السلام كما في قراءة ابن مسعود رضى الله عنه (٥).

٣ - عام غصبيوص وهو العام المطلق الذي لم تصحبه قرينة تنفي احتمال تخصيصه، ولا قرينة تنفي دلالته على العموم كقوله تعالى:

﴿ وَاللَّاسِخَاتُ بَرَبْرَبْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ (٦)

(٢) سورة النساء الآية : ٥٤ .

(٤) سورة آل عمران الآية : ٣٩ .

(٦) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(١) سورة الأنبياء الآية : ٣٠ .

(٣) تفسير ابن كثير : ٥٩٥/٢ .

(٥) تفسير القرطبي : ١٣١٦/٢ .

فهذا النص عام في كل مطلقة سواء كانت حاملاً أو غير حامل ،
وسواء كان الطلاق قبل الدخول أو بعده ، ولكن هذا المصوم خص
بقوله تعالى :

﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَفَلَمْ أَنْصَنَحْ لَكُمْ فِيهَا ﴾ (١)

وبقوله جل شأنه :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ الَّتِي طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَّخِذُوا
فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعَذُّوهُنَّ ﴾ (٢)

وبتخصيص الآية الأولى بهاتين الآيتين يستفاد أن المطلقة تعد
بثلاثة قروء إذا لم تكن حاملاً ، وبشرط أن تكون مدخولاً بها .
على المصوم المخصص للعام نوعان :

(أ) متصل .

(ب) منفصل .

فالمتصل خمسة وقعت في القرآن الكريم هي :

١ - الاستثناء : وذلك نحو قوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِبَيِّنَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ
عَمَّتَيْنِ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُنَّ فِدَاءً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِقُونَ * إِلَّا
الَّذِينَ تَابُوا ﴾ (٣)

وقد اتفق العلماء على أن الاستثناء هنا راجع إلى قوله :

﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْسِقُونَ ﴾

ولم يرجع إلى الجلد لأنه لا بد من إقامة الحد على القاذف ،

(٢) سورة الأحزاب الآية ٤٩ .

(١) سورة الطلاق الآية : ٤ .

(٣) سورة النور آيتا : ٤ ، ٥ .

والخلاف كله بين العلماء مداره على رجوع الاستثناء على الجملة الأخيرة فقط، أو على ما قبلها كذلك. عند أصحاب الشافعي رضى الله عنهم الاستثناء يرجع إلى جميع الجمل المتعاقبة بالواو، وعند أصحاب أبى حنيفة رضى الله عنهم الاستثناء يرجع إلى الجملة الأخيرة فقط، وعليه فلا تقبل له شهادة أبداً لاختصاص الاستثناء بالجملة (١) الأخيرة.

٢ - الشرط: كقوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِبَارَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ إِنْ عَلِمْتَ فِيهِمْ خَيْرًا ﴾ (٢)

وقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ تَلَسُّوْا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا ﴾ (٣)

أى إذا ما تركوا ما نهى الله عنه (٤).

٣ - الصفة: كقوله تعالى :

﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْطِعْ مِنْكَ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَمِنْكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ (٥)

(١) الإحكام ٢/٢٧٨، وتخرىج الفروع على الأصول للزنجاني ٢٠٤، وشرح الجلال المحلى

١٦/٢ - ١٩ والروضة ٥/٣٤١

(٢) سورة النور الآية : ٣٣.

هذا وقد قال الفقهاء : إن الكتابة عبارة عن عتق بلفظها بمرض منجم ينجمين فأكثر وهي مستحبة إن طلبها الرقيق من سيده وكان أميناً فيما يكسبه قادراً على الكسب (الإقناع فى

حل ألفاظ أبى شجاع ٤/١٣٧، ١٣٨)

(٣) سورة المائدة الآية : ٩٣. (٤) تفسير البضاوى : ١٦١.

(٥) سورة النساء الآية : ٢٥.

٤ - الغاية : كقوله تعالى :

﴿ وَلَا تَحْلِلُوا ذُرَّؤَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْمُدَىٰ حَلَالٌ ﴾ (١)

وقوله : ﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ تَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (٢)

٥ - بدل البعض من الكل كقوله جل شأنه :

﴿ وَفَقَدْ عَلَىٰ النَّاسِ مِنْ أَثَرِ اللَّهِ ظَلَامٌ كَثِيرٌ ﴾ (٣)

وأما المنفصل فقد يكون آية أخرى فى موضع آخر، وقد يكون حديثاً أو إجماعاً أو قياساً.

مثال الأول : قوله تعالى :

﴿ وَاللَّاسِئَاتِ يَعْتَصِنَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾

وقد تقدم قريباً الكلام حول هذه الآية .

ومثال الثانى : قوله تعالى :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٤)

فإن النص عام فى كل سارق، سواء كان المسروق نصاباً أولاً، ولكن هذا المصوم خص بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تقطع يد سارق إلا فى ربع دينار فصاعداً » (٥)

ومن أمثلة ما خص بالإجماع : آية الموارث خص منها الرقيق فلا يرث بالإجماع (٦).

ومن أمثلة ما خص بالقياس : قوله تعالى :

(١) سورة البقرة الآية : ١٩٦ .

(٢) سورة الإسراء الآية : ١٥ .

(٣) سورة آل عمران الآية : ٩٧ .

(٤) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

(٥) أخرجه مسلم فى صحيحه ٤٦/٢ .

(٦) الوجيز فى الميراث : ٨ .

﴿الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَالْجِدُّ وَأَكْلُ الْجِدِّ مِمَّا مَاتَ جَلَدُ﴾ (١)

فالنص عام فى كل زان سواء كان حراً أو عبداً ، ولكن خص منه العبد بالقياس على الأمة المتصوص عليها فى قوله جل شأنه :

﴿فَإِذَا أَحْسِنَ فَإِنْ أَنْزَلَ بِحَسَنَةٍ فَقَلِيلٌ مِّنْ مَّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ

الْعَذَابِ﴾ (٢)

هذا وجدير بالذكر التنبيه على أن هناك فارقاً بين العام المراد به الخصوص ، والعام المتصوص ويظهر هذا الفارق جلياً كما يلى :

أولاً: أن الأول لم يرد شموله لجميع الأفراد ، لامن جهة تناول اللفظ ، ولامن جهة الحكم ، بل هو ذو أفراد استعمل فى فرد منها والثانى: أريد عمومه وشموله لجميع الأفراد من جهة تناول اللفظ لها لامن جهة الحكم .

ثانياً: أن الأول مجاز قطعاً لنقل اللفظ عن موضوعه الأصلى ، بخلاف الثانى فإن فيه مذاهب: أصحها أنه حقيقة وعليه أكثر الشافعية وكثير من الحنفية وجميع الحنابلة .

ثالثاً: أن الأول يصح أن يراد به واحد اتفاقاً وفى الثانى خلاف (٣) .

دلالة العام :

ذهب جمهور الأصوليين إلى أن دلالة العام على جميع أفراده ظنية لأن أكثر ماورد من ألفاظ العموم أريد به بعض الأفراد لاجمعها .

(٢) سورة النساء الآية : ٢٥ .

(١) سورة النور الآية : ٢ .

(٣) الإقتان فى علوم القرآن ٥٠/٣ ، وإرشاد الفحول للشوكانى ١٤٠ ، ١٤١ .

وذهب جمهور الحنفية إلى أن دلالة العام على كل أفرادها قطعية مالم يدل دليل على خروج بعضها منه لأنه موضوع للدلالة على أفرادها على سبيل الشمول والاستغراق، واحتمال خروج بعض أفرادها منه من غير دليل لا يؤيده (١) له وإلا ضاعت الثقة باللغة.

قال الشيخ علاء الدين البخارى رحمه الله (٢):

«العام عندنا يوجب الحكم فيما تناوله أى فى جميع الأفراد الداخلة تحته قطعاً وقيناً»، وإذا دل دليل على خروج بعضها منه فإنه يكون ظنيّاً فى الباقي كذلك عند جمهور الأصوليين، لأن دلالة على جميع أفرادها ما دامت ظنية لا يؤثر فيها خروج شيء من أفرادها معيناً كان الخارج أو غير معين، أما عند الحنفية ففى المسألة تفصيل يقتضى بيان ما يكون به قصر العام على بعض أفرادها، فإن من أنواع القاصر ما لا يؤثر فى حجبة العام فتبقى دلالة على الباقي قطعية، ومنها ما يؤثر فيها فيجعل دلالة على الباقي ظنية (٣).

على العموم ليس بين الجمهور والحنفية اختلاف جوهري من الناحية العملية وذلك لأنه لا خلاف بينهم فى أن العام يجب الحمل بعمومه حتى يقوم دليل على تخصيصه، ولا فى أن العام يحتمل أن يخص بدليل، وأن تخصيصه بغير دليل تأويل غير مقبول. والقائلون بأن العام الذى لم يقم دليل على تخصيصه قطعى الدلالة على العموم ما أرادوا بكونه قطعى الدلالة، أنه لا يحتمل التخصيص مطلقاً، وإنما أرادوا أنه لا يخصص إلا بدليل، والقائلون بأنه ظنى الدلالة على العموم ما أرادوا أنه يخصص مطلقاً، وإنما أرادوا أنه يخصص بدليل (٤).

(١) أى لا يتم به ولا بلغت إليه (لسان العرب ١/١٤١)

(٢) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٩١/١

(٣) انظر تفصيل هنا فى: كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٢٩١/١، وفواتح الرحموت ٢٦٥/١، حيث إن ذكره بالتفصيل يتعارض مع طبيعة الموضوع.

(٤) علم أصول الفقه للشيخ خلاف ١٨٥، وأصول التشريع الإسلامى للشيخ على حسب الله ٢٧٨.

هذا وقبل أن أنهى الكلام عن العام أذكر بإيجاز من باب الفائدة مسائل متعلقة به ذكرها العلماء قديماً وتناولوها بالشرح والبيان :

المسألة الأولى : اختلف العلماء فى لفظ «مَنْ» وهو من صيغ العموم هل يتناول الأنثى ؟ أو هو خاص بالذكر ؟

ذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه ومن نهج نهجه إلى القول بأن «مَنْ» إذا وقعت شرطاً عمت الذكور والإناث وذلك لإستعارها بالعموم عند الإبهام فى باب الشرط، واتفاق الشرع والوضع على القضاء بذلك،

قال تعالى : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أُولَٰئِكَ ﴾ (١)

فالتفسير بها دال على تناول «مَنْ» لها، وقال سبحانه :

﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُمْ فَلِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَعَمَلٌ صَالِحًا ﴾ (٢)

ومن قال : « مَنْ أتانى أكرمته » لم يختص وجوب إكرامه بالذكر دون الإناث، وكذلك من قال : « مَنْ دخل دارى من أرقائى فهو حر » اندرج فى حكم التعليق الذكور والإناث (٣).

وذهب السادة الحنفية إلى أنها تخص الذكور دون الإناث، وقالوا : بأن من ذهب إلى القول بأنها تشمل الذكور والإناث فقد أبطل تقسيم العرب فيها، فإنهم قالوا فى الذكور : مَنْ ومنان ومنون وفى الإناث : منه ومنتان ومنان .

قال الشيخ الزنجانى رحمه الله تعقيباً على كلام الحنفية (٤) :

« غير أن هذا ضعيف فإنه من شواذ اللغة والقانون الأصلى فى بابها

(١) سورة النساء الآية : ١٢٤ . (٢) سورة الأحزاب الآية : ٣١ .

(٣) تخرج الفروع على الأصول للزنجانى ١٧٨ ، ١٧٩ ، وشرح الجلال المحلى ٤٢٨/١ .

(٤) المرجع الأول السابق .

التعميم كما ذكرنا، ويتفرع عن هذا الأصل أن المرتدة تقتل عند الشافعى رضى الله عنه تمسكاً بقوله صلى الله عليه وسلم: «من بدل دينه فاقتلوه» (١) وعندهم - أى الحنفية - لا تقتل لقصور اللفظ عن تناولها»

المسألة الثانية: الأصح فى الأصول أن الخطاب ب ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ يشمل الكافر والعبد وذلك لعموم اللفظ، وقيل: لا يعم الكافر بناء على عدم تكليفه بالفروع، ولا العبد لصرف منافعه إلى سيده شرعاً (٢).

المسألة الثالثة: اختلف العلماء فى العام إذا سبق للمدح كقوله

تعالى: ﴿إِنَّا أَجْرًا لِّىْ بَعِثْنَا﴾ (٣)

أو الذم كقوله تعالى: ﴿كَانَ الْفَخَّارُ لِّىْ كَحِمْيَرٍ﴾ (٤)

هل هو باق على عمومه ؟ على مذاهب:

الأول: نعم حيث إنه لا تنافى ولا تضاد بين العموم وبين المدح أو الذم، ولم يوجد صارف يصرفه عن عمومه، وهو لأكثر الحنفية والمالكية والحنابلة (٥).

الثانى: لا يبقى على عمومه، لأنه لم يسبق للتعميم وإنما سبق للمدح

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه بمعناه ٤٠/٢. وابن ماجه فى سنة ٨٤٨/٢.

(٢) المعتمد فى أصول الشافعية لأبى الحسين البصرى ٢٩٤/١ وتبج الفصول ١٩٦، والإتقان ٥٧/٣.

(٣)، (٤) سورة الانفطار آيتا : ١٣، ١٤.

(٥) فواتح الرحموت ٢٨٣/١، وتيسير التحرير ٢٥٧/١.

أوالنم وهو للإمام الشافعي رحمه الله^(١). وبناء على عدم إفادته العموم منع بعض الشافعية الاستدلال بقوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * بَلْ يُؤْخَذُ عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْرَهُ بِهَا صَبَاهُهُمْ وَحِثْوُهُمْ وُقُطُّهُمْ مِنْهَا مَا كُنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذَوِقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (٢)

على وجوب الزكاة في الحلوى من الذهب والفضة، لامن اللؤلؤ وغيره بأن هذا العام وقع في معرض النّم فلا عموم له فيجوز ألا يتناول الحكم الحلوى.

والثالث: التفصيل فيعم إذا لم يعارضه عام آخر لم يسق لذلك، ولا يعم إن عارضه ذلك. وهذا المذهب عبر الشيخ جلال الدين السيوطي عنه بالأصح^(٣).

مثال العام الذى يفيد العموم حيث لا معارض ا قوله تعالى:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ لَكَ نَبِيرٌ * كَانَ الْفَخَارَ لَكَ كَحَمِيمٍ﴾
ومثاله مع المعارض قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ كَاظِمُونَ لَا يَقُولُ إِلَّا هَذَا زَوْجَانَا وَلَهُمْ آيَاتُ الْكِتَابِ * وَإِنَّهُمْ لَكَاظِمُونَ * لَا يَقُولُ إِلَّا هَذَا زَوْجَانَا وَلَهُمْ آيَاتُ الْكِتَابِ * وَإِنَّهُمْ لَكَاظِمُونَ﴾ (٤)

فهذا النص سيق للمدح وظاهره يعم الأختين بملك اليمين جمعاً، وعارضه فى ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْعَلُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ (٥)

(١) التمهيد للأستوى: ٩٨. (٢) سورة التوبة آيتا: ٣٤، ٣٥.

(٣) الإقتان ٥٦/٣. (٤) سورة المؤمنون آيتا: ٦٠، ٦١.

(٥) سورة النساء الآية: ٢٣.

فهو عام في كل آختين ولم يسق للمدح، وإنما سيق بعد ذكر المحرمات
إلحاقاً لمحرمات تعم الخوائر والإماء. ومن هنا حل العلماء النص الأول المسوق
للمدح على غير ذلك بأن لم يُرد تناوله له.

ومثاله في الذم قوله تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾

الآيتان فواضح أنه مسوق للذم، وظاهره يعم الحلى المباح لكن عارضه
قوله صلى الله عليه وسلم: «لا زكاة في الحلى»^(١) فحمل الأول على
غير ذلك.

المسألة الرابعة: اختلفت العلماء في الخطاب بـ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ هل
يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم؟ على ثلاثة مذاهب هي:

المذهب الأول: وهو أصحابها^(٢) وعليه الأكثرون نعم لعموم الصيغة
له.

والثاني: لا يشمل الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه ورد على
لسانه لتبليغ غيره ولما له من الخصائص.

والثالث: إن اقترن الخطاب بكلمة «قل» لم يشمله صلى الله عليه
وسلم لظهوره في التبليغ وذلك قرينة عدم شموله والافيشمله.

المسألة الخامسة: اختلف في الخطاب الخاص به صلى الله عليه
وسلم كقوله تعالى:

(١) أخرجه البيهقي في المعرفة من حديث عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن
جابر ثم قال: لا أصل له وإنما يروى عن جابر من قوله وعافية قيل ضعيف وقال
ابن الجوزي ما نعلم فيه جرحاً. وقال البيهقي مجهول ونقل ابن أبي حاتم توثيقه عن
أبي زرعة - تلخيص الحبير ١٧٦/٢.

(٢) الإتقان ٥٧/٣.

﴿ يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ (١)

وقوله : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْاهُ اللَّهُ ﴾ (٢)

هل يشمل الأمة ؟ فقليل نعم لأن أمر القدوة أمر لأتباعه معه عرفاً . والأصح في الأصول المنع لاختصاص الصيغة به (٣) .

(٢) سورة الأحزاب الآية ١ .

(١) سورة المائدة الآية ٦٧ .

(٣) شرح الجلال المحلى ٤٢٦/١

المبحث الثانى فى الجمع المنكر

هو لفظ يتناول كثيراً من الأفراد ولا يستغرق جميع ما يصلح له .

مثاله : قال تعالى : ﴿ يَسْمَعُ كُفْرُهَا بِالْعُدُوِّ وَالْأَسَاكِلِ * رِجَالٌ ﴾

فلفظ رجال يتناول كثيراً من الأفراد إلا أنه لا يستغرق جميع ما يصلح له .

قال الشوكانى رحمه الله (٢) :

« ... ولا يخفأك ضعف ما أستدل به هؤلاء القائلون بأنه «الجمع المنكر» للعموم فإن دعوى عموم رجال لكل رجل مكابرة لما هو معلوم من اللغة ومعاندة لما يعرفه كل عارف بها . »

وكذلك لفظ ﴿ مقاعد ﴾ فى قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعِدَ

النَّجْمِ ﴾ (٣)

وقد ذهب جمهور المحققين إلى أن الجمع المنكر ليس بعام وذلك لعدم استغراقه جميع ما يصلح له ، فهو لا يتبادر منه عند إطلاقه الاستغراق لأفراد مفهومة ، ولو كان للعموم لتبادر منه ذلك وعليه فليس الجمع المنكر عاماً .

أضف إلى ذلك : أن لفظ رجال يمكن نعته بأئى جمع شئنا فيقال : رجال ثلاثة وأربعة وخمسة ، ففهم قولك : رجال يمكن أن يجعل مورد التقسيم لهذه الأقسام ، والمورد للتقسيم بالأقسام يكون مغايراً لكل واحد

(١) سورة النور آيتا ٣٦ ، ٣٧ . (٢) إرشاد الفحول ١٢٣ .

(٣) سورة الجن الآية ٩ .

من هذه الأقسام، فلا يكون دالاً عليها، وأما الثلاثة فهي مما لا بد فيه
فيثبت أنه يفيد الثلاث فقط .

وإذا كان الجمع المنكر ليس عاماً فهو كذلك ليس خاصاً وذلك
لتناوله كثيراً غير محصور من الأفراد، وعليه فيكون واسطة بين العام
والخاص، ويكون حجة قطعية في أقل الجمع دون ما فوقه، اللهم إلا إن
وقع في سياق النفي فيكون حينئذ عاماً كقوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَيْهِمْ
أَهْلُهَا ﴾ (١)

فلفظ بيوت في الآية مستغرق جميع ما يصلح له لوقوعه في سياق النفي وعليه
يفيد العموم .

وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الجمع المنكر يفيد العموم
مطلقاً وذلك بناء على تفسير العام بما يتناول كثيراً من الأفراد، سواء
كان مستغرقاً أو غير مستغرق . والراجح ما ذهب إليه الجمهور لما ذكر .

(١) سورة النور الآية ٢٧ .

المبحث الثالث

فى الخاص

عرف العلماء الخاص بأنه: اللفظ الدال على مسمى واحد^(١).

أنواع الخاص:

للخاص ثلاثة أنواع هى:

١- خاص شخصى كأسماء الأعلام مثل: خالد وبكر.

٢- خاص نوعى مثل: رجل وامرأة وفرس.

٣- خاص جنسى مثل: إنسان.

وإنما كان النوعى والجنسى من الخاص، لأن المنظور إليه فى الخاص هو تناول اللفظ لمعنى واحد من حيث إنه واحد بغض النظر عن كونه له أفراد فى الخارج، أوليس له أفراد، ولا شك أن الخاص النوعى مثل «رجل» موضوع لمعنى واحد وهو الذكر الذى تجاوز حد الصغر، وكون هذا المعنى له أفراد فى الخارج لا يهم.

وكذلك الخاص الجنسى مثل «إنسان» موضوع لمعنى واحد أى حقيقة واحدة وهى الحيوان الناطق، وكون هذه الحقيقة الواحدة لها أنواع فى الخارج لا يؤثر لأنها غير منظور إليها^(٢).

حكم الخاص:

واضح أن الخاص بين فى نفسه فلا إجمال فيه، ومن ثم فهو يدل على معناه الموضوع له، دلالة قطعية أى بدون احتمال ناشئ عن

(١) إرشاد الفحول ١٤١ (٢) الوجيز فى أصول الفقه ٢٧٨ - ٢٨٠.

دليل، ويثبت الحكم لدلوله على سبيل القطع لا الظن، وذلك كقوله

تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يُحِدْ فَيَسْأَلْهُ رَبُّهُ أَيَّامًا﴾ (١) ..

فالحكم المستفاد من هذا النص هو وجوب صيام ثلاثة أيام، لأن لفظ الثلاثة (٢) من ألفاظ الخاص فيدل على معناه قطعاً، ولا يحتمل زيادة ولا نقصاً. ومثله أيضاً أنصبة الورثة الواردة في القرآن فكلها قطعية لأنها من الخاص.

(١) سورة المائدة الآية ٨٩.

(٢) ألفاظ الأعداد كالثلاثة والعشرة والمشرين كلها من الخاص النوعي لأنها موضوعة لمعنى واحد هونفس العدد أعنى مجموع الوحدات من حيث المجموع من غير نظر إلى شيء آخر وتركيبه من أفراد لا يقطع في خصومه ولا يوجب كثرة فيه، لأنه بمنزلة كثرة أجزاء زيد ويوضحه أن معنى الثلاثة لا يوجد في كل واحد من أجزائها كما لا يوجد معنى الزيدية في ضمن أجزاء زيد (تسهيل الوصول ٣٦).

المبحث الرابع فى الأمر والنهى

الأمر^(١):

الأمر صورة من صور الخاص وقد عرفه العلماء بأنه : قول يستدعى به الفعل بمن هو دونه^(٢).

وقال الشيخ شرف الدين العمري رحمه الله^(٣):

وحده استدعاء فعل واجب بالقول بمن كان دون الطالب بصيغة أفعل فالوجوب حقاً حيث القرينة انتفت وأطلقاً

صيغة الأمر^(٤): للأمر صيغة موضوعة فى اللغة تقتضى الفعل، وهى قوله: «افعل» أو «لتفعل» أو ما يجرى مجراها، كالجمل الخبرية المستعملة فى الإنشاء كقوله تعالى:

﴿وَالْوَلَدَةُ بَرِّئَتٍ مِّنْ أَوَّلَ دَمٍ حَوْلَ مَنِّ كَامِلِينَ﴾^(٥)

وقالت الأشعرية ليست للأمر صيغة، وهو خلاف الصواب، وذلك لأن أهل اللسان قسموا الكلام وذكروا من أقسامه الطلب، وقالوا إنه يشناول الأمر والنهى والدعاء^(٦) فالأمر كقولك: «افعل» والنهى

(١) سأذكر هنا مدلول كل من الأمر والنهى وما وضعت له صيغة كليهما، لأن الكتابة فى الأوامر والنواهى تحتاج إلى سفر خاص كبير، والذى جعلنى أتعرض هنا للكلام عن الأمر والنهى أنها من صور الخاص والتكليف عبارة عن— أفعل، ولا تفعل—

(٢) لطائف الإشارات ٢٢٠

(٣) اللعم ٧

(٤) الصيغة هى العبارة المصوغة للمعنى القائم بالنفس (البرهان لإمام الحرمين/١/٢١٢)

(٥) سورة البقرة الآية: ٢٣٣ (٦) التحول لحجة الإسلام القزالي ١٠٢

كقولك: « لا تفعل » فجعلوا لفظ « افعل » بمجرداً أمراً فدل على أن له صيغة .

ما وضعت له صيغة الأمر:

وردت هذه الصيغة مستعملة في الطلب على وجوه عدة ، أوصلها بعضهم إلى مئة عشر وجهاً^(١) هي:

- ١- الإيجاب: كقوله تعالى: ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾^(٢)
- ٢- الندب: كقوله تعالى: ﴿ فَكَايُؤَمِّرُونَ عَلَيْهِ فِيهِمُ خَزَرًا ﴾^(٣)
- ٣- الإرشاد: كقوله تعالى: ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾^(٤)
- ٤- الإباحة: كقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا حَكَمْتُمْ فَأَسْلَمُوا ﴾^(٥)
- ٥- التهديد: كقوله تعالى: ﴿ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ﴾^(٦)
- ٦- التعميز: كقوله تعالى: ﴿ فَأَنزَلْنَاهُ مِنْ ثَلَاثٍ ﴾^(٧)
- ٧- الإنذار: كقوله تعالى: ﴿ قُلْ تَتَّقُوا فَإِنَّ مَوْجِعَكُمْ إِلَى النَّارِ ﴾^(٨)

- ٨- الامتنان: كقوله تعالى: ﴿ كَلِمَاتٍ بَارَكْنَا فِيهَا قَوْلَهُ ﴾^(٩)
- ٩- الإكرام: كقوله تعالى: ﴿ أَدْخُلُوهَا بِكُرْسِيِّ أَمِينٍ ﴾^(١٠)

(١) المتخول ١٣٢ شرح التوضيح ١٥٢/١، وشرح الإسنى ١٥/٢

(٢) سورة البقرة الآية: ٣٤ (٣) سورة النور الآية: ٣٣

(٤) سورة البقرة الآية: ٢٨٢ (٥) سورة المائدة الآية: ٢

(٦) سورة فصلت الآية: ٤٠ (٧) سورة البقرة الآية: ٢٣

(٨) سورة إبراهيم الآية: ٣٠ (٩) سورة الأنعام الآية: ١٤٢

(١٠) سورة الحجر الآية: ٤٦

١٠- التسخير: كقوله تعالى: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (١)

١١- الإهانة: كقوله تعالى: ﴿ذُقْ لِمَا أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ﴾ (٢)

١٢- التسوية: كقوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحُوا أَوْلاً قَسِيْرًا﴾ (٣)

١٣- الدعاء: كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا اغْنِرْنَا لِي وَارِدَتَنَا وَلِيَدْنَا وَلِيَدْنَا دَخَلْنَا

مُؤْتِنًا﴾ (٤)

١٤- التنى: كقول امرئ القيس (٥):

ألا أيها اللئيل الطويل ألا أنجلي بصُبح وما الإضباح منك بأمثل
ولما اعتبر الشاعر هنا متمنيا لا مترجياً، لأن الترجى يكون فى
الممكنات، والتمنى فى المستحيلات، ولئيل المحب لطلوه كأنه مستحيل
الانجلاء.

١٥- التكوين كقوله تعالى ﴿كَفَيْكَ كُونُ﴾ (٦)

١٦- الخبر: كقوله صلى الله عليه وسلم: «إذا لم تستح فاصنع
ما شئت» (٧) أى صنعت ما شئت وقيل المعنى إذا لم تستح من شيء لكونه
جائزاً فاصنعه إذ الحرام يستحيا منه، بخلاف الجائز وعليه فيكون الأمر
باقياً على معناه وقد يستعمل الخبر فى الأمر كقوله تعالى:

﴿وَالْوَلَدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ﴾ (٨)

(١) سورة البقرة الآية ٦٥ (٢) سورة النحان ٤٩

(٣) سورة الطور الآية ١٦ (٤) سورة نوح الآية ٢٨

(٥) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو مات بأفقره من بلاد الروم (شرح

المعلقات للبرزى ٤، وديوانه ٨ تحقيق أبى الفضل إبراهيم)

(٦) سورة يس الآية ٨٢

(٧) أخرجه ابن ماجه فى سننه من حديث ابن مسعود رضى الله عنه ١٤٠٠/٢

(٨) سورة البقرة الآية ٢٣٣

فالمعنى ليرضعن ، وقد يستعمل فى النهى كقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تنكح المرأة المرأة ولا المرأة نفسها » (١) فالحديث ورد بصيغة الخبر ، لأن الحاء وردت مضمومة فافتضى ذلك أن « لا » نافية وليست ناهية ونتيجة لاستعمال الصيغة فى الوجوه السابقة اختلف العلماء فى وضعته ، وذلك بعد اتفاقهم على أنها ليست حقيقة فى جميع المعانى المذكورة : فذهب جمهور العلماء إلى أنها للوجوب (٢) حقيقة ولا تدل على غيره إلا بقرينة لكن هل تدل على الوجوب بوضع اللغة أم بالشرع ؟ فيه مذهبان : وهناك قول ثالث يفيد أنها تدل على الوجوب بالعقل (٣) .

وقيل : إنها مشترك لفظى بين والتدب فقط .

وقيل : إنها مشترك معنى بينها والمعنى المشترك طلب الفعل .

وقيل : إنها مشترك لفظى بين الإيجاب والتدب والإباحة .

وقيل : إنها مشترك معنى بين هذه الثلاثة ، والمعنى المشترك بينها هو الإذن فى الفعل .

وقيل : إنها مشترك لفظى بين جميع المعانى التى استعملت فيها فيتوقف فهم المراد منها على القرائن .

وقيل : إنها حقيقة فى الإباحة فقط .

وقيل : إنها حقيقة فى التدب فقط .

وقيل : غير ذلك (٤) .

والراجع ما ذهب إليه الجمهور لما يلى :

أولاً : لما أمر الله عز وجل الملائكة بالسجود لآدم فسجدوا إلا إبليس

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه ٦٠٦/١

(٢) البرهان لإمام الحرمين ٢١٦/١ ، وشرح العرض ٧٩/٢

(٣) شرح الاسنوى ١٩/٢ (٤) المرجع السابق ، والإحكام للآملى ١٣٣/٢

لامه الله وذمه على عدم امتثال الأمر، وطرده من دار الكرامة والتبسم، وهذا يدل على أن الأمر بالسجود كان للوجوب قال تعالى :

﴿ إِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ اِنِيْ خَالِقٌ بَشَرًا مِّنْ طِيْنٍ * فَلَمَّا سَوَّيْتُمُوْهُ وَنَفَخْتُ فِيْهِ مِنْ رُّوحِيْ فَقَعُوْا اِلَيْهِ سٰجِدِيْنَ * فَسَجَدَ الْمَلٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ اٰجَمُوْنَ * اِلَّا اِبٰلِيْسَ اَسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِيْنَ * قَالَ يٰٓاٰدَمُ اَسْكُنْ اَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هٰذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُنَا مِنَ الصَّٰغِيْنَ * فَلَمَّا خَفَ وَبَدَىٰ اَسْنَدُهُمَا ذُنُوْبُهُمَا رَاٰ مِنْ وَّخْدِهِمَا نَارًا فَاخْرَجَهُمَا مِنْ حَدِيْثٍ * قَالَ فَخَرَجْنَا مِنْهَا فَلَوْلَآ رَحْمَةُ رَبِّيْ لَكُنَّا مِنَ الْغٰلِيْنَ ﴾ (١)

ثانياً: أن الله عز وجل توعّد بالعذاب من يخالف أمره أو أمر رسوله صلى الله عليه وسلم ، قال تعالى :

﴿ وَمَنْ يَعْصِ اٰمْرًا مِنْ رَّبِّهِ وَيَعِدْ رُسُوْلًا وَرَبَّهٗ حُلُوْمًا يَدْعُهُ تَاٰرًا خَلِيْدًا فَيَسْكُنْ فِيْهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّبِيْنٌ ﴾ (٢)

فالنا: أنه تعالى حذّر من مخالفة رسوله صلى الله عليه وسلم فقال :

﴿ فَلْيَصْذَرِ الَّذِيْنَ يُخَالِفُوْنَ عَنْ اَمْرِ اٰمَرٍ حٰبِيْبٍ فَنَنْتَ اَوْ يَصِيْبُهُ عَذَابٌ اَلِيْمٌ ﴾ (٣)

وهذا يدل على أن الأمر يفيد الوجوب، والمتأمل في أوامر الوجوب في القرآن يجدها مقترنة بالوعد على الفعل والوعيد على الترك .
النهى :

هو القول الطالب للترك على جهة الاستعلاء (٤) .

(١) سورة ص الآية ٧١ - ٧٨ . (٢) سورة النساء الآية ١٤

(٣) سورة النور الآية ٦٣

(٤) المعتمد ١/١٨١ ، وشرح الاسنوى ٢/٥٣ ، وأرشاد الفحول ١٠٩

وقال الشيخ العمرطى رحمه الله (١):

تعريفه استدعاء ترك قد وجب بالقول ممن كان دون من طلب

صيغة النهى: صيغة النهى المشهورة «لا تفعل» كقوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَى﴾ (٢):

وكقوله جل شأنه:

﴿وَلَا تَقْرُبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ﴾ (٣)

وكذا ما يجرى مجراها كالجمل الخبرية المستعملة فى النهى، كقوله

تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ (٤)

الآية، وكقوله: ﴿وَيْلٌ لِلظَّالِمِينَ﴾ (٥)

وقد بأتى النهى باستعمال صيغة الأمر الدالة على النهى مثل قوله تعالى:

﴿وَذَرُوا ظُلُمَ الْأَشْيَاءِ وَيَاطَنَهُ﴾ (٦)

ما وضعت له صيغة النهى:

وردت صيغة النهى فى لسان العرب لسبعة (٧) معان هى:

١- التحريم كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ مَغْشَاءً﴾ (٨)

٢- الكراهة أو التنزيه: كقوله صلى الله عليه وسلم: «لا يسكن أحدكم ذكره يمينه وهو يبول» (٩).

(٢) سورة الإسراء الآية ٣٢

(١) لطائف الإشارات ٢٥

(٤) سورة النساء الآية ٢٣

(٣) سورة الإسراء الآية ٣٤

(٦) سورة الأنعام الآية: ١٢٠

(٥) سورة المطففين الآية: ١.

(٨) سورة آل عمران الآية ١٣٠

(٧) الإحكام للأمدى ١٧٤/٢، والإيجاج ٤١/٢

(٩) أخرجه ابن ماجه فى ستة ١١٣/١

٣- الدعاء: كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَلِّمْنَا إِن دُيِّنَا أَوْ

أَنفُسَنَا ﴾ (١)

٤- الإشارة: كقوله تعالى: ﴿ لَا تَقْتُلُوا عَن أَسْبَاطٍ إِنْ شَبَدْتُمْ

سُؤُورَ ﴾ (٢)

٥- بيان العاقبة: كقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَحْتَسِبْ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ

أَقْوَامِنَا ﴾ (٣)

٦- التحقير: كقوله تعالى: ﴿ لَا تَكْذِبْ عَيْدَكَ إِنَّكَ مَا تَسْعَى

بِهِمْ أَرْوَاجًا فِيهِمْ ﴾ (٤)

٧- اليأس: كقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْتَوِدُّوا

أَيْدِيَكُمْ ﴾ (٥)

ولما كانت صيغة النهي مستعملة في المعاني السبعة المتقدمة اختلف العلماء فيا تقيده الصيغة حقيقة من هذه المعاني على خمسة أقوال هي:

القول الأول: الصيغة حقيقة في التحريم مجاز فيا عداها، وهذا قول الجمهور.

القول الثاني: أنها حقيقة في الكراهة مجاز فيا عداها.

القول الثالث: أنها مشترك معنوي بين التحريم والكراهة فهي موضوعة للقدر المشترك بينهما وهو طلب الترك.

(٢) سورة المائدة الآية: ١٠١.

(٤) سورة الحجرات: ٨٨.

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٦

(٣) سورة آل عمران ١٦٩.

(٥) سورة التحريم: ٧.

القول الرابع: أنها مشتركة لفظي بين التحريم والكراهة، فهي موضوعة لكل منها بوضع مستقل.

القول الخامس: التوقف وعدم الجزم برأى معين.

والراجع من هذه الأقوال ماذهب إليه الجمهور من أنها حقيقة في التحريم فقط، ولا تستعمل في غيره إلا بقرينة، ومن أكبر الأدلة على ذلك أن الله عز وجل أمرنا بالانتهاء عما نهانا عنه الرسول صلى الله عليه وسلم قال تعالى: ﴿وَمَا نَهَكَهُ عَنْهُ فَأَتَاهَا﴾ (١)

ولاشك أن الأمر من الله لنا يفيد الوجوب فكان الانتهاء عما نهى عنه صلى الله عليه وسلم واجباً ومعلوم أن مخالفة الواجب توجب المعصية والإثم فيكون فعل المنهى عنه حراماً وبذلك يكون النهى للتحريم.

(١) سورة الحشر الآية ٧.

المبحث الخامس

فى المطلق والمقيد فى القرآن

يلاحظ أن مما يعرض للخاص الإطلاق والتقيد، وسأتكلم إن شاء الله عن مدلولها وحكمها فأقول:

أولاً: مدلول المطلق والمقيد .

يلاحظ أن الأصوليين لم يتفقوا على مدلول واحد لكل من المطلق والمقيد، وذلك لسبب جلى هو: هو يعتبر المطلق فرداً من أفراد النكرة أو لا ؟

فالذين ذهبوا إلى أنه فرد من أفراد النكرة كالآمدى وابن الحاجب عرفوه بأنه: «مادل على شائع فى أفراد جنسه» (١) .

ومعنى هذا أن يكون حصة محتملة، لحصص كثيرة فيخرج من قيد الدلالة الألفاظ المهمة، ويخرج من قيد الشيوخ المعارف كلها لما فيها من التعيين، إما شخصاً نحو: زيد وهذا، أو حقيقة نحو: الرجل أو استغرافاً نحو الرجال: وكذا كل غام ولونكرة نحو: كل رجل ولا رجل، فالعلم وما مدلوله معين أو مستغرق يخرج عن التعريف .

وعلى هذا فالمقيد هو: مادل لاعلى شائع فى جنسه، وعليه فتدخل فى هذا التعريف المعارف والعمومات كلها . والذين ذهبوا إلى أن المطلق يباين النكرة ويغايرها كاليضاوى حيث إن النكرة عندهم: مادل على شائع فى جنسه، سواء كان الشائع واحداً كرجل، أو مثنى

(١) الإحكام للآمدى ١٦٢/٢، وحاشية الفتازانى ١٥٥/٢، وإرشاد الفحول ١٦٤ .

كرجلين، أوجماً كرجال عرفوا المطلق بأنه: «مادل على الحقيقة من غير تقييد».

والمراد من الحقيقة ماهية الشيء التى بها يتحقق الشيء ويوجد، فالإنسان حقيقته الحيوان الناطق، والفرس حقيقة الحيوان الصاهل، لأن الإنسان يتحقق بالحيوانيه والناطقية، والفرس يتحقق بالحيوانية والصاهلية، ومثال المطلق قولنا: «الرجل خير من المرأة» أى حقيقة الرجل خير من حقيقة المرأة. فالمراد من كل منها الحقيقة دون الأفراد، لأن من أفراد النساء ما هو خير من بعض أفراد الرجال^(١).

وعلى هذا فالمقيد عندهم هو مادل على الماهية مع قيد زائد مثل: «رَقَبَةٌ مُّؤَمَّنَةٌ» ولعل الراجح تعريف الآمدى ومن نهج نهجه حيث إن علماء الأصول مشلوا للمطلق بالنكرة، وهذا يدل على عدم الفرق بينها عندهم.

ثانياً: حكم المطلق والمقيد:

إن ورد اللفظ مطلقاً فى نص غير مقيد حل على إطلاقه، وإن ورد مقيداً لا مطلق له حل على تقييده، أما إن ورد مطلقاً فى موضع مقيداً فى موضع آخر فذلك على أقسام:

القسم الأول: أن يكون كل من المطلق والمقيد مختلفاً.

مثاله: قال تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُتِلْتُمْ لِمَا صَلَّيْتُمْ فَأَقْبِلُوا وَجُوهَكُمْ وَأَبْذِرُوا

لِلْكَافِرِينَ﴾^(٢) وقال سبحانه:

﴿وَأَنسَارِقُ وَالنَّارِقُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(٣)

(١) شرح الإسنادى ٥٩/٢، ٦٠، وأصول الفقه للشيخ زهير ١٩٧/٢، والتعارض والتراجع للمؤلف ٢١٠.

(٢)، (٣) سورة المائدة آيتا ٦، ٣٨.

فكلمة (الأيدي) فى الآية الأولى وردت مقيدة إلى المرافق ، فى حين وردت مطلقة فى الآية الثانية . والمتأمل فى الآيتين يجد أن الحكم فى كل منها مختلف ومغاير للآخر، فهو فى الآية الأولى « وجوب غسل الأيدي » وفى الثانية « قطع يد السارق والسارقة » .

كما يجد سبب الحكم فى كليهما مختلف أيضاً ، فهو فى الآية الأولى الحدث مع إدارة الصلاة ، وفى الثانية السرقة وقد قال العلماء (١) : إن المطلق فى هذه الحالة لا يحمل على المقيد ، بل يعمل بالمطلق على إطلاقه كما يعمل بالمقيد على تقييده ، سواء كانا مأمورين أو منهيين أو مختلفين ، وم سواء اتحد السبب أو اختلف كما ذكر الآمدى (٢) . إذا لاصلة ولا ارتباط أصلاً بين موضوعى التيميم .

غير أن بعض الكتّاب كالفراي رحمه الله ذهب إلى القول بحمل المطلق على القيد فى حالة اختلاف الحكم مادام السبب واحداً ، ومثل لما اتحد سببها بقوله تعالى فى آية الوضوء : ﴿ فَاسْتَوْسُواْ بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ إِلَى السَّجْدَةِ ﴾ وقوله تعالى فى آية التيميم :

﴿ فَاسْتَوْسُواْ بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ ﴾ (٣)

فالبيد فى الوضوء مقيدة بقوله : (إلى المرافق) ولكنها فى التيميم مطلقة ، مع أن السبب واحد وهو الحدث والحكم مختلف فيها ، لأن الحكم فى الوضوء وجوب الغسل وفى التيميم وجوب المسح ، وبذلك تحمل اليد فى التيميم على اليد إلى المرافق حملاً للمطلق على المقيد (٤) .

(١) الإحكام لآمدى ١٦٢/٢ وحاشية المد ١٥٦/٢ ، وارشاد الفحول ١٦٦ .

(٢) المرجع الأول السابق . (٣) سورة النساء الآية ٤٣ .

(٤) تنقيح الفصول للفرافى ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، ومسلم الثبوت ٣٦١/١ .

هذا ، وقد قال العلماء : إن ما بعد (إلى) إن كان من جنس ما قبلها كان داخلاً فى الحكم كما فى قوله تعالى : (إلى السجدة) ولا فلا كقوله تعالى : (ثم أثبتوا الصيام إلى الليل) [البقرة : ١٨٧] — تفسير القرطبي ٧٠٢/١ —

القسم الثاني: أن يكون حكمها واحداً وسببها واحداً.

مثاله: قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا تُحَرَّمُ عَلَيْكُمُ الْمَيِّتَةُ وَالْدَّمُ ﴾ (١) الآية

وقال جل شأنه:

﴿ قُلْ لَا أُعَذِّبُ مَا أَوْحَى إِلَيَّ عَزْمًا عَلَىٰ طَائِفَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ أَوْ دِمَا
يَسْفُوحًا أَوْ حَيْمًا خَنِيرًا ﴾ (٢) الآية.

فلفظ (الدم) الوارد في الآية الأولى مطلق، ومقتضى هذا الإطلاق أن الدم حرام كله سواء كان مسفوحاً (٣) أو غير مسفوح. في حين أن ورد لفظ (الدم) في الآية الثانية مقيداً بكونه مسفوحاً، ولا شك أن الحكم في الآيتين واحد هو حرمة تناول الدم، كما أن سبب الحكم في الآيتين واحد أيضاً وهو الضرر الناتج والناشئ عن تناول الدم، وقد اتفق أهل الفقه والعلم على أن الدم حرام نجس، لا يؤكل ولا ينتفع به، وأن الدم الذي يسيل من الحيوان عند تذكيته حرام، وكذلك الدم الذي يسيل من الحيوان الحى قليله وكثيره حرام.

ولما كان الحكم واحداً في الآيتين، وكذا السبب حل العلماء المطلق على المقيد، ومن ثم يكون المراد من الدم المحرم تناوله هو الدم المسفوح فقط دون غيره. وإنما أجمع العلماء على حل المطلق على المقيد هنا وقصروا التحريم على الدم المسفوح، لأن ما خلط اللحم غير محرم بإجماع وإلا لترتب على ذلك إضرار ومشقة في الدين، والله تعالى يقول:

﴿ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ﴾ (٤)

(١) سورة البقرة الآية ١٧٣. (٢) سورة الأنعام الآية ١٤٥.

(٣) المسفوح: يقال سفع فيه أى سفعه والدم المسفوح الجارى الذى يسيل وهو المحرم -

غزار الصحاح ٣٠٠ وتفسير القرطبي ٢٥٥٩/٣

(٤) سورة الحج الآية ٧٨.

وكذلك حلال بنص الحديث الكبد والطحال وكلاهما دم .

القسم الثالث : أن يكون حكم المطلق والمقيد واحداً ، ولكن سبب الحكم فيها مختلف .

مثاله : قال تعالى في كفارة القتل الخطأ :

﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً فَدِيَرَتُهُ رَقَبَةٌ مُّؤْمِنَةٌ ﴾ (١)

وقال في كفارة الظهار :

﴿ وَالَّذِينَ يَظَاهَرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَبْغُونَ لَهَا مَا كَانُوا يَعْتَمِدُونَ رَقَبَةٌ مُّؤْمِنَةٌ ﴾ (٢)

فيلاحظ أن الحكم في هاتين الآيتين واحد ، وهو وجوب عتق رقبة ، والسبب مختلف ، لأن سبب المقيد القتل الخطأ وسبب المطلق هو الظهار ، وقد اختلف العلماء في هذه الحالة على مذاهب ثلاثة :

المذهب الأول : وهو لبعض الشافعية : يجعل المطلق على المقيد ، ويكون اللفظ دالاً على أن المطلق مراد به المقيد ، لأن كلام الله تعالى متحد في ذاته ، فهو كالكلمة الواحدة ، فإذا نص على اشتراط الإيمان في كفارة القتل كان ذلك تنصيماً على اشتراطه في كفارة الظهار (٣) .

غير أن الأمدى ضعف هذا المذهب بقوله :

وهذا مما لا اتجاه له ، فإن كلام الله تعالى إيمان يراد به المعنى القائم بالنفس أو العبارات الدالة عليه ، والأول وإن كان واحداً لا تعدد فيه غير أن تعلقه بالمتملقات (٤) مختلف باختلاف المتعلق ولا يلزم من تعلقه بأحد

(١) سورة النساء الآية ٩٢ . (٢) سورة المجادلة ٣ .

(٣) شرح الإسنوي ١٤٠/٢ ، وأصول الفقه للشيخ أبي زهرة ١٣٦ .

(٤) كلام الله صفة أزلية قائمة بذاته تعالى ، ليست بحرف ولا صوت ، منزوعة عن التقديم =

المختلفين بالإطلاق والتقييد، أو العموم والخصوص، أو غير ذلك أن يكون متعلقاً بالآخر، وإلا كان أمره ونهيه ببعض المختلفات أمراً ونهياً بباقي المختلفات، وهو محال، بل كان يلزم من تعلقه بالصوم المقيد فى الحج بالتفريق حيث قال تعالى: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ﴾ (١)

وبالتتابع فى الظهار حيث قال سبحانه: ﴿فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (٢)

أن يتقيد المطلق فى اليمين، إما بالتتابع أو التفريق، وهو محال أو بأحدها دون الآخر، ولا أولوية. كيف وإنه يلزم من تقييده بأحدهما دون الآخر إبطال ما ذكروه من أن التنصيص على أحد المختلفين يكون تنصيماً على الآخر.

وإن أريد به العبارة الدالة فهى متعددة غير متحدة، ولا يلزم من دلالة بعضها على بعض الأشياء المختلفة دلالة على غيره وإلا لزم من ذلك المحال الذى قدمنا لزومه فى الكلام النفساني (٣) أهـ.

المذهب الثانى: وهو لجمهور الحنفية: ولا يحمل المطلق على المقيد

= والتأخير والإعراب والبناء ومنزعة عن السكوت النفسى بأن لا يدبر فى نفسه الكلام مع القدرة عليه.

وكلامه تعالى صفة واحدة لا تعدد فيها، لكن لما أقسام اعتبارية، فن حيث تعلقه بطلب فعل الصلاة— مثلاً «أمر» ومن حيث تعلقه بطلب ترك الزنى «نهى» ومن حيث تعلقه بأن قرصن فعل كذا— مثلاً «خبر». وهكذا وكلامه سبحانه يطلق على الكلام النفسى التقديم وعلى الكلام اللفظى بمعنى أنه خلقه وليس لأحد فى أصل تركيبة كسب.

(١) سورة البقرة الآية ١٩٦. (٢) سورة المجادلة الآية ٤.

(٣) الإحكام ١٦٤/٢، وفوائد الرحوت ٣٦٥/١.

لا باللفظ ولا بالقياس ، حيث إن حل المطلق على المقيد فيه رفع الحكم^(١) المطلق ، وذلك نسخ له ، والنسخ لا يثبت بالقياس ويرون إيجاب العمل بكل من النصين ، فيجوز عندهم إعتاق الرقبة الكافرة في كفارة الظهار ، لأن النص ورد مطلقاً فيها ولا يصح عندهم إعتاق الرقبة الكافرة في كفارة القتل ، بل لابد من كونها مؤمنة عملاً بالنص المقيد الوارد فيها ، ولا تعارض عندهم بين النصين .

أضف إلى ذلك : أن حل المطلق على المقيد يقتضى اتحاد التاريخ في النزول ، ليكون المقيد تفسيراً للمطلق ، والآيات التى وردت مطلقة يختلف زمان نزولها عن الآيات التى وردت مقيدة ، وقد تكون المطلقة أسبق نزولاً فكيف تقيد بما يجيء بعد وجودها ؟

المذهب الثالث : وهو الأظهر من مذهب الشافعى كما قاله الآمدى وصححه : أنه إن وجد جامع بين المطلق والمقيد حل المطلق على المقيد بالقياس كالمثال المذكور ، لأن بين المطلق والمقيد جامعاً وهو أن كلا منهما فيه عتق للرقبة التى قصد الشارع حريتها وحث على ذلك . وهذا إما تتحقق فائدته فى الرقبة المؤمنة دون الكافرة ، فكان المقصود من المطلق المقيد لهذا السبب ، ويكون ذلك تخصيصاً والتخصيص بالقياس جائز . وإن لم يوجد جامع بين المطلق والمقيد لم يحمل المطلق على المقيد وذلك لعدم وجود الدليل الذى يدل على الحمل فيبقى المطلق على إطلاقه عملاً بظاهر اللفظ^(٢) .

قال الشوكانى رحمه الله^(٣) : قال الرازى فى الحصول وهو القول

المعتدل

(١) يرى الشافعية أن حل المطلق على المقيد يعتبر بياناً لكون المطلق مراداً به المقيد ابتداء سواء علم التاريخ أو لم يعلم .

(٢) نهاية السؤل ١٤١/٢ (٣) الحصول ٥٩٠/١ ، ٥٩١ مخطوط ، وإرشاد الفحول ١٦٥ .

وقال الشيرازى رحمه الله (١) : وهو الأصح .

وجاء فى تفسير الفخر الرازى (٢) :

قال أبوحنيفة رحمه الله هذه الرقية تحزى سواء كانت مؤمنة أو كافرة لقوله تعالى : ﴿ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ فهذا اللفظ يفيد العموم فى جميع الرقاب .

وقال الشافعى رحمه الله : لا بد وأن تكون مؤمنة ودليله وجهان :

الأول : أن المشرك نجس لقوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الشِّرْكُونَ نَجَسٌ ﴾ (٣)

وكل نجس خبيث بإجماع الأمة ، وقال تعالى : ﴿ وَلَا يَمْشُوا لِنَافِثٍ ﴾ (٤)

الثانى : أجمعنا على أن الرقية فى كفارة القتل مقيدة بالإيمان ، فكذا هنا والجامع أن الإعتاق إنعام فتقيده بالإيمان يقتضى صرف هذا الإنعام إلى أولياء الله ، وحرمان أعداء الله ، وعدم التقييد بالإيمان ، قد يُفْضَى إلى حرمان أولياء الله ، فوجب أن يتقيد بالإيمان تحصيلاً لهذه المصلحة أ. هـ .

وقال الشيخ شرف الدين (٥) العمرى رحمه الله :

وَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ مَعَهَا وَجِداً	على النذى بالوصف منه قيذا
فَمَطْلُوقُ التَّحْرِيرِ فِي الْإِيمَانِ	مَقْتِيدٌ فِي الْقَتْلِ بِالْإِيمَانِ
فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ فِي التَّحْرِيرِ	على النذى قيد فى التكفير

ومن هذا الباب قوله تعالى :

(١) اللع الآية ٢٤ . (٢) تفسير الفخر الرازى ٢٥٩/٢٩

(٣) سورة التوبة الآية ٢٨٠ . (٤) سورة البقرة الآية ٢٦٧ .

(٥) لطائف الإشارات ٣٢ .

﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ ﴾ (١)

مع قوله جل شأنه . ﴿ وَاسْأَلُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ ﴾ (٢)

والناظر في هاتين الآيتين يجد أن الشهود في الآية الأولى لم يقيدوا بالعدالة بخلافهم في الآية الثانية فيحمل المطلق على المقيد، وتكون العدالة شرطاً في الشهادة في الأموال والخلود والأنكحة، وكل الأقضية التي تبني على الشهادة (٣).

ومن الأمثلة التي حل فيها العلماء المطلق على المقيد أيضاً: قول الله

تعالى: ﴿ لَيْسَ شَرَكٌ يَجْعَلُ عَمَلَكُمْ ﴾ (٤)

وقوله سبحانه :

﴿ وَمَنْ يَرْتَدِ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَبُذِّتْ وَهُوَ كَارِهٌُ لِمَا يَكُونُ لِحَتِّهِمْ
فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ (٥)

فالآية الأولى تفيد أنه بمجرد الاشتراك يحصل الإحباط، فيلغى الشرك ربه في صحيفته شيء مما عمله قبل الردة. في حين أن الآية الأخرى قيدت إحباط العمل على الوفاة على رده، فجرد الردة لا يحبط عملاً وهذا يناقض ما صرح به الآية الأولى.

ومن ثم ذهب الإمام الشافعي رحمه الله إلى القول بوجوب حل المطلق في الآيتين على المقيد منها، وعليه فليس كل إشراك محبطاً للأعمال إلا إذا استمر مع صاحبه إلى الوفاة.

(١) سورة القرة الآية ٢٨٢ . (٢) سورة الطلاق الآية ٢ .

(٣) أصول الفقه للشَّيْخ أبي زهرة ١٣٦

(٤) سورة الزمر الآية ٦٥ . (٥) سورة البقرة الآية ٢١٧ .

وإذا كان الإمام الشافعي رحمه الله قد ذهب هذا المذهب فإننا نجد الإمام مالكاً رحمه الله يقول: من ارتد حببط عمله بمجرد الردة فهو يتمسك بالإطلاق الوارد في الآية الأولى، ويجيب عما ذهب إليه الشافعي رحمه الله فيقول:

إن الآية الثانية ليست مقيدة للآية الأولى، لأنها رتب فيها مشروطان وهما الحبوط في النار على شرطين: وهما الردة، والوفاء على الكفر، وإذا رتب مشروطان على شرطين أمكن التوزيع فيكون الحبوط لمطلق الردة، والحلود لأجل الوفاء على الكفر فيبقى المطلق على إطلاقه (١).

ولعل ما ذهب إليه الشافعية هو الأصح، وقول السادة المالكية إذا رتب مشروطان على شرطين أمكن التوزيع صحيح لكن بشرط أن يصح استقلال كل واحد من المشروطين عن الآخر، أما إذا لم يصح الاستقلال فلا، والمشروطان مما فيه الكلام من الضرب الثاني الذي لا يصح فيه استقلال أحد الشرطين عن الآخر لأنها مسبب ومسبب، والسبب لا يستغنى عن مسببه وبالعكس (٢). ويظهر أثر هذا الخلاف في المسلم إذا حج ثم ارتد ثم أسلم. فقال مالك رحمه الله: يلزمه الحج لأن الحج الأول قد حببط بالردة (٣)، وقال الشافعي رحمه الله: لا إعادة عليه لأن عمله باق (٤). والله أعلم.

● قاعدة:

نفى العام يدل على نفى الخاص، وثبوته لا يدل على ثبوته، وثبوت الخاص يدل على ثبوت العام، ونفيه لا يدل على نفيه، ولا شك أن

(١) الفروق للقرافي ١/١٩٣، ١٩٤، والإعلام بقواطع الإسلام لابن المني ٤١ ط: الشعب.

(٢) أدرار الشروق على أنواء الفروق لابن شاط ١/١٩٤.

(٣) الفروق ١/١٩٣، وتفسير القرطبي ٨٥٦/١.

(٤) معنى المحتاج ١٣٣/٤.

زيادة المفهوم من اللفظ توجب الالتئاذ به فلذلك كان نفى العام أحسن من نفى الخاص، وإثبات الخاص أحسن من إثبات العام (١).

فالأول: كقوله تعالى:

﴿ فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴾ (٢)

لم يقل: ذهب الله بضوئهم. بعد قوله: (أَضَاءَتْ) وذلك لأن النور أعم من الضوء إذ يقال على القليل والكثير والضوء إنما يقال على النور الكثير. قال تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لِنَفْسِكُمْ هَيْكًا وَالْقَمَرَ نُورًا ﴾ (٣)

ففى الضوء دلالة على النور فهو أخص منه. فعدمه يوجب عدم الضوء بخلاف العكس، والقصد إنما هو إزالة النور عنهم أصلاً بدليل

قوله تعالى بعد ذلك: ﴿ وَزَكَّاهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ ﴾

ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ بِشَيْءٍ ﴾ (٤)

ولم يقل: ضلال — كما قالوا: ﴿ إِنَّا لَنَرِيكَ فِي سَكَلٍ ﴾ (٥)

لأنها أعم منه، فكان أبلغ فى نفى الضلال، وعبر عن هذا بأن نفى الواحد يلزم منه نفى الجنس البتة، وبأن نفى الأدنى يلزم منه نفى الأعلى.

والثانى: كقوله تعالى:

﴿ وَجَسَدٌ مِّمَّا تَتَمَوَّكُ وَالتَّامُوتُ وَالْأَرْضُ ﴾ (١)

لم يقل سبحانه: طولها — لأن العرض أخص إذ كل ماله عرض فله طول ولا ينعكس.

(١) الإقناع ٣/٢٦٤.

(٢) سورة يونس الآية ٥.

(٣) سورة الأعراف الآية ٦١.

(٤) سورة الأعراف الآية ٦٠.

(٥) سورة آل عمران الآية ١٣٣.

ونظير هذه القاعدة أن نفى المبالغة فى الفعل لا يستلزم نفى أصل الفعل وقد استشكل على هذا آيتان قوله تعالى: ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ ﴾ (١) وقوله: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴾ (٢)

وأجيب عن الآية الأولى بأجوبة:

أحدها: أن ﴿ظلاماً﴾ وإن كان للكثرة لكنه جىء به فى مقابلة ﴿العبيد﴾ الذى هو جمع كثرة ويرشحه أنه تعالى قال: ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ (٣)

فقابل صيغة «فعال» بالجمع، وقال فى آية أخرى:

﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾ (٤)

فقابل صيغة «فاعل» الدالة على أصل الفعل الواحد.

الثانى: أنه نفى الظلم الكثير لينتفى القليل ضرورة، لأن الذى يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم، فإذا ترك الكثير مع زيادة نفعه فلائذ يترك القليل أولى.

الثالث: أنه ورد جواباً لمن قال «ظلام» والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم.

الرابع: أن صيغة المبالغة وغيرها فى صفات الله تعالى سواء فى الإثبات. فجرى النفى على ذلك.

الخامس: أنه قصد التعريض بأن ثم ظلاماً للعبيد من ولاة الجور. ويجاب عن الآية الثانية بالأجوبة المتقدمة، وبجواب آخر هو مناسبة رعوس الآى، والله أعلم.

(١) سورة فصلت ٤٦.

(٢) سورة مريم الآية ٦٤.

(٣) سورة المائدة الآية ١١٦.

(٤) سورة الزمر الآية ٤٦.

المبحث السادس

فى المشترك

عرف العلماء المشترك فقالوا إنه :

لفظ لمعنيين فأكثر بوضع مستقل (١) .

ومن أمثلته : لفظ : «الْقُرْءُ» فهو موضوع للحيض وللطهر، ولفظ : «العين» موضوع للباصرة ولعين الماء الجارية وللجاسوس، ولفظ : «المولى» موضوع للسيد والعبد .

أسباب الاشتراك فى اللغة :

يلاحظ أن اللفظ المشترك موجود فى اللغة العربية، ومن ثم فلا وجه إلى إنكاره وجحوده، وقد ذكر العلماء لهذا الوجود فى اللغة أسباباً كثيرة :

١— أن يكون اللفظ موضوعاً فى اللغة لمعنى من المعانى، فى الاصطلاح لمعنى آخر كلفظ الصلاة، فهى فى اللغة الدعاء (٢) وفى الشرع (٣) أقوال وأفعال مفتوحة بالتكبير مختتمة بالتسليم، بشرائط مخصوصة . فلفظ الصلاة إذاً معناه فى اللغة الدعاء ووضع فى الشرع للعبادة المعروفة .

٢— أن يكون اللفظ حقيقة فى معنى، ثم يشتر استعماله فى معنى مجازى حتى ينسى أنه معنى مجازى للفظ فينقل إلينا على أنه موضوع للمعنيين الحقيقى والمجازى .

(١) شرح القار ٣٣٩، وتسهيل الوصول ٨١ .

(٢) لسان العرب ٢٤٩٠/٣ . (٣) منى المحتاج ١٢٠/١ .

٣- أن يوضع اللفظ في قبيلة لمعنى ويوضع في قبيلة أخرى لمعنى آخر، ثم ينقل إلينا مستعملاً في المعنيين من غير نص على اختلاف الواضع.

٤- أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى مشترك بين المعنيين، فيصح إطلاق اللفظ على كليهما، ثم يفعل الناس عن هذا المعنى المشترك الذى دعا إلى صحة إطلاق اللفظ على كلا المعنيين، فيظنون أن اللفظ من قبيل المشترك اللفظي كلفظ القرء، فإنه في اللغة يطلق على كل زمان (١) اعتيد فيه أمر معين ولهذا يقولون للحمى: قرء، أى لها وقت اعتيد ظهورها فيه، وللمرأة قرء، أى وقت اعتيد حيضها أو طهرها فيه (٢).

حكم المشترك:

قال الشيخ ابن عبد الشكور رحمه الله (٣):

مسألة (٤): هل وقع المشترك في القرآن؟ اختلف فيه فقيل: لا، وقيل نعم. قيل: وهل وقع في الحديث؟ اختلف فيه أيضاً والأصح الوقوع في القرآن بل في الحديث أيضاً أ. هـ.

إذا عرف هذا فإن ورد لفظ مشترك في القرآن أو السنة ننظر: فإن كان مشتركاً بين معنى لغوي ومعنى شرعي، وجب حمله في هذه الحالة على المعنى الشرعي، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث ليبيان الشرعيات لا اللغويات.

(١) لسان العرب ٤/٣٥٦٤.

(٢) أصول التشريع الإسلامي ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) فواتح الرحموت ١/٢٠٠.

(٤) المسألة: مطلوب خبري يبرهن عليه - حاشية البتاني ١/٦.

قال الشيخ الإسنوى رحمه الله (١):

«إذا تردد اللفظ الصادر من الشارع بين أمور فيحمل أولاً على المعنى الشرعى، لأنه عليه الصلاة والسلام بعث لبيان الشرعيات، فإن تعذر حمل على الحقيقة العرفية الموجودة فى عهده صلى الله عليه وسلم، لأن التكلم بالاعتاد عرفاً أغلب من المراد عند أهل اللغة، فإن تعذر حمل على الحقيقة اللغوية ليعينها بحسب الواقع» -

وقد قال بعض العلماء: إن اللفظ عند ترده بين الحقيقة الشرعية واللغوية يكون مجملاً، أى غير متضح المراد منه، وقال أبو حامد الغزالى رحمه الله: إن ورد فى الإثبات حمل على المعنى الشرعى كقوله عليه الصلاة والسلام: «إنى إذن أصوم» (٢) حتى أنه يستدل به على صحة صوم النفل بنية من النهار، وإن ورد فى النهى كان مجملاً كنهى صلى الله عليه وسلم عن صوم (٣) يوم النحر، فإنه لو حمل على الشرع دل على صحته لاستحالة النهى عما لا يتصور وقوعه بخلاف ما إذا حمل على اللغوى.

وإن كان مشتركاً بين معنيين أو أكثر لفة وجب حمله على معنى واحد منها بدليل يدل على هذا الحمل.

الأمثلة:

١- قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٤)

(١) التمهيد ٦١.

(٢) أخرجه الدار قطنى فى سننه بلفظ - قالت عائشة رضى الله عنها دخل على النبی صلى الله عليه وسلم فقال: عندك شيء؟ قلت: لا. قال: إذا أصوم - سنن الدار

قطنى ١٧٦/٢ -

(٣) أخرجه الدار قطنى فى سننه ١٥٧/٢ (٤) سورة البقرة الآية ٤٣.

فلفظ (الصلاة) موضوع فى اللغة للدعاء وفى الشرع مراد به العبادة المعروفة، ومن هنا نحكم بأن المراد بلفظ (الصلاة) المعنى الشرعى لا اللغوى، وذلك لأن الشارع الحكيم لما نقل هذا اللفظ من معناه اللغوى إلى معنى الشرعى الذى استعمله فيه كان اللفظ فى عرف الشرع متعين الدلالة على ما وضعه الشارع له فيجب المصير إليه .

٢- قال تعالى: ﴿ أَطْلَقْتُمْ مَتَّانَ ﴾ (١).

فلفظ الطلاق موضوع فى اللغة لحل القيد مطلقاً، وموضوع فى الشرع لحل الرابطة الزوجية الصحيحة (٢)، ومن ثم فيجب حمله على المعنى الشرعى لا اللغوى لما سبق .

٣- قال تعالى: ﴿ وَالْكَارِقُ وَالْكَارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ (٣)

فلفظ «اليد» مشترك بين النزاع، من رؤوس الأصابع إلى المنكب، وبين الكف والساعد، من رعوس الأصابع إلى المرفق، وبين الكف، من رعوس الأصابع إلى الرسغين (٤)، وبين اليمنى واليسرى، وقد استدل جمهور المجتهدين بالسنة العنلية على تعيين المراد من اليد فى الآية، وهو المعنى الأخير أى من رعوس الأصابع إلى الرسغين فى اليمنى (٥).

٤- قال تعالى: ﴿ وَأَلْطَلَقْتُ بِرَبِّصْنٍ بِأَفْئِسْهِنَّ ثَلَاثَةً

فُرُوءَ ﴾ (٦)

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٩ .

(٢) لسان العرب ٢/٢٦٩٣، وحاشية القليوبى على شرح الجلال المحلى ٣/٣٢٣ .

(٣) سورة المائدة الآية ٣٨ .

(٤) الرسغ: مفصل ما بين الكف والذراع وقيل: الرسغ مجتمع الساقين والقدمين وقيل: هو مفصل ما بين الساعد والكف والساق والقدم - لسان العرب ٢/١٦٤٢ -

(٥) أصول الفقه للشيخ خلاف ١٨٠ . (٦) سورة البقرة الآية: ٢٢٨ .

فالقروء جمع قرء، والقروء فى اللغة يطلق على الطهر وعلى الحيض، وما على المجتهد إلا أن يبذل جهده لمعرفة المراد منه، لأن الشارع ما أراد إلا أحد معنيين، والحق أن العلماء مختلفون فى تبين المراد من القروء على حسب اجتهادهم، ومدى ترجيحهم للقرائن الدالة على أحد المعنيين. فالأئمة مالك والشافعى وابن عمر وزيد وعائشة رضى الله عنهم ذهبوا إلى القول بأن المراد من القروء هو الطهر لما يلى:

أولاً: أن الله عز وجل أثبت التاء فى العدد «ثلاثة» وهذا على أن المندود مذكر وهو لا يكون مذكراً إلا إذا كان المراد الطهر.

ثانياً: قال تعالى: ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِيَدْنَيْنَّ﴾ (١)

والمعنى فطلقوهن فى وقت عدتهن، ومعلوم أن الطلاق فى زمن الحيض منهى عنه، فوجب أن يكون زمان العدة غير زمان الحيض، وفى هذا دليل على أن القروء هو الطهر.

وقد ذهب الأئمة على وعمر وابن مسعود وأبو حنيفة رضى الله عنهم إلى القول بأن المراد من القروء الحيض لما يلى:

أولاً: أننا أجمعنا على أن الاستبراء (٢) فى شراء الجوارى يكون بالحيضة، فكذا العدة تكون بالحيضة، لأن الفرض منها واحد.

ثانياً: أن العدة شرعت لمعرفة براءة الرحم، والذى يدل على براءة الرحم، إنما هو الحيض لا الطهر.

ثالثاً: قال صلى الله عليه وسلم: «طلاق الأمة تطليقتان وعدتها

(١) سورة الطلاق ١.

(٢) الاستبراء هنا معناه طلب البراءة من الحمل. قال ابن منظور: الاستبراء أن يشتري الرجل جارية فلا يوطئها حتى تحيض عنده حيضة ثم تطهر، وكذلك إذا سبها لم يوطئها حتى يستبرئها بحيضه — لسان العرب ٢٤١/١.

حيضتان» (١) ومن المعلوم أن عدة الأمة نصف عدة الحرة، فإذا اعتبرت عدة الأمة بالحيض كانت عدة الحرة كذلك (٢)، وإن كان الشافعية لا يعترفون بصحة نسبة (٣) هذا الخبر إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

فالمسألة محتملة كما ترى المهم لا يصح أن يراد باللفظ المشترك معنيان أو أكثر من معانيه معاً، بحيث يكون الحكم الذى ورد فى النص متعلقاً فى وقت واحد بأكثر من معنى، لأن اللفظ ما أراد به الشارع إلا معنى واحداً من معانيه، ووضعه لمعان متعددة، إنما هو على سبيل البدل أى أنه إما أن يدل على هذا أو ذلك، فأما دلالة على هذا وذلك فى وقت واحد فهو تعميل اللفظ ما لا يدل عليه لا بطريق الحقيقة ولا بطريق المجاز، فلا يصح أن يراد بالقرء فى الآية المتقدمة الطهر والحيض معاً، بحيث إن المطلقة إن شاءت تربعت ثلاثة أطهار، وإن شاءت تربعت ثلاث حيضات، لأن اللفظ لا يدل على هذا بأى طريق من طرق الدلالة.

(١) أخرجه ابن ماجه فى مسنده ٦٧٢/١.

(٢) تفسير آيات الأحكام للشيخ السامى ١٣٨/١.

(٣) جاء فى الزوائد على ابن ماجه ٦٧٢/١ (إسناد ابن عمر فيه عطية العوفى متفق على تضمينه، وكذلك عمر بن شبيب الكوفى، والحديث قد رواه مالك فى الموطأ موقوفاً على ابن عمر ورواه أصحاب السنن سوى التسانى من طريق عائشة رضى الله عنها)

الفصل الثانى

فى اللفظ باعتبار المعنى الذى استعمل فيه

وفيه مبحثان

المبحث الأول : فى الحقيقة والمجاز

المبحث الثانى : فى الصريح والكناية

المبحث الأول

فى الحقيقة والمجاز

ينقسم اللفظ باعتبار استعماله فى المعنى إلى قسمين هما:

(أ) حقيقة . (ب) مجاز .

وينقسم كل منهما إلى قسمين:

(أ) صريح . (ب) كناية .

واليك بيان ذلك بشيء من التفصيل:

الحقيقة والمجاز:

الحقيقة وزنها فعيلة، وهى مشتقة من الحق، والحق لغة الثبوت (١)

قال تعالى: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٢)

أى ثبتت، ومن أسمائه تعالى الحق لأنه الثابت. ثم إن فعلا قد يكون بمعنى فاعل كسميع بمعنى سامع، وبمعنى مفعول كقتيل بمعنى مقتول (٣).

وفى الاصطلاح هى: اللفظ المستعمل فى وضع له فى اصطلاح التخاطب (٤).

(١) لسان العرب: ٩٤٠/٢.

(٢) سورة الزمر الآية ٧١. (٣) شرح الاسنوى: ٢٤٥/١.

(٤) أصول السرخسى: ١٧٠/١. شرح الجلال المحلى: ٣٠٠/١، وحاشية النفحات ٤١، وارشاد الفحول ٢١.

أنواع الحقيقة :

الحقيقة ثلاثة أنواع هي :

١ - الحقيقة اللغوية :

وهي اللفظ المستعمل في المعنى اللغوي الموضوع له كالشمس والقمر والسماء والأرض .

قال الشيخ الإسنى رحمه الله (١) :

«... ولا شك في وجودها لأننا نقطع باستعمال بعض اللغات في موضوعاتها كالحر والبرد والسماء والأرض» .

٢ - الحقيقة الشرعية :

وهي اللفظ المستعمل في معناه الشرعي ، وذلك كالصلاة للعبادة المعروفة والزكاة للمقدر المخرج والزواج والطلاق والخلع للمعاني الشرعية الموضوعه لها .

٣ - الحقيقة العرفية :

وهي اللفظ المستعمل في معناه العرفي ، أى في المعنى الذى جرى العرف فى استعمال اللفظ فيه سواء كان العرف عاماً كاستعمال الدابة فى ذوات الأربع ، أو خاصاً كاستعمال النصب والجر والرفع فى معانيها المعروفة عند النحاة ، واستعمال الجواهر والعرض ونحوها فى معانيها المعروفة عند علماء المنطق .

حكم الحقيقة :

حكم الحقيقة بأنواعها الثلاثة ثبوت المعنى الذى وضع له اللفظ فى اصطلاح المخاطبين ، وعدم انتفائه عنه ، وتعلق الحكم به . فاللفظ المستعمل فى معناه الحقيقى يثبت له المعنى الموضوع له كاملاً فيفيد العموم إن كان عاماً ، والخصوص إن كان خاصاً ، ويفيد الطلب إن

(١) شرح الإسنى : ٢٥١/١ .

كان أمراً والامتناع إن كان نهيًا. فثلاً قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ (١)

أمر بحقيقة الركوع والسجود، وكل منها خاص والموجه إليهم الأمر هم الذين آمنوا وهو عام، لأن اسم الموصول من ألفاظ العموم. وقوله تعالى:

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (٢)

نهي عن حقيقة القتل، وهو خاص والموجه إليه النهي جميع المخاطبين وهو عام. كذلك من أحكام الحقيقة رجحانها على المجاز، فلو تعارض لفظان أحدهما حقيقي والآخر مجازي ففي هذه الحالة يرجح الحقيقي على المجازي، وذلك لأن الحقيقي لا يحتاج إلى قرينة (٣) بخلاف المجاز، ولا شك أن ما لا يحتاج أولى مما يحتاج.

قال الأمدى رحمه الله (٤):

فالأول أولى لعدم افتقاره (٥) إلى القرينة الخلة (٦) بالتفاهم.

(١) سورة الحج الآية: ٧٧. (٢) سورة الإسراء الآية: ٣٣.

(٣) القرينة هي العلامة أو الأمانة الدالة على عدم إرادة المعنى الحقيقي وهي تنقسم إلى قسمين:

(أ) لفظية: مثل كلمة (يعظ) في قول القائل — شاهدت مجراً يعظ الناس — وهو يريد الرجل العظيم.

(ب) غير لفظية: وهي نوعان:

(أ) حالة كما تقول برأيت مجراً وأمامك عالم يعظ الناس.

(ب) استحالة المعنى كقولك: قطعت حالي بالشكوى تريد (دلت) لاستحالة النطق بمعناه الحقيقي من الحال فهنا تشبيه الدلالة المنوية بالدلالة اللفظية بجامع بيان الشيء في كل — أسرار البيان للدكتور على الصمري ١٠٠.

(٤) الإحكام: ٢٦٧/٣.

(٥) الافتقار: الاحتياج يقال فقر يفقر من باب نمب إذا قلّ ماله — المصباح المنير ٥٧٥/٢.

(٦) اختل الأمر بمعنى وقع فيه الخلل وهو الفرجة بين الشئين كما يطلق أيضاً على الفساد في الأمر — مختار الصحاح ١٨٧.

وقال الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله (١) :

تترجح الحقيقة على المجاز لتبادرها إلى الذهن فتكون أظهر دلالة من المجاز. ويستثنى من تقديم الحقيقة على المجاز المجاز الراجح إذا كانت الحقيقة تراد في بعض الأحيان، فإذا كان المجاز هو الغالب فقد اختلف العلماء في الراجح منها.

فقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله: الحقيقة أولى لأنها حقيقة.

وقال أبو يوسف رحمه الله: المجاز أولى لكونه غالباً.

وذهب جمهور الشافعية إلى القول بأنها يتساويان وعليه فلا ينصرف لأحدهما إلا بالنية.

ومثاله: شربت من النهر.

فالحقيقة: هي الشرب منه بالفم مباشرة.

والمجاز: هو الشرب باليد أو غيرها كالكوز.

والحقيقة تراد في بعض الأحيان لأن كثيراً من رعاية الإبل ينبطحون (٢) على بطونهم ويشربون من النهر بأفواههم (٣). كما يرجح الخبر المشتمل على الحقيقة الشرعية على الخبر المشتمل على الحقيقة العرفية أو اللغوية، لأن الرسول صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشرعيات.

ومن أمثلة ذلك: قوله صلى الله عليه وسلم: «الاثنان فافوقهما جماعة» (٤).

(١) الإيجاز: ١٥٦/٣.

(٢) بطحه بمعنى ألقاه على وجهه وبابه قطع — مختار الصحاح ٥٥.

(٣) شرح الإسئوى: ٢٧٨/١، وأصول الفقه للشيخ زهير ٢١١/٤.

(٤) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة ٣١٢/١.

فهذا القول مراد به تحصيل ثواب الجماعة فى الصلاة للآثنين
فما فوقهما، وليس المراد به بيان حقيقة لغوية، وهى أن أقل الجمع اثنان
وذلك لأمر بسيط وهو أنه صلى الله عليه وسلم بعثه ربه ليبين لنا الأمور
الشرعية لا اللغوية.

المجاز:

هو اللفظ المستعمل فى غير ماوضع له لعلاقة مع قرينة تمنع من
إرادة المعنى الحقيقى للفظ (١). وذلك كاستعمال لفظ أسد للرجل
الشجاع حين أقول: رأيت أسداً يعظ الناس. شبهت الواعظ الشجاع
بالأسد فالعلاقة بين المشبه والمشبه به هى الشجاعة والقرينة المانعة من
إرادة المعنى الحقيقى هى كلمة: يعظ الناس.

حكم المجاز:

من أحكام المجاز ما يلى:

أولاً: لا يصار إلى المجاز إلا عند تعذر المعنى الحقيقى للكلام يحمل
على الحقيقة أولاً كلما أمكن هذا الحمل لأن الحقيقة أصل والمجاز فرع
ولا يصار إلى الفرع إذا أمكن الأصل.

وعلى هذا لو قال رجل: أوصيت لولد بكر بألف دينار، فإن الكلام
حينئذ يحمل على الحقيقة فلا تثبت الوصية إلا لولد بكر من صلبه، فإن
لم يكن له ولد صلبى ننظر: فإن كان له ولد ولد حمل الكلام عليه،
وثبتت له الوصية لأنه المعنى المجازى لكلمة الولد، وقد تعذرت الحقيقة
فيصار إلى المجاز لأن إعمال الكلام خير من إهماله. وإن لم يكن له ولد
ولد أهمل الكلام لتعذر حله على واحد منها.

ثانياً: عند تعذر المعنى الحقيقى يثبت المعنى المجازى للفظ ويتعلق
الحكم به.

(١) أصول السرخسى: ١٧٠/١، وإرشاد الفحول: ٢١، والوجيز: ٣٣٤.

مثال ذلك: قال تعالى: ﴿أَوْجَاهُ لَحْدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْقَائِلِ﴾ (١)

فالمراد بالغائط هنا الحدث الأصغر ولا يراد به المعنى الحقيقي وهو المحل المنخفض المعروف ويتعلق الحكم به، وهو التيمم عند إرادة الصلاة إذا لم يتيسر الماء.

وقد قال الشافعية إن دلالة اللفظ على معناه المجازى دلالة ضرورة وهى تقدر بقدرها فيتناول لفظ المجاز أقل ما يصح به الكلام، ولا يكون له عموم، ومن هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الصاع بالصاعين» (٢). فإن لفظ الصاع فيه مجاز فى المكيلات إذ معنى الحديث: لا تبيعوا ملء صاع بملء صاعين، فيتناول منها أقل ما يصح به الكلام وهو المطعومات فقط للاتفاق على أنها منى عنها بقوله صلى الله عليه وسلم: «لا تبيعوا الطعام بالطعام إلا سواء بسواء» (٣).

وذهب الحنفية وغيرهم إلى أن المجاز ليس من باب الضرورات، بل هو طريق من طرق أداء المعنى كالحقيقة، وقد يكون أبلغ منها، ولهذا شاع فى الكلام البليغ، وامتلأ به القرآن كقوله تعالى:

﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكَ وَنَسْمَاءُ أَفْلَحِي﴾ (٤)

وقوله: ﴿بَحْنَبٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ (٥)

والصاع فى الحديث المتقدم— مع كونه مجازاً— مفرد معرف بالجنسية فيكون عاماً متناولاً لكل مكيل من المطعومات وغيرها (٦).

(١) سورة النساء الآية : ٤٣ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه بمناه: ٦٩٥/١ .

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه بمناه: ٦٩٥/١ .

(٤) سورة هود الآية : ٤٤ . (٥) سورة النساء الآية : ١٣ .

(٦) كشف الأسرار عن أصول البزدوى : ٤٠/٢ ، وأصول التشريع الإسلامى : ٢٩٢ .

هذا: وماتكلم فيه العلماء مسألة استعمال اللفظ فى معنييه الحقيقى والمجازى معاً فقالوا: هل يمكن استعمال اللفظ فى معنييه الحقيقى والمجازى معاً فى إطلاق واحد، واعتبار كل منها متعلقاً للحكم من غير أن يكون هناك معنى عام يشملها كأن تقول: اقتل الأسد وتريد السبع باعتباره موضوعاً له، والرجل الشجاع باعتباره شيئاً له؟

فذهب محققو الشافعية والحنفية وجمع من المعتزلة وجهور اللغويين إلى أن اللفظ لا يستعمل فى المعنى الحقيقى والمجازى معاً، فى إطلاق واحد، واعتبار كل واحد منها متعلقاً للحكم من غير أن يكون هناك معنى عام يشملها، وأجاز ذلك بعض العلماء، فثلا فى قوله تعالى:

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ (١)

المعنى المجمع عليه هنا هو المعنى المجازى فلا يرد به المعنى الحقيقى الذى هو مجرد اللمس إلا بدليل آخر. هذا على المذهب الأول.

وعلى الثانى لآمانع يمنع من إرادة المعنى الحقيقى والمجازى معاً، بدليل صحة الاستثناء فتقول: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ﴾ إلا إذا كان اللمس باليد، والله أعلم.

إثبات المجاز فى اللغة:

يلاحظ أن أكثر العلماء ذهبوا إلى القول بإثبات المجاز فى اللغة. وحكى عن قوم المنع. والمانعون لا يخلو خلافهم فى ذلك إما أن يكون خلافاً فى معنى أوفى عبارة.

والخلاف فى المعنى نوعان :

أحدهما: أن يقولوا إن أهل اللغة لم يستعملوا الأسماء فيما نقول إنها مجاز فيه نحو اسم «الحمار» فى «البلد».

(١) سورة النساء الآية: ٤٣.

قال الشيخ أبو الحسن البصرى تعليقاً على هذا (١): وهذا مكابرة لا يرتكها أحد.

والآخر: أن يقولوا إن أهل اللغة وضعوا فى الأصل اسم الحمار للرجل البليد كما وضعوه للبيمة.

وهذا باطل لأننا كما نعلم أن العلماء يستعملون ذلك فى البليد، وإطلاق الحمار على البليد إنما هو على طريق التبع والتشبيه للبيمة، ومن ثم فإن استحقاق البليد لذلك ليس كاستحقاق البيمة، ولذلك يسبق إلى الفهم من قول القائل: رأيت الحمار— البيمة دون البليد، ولو كان لفظ الحمار موضوعاً له وللبليد على السواء لم يسبق إلى الأفهام أحدهما.

فإن قيل: إذا كانت الحقائق تتم المسميات فلماذا تجوز بالأسماء عما وضعت له؟

فالجواب: أن فى المجاز من المبالغة والحذف ما ليس فى الحقيقة، لهذا كان وصف البليد بأنه حمار أبلغ فى الإبانة عن بلادته من قولهم: «بليد».

وأما الخلاف فى الاسم فبأن يسلم المخالف أن استعمال اسم «الحمار» فى البليد ليس بموضوع له فى الأصل، وأنه بالبيمة أخص لكنه يقول: لا أسميه مجازاً إذا عنى به البليد، لأن أهل اللغة لم يسموه بذلك بل أسميه مع قرينته حقيقة.

فيقال له: إن أردت أن العرب لم تسمه بذلك فصحيح، وإن أردت أن الناقلين عنهم لم يسموه بذلك فباطل بتلقيهم كتبهم بالمجاز، وبأنهم

(١) المتمد : ٢٩/١.

يقولون فى كتبهم : « هذا الاسم مجاز ، وهذا الاسم حقيقة » وليس إذا لم تسمه العرب بذلك يمتنع أن يضع الناقلون عنهم له هذا الاسم ليكون آلة وأداة فى صنائعهم ، لأن أهل الصنائع يفعلون ذلك ولهذا سُمى النحاة الضمة المخصوصة « رفعا » والفتحة « نصبا » ولم يلحقهم بذلك عيب .

وأما تسمية المانعين مجموع الاسم والقرينة حقيقة فإنه لو صح ذلك لم يقدح (١) فى تسمية أهل اللغة الاسم بانفراده مجازاً . على أن الوصف بالمجاز وبالْحَقِيقَة يرجع إلى الألفاظ ، لأنها هى المستعملة فى المعانى دون القرائن ، لأن القرائن قد تكون شاهد حال وغير ذلك مما ليس من فعل المتكلم .

دخول المجاز فى خطاب الله تعالى :

اختلف العلماء فى وجود المجاز فى القرآن الكريم على مذهبين :

المذهب الأول :

أن الله عز وجل قد خاطبنا فى القرآن بالمجاز ، وهذا مذهب الجمهور الذى يرى أن دخول المجاز فى القرآن أمر حسن ، لأن الله عز وجل أنزل القرآن بلغة العرب وإنزاله جل شأنه القرآن بلغتهم يقتضى حسن خطابه إياها فيه بلغتها ما لم يكن فيه تنفير كالكلام السخيف (٢) المنسوب قائله إلى الفتى (٣) ، ولا شك أن أكثر الفصاحة تظهر بالمجاز والاستعارة .

وقد استدلل الجمهور على الوقوع بما يلى :

١ - قال تعالى : ﴿ فَأَنظُرْكَ حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَنهَذَا قَابِوْا أَنْ

(١) يقال قدح الشيء فى صدرى بمعنى أثر (لسان العرب : ٣٥٤/٤) .

(٢) السخف هو رقة القتل وضعفه وكل مارق فهو سخيف - لسان العرب : ١٩٦٤/٣ .

(٣) يقال عنى بالأمر عيتاً إذا عجز عنه ولم يطق إحكامه - لسان العرب : ٣٢٠/٤ .

يُضَيِّنُونَهُمَا فَرَجَدَا فِيهَا جِدَارٌ يُرِيدُ أَنْ يَقْضَىٰ قَامَهُ ﴿١﴾

قال البيضاوى (٢) رحمه الله تفسيراً لقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾. يدانى أن يسقط فاستعيرت الإرادة للمشاركة كما استعير لها الهم والعزم.

وقال القرطبي (٣) رحمه الله: قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ أَنْ يَنْقُضَ﴾. أى قرب أن يسقط وهذا مجاز وتوسع... وجميع الأفعال التى حقها أن تكون للحى الناطق متى أسندت إلى جماد أو بهيمة فإنما هى استعارة أى لو كان مكانها إنسان لكان ممثلاً لذلك الفعل.

٢- قال تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (٤)

أى أمره وقضاؤه وهو من باب حذف المضاف، وقيل: جاءهم الرب بالآيات العظيمة، وقيل: جعل مجئ الآيات مجيئاً له تفخيماً لشأن تلك الآيات.

وقال أهل الإشارة (٥): ظهرت قدرته واستولت والله جل شأنه لا يوصف بالتحول من مكان إلى مكان، وأتى له التحول والانتقال ولا مكان له ولا أوان، ولا يجرى عليه وقت ولا زمان لأن فى جريان الوقت على الشيء فوت الأوقات ومن فاته شيء فهو عاجز.

المذهب الثانى:

لا يجوز أن يخاطبنا الله عز وجل بالمجاز فى القرآن. وهذا المذهب منسوب إلى بعض (٦) أهل الظاهر، وإلى أبى إسحاق الإسفرايينى وأبى بكر محمد بن داود الأصبهاني.

(١) سورة الكهف الآية: ٧٧. (٢) تفسير البيضاوى: ٣٨٩.

(٣) تفسير القرطبي: ٤٠٦٤/٥. (٤) سورة الفجر الآية: ٢٢.

(٥) تفسير القرطبي: ٥٥/٢٠.

(٦) المعتمد لأبى الحسين البصرى: ٣٠/١، وتفسير القرطبي: ٤٠٦٥/٥.

وقد استدلووا على ماذهبوا إليه بما يلي :

أولاً: لو خاطبنا الله عز وجل بالإنجاز والامتاعة للزم وصفه بأنه متجاوز في خطابه ، وبأنه مستعير .

وقد أجيب عن هذا^(١) : بأن إطلاق وصفه تعالى بالتجاوز يوهم التسميح بالقبيح ، ولهذا إذا قيل فلان متجاوز في أفعاله أفاد أنه متسمح بالقبيح فيها ، وأما قولنا : مستعير ، فإنه يفهم من إطلاقه أنه استأذن غيره في التصرف في ملكه لينتفع به ، وكل ذلك يستحيل على الله عز وجل . أضف إلى ذلك أن أسماؤه سبحانه توقيفية ، ومن ثم لا يصح إطلاق لفظ متجاوز أو مستعير عليه سبحانه .

ثانياً: إن العدول عن الحقيقة إلى المجاز يقتضى العجز عن الحقيقة ، وهو مستحيل عليه تعالى .

وقد أجيب عن هذا : بأن العدول عن الحقيقة إلى المجاز يقتضى العجز لولم يحسن العدول إلى المجاز مع التمكن من الحقيقة ، ومعلوم أن العدول إلى المجاز يحسن لما فيه من زيادة فصاحة واختصار ، ومبالغة في التشبيه ، ولو لم تكن في المجاز هذه الوجوه لجاز أن تكون فيه مصلحة لانعلمها ، ولجاز أن يكون المجاز مع قرينته يساوى في الطول كثرة ألفاظ الحقيقة ، فيجرب العدول إليه مجرى العدول من حقيقة إلى حقيقة .

ثالثاً: إن المجاز لا ينبئ^(٢) عن معناه بنفسه ، وعليه فورد القرآن به يقتضى الإلباس^(٣) .

(١) المتمد : ٣١/١ .

(٢) النبأ هو الخبر - لسان العرب : ٤٣١٥/٥ .

(٣) يقال لبس عليه الأمر يلبسه لبساً قال تيس إذا خلطه عليه حتى لا يعرف جهته فاللبس

هو اختلاط الأمر - لسان العرب : ٣٩٨٧/٥ .

والجواب: أنه لا إلباس مع وجود القرينة الدالة على المعنى المراد.

الفرق بين الحقيقة والمجاز :

المتأمل فى الحقيقة والمجاز يجد أنها يتفقان فى أمور ويختلفان فى أمور.

أولاً: ما يتفقان فيه ما يلى:

١- أنها لا يدخلان أسماء الألقاب لأن الحقيقة لفظ استعمال فى وضع له ، والمجاز لفظ استعمال فى غير ما وضع له ، والمراد من قولهم «وضع له» وضع أهل اللغة. فاللفظ إن استعمال فى وضع له كان حقيقة، وإن استعمال فى غير ما وضع له كان مجازاً، وأسماء الألقاب لم تقع على مسمياتها المعينة بوضع من أهل اللغة ولا من الشرع حتى يكون من اتبعهم فيها فى أصل موضوعهم كان قد استعمالها على الحقيقة، ومن استعمالها فيه على طريق التبعية كان متجاوزاً بها.

٢- أنه لا يخلو منها كلام وضعه أهل اللغة لشيء.

٣- الحقيقة يجوز أن تصير بالشرع أو بالعرف مجازاً فيما كانت حقيقة فيه، ويجوز أن يصير بها المجاز حقيقة فيما كان مجازاً فيه.

ثانياً: ما يختلفان فيه :

قال العلماء: الفرق بين الحقيقة والمجاز إما أن يقع بالنص من قبل أهل اللغة أو بالاستدلال بعاداتهم.

أما الأول فن وجهين:

الأول: أن يقول الواضع هذا حقيقة وذاك مجاز.

الثانى: أن يذكر الواضع حد كل واحد منها بأن يقول: هذا مستعمل فى وضع له ، وذاك مستعمل فى غير ما وضع له.

أما الآخر فن وجه ثلاثة:

الأول: أن يسبق المعنى إلى أفهام أهل اللغة عند سماع اللفظ بدون قرينة، فيعلم بذلك أنه حقيقة فيه. فإن كان لا يفهم منه المعنى المراد إلا بالقرينة فهو المجاز.

وقد اعترض على هذا الوجه باللفظ المشترك المستعمل في معنيين أو معانيه، فإنه لا يتبادر أحدهما أو أحدها لولا القرينة المعينة للمراد مع أنه حقيقة.

وأجيب عن هذا: بأنه يتبادر جميعها عند من قال بجواز حل المشترك على جميع معانيه، ويتبادر أحدها لابعينه عند من منع من حله على جميع معانيه.

الثاني: صحة النفي للمعنى المجازى عدم صحته للمعنى الحقيقي في نفس الأمر.

وقد اعترض على هذا بأن العلم بعدم صحة النفي موقوف على العلم بأن ذلك المعنى ليس من المعاني الحقيقية، وذلك موقوف على العلم بكونه مجازاً، فإثبات كونه مجازاً به دور^(١).

(١) حقيقة الدور: هو حقيقة الشيء على ما توقف عليه.

وحقيقة التسلسل: هو ترتب أمور غير متناهية.

ومن أمثلة ذلك: قولنا من أدلة وجوب الوجود لله كونه تعالى يجب افتقار العالم إليه وكل

من وجب افتقار العالم إليه فهو واجب الوجود فانه تعالى واجب الوجود.

دليل الصغرى: العالم حادث وكل حادث يجب افتقاره إلى محدث.

دليل الكبرى: أنه لو لم يكن واجب الوجود لكان جائزاً فيفتقر إلى محدث ويفتقر محدثه

إلى محدث.

فإن رجع الأمر إلى الأول مباشرة أو بواسطة فالدور لأن الأمر دار ورجع إلى مبده، وأن

تتابع المحدثون واحداً بعد واحد إلى مالا نهاية فالتسلسل لأنه تسلسل الأمر وتتابع - شرح

البيجورى على المجردة ٥٧/١، ٥٨.

وأجيب عن هذا: بأن سلب بعض المعاني الحقيقية كاف فيعلم أنه مجاز فيه ، وإلا لزم الاشتراك ، وأيضاً إذا علم معنى اللفظ الحقيقي والمجازي ولم يعلم أيهما المراد أمكن أن يعلم بصحته نفى المعنى الحقيقي أن المراد هو المعنى المجازي وبعدم صحته أن المراد هو المعنى الحقيقي .

الثالث: عدم اطراد (١) المجاز وهو أن لا يجوز استعماله في محل مع وجوب سبب الاستعمال المسموع (٢) لاستعماله في محل آخر، كالتجوز بالنخلة للإنسان الطويل دون غيره مما فيه طول، وليس الاطراد دليل الحقيقة، فإن المجاز قد يطرد كالأسد للرجل الشجاع .

وقد اعترض على هذا الوجه: بأن عدم الاطراد قد يوجد في الحقيقة كالسخرى والفاضل، فإنهما لا يطلقان على الله سبحانه وتعالى مع وجودهما على وجه الكمال فيه جل شأنه .

وكذا القارورة لا تطلق على غير الزجاج مما يوجد معنى الاستقرار فيه كاللبن (٣) .

وأجيب عن هذا الاعتراض: بأن الأمانة عدم الاطراد لا مانع لغة أو شرعاً ولم يتحقق فيما ذكرتم، وذلك لأن الشرع منع من إطلاق السخرى والفاضل على الله سبحانه وتعالى، واللغة منعت من إطلاق القارورة على غير الزجاج .

هذا: ومن الفروق بين الحقيقة والمجاز امتناع الاشتقاق فإنه دليل على كون اللفظ مجازاً، وكذلك المعنى الحقيقي إذا كان متعلقاً بالغير، فإنه إن استعمل فيما لا يتعلق به شيء كان مجازاً وذلك كالقادرة إذا

(١) اطراد الأمر استقام غنار الصحاح ٣٨٩ .

(٢) يقال ساغ له ما فعل أى جاز وسوقه له غيره تسويقاً أى جوزه - غنار الصحاح ٣٢١ .

(٣) اللبن ما عظم من الرواقيد جمع راقود وهو إنباء خزف مستطيل مقير - لسان العرب

١٧٠٢ ، ١٤٣٤/٢ .

أريد بها الصفة كانت متعلقة بالمقدور وإذا أطلقت على النبات الحسن لم يكن لها متعلق فيعلم كونها مجازاً فيه .

فائدتان :

الأولى : يجوز أن يريد الله بكلامه خلاف ظاهره إذا كانت هناك قرينة تدل على المراد ، وذلك لأن القرينة تبين لنا أن الظاهر غير مراد .

قال الشيخ تاج الدين السبكي رحمه الله (١) :

قد يريد الله بكلامه خلاف ظاهره ، إذا كانت هناك قرينة يحصل بها البيان ولا يمكن أن يعنى بكلامه خلاف ظاهره من غير بيان . اهـ .

وقال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله (٢) :

ولا يجوز أن يرد فى الكتاب والسنة ما يثنى به غير ظاهره إلا بدليل يبين المراد كما فى العام المخصوص بتأخر . اهـ .

مثال ذلك : آيات التشبيه كقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ (٣)

وقوله : ﴿ كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ • وَيَسْبِقُ فِي يَوْمِ ذَلِكَ دُجُومٌ • الْأَشْكَارُ الْأَكْرامُ ﴾ (٤)

فالظاهر هنا غير مراد حيث أقام الله تعالى قرينة قاطعة على عدم

التشبيه والمثيل له ، فقال جل شأنه : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ

الْبَصِيرُ ﴾ (٥)

وإنما قال الجمهور : لا بد من وجود قرينة ، لأن اللفظ بالنسبة إلى خلاف الظاهر الذى لا تدل عليه قرينة مهملة لا يفهم منه معنى ، والخطاب بما لا يفهم المراد منه ممتنع لعدم الفائدة .

(١) الإيهام : ٢٣٠/١ . (٢) شرح الجلال على جمع الجوامع : ٢٣٣/١ .

(٣) سورة الفتح الآية : ١٠ . (٤) سورة الرحمن آيتا : ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) سورة الشورى الآية : ١١ .

وذهب المرجئة^(١) إلى القول بجواز أن يعنى خلاف الظاهر بدون قرينة، وغالوا في ضلالهم حيث قالوا: إن المراد بظواهر الآيات والأخبار الدالة على عقاب الفاسقين، ووعيد العصاة والمذنبين هو الترهيب فقط لحمل الناس على الكف عن ارتكاب المعاصي، وذلك حتى لا يحتل نظام العالم بناء على معتقدهم أن المعصية لا تضر مع الإيمان، كما أن الطاعة لا تنفع مع الكفر.

ويترتب على هذا الكلام الخطير الكذب في أخباره تعالى وهو كفر والعماد بالله، ويرد عليهم بأن كلامهم هذا يؤدي إلى ارتفاع الوثوق عن النصوص الشرعية لاحتمال أن يراد بها خلاف الظاهر وهو باطل قطعاً.

أضف إلى ذلك أنه يفتح باباً للفساد وافتراء المفتريين على الدين حتى يصفروا كل النصوص الشرعية عن ظاهرها، بحجة أنها غير مرادة، وينهدم بذلك — لا قدر الله — صرح الدين. هذا وما يقال بالنسبة للقرآن الكريم، يقال أيضاً بالنسبة للسنة المطهرة فلا يتأتى فيها ألفاظ مراد بها غير الظاهر بدون قرينة.

وبهذا يتضح لنا أن الألفاظ لا بد أن تستعمل في معانيها الموضوعة لها، حيث لا قرينة وإذا وجدت القرينة حملت الألفاظ عليها ويكون ذلك من باب المجاز. كما لا يجوز حيث لا قرينة أن تستعمل الألفاظ في غير

(١) المرجئة: فرقة تزعم أن من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله دخل الجنة وإن عمل أى عمل، فهم يرون أن الإيمان قول بلا عمل، كأنهم قدموا القول وأخروا العمل أى أرجؤوه فسموا مرجئة، ويعتقدون أن الذنوب كلها صفات ولا تضر مرتكبها مادام على الإسلام ولذلك قال شاعرهم:

مت مسلماً ومن الذنوب فلا تحف حاشا المهيمن أن يرى تنكيداً
لو رام أن يصلحك نار جهنم ما كان أهم قلبك التوحيداً
(اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ١٠٧، وشرح البيهقي على المجوهرة ١٢٩/٢).

معانيها الظاهرة، لأن هذا يؤدي إلى الكذب في خبر الله تعالى، وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم، ويستهان بالشرعة ويخلع المرء بذلك ربة الإسلام من عنقه وهو لا يدري.

الـثانية: لا يجوز ورود ما لا معنى له في القرآن والسنة، لأنه نقص والنقص على الله تعالى محال. وجوز الحشوية (١) على الله تعالى أن يخاطبنا ويتعبدنا بالمهمل، واستندوا إلى ثلاث شبه تفيد في نظرهم أن الله عز وجل خاطبنا بالمهمل وهذه شبه هي:

الشبهة الأولى: قالوا: إن المهمل قد ورد كثيراً في القرآن الكريم، كأوائل السور نحو: الم - الر - ص - ق - ن. إلى غير ذلك مما لا معنى له، وإذا كان هذا قد ورد وقد تعبدنا الله تعالى به. إذن فالخطاب بالمهمل متعبد به وهو المطلوب.

وأجيب عن هذا من قبل الجمهور: بأننا لانسلم أن أوائل السور لا معنى لها، بل لها معاني ذكرها العلماء، ونصوا عليها، والقارئ في كتب التفسير وعلوم القرآن يجد أن من العلماء من فوض علمها إلى الله تعالى وقال: هي مما استأثر الله تعالى بعلمه، فهي لها معان ولكن معانيها مما استأثر الله به، ومن ثم فعلم معرفتنا معانيها لا يكون دليلاً على أنها مهملة. ومن العلماء من فسرها وإن كانوا قد اختلفوا في معناها:

١- فقال بعضهم: هي أسماء السور.

٢- وقال بعضهم: هي أسماء الله تعالى. قال الشعبي رحمه الله: فواتح السور من أسماء الله تعالى.

(١) الحشوية بفتح الحاء لأنهم منسوبة إلى الحشّي بالقصر كالفنّي ويجوز إسكان الشين على أنها منسوبة إلى الحشو الذي لا معنى له في الكتاب والسنة وسموا حشوية من قول الحسن البصري رحمه الله لا وجد كلامهم ساقطاً، وكانوا يجلسون في حلقاته أمامه ردوا هؤلاء إلى حشى الحلقة أي جانيها - شرح جلال الدين المحلى، وحاشية البناني عليه
٢٣٢/١، ٢٣٣.

٣- وقال ابن كثير^(١) رحمه الله: مجموع هذه الحروف المذكورة في أوائل السور بخذف المكرر منها أربعة عشر حرفاً وهي: أ ل م ص ر ك ي ع ط س ح ق ن هـ يجمعها قولك: نص حكيم قاطع له سر، وهي نصف الحروف عدداً والمذكور منها أشرف من المتروك.

خلاصة الكلام أن لأوائل السور معاني وإن اختلف فيها، لأن الله عز وجل لم ينزلها عبثاً ولا سدى ومن قال من الجهلة: إن في القرآن ماهو تعبد لا معنى له بالكلية فقد أخطأ خطأ كبيراً.

جاء في تفسير ابن كثير^(٢): فإن صح لنا فيها من المعصوم شيء قلنا به، وإلا وقفنا حيث وقفنا وقلنا: ﴿آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدَ رَبِّنَا﴾.

الثانية: قال تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَسْلُمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ عَلَمًا مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ (٣)

وجه الاحتجاج:

أنه يجب الوقف على قوله ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وحينئذ فالراسخون مبتدأ ويقولون خبر. وعليه فيكون هناك في القرآن أشياء لا يعلم تأويلها إلا الله، وقد تعبدنا الله بها، والدليل على أنه يجب الوقف على لفظ الجلالة أنه لو لم يجب لكان الراسخون معطوفاً عليه، وحينئذ يتعين أن يكون قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾ جملة حالية، والمعنى قائلين وإذا كانت حالية فإما أن تكون حالاً من المعطوف والمعطوف عليه، أو من المعطوف فقط.

(١) تفسير ابن كثير: ٥٩/١. (٢) تفسير ابن كثير: ٥٩/١.

(٣) سورة آل عمران الآية: ٧.

الأول باطل لامتناع أن يقول الله تعالى: ﴿آمَنَّا بِهِ﴾، والثاني خلاف الأصل لأن الأصل اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في المتعلقات، وإذا انتفى هذا تعين ما ادعينا من وجوب الوقف على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ وإذا وجب الوقف على ذلك لزم أنه تكلم بما لا يعلم تأويله وهو المدعى.

وقد دفع الجمهور هذه الشبهة بما يلي:

أولاً: لا نسلم وجوب الوقف على لفظ الجلالة، والواو في قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ يصح أن تكون عاطفة عطفت ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ على لفظ الجلالة، فيكون هؤلاء يعلمون تأويله أيضاً، والتعبير بقوله ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ قرينة على ذلك.

قال ابن كثير رحمه الله (١):

«.... ومنهم من يقف على قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وتبعهم كثير من المفسرين وأهل الأصول وقالوا: الخطاب بما لا يفهم بعيد.

وقد روى ابن أبي نجیح عن مجاهد عن ابن عباس أنه قال: «أنا من الراسخين الذين يعلمون تأويله. وقال ابن أبي نجیح عن مجاهد: والراسخون في العلم يعلمون تأويله ويقولون آمنا به، وكذا قال الربيع ابن أنس».

ثانياً: إن تخصيص المعطوف بالحال يمتنع إذا لم تتم قرينة تدل عليه. أما إذا قامت قرينة تدفع اللبس فلا بأس كتقوله تعالى:

﴿رَوَيْتَ آلَهُ إِشْحَقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ (٢)

فإن: ﴿نافلة﴾ حال من يعقوب خاصة لأن النافلة ولد الولد، وما نحن فيه كذلك لأن الله تعالى لا يقول: ﴿آمنا به﴾

(١) تفسير ابن كثير: ٨/٢٠. (٢) سورة الأنبياء الآية: ٧٢.

هذا ويمكن القول بأن هذا الدليل الذى أقدموه ليس فى محل النزاع، حيث إن الدليل فى خطاب له معنى غاية الأمر أن الله تعالى استأثر بعلمه، أو أن العلماء اختلفوا فى المعنى المراد، ومحل النزاع فى مهمل ليس له معنى فأين هذا من ذلك؟

الثالثة : قال تعالى :

﴿ ظَلَمْنَا كَاتِبُكُمْ زُرُوسَ الشَّيَاطِينِ ﴾ (١)

وجه الدلالة: أن الله تعالى قال قبل هذه الآية :

﴿ أَذَلِكَ خَيْرٌ لَّا أَرْجُوهُ الْوَقُورِ * لَّأَجْعَلَنَّاهُ فِتْنَةً لِلظَّالِمِينَ * إِنَّا نَبْتَلُكُمْ فُجُورًا ﴾ (٢)

ثم قال: ﴿ ظَلَمْنَا كَاتِبُكُمْ زُرُوسَ الشَّيَاطِينِ ﴾

وهذا التشبيه يفيد بيان علمنا برؤوس الشياطين ونحن لا نعلمها. فيكون الله تعالى قد تعبدنا بالمهمل وهو المطلوب.

وتدفع هذه الشبهة بأننا لانسلم عدم علمنا بالمشبه به، بل هو معلوم حيث إن العرب تضرب ذلك مثلاً فى الاستقباح فهو معلوم متداول بينهم، فدعواكم عدم المعرفة باطل لأن العرب تتخيله قبيحاً.

على أن هذا أيضاً ليس فى محل النزاع، وهذا يكون كلام الحشوية قد سقط، ولم تقم له قائمة وثبت أن الله تعالى لا يتعبدنا بالمهمل لأنه نقص وهو على الله تعالى محال.

(١) ، (٢) سورة الصافات آيات : ٦٢ - ٦٥ .

المبحث الثانى فى الصريح والكناية

الصريح ما ظهر المراد منه لكثرة استعماله فيه سواء كان هذا اللفظ مستعملاً استعمالاً حقيقياً مثل قول الرجل مثلاً: تزوجت وبعث وأشترت وصمت وصليت عند استعمالها فى حقيقتها الموضوعية لها، أم كان مستعملاً استعمالاً مجازياً كقوله تعالى:

﴿ وَنَسِلَ الْفَرِيدَ إِلَىٰ مَا فِيهَا ﴾ (١)

فهو صريح وإن كان مجازاً، لأنه صريح فى أن المراد به: واسأل أهل القرية حيث إنه لا يتصور أن يكون المراد سؤال نفس الأرض والبناء.

حكم الصريح:

الصريح يثبت مقتضاه بمجرد التلفظ به ودون نظر إلى إرادة المتكلم وقصده، وذلك لأن الصريح هو الأصل فى الكلام والكلام ما كان إلا للتعبير عن ما فى الجنان.

قال الشيخ عبد العزيز البخارى رحمه الله (٢):

حكم الصريح تعلق الحكم الشرعى، وتعين الكلام أى بنفسه وقيامه أى قيام الكلام الذى هو الصريح مقام معناه الذى دل عليه، سواء كان حقيقة أو مجازاً، من غير نظر إلى أن المتكلم أراد ذلك المعنى أو لم يُرَدِّه. ١٠٥١هـ.

(١) سورة يوسف الآية : ٨٢. (٢) كشف الأسرار: ٢٠٣/٢.

وقد رتب الفقهاء على هذا وقوع الطلاق باللفظ الصريح حتى ولو ادعى المطلق عدم قصده الطلاق^(١). كما رتبوا عليه أيضاً عدم وجوب الحد^(٢) إلا بالنكاح الصريح، فمن قال لغيره: أنا لست زانياً تعريضاً به لا يحد بهذا التعريض لاحتمال إرادة المعنى الظاهر دون ماوراءه.

وأما الكناية:

فهو اللفظ الذى استتر المعنى المراد به بحسب الاستعمال، ولا يفهم إلا بقرينة سواء كان هذا اللفظ استعمالاً حقيقياً كما فى قولك لآخر، أمام الناس عن أمر لا تريد إظهاره لهم: لقيت صاحبك وكلمته فى المسألة. أم كان استعمالاً مجازياً كقول الرجل لزوجته: أنت حرة أو اعتدى قاصداً بذلك الطلاق.

حكم الكناية:

قال العلماء: إن الكناية لا يثبت موجبها إلا بالنية أو بدلالة الحال، فمن قال لزوجته أنت حرة وقصد بذلك الطلاق طلقت وإلا فلا.

كذلك لا يثبت بها ما يندرى^(٣) بالشبهات كحد القذف، فمن قال لغيره: أما أنا فلست بزأن فهذا لا يعتبر قذفاً موجباً لحد القذف، لأنه كناية فكان خفاء المراد منه شبهة تدرك حد القذف عن القائل^(٤).

(١) الروضة الندية: ٢٨٢/٢، والمغنى لابن قدامة: ٢٢٢/٨.

(٢) الحدلفة: المنع وشرعاً: عقوبة مقدرة وجبت حقاً لله تعالى أولاًدى - معنى المحتاج ١٥٥/٤.

(٣) الدرر معناه الدفع يقال درأ الوادى بالسيل أى دفع - لسان العرب ١٣٤٧/٢.

(٤) كشف الأسرار عن أصول البيهقي ٢٠٣/٢، ٢٠٤، وأصول التشريع الإسلامى ٢١٦، والوجيز ٣٣٨، وأصول الفقه للذكوري سلام مذكور ٢٧٠.

الفصل الثالث

فى اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه

وفيه مبحثان

المبحث الأول : واضح الدلالة

المبحث الثانى : غير واضح الدلالة

المبحث الأول فى واضح الدلالة

ينقسم اللفظ الواضح الدلالة على معناه إلى أربعة أقسام هى :

١- المحكم :

وهو فى اللغة (١) : المتقن .

وفى الاصطلاح : هو المكشوف المعنى الذى لا يتطرق إليه احتمال ولا إشكال (٢) .

فالمحكم ليس فيه احتمال النسخ والتبديل وهو أقوى الأقسام الأربعة من حيث دلالته على معناه . وقد جاء فى القرآن الكريم ما يدل على أنه محكم كله قال تعالى : ﴿ كَتَبَ آيَاتِهِ وَفَصَّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (٣)

وجاء فيه ما يدل على أنه كله متشابه حيث قال جل شأنه :

﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا ﴾ (٤)

وجاء فيه ما يدل على أن بعضه محكم وبعضه متشابه قال تعالى :

﴿ هُوَ الَّذِى أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ

الْكِتَابِ وَآخَرُهَا مُتَشَابِهَاتٌ ﴾ (٥)

والحق أنه لا يوجد تعارض بين هذه الإطلاقات الثلاثة ، لأن معنى

(١) لسان العرب : ٩٥١/٢ . (٢) المستغنى : ١٠٦/١ .

(٣) سورة هود الآية : ١ . (٤) سورة الزمر الآية : ٢٣ .

(٥) سورة آل عمران الآية : ٧ .

إحكامه كله أنه منظم رصين متين لا يتطرق إليه خلل لفظي ولا معنوي، كأنه بناء مشيد محكم يتحدى الزمن، ولا يصيبه وهن ولا تصدع.

ومعنى كونه متشابهاً أنه يشبه بعضه بعضاً في إحكامه وحسنه وبلوغه حد الإعجاز في ألفاظه ومعانيه. وأما أن بعضه محكم وبعضه متشابه فعنه أن من القرآن ما اتضحت دلالة على مراد الله تعالى منه، ومنه ما خفيت دلالة على هذا المراد الكريم فالأول هو المحكم والثاني هو المتشابه (١).

وقد قال العلماء إن المحكم نوعان:

(أ) محكم لذاته:

وهو ما لا يقبل النسخ لمعناه، أو هو ما انقطع احتمال نسخه بما يدل على الدوام والتأيد كقوله تعالى بالنسبة لحرمة التزويج بأهبات المؤمنين من بعده صلى الله عليه وسلم: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُذَّارَ رَسُولَ اللَّهِ أَنْ يَنْكِحَ الْأَزْوَاجَ مِنْ بَنَاتِهِ أَبْنَاءُ﴾ (٢)

وقوله جل شأنه: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُتَّخِذَةَ أَبْنَاءَ﴾ (٣)

أو انقطع احتمال نسخه بحسب محل الكلام بأن يكون معنى الكلام في نفسه مما لا يحتمل التبديل عقلاً وذلك كآيات الدالة على صفات الباري سبحانه، ومن ذلك الأخبار المحضة الصادرة من الشارع كقوله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَكْلِمُ شَرِّ عِبَادِهِ﴾ (٤) وقوله: ﴿إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (٥)

(١) المواضع: ٨٥/٣، ومناهل العرفان: ١٦٧/٢.

(٢) سورة الأحزاب الآية: ٥٣. (٣) سورة النور الآية: ٤.

(٤) سورة المجادلة الآية: ٧. (٥) سورة الإسراء الآية: ١.

محكم لغيره:

وهو ما انقطع احتمال نسخه بمضى زمان الوحي، وعلى هذا فالأقسام الثلاثة الآتية بعد زمان الوحي تكون من قبيل المحكم لعدم قبولها النسخ، وإن كانت محتملة للبيان والتأويل فثلاً قوله تعالى:

﴿ وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ ﴾ (١)

معمل يحتاج إلى ما يبينه، وقد بينته السنة العملية والقولية، ومن ثم صار مفسراً، وبعد انقضاء زمن الوحي صار محكماً، وعلى هذا فالأحكام الشرعية المستفادة من النصوص كلها الآن من ناحية عدم قبولها النسخ تكون محكمه (٢).

حكم المحكم:

يجب العمل بالمحكم على سبيل القطع، لأنه لا يحتمل غير معناه ولا يقبل النسخ لأقوى عهد الرسالة لاقرانه بما يمنع ذلك من معنى أولفظ، ولا بعد عهد الرسالة لأنه ليس لأحد حينئذ سلطة نسخ الأحكام الشرعية.

٢ - المفسر:

فى اللغة (٣): مأخوذ من الفسر وهو الكشف فهو المكشوف معناه.

وفى الاصطلاح: هو الخطاب المبتدأ المستغنى عن تفسير لوضوحه فى نفسه (٤).

فالمفسر لا يحتمل التفسير والتأويل، ولكنه مما يقبل النسخ فى عهد الرسالة.

(١) سورة البقرة الآية : ٤٣ .

(٢) أصول السرخسى ١٦٦، وتسهيل الوصول ٨٦، وأصول الفقه الإسلامى : ٢٨٠ .

(٣) لسان العرب : ٣٤١٢/٤ . (٤) المعتمد لأبى الحسين البصرى : ٣١٩/١ .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ وَقِيلُوا لِلْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ (١) :

فإن كلمة (المشركين) اسم ظاهر عام ولكنه يحتمل التخصيص فلما ذكر بعده كلمة (كافة) ارتفع احتمال التخصيص فصار مفسراً (٢).

أنواع المفسر:

المفسر نوعان :

(أ) مفسر بذاته . (ب) مفسر بغيره .

فالمفسر بذاته :

هو ما استقل بإفادة معناه من غير أن ينضم إليه قول أو فعل .

مثاله : قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَكِلُ شَيْئًا عَلَيْهِ ﴾ (٣)

فإن هذا اللفظ واضح في معناه وهو إحاطة علمه سبحانه بكل شيء ، ومن ثم فهو غير محتاج إلى بيان من قول أو فعل ، وإنما يحتاج إلى وضع

اللغة فقط . وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَنَسِلَ الْقريةَ الَّتِي كَانُوا ﴾ (٤)

فبيان المراد من هذا القول الكريم ، وهو سؤال أهل القرية لا يتوقف على قول أو فعل ، وإنما يتوقف على العقل فقط حيث إن حقيقة هذا اللفظ طلب سؤال الجدران والبيوت ، لكن العقل صرفنا عن ذلك وقضى بأن المراد به الأهل (٥) .

المفسر بغيره :

هو ما افتقر في إفادة معناه إلى غيره من قول أو فعل وهذا الغير

يسمى مبيناً .

أقسام البيان :

قال العلماء إن بيان المجلد يقع بستة أوجه هي :

(١) سورة التوبة الآية : ٣٦ . (٢) تهليل الوصول : ٨٧ .

(٣) سورة المجادلة الآية : ٧ . (٤) سورة يوسف الآية : ٨٢ .

(٥) الإيهام : ١٣٦/٢ .

الأول: القول، وقد قال العلماء إن البيان به يحصل بدون خلاف، سواء كان هذا القول من الله تعالى أو من رسوله صلى الله عليه وسلم.

فالأول نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَقَرَةٌ مِّنْ قَائِمٍ لَّوْنُهَا تَسْوَدَانِ﴾ (١)

فإنه مبين لقوله جل شأنه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ (٢)

والآخر نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «فَمَا سَقَتِ السَّمَاءُ

العشر» (٣) فإنه مبين لقوله تعالى: ﴿وَأَوَّاحُهُ يَوْمَ يَحْصَايُوهَا﴾ (٤)

وللإمام الزركشي رحمه الله هنا كلام طيب لا بأس بإيرادها:

يقول رحمه الله (٥):

اعلم أن الكتاب هو القرآن المتلوه، وهو إِمَّا نَهْشٌ: وهو ما لا يحتمل

قوله تعالى: ﴿فَصِيَارٌ فَكُنْتَ الْيَأْرِي الْحَيَّ وَسَبْعَةٌ إِذَا نَجَّسْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ

كَامِلَةٌ﴾ (٦)

وإِذَا ظَاهِرٌ: وهو ما دل على معنى مع تجويزه غيره. والرافع لذلك الاحتمال قرآن لفظية ومعنوية.

واللفظية تنقسم إلى متصلة ومنفصلة.

أما المتصلة فنوعان:

نوع يصرف اللفظ إلى غير الاحتمال الذي لولا القرينة لَحِيلَ عليه، ويسمى تخصيصاً وتأويلاً. ونوع يظهر به المراد من اللفظ ويسمى بياناً.

فالأول كقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ الزُّبْنَ﴾ (٧)

(١) سورة البقرة الآية: ٦٦. (٢) سورة البقرة الآية: ٦٧.

(٣) أخرجه أبو داود في سننه ٥٨٠/١.

(٤) سورة الأنعام الآية: ١٤١. (٥) البرهان: ٢/٢١٤.

(٦)، (٧) سورة البقرة آيتا: ١٩٦، ٢٧٥.

فإنه دل على أن المراد من قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ البعض دون الكل الذى هو ظاهر بأصل الوضع، وبين أنه ظاهر فى الاحتمال الذى دلَّ عليه القرينة فى سياق الكلام.

وللإمام الشافعى رحمه الله قول بإجمال البيع، لأن الربا مجمل وهو فى حكم المستثنى من البيع واستثناء المجهول من المعلوم يعود بالإجمال على أصل الكلام. والصحيح الأول، فإن الربا عام فى الزيادات كلها وكون البعض غير مراد نوع تخصيص فلا تنفيذ به دلالة الأوضاع.

ومثال النوع الثانى قوله تعالى: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فإنه فسر مجمل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبَغَ لَكُمُ الظُّلُمُ الْأَيْسَرُ مِنَ الظُّلُمِ الْأَسْوَدِ﴾ (١) إذ لولا ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ لبقى الكلام الأول على تردده وإجماله.

وقد ورد أن بعض الصحابة كان يربط فى رجله الحيط الأبيض والأسود، ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له لونها، فأنزل الله تعالى بعد ذلك ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فعملوا أنه أراد الليل والنهار. وأما اللفظية المنفصلة فتوعان أيضاً:

١- تأويل. ٢- بيان.

فمثال الأول: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهَا مِنْ بَدْحٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ (٢) فإنه دل على أن المراد بقوله تعالى: ﴿أَتَلَقَّكِ مَرَّتَانِ﴾ (٣) الطلاق الرجعى. إذ لولا القرينة لكان الكل منحصراً فى الطلقتين. وهذه القرينة وإن كانت مذكورة فى سياق ذكر الطلقتين إلا أنها جاءت فى آية أخرى، فلهذا جعلت من قسم المنفصلة.

(١)، (٢) سورة البقرة آيتا: ١٨٧، ٢٣٠. (٣) سورة البقرة الآية: ٢٢٩.

ومثال الثاني: قوله تعالى: ﴿وَجُودٌ يُؤْمِرُ بِأَيْمِهِ﴾ * وَإِلَى رَبِّهَا

نَاطِلَةٌ ﴿١﴾ فإنه دل على خجواز الرؤية ويفسر به قوله تعالى:

﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (٢) . حيث كان متردداً بين نفى الرؤية

أصلاً، وبين نفى الإحاطة والحصر دون أصل الرؤية . وأيضاً قوله تعالى:

﴿كَذَلِكَ إِنْهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمِذٍ مُّحْجَرُونَ﴾ (٣)

فإنه لما حجب الكفار عن رؤيته خزيّاً لهم دل على إثباتها للأبرار،
وارتفع به الإجمال فى قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾

وأما القرائن المعنوية فلا تنحصر كقوله تعالى:

﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَرَقَصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (٤)

فإن صيغته صيغة الخبر، ولكن لا يمكن حمله على حقيقة، فإنهم قد لا يترصدن فيقع خبر الله تعالى، بخلاف خبره وهو محال، فوجب اعتبار هذه للمقريئة حمل الصيغة على معنى الأمر صيانة لكلام الله تعالى عن احتمال المحال .

ونظائره كثيرة فيما ورد من صيغة الخبر والمراد بها الأمر.

الثاني:

الفعل أى فعله صلى الله عليه وسلم مثل صلاته صلى الله عليه وسلم، فإنه - فعل الصلاة منه - مبين لقوله تعالى:

﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ (٥)

(١) سورة القيامة آيتا : ٢٢ ، ٢٣ . (٢) سورة الأنعام الآية : ١٠٣ .

(٣) سورة المطففين الآية : ١٥ . (٤) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٤٣ .

ومثل حجه صلى الله عليه وسلم فإنه مبين لقوله تعالى:

﴿ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْتَاسِرِجُ الْبَيْتِ ﴾ (١)

وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «صلوا كما رأيتموني أصلي» (٢) وقوله: «خذوا عني مناسككم» (٣) فهو دليل على أن فعله صلى الله عليه وسلم مبين للآيتين (٤).

هذا وقد قال العلماء إن البيان بالقول لا خلاف فيه، وأما البيان بالفعل فقد ذهب بعضهم إلى القول بمنعه بحجة أن الفعل قد يطول فيكون البيان به فيه تأخيراً للبيان مع إمكان تعجيله وتأخير البيان مع إمكان تعجيله كتأخير البيان رأساً وهو لا يجوز (٥). ورد ذلك بأن البيان بالقول قد يطول أيضاً، فإننا لو ذهبنا نبين ما اشتملت عليه الركعتان مثلاً

(١) سورة آل عمران الآية : ٩٧ . (٢) أخرجه البخاري في صحيحه : ١٦٢/١ .

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الحج : ٥٤٣/١ .

(٤) الإجماع : ٢١٣/٢ ، وإرشاد الفحول ١٧٣ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ٢٠/٢ .

(٥) تأخير البيان إما أن يكون عن وقت الحاجة إلى العمل بما يراد بيانه، وإما أن يكون

عن وقت الخطاب بما يراد بيانه إلى وقت الحاجة إلى العمل به .

فإن كان الأول فالقائلون بامتناع التكليف بما لا يطاق قالوا بعدم جوازه لأنه نوع منه .

وأما القائلون بجواز التكليف بما لا يطاق فقد قالوا بجوازه لأنه فرد منه .

وإن كان الثاني فللمطباء في ذلك مذاهب أشهرها مايلي :

المذهب الأول: يجوز تأخير البيان عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة مطلقاً، سواء كان

ما يراد بيانه له ظاهر يعمل به عند الإطلاق كالعام والمطلق والتركعة أوليس له ظاهر

يعمل به كالمشترك . وهذا هو مذهب الجمهور .

وقالوا إنه لا يترتب على فرض وقوعه عمال وما كان كذلك فهو جائز . وقد جاء في

القرآن : (فَإِذَا قَرَأْتَ قُرْآنَهُ ۖ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) [القيامة : ١٨ ، ١٩] .

المذهب الثاني: لا يجوز وهو قول أبي بكر الصيرفي وأبي إسحاق المروزي والمعتزلة .

المذهب الثالث: يجوز تأخير بيان المجهل ولا يجوز تأخير بيان المعلوم، وهذا هو قول أبي

الحسن الكرخي .

(اللمع ٢٩ ، وشرح الجلال المحلى ٦٩/٢) .

من الأقوال والأفعال ، فإننا نأخذ وقتاً أكثر مما لو فعلناهما ، ومع ذلك فالبيان بالقول جائز اتفاقاً فيكون البيان بالفعل كذلك .

أضف إلى ذلك أن البيان بالفعل أدل من القول على المقصود لأن فيه مشاهدة .

لكن لم يعلم كون الفعل بياناً للمجمل ؟

الجواب : يعلم ذلك بأحد أمور ثلاثة هي :

١- أن يقول هذا الفعل بيان للمجمل .

٢- أن يعلم ذلك بالضرورة من قصده .

٣- الدليل لى وهو أن يذكر المجمل وقت الحاجة إلى العمل به ثم يفعل ، يصلح أن يكون بياناً له ، ولا يفعل شيئاً آخر فيعلم أن ذلك الفـ بيان له وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة (١) .

هذا : وربما يقول قائل : لو اجتمع القول والفعل معاً بعد المجمل وكان كل منهما صالحاً لأن يكون هو المبين - بالكسر - فبأيها يكون البيان ؟

والحق أنه عند اجتماع القول والفعل ففى هذه الحالة يجب علينا أن ننظر فيهما :

فإما أن يتفقا فى الحكم أو يختلفا فيه :

فإن كان الأول ننظر : فإذا أن يعلم أن أحدهما بعينه متقدم والآخر بعينه متأخر ، أو يعلم أن أحدهما لا بعينه متقدم وآخر لا بعينه متأخر ، أو لا يعلم شيء من ذلك .

فإن علم أن أحدهما بعينه متقدم والآخر بعينه متأخر كان المتقدم هو المبين للمجمل سواء كان المتقدم قولاً أو فعلاً ويكون المتأخر مؤكداً له .

(١) شرح الاسنوى مع الإيجاز : ١٣٨/٢ .

وكذلك إذا علم أن أحدهما لا بعينه متقدم والآخر لا بعينه متأخر فيكون المتقدم فى الواقع ونفس الأمر هو المبين ويكون المتأخر مؤكداً له .

وقد ذهب الجمهور إلى هذا بقطع النظر عن كونها متساوين فى الرجحان أو أن يكون أحدهما راجحاً والآخر مرجوحاً ، بخلاف الأمدى الذى ذهب إلى القول بأنه عند اختلافهما فى الرجحان يجعل المرجوح مبيناً للفعل والراجع مؤكداً له دون العكس لئلا يلزم تأكيد الراجع بالمرجوح وهو غير معقول (١) .

وقد رد الجمهور عليه بأن امتناع تأكيد المرجوح للراجع إنما يكون فى المؤكد غير المستقل كالمفردات ، أما المؤكد المستقل فإنه لا يمتنع فيه ذلك لأن الجمل تقوى بعضها بعضاً (٢) .

وأما إذا لم يعلم تقدم أحدهما وتأخر الآخر فإن القول حينئذ يكون هو المبين دون الفعل ، وذلك لأن القول مستقل فى إفادته البيان ، بخلاف الفعل فإنه لا يعرف كونه مبيناً إلا بواحد من الأمور الثلاثة السابق ذكرها .

وإن كان الآخر بمعنى أن القول والفعل لم يتفقا فى الحكم فللعلماء فى المبين أقوال ثلاثة هى :

القول الأول :

أن القول هو المبين سواء علم تقدمه وتأخر الفعل أو العكس أو لم يعلم شيء من ذلك . وذلك لأن القول أرجح من الفعل من جهة أنه لا يودى إلى النسخ بخلاف الفعل فإنه يودى إليه ، والنسخ مرجوح وعليه فإ يوصل إليه يكون مرجوحاً كذلك . وهذا القول للجمهور .

مثال ذلك : بعد نزول قوله تعالى :

(١) الإحكام : ٢٥/٣ .

(٢) نهاية السؤل : ١٥١/٢ ، وإرشاد الفحول : ١٧٣ ، وأصول الشيخ زهير : ٢١/٣ .

﴿ وَلَوْ عَلَى النَّكَاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾ (١)

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من أحرم بالحج والعمرة أجزأه طواف واحد وسعى واحد » (٢) وروى أنه صلى الله عليه وسلم « قرن » (٣) فطاف بالبيت طوافين وسعى سعيين (٤) .

فلو فرضنا أن الفعل هنا متقدم على القول ، وجعل الفعل ميبناً للزم من ذلك أن القارن يجب عليه طوافان وسعيان ، فإذا ورد القول بعد ذلك لزم أن يكون ناسخاً لوجوب أحد الطوافين وأحد السعيين ، وعلى هذا فجعل الفعل هو المبين يلزمه النسخ ، ولو جعلنا القول هو المبين لكان الواجب على القارن طوافاً واحداً وسعيّاً واحداً ، ويكون الفعل دليلاً على أن الطواف الثانى مستحب وكذلك السعى الثانى ، أو أنه خاص به صلى الله عليه وسلم ، وبذلك يعمل بكل من القول والفعل ، ولم يلزم النسخ فكان جعل الفعل ميبناً هو الراجح .

القول الثانى :

وهو لأبى الحسين البصرى (٥) — وهو أنه عند علم التقدم والتأخر ، فإن المتقدم يكون هو المبين سواء كان قولاً أو فعلاً ، وعند عدم العلم يجعل القول هو المبين لرجحانه ، حيث إنه لا يحتاج فى إفادته البيان إلى غيره بخلاف الفعل .

(١) سورة آل عمران الآية : ٩٧ .

(٢) أخرجه ابن ماجه فى سننه عن ابن عمر ٩٩٠/٢ ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار ١٩٧/٢ .

(٣) القرآن هو أن يحرم بالحج والعمرة من الميقات ويعمل عمل الحج فيحصلان ويدخل بعمل العمرة فى عمل الحج فيكفيه طواف واحد وسعى واحد ، وهذه هى الصورة الأصلية للقرآن وله صورة أخرى وهو أن يحرم بالعمرة فى أشهر الحج ثم يحرم بالحج قبل الشروع فى الطواف — معنى المحتاج ٥١٤/١ .

(٤) أخرجه الدارقطنى فى سننه عن على كرم الله وجهه ٢٦٣/٢ . ط : دار المحاسن بالقاهرة .

(٥) المتعمد : ٣٣٩/١ .

القول الثالث:

وهو للآمدى (١) - أنه عند العلم بتقديم أحدهما على الآخر ننظر: فإن كان القول هو المتقدم كان هو المبين، وكان الفعل دالاً على استحباب الطواف الثانى، وكذا السعى الثانى. وإن كان الفعل هو المتقدم كان هو المبين للمجمل فى حقه صلى الله عليه وسلم دون الأمة، وكان القول مبيناً له فى حق الأمة، وبذلك يجب على القارن من الأمة طواف واحد وسعى واحد، ويجب على النبى صلى الله عليه وسلم طوافان وسعيان.

والذى دعاه إلى ذلك إما هو العمل بالقول والفعل معاً، وذلك لأنه لوجعل الفعل عند تقدمه مبيناً للمجمل فى حقه صلى الله عليه وسلم وأمثه لكان القول بعد ذلك إما مهملاً وإما ناسخاً، لوجوب الطواف الثانى والسعى الثانى، ولا شك أن الإهمال والنسخ خلاف الأصل، فلم يبق إلا أن يكون الفعل مبيناً للمجمل فى حقه صلى الله عليه وسلم، والقول مبيناً له فى حق الأمة عملاً بالدليلين. أما إذا لم يعلم تقدم أحدهما وتأخر الآخر، فإن القول حينئذ يكون هو المبين دون الفعل.

الثالث:

الكتابة. فقد بين الله عز وجل للملائكة ما كتبه فى اللوح المحفوظ، وبين صلى الله عليه وسلم بكتابته إلى عماله فى الصدقات (٢).

وقد اختلف العلماء الأصوليون (٣) فى الكتابة هل هى فعل أو قول أو قسم لها؟

فذهب القرافى ومن نهج نهجه إلى القول بالأول، وكأنهم نظروا إلى فعل الكتابة نفسه.

(١) الإحكام : ٢٦/٣. (٢) المتعمد : ٣٣٧/١، وشرح تنقيح الفصول : ٢٧٩.

(٣) انظر: المرجعين السابقين، والإجمال والبيان للدكتور محمد حسنى ٥٤..

وذهب القاضى أبو يعلى الخنبلى إلى الثانى ، ولعله نظر إلى الكتابة على أنها علامة على الكلام .

وذهب أبو الحسين البصرى إلى أنها قسم لكل من القول والفعل .

الرابع:

البيان بالإشارة^(١) وقد بين النبى صلى الله عليه وسلم بها حين قال : « الشهر هكذا وهكذا »^(٢) وأشار بأصابعه العشرة وقبض الإبهام فى الثالثة يعنى تسعة وعشرين ، فإن رفع الأصابع يقصد به أن عدد الأيام فى الشهر كعدد الأصابع المرفوعة ،

الخامس:

البيان بالتنبيه^(٣) على العلة كقوله صلى الله عليه وسلم فى بيع الرطب بالتمر أينقص الرطب إذا جف^(٤) ؟ قالوا نعم فنهى عن ذلك وقوله فى قبلة الصائم : « رأيت لوتمضمض »^(٥) ؟

السادس:

ماخص العلماء بيانه عن اجتهد وهو ما فيه الوجه الخمسة إذا كان الاجتهد موصلاً إليه من أحوجهين ، إما من أصل يعتبر هذا الفرع به ، وإما من طريق أمارة تدل عليه .

قال الشوكانى^(٦) رحمه الله :

وزاد شارح اللمع وجهاً سابعاً وهو البيان بالترك . والحق أن الترك^(٧) يقع لوجه هـ :

(١) المتحد : ٣٣٧/١ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الصوم : ٤٣٩/١ .

(٣) إرشاد الفحول : ١٧٣ .

(٤) أخرجه ابن ماجه فى سننه فى كتاب التجارات : ٧٦١/٢ .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه : ٣١١/٢ . (٦) إرشاد الفحول : ١٧٣ .

(٧) الإجمال والبيان للذكور محمد حنى : ٦٠ .

الوجه الأول: الترك بحكم الجبلة والطبيعة .
مثاله: ترك النبي صلى الله عليه وسلم أكل لحم الضب وتعليه ذلك بقوله: «إنه لم يكن بأرض قومي فأجدني أعافه» (١) . فهذا ترك لا حرج فيه .

الوجه الثاني: الترك لحق الغير .
مثاله: تركه صلى الله عليه وسلم أكل الثوم والبصل لحق الملائكة . وهذا ترك مباح لا حرج فيه أيضاً لحق الغير .

الوجه الثالث: الترك خوف الافتراض .
مثاله: ترك صلاة القيام في المسجد في رمضان (٢) . فقد كان صلى الله عليه وسلم يترك العمل غفافة أن يعمل به الناس فيفرض عليهم .
الوجه الرابع: الترك لما لا حرج في فعله .

مثاله: إعراضه صلى الله عليه وسلم عن غناء الجاريتين في بيته في يوم عيد الفطر، وقوله لأبى بكر: «إن لكل قوم عيداً وهذا عيدنا» (٣) .

الوجه الخامس: ترك المباح إلى ما هو الأفضل .
مثاله: القسم بين الزوجات لم يكن واجباً في حقه صلى الله عليه وسلم ، وذلك من باب الخصوصية قال تعالى:

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: ١٧٤/٢ .

(٢) الحديث أخرجه مسلم ٣٠٥/١ ونصه: عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد ذات ليلة وصلى بصلاته ناس ثم صلى من القابلة فكثرت الناس ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما أصبح قال: قد رأيت الذي صنعتم فلم يمنعني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم .

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه عن عائشة رضى الله عنها: ٦١٢/١ .

﴿ تَرْجِيهِنَ ثَمَّاءَ مِنْهُنَّ وَيُؤْتِيهِنَّ الْإِلَاحَ مَنْ تَشَاءُ ﴾ (١) الآية .

ومع أن القسم غير واجب عليه إلا أنه فعل الأليق والأفضل ، وكان أعدل ما يكون بين زوجاته رضى الله عنهن .

الوجه السادس : الترك للمطلوب خوفاً من وقوع مفسدة أعظم من مصلحة .

مثاله : قوله صلى الله عليه وسلم : « لولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر في البيت وأن ألصق بابه بالأرض » (٢) - وفي رواية : « لأسست البيت على قواعد إبراهيم » .

حكم المفسر (٣) :

قال العلماء : إن حكم المفسر هو وجوب العمل به قطعاً مع احتمال أن يصير منسوخاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وأما بعد وفاته فكل القرآن عكم ، لا يحتمل النسخ لأن نسخ الكتاب إنما يكون بكتاب أوسنة كما سيأتى ، ومعلوم أنه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لا ينزل كتاب ولا تحدث سنة .

٣- النص :

وهو مأخوذ من قولك نصبت الدابة إذا حملتها على سير فوق سيرها المعتاد ، وسمى مجلس العروس متصة لزيادة ظهوره على سائر المجالس ، ويأتى النص بمعنى منتهى الشيء (٤) .

وفى الاصطلاح :

هو اللفظ الدال بصيغته على المعنى المقصود بالسوق أصالة مع احتمال التأويل وقبول النسخ في عهد الرسالة .

(١) سورة الأحزاب الآية : ٥١ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحة : ٥٥٨/١ . ومالك في الموطأ : ٢٣٨ .

(٣) تسهيل الوصول : ٨٦ . (٤) غتار الصحاح : ٦٦٢ ، ولسان العرب : ٤٤٤١/٥ .

وعرفه الشيخ العرطلى بقوله (١) :

والنص عرفاً كل لفظ وارد لم يحتمل إلا لمعنى واحد
كقد رأيت جعفرأ وقيل ما تأويله تزيله فليعلم
على العموم يطلق النص عند الفقهاء على ما قابل الإجماع والقياس،
ويريدون به الكتاب والسنة وهو عند الأصوليين يطلق على ما قابل
المحكم والمفسر والظاهر، ويريدون به التعريف المتقدم.

ومن أمثله: قول الله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾ (٢)
فإن هذا القول الكريم ظاهر في تحليل البيع وتحريم الربا، ونص في
التفرقة بين البيع والربا رداً على الكفرة الذين يقولون بأنها متماثلان،
ولكن هذه التفرقة لم تفهم بدون انضمام قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ (٣)

والكلام الواحد يجوز أن يكون ظاهراً في معنى نصاً في معنى آخر،
كما يجوز أن يكون الكلام ظاهراً باعتبار لفظ نصاً باعتبار لفظ آخر كقوله
تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا كُرِمْنَ النِّسَاءَ مَثْنَى وَفُلْثَ وَوَرْدَعٍ﴾ (٤)
فإن لفظ انكحوا ظاهر في حل النكاح إلا أنه مسوق لإثبات العدد
باعتبار قوله. ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَوَرْدَعٍ﴾ فكان نصاً في إثبات العدد
والكلام سيق لبيان العدد بدليل السياق، وهو قوله تعالى:

﴿فَلَمَّا خَفَ سَمُ الْأَقْدَامِ أَقْبَضُوا فَكَيْدَهُ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾

فالآية ظاهرة في الإباحة نص في بيان العدد

وكذلك الأمر في قوله تعالى:

﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾

(١) لطائف الإشارات: ٣٦. (٢) سورة البقرة الآية: ٢٧٥.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٧٥. (٤) سورة النساء الآية: ٣.

(٥) أصول الرخسى: ١٦٤/١، وتسهيل الوصول: ٨٤.

فإن اللفظ نص في إفادة وجوب الجلد إذ هو مسوق لذلك ، وهو ما تفيد به الصيغة بنفسها ، وإن كان ظاهراً في حرمة الزنى لأنه المتبادر إلى الذهن من نفس الصيغة .

حكم النص :

قال العلماء يجب العمل ببدلول النص حتى يقوم دليل على تأويله أو تفسيره أو نسخه فإن كان مطلقاً بقي على إطلاقه حتى يدل دليل على تقييده كما قيدت الوصية في قوله تعالى :

﴿ مِنْ بَدْوٍ وَصِيَّةٌ يُؤْتِيهَا أَوْ دِينَ ﴾ (١)

بعدم الزيادة على الثلث بحديث سعد - الثلث والثلث كثير (٢) .

وإن كان عاماً بقي على عمومته حتى يدل دليل على تخصيصه ، كما خصص العموم في قوله تعالى :

﴿ وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ (٣)

بقوله تعالى : ﴿ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُذْأَبُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُكُونَ أَنْزِلَ مِنْكُمْ ﴾ (٤)

وقصر لفظ المطلقات في قوله تعالى : ﴿ وَأَمَّا لَفَتْ بِرَبِّكُمْ ﴾ (٥)

على المدخول بين غير الحوامل بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْبَسُوا

الْمُؤْمِنَاتِ بَعْدَ مَا هُنَّ مِنْكُمْ قَبْلَ أَنْ تُسَوِّهَنَّ مَا كُنَّ عَلَيْهِنَّ مِنْ عَدُوٍّ تَعْدُوْنَهَا ﴾ (٦)

وقوله تعالى : ﴿ وَأُولَئِكَ الْأَحْصَالُ أَجْلُهُمْ أَنْ يَصْنَعُوا حَلْمَةً ﴾ (٧)

ويبقى اللفظ مباه كان خاصاً أو عاماً على حقيقته حتى يقوم دليل على أن المراد به مجازه ، كما دلت القرينة على أن المراد بالصاع في قوله

(١) سورة النساء الآية : ١١ . (٢) أخرجه ابن ماجه في سننه : ٩٠٤/٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٤ . (٤) سورة الأحزاب الآية : ٥٣ .

(٥) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ . (٦) سورة الأحزاب الآية : ٤٩ .

(٧) سورة الطلاق الآية : ٤ .

صلى الله عليه وسلم: «لاتبيعوا الصاع بالصاعين»^(١) ما يملأ الصاع من المكيلات^(٢).

٤- الظاهر:

وهو فى اللغة: الواضح^(٣).

وفى الاصطلاح: ما دل على المعنى دلالة ظنية أى راجحة^(٤).

وعبارة ابن الحاجب^(٥):

«الظاهر الواضح وفى الاصطلاح ما دل دلالة ظنية إما بالوضع كالأسد أو بالعرف كالغائط».

ومن أمثلته: قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾^(٦)

فإنه ظاهر فى حل البيع وتحريم الربا ولم يسق لها، وقد فهمها من نفس اللفظ، وإنما سيق هذا القول الكريم لنفى المماثلة بين البيع والربا.

وكذلك الأمر فى قوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾^(٧)

فإنه ظاهر فى دلالة على وجوب طاعته صلى الله عليه وسلم فى كل ما يأمر به أو ينهى عنه، وهذا المعنى هو المتبادر فهمه من نفس ألفاظ الآية الكريمة، إلا أنه ليس هو المقصود الأصلى من سياق الآية، لأن الآية مسوقة أصلاً للدلالة على وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم فى قسمة الفىء^(٨) وتدلل تبعاً على وجوب طاعته مطلقاً.

(١) أخرجه مسلم فى كتاب البيوع: ٦٩٥/١، ومالك فى الموطأ: ٣٨٥.

(٢) تهذيب الوصول: ٨٥، وأصول التشريع الإسلامى: ٣٠٥، ٣٠٦.

(٣) لسان العرب: ٢٧٦٧/٤.

(٤) شرح المضد: ١٦٨/٢، وشرح الجلال المحلى: ٥٢/٢.

(٥) مختصر ابن الحاجب: ١٦٨/٢.

(٦) سورة البقرة الآية: ٢٧٥. (٧) سورة الحشر الآية: ٧.

(٨) الفجىء: مال حصل لنا من الكفار بلا قتال وبلا إيجاب خيل، ويقسم على خمس فرق =

حكم الظاهر :

قال العلماء يجب العمل بمعنى الظاهر كما هو حتى يقوم دليل على تفسيره أو تأويله (١) أو نسخه . وعليه فإن كان مطلقاً بقى على إطلاقه حتى يدل دليل على تقييده ، كما قيد الحل فى قوله تعالى :

= بصرف خسه للمذكورين فى قوله تعالى—(ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى ..) الحشر ٧— وتعطى الأربعة أخماس الباقية للمقاتلة وفى مصالح المسلمين — الإقناع ١٩/٥ ، ٢٠ .

(١) التأويل مشتق من آل إذا رجع تقول آل الأمر إلى كذا أى رجع إليه . وفى الاصطلاح : حل الظاهر على المحتمل المرجوح وهذا يتناول التأويل الصحيح والفساد فإن أردت تعريف الصحيح زدت فى الحد— بدليل يصيره راجحاً . — لأنه بلا دليل أوسع دليل مرجوح أو مساوٍ فاسد . فالتأويل قسمان : صحيح ، وفساد . فالصحيح ما وافقت فيه عدة شروط هى :

١— أن يكون اللفظ محتملاً للتأويل أى يحتمل المعنى الذى يعبرف إليه اللفظ ولواحتمالاً مرجوحاً أما إذا لم يحتمله أصلاً فلا يكون التأويل صحيحاً .
٢— أن يكون اللفظ قابلاً للتأويل وهو الظاهر والنص فقط بخلاف الحكم والمفسر فلا يقبل واحد منها التأويل .

٣— أن يكون التأويل مبنياً على دليل معقول من نص أو قياس أو إجماع أو حكمة التشريع وبإدائه العامة فإن لم يكن مبنياً على دليل مقبول كان التأويل غير مقبول .
٤— ألا يعارض التأويل نصاً صريحاً ..

فن التأويل الصحيح تخصيص عموم البيع المستفاد من قوله تعالى (وأحل الله البيع) بالسنة التى نبت هن بيع مينة كبيع الإنسان ما ليس عنده .
ومن التأويل الفاسد ما قاله بعض الحنفية نجماً بين الحديثين المشهورين «أبما امرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها فتكاحها باطل فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها» «الأم أحق بنفسها والكر يستأمرها أبوها» وقد أخرجها ابن ماجه فى سنته ٦٠١/١ — ٦٠٥ فقد قالوا : إن المراد بالمرأة فى الحديث الأول الأمة وهذا يفيد بأن نكاح الأمة نفسها باطل بخلاف نكاح الحرة البالغة العاقلة نفسها — الهداية ١٤٢/١ ، وبداية المجتهد ٨/٢ — ١٢ ، وسبل السلام ١٠٢/٣ .

وهذا الجمع والتأويل باطل لما يلى :

أولاً : إن المصوم فى الحديث قرى والمكاتبة نادرة وليس فى كلام العرب إرادة النادر الشاذ باللفظ الذى ظهر منه قصد المصوم فكلمة أى من كلمات الشرط ، وقد أكدت بما

﴿ وَأَمِلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ (١)

بعدم الزيادة على أربع بقوله تعالى: ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ﴾ (٢)
وبعدم الجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها بقوله صلى الله عليه وسلم:
« لا يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة وخالتها » (٣).

وإذا كان عاماً بقى على عمومته حتى يدل دليل على تخصيصه كما
خصص عموم البيع في قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (٤)،
بنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر (٥) وعن بيع الإنسان ما
ليس عنده (٦) وبيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه (٧).

الفرق بين النص والظاهر:

قبل ذكر الفرق بين النص والظاهر أرى من اللازم أن أذكر هنا أن
التفرقة بين الظاهر والنص لم ينص عليها الإمام الشافعي رحمه الله في
رسالته المشهورة التي تعتبر اللبنة الأولى، لعلم أصول الفقه، ومن ثم
كان النص عنده هو الظاهر والظاهر هو النص بـلا تفرقة بينهما.

= وهي أيضاً من أدوات الشرط مما يدل على أنه يترتب الحكم بالطلاق على الشرط
وكذلك لفظ المرأة إذا أطلق كان عاماً يشمل كل امرأة.
ثانياً: يترتب على تأويل المرأة بأن المراد بها الأمة وقوع التعارض بين صدر الحديث
وعجزه، فإن عجز الحديث - فإن دخل بها... صريح في أحقيتها للمهر حينئذ، ومعلوم
أن الأمة لا تستحق المهر لما فهرها لسيدها (شرح المضد ١٦٩/٢، وشرح الجلال المحلى
٥٣/٢، والوجيز ٣٤٤).

(١) سورة النساء الآية: ٢٤. (٢) سورة النساء الآية: ٣.

(٣) أخرجه مالك في الوطأ عن أبي هريرة: ٣٢٩.

(٤) سورة البقرة الآية: ٢٧٥.

(٥) أخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة: ٧٣٩/٢.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه: ٧٣٨/٢.

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه من حديث ابن عمر: ٧٤٦/٢.

قال الإمام أبو حامد الغزالي (١) رحمه الله :

«وأما الشافعي رضي الله عنه فإنه سمي الظاهر نصاً ثم قال : النص ينقسم إلى ما يقبل التأويل وإلى ما لا يقبله ، والمختار عندنا أن يكون النص ما لا يتطرق إليه التأويل وتسمية الظاهر نصاً منطبق على اللغة لا مانع في الشرع منه إذ معنى النص قريب من الظهور . تقول العرب : نصبت الظبية رأسها إذا رفعت وأظهرته ، وسمى الكرسي منصة إذ تظهر عليه العروس » .

فالإمام الشافعي رحمه الله لم يذكر فرقاً بين النص والظاهر ، ولكن الأصوليين من بعده فرقوا بينها لأن الفروع الفقهية التي استنبطها الفقهاء من بعده ومن قبله توجب الأخذ بالفرقة بين نوعين من العبارات : عبارات قوية الدلالة في الأحكام بحيث لا يتطرق إليها الاحتمال ، أو الاحتمال الناشئ عن الدليل ، ونصوص يتطرق إليها الاحتمال ولكنها ظاهرة في معنى ، ولا يحظر على الذهن عند سماعها سواء ، وإن كانت هي في ذاتها تحتل غيره ، وكل له مرتبة في الاستدلال فلا مانع من أن يطلق على أحدهما اسم ينبئ عن مرتبته ويوضح موضعه من الآخر .

على العموم إن كلا من النص والظاهر يحتمل التأويل لكن الفرق بينها يتضح فيما يلي :

أولاً : عند التعارض بينها يرجح النص على الظاهر كما سيأتى مثاله قريباً .

ثانياً : احتمال النص التأويل أبعد من احتمال الظاهر .

ثالثاً : أن دلالة النص على معناه أوضح من دلالة الظاهر على معناه .

(١) المنقول : ١٦٥ ، والمستقى : ٣٨٤/١ .

رابعاً: أن معنى النص هو المقصود الأصلي من سوق الكلام، بخلاف الظاهر فعناه مقصود تبعاً لأصالة من سوق الكلام.

مراتب واضح الدلالة :

ذكرت فيما سبق الأقسام الأربعة للفظ الواضح الدلالة وهي : المحكم والمفسر والنص والظاهر، وهي وإن كانت كلها واضحة الدلالة إلا أنها تتفاوت في قوة وضوح دلالتها على المراد منها أقواها — كما ذكرت — المحكم — ثم المفسر ثم النص ثم الظاهر، ويظهر أثر هذا التفاوت عند التعارض فثلاً إذا تعارض نص وظاهر قدم النص لأنه أوضح دلالة من الظاهر، وإذا تعارض نص ومفسر قدم المفسر وفي الوقت نفسه يرجح المحكم ويقدم على الجميع، وإليك أمثلة للتعارض الظاهري قدم فيها ورجح ما ذكرت. فبالنثال يتضح المقال :

أولاً: التعارض بين النص والظاهر^(١) :

مثاله : قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ بَرِئُوا مِنْ آلِ لُوطٍ حَوَالَيْنَا كَمَا لَبِئْنَا

(١) عرف العلماء التعارض بتماريف كثيرة من أشهرها ما ذكره الإسنى رحمه الله حيث قال التعارض بين الأمرين : هو تقابلها على وجه يمنع كل واحد منها مقتضى صاحبه (نهاية السؤل : ٢٠٧/٢). ولحق أن الأدلة الشرعية لا يمكن أن يتأتى تعارض فيها في الواقع ونفس الأمر، وكل ما هنالك أنه تعارض بحسب نظر المجتهد، ومن هنا قال جمهور العلماء : يجب أن يكون موقف المجتهد تجاه الدليلين المتعارضين في نظره على النحو التالي :

أولاً: الجمع بين المتعارضين بأى نوع من أنواع الجمع حيث إن العملُ بها ولو من وجه أولى من إسقاط أحدهما بالكلية .

غير أن هذا الجمع مشروط بألا يؤدي إلى إبطال نص من نصوص الشريعة، وألا يكون بالتأويل البعيد.

وقد ذكرت ذلك والحمد لله وحده مشفوعاً بالأمثلة في رسالة الدكتوراه الموسومة بالتعارض والترجيح عند الأصوليين وأثرهما في الفقه الإسلامى .

ثانياً: الترجيح أى تفضيل أحدهما على الآخر الذى يمارضه وذلك عند تعذر الجمع ووجود مسوغ للترجيح .

لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ الرِّضَاعَةَ ﴿١﴾

فهذا القول الكريم نص في أن مدة الرضاعة حولان، وظاهر في وجوب الرضاعة على الأمهات.

وقوله تعالى: ﴿وَحَلَّلَ لَهُ وَصَلَهُ لَيْلَتَيْنِ مِنْهُمَا﴾ (٢)

ظاهر في أن مدته حولان ونصف، لأنه سبق لئمة الوالدة على الولد، وليس لبيان مدة الرضاعة، فرجع الأول لأنه نص وهو يجب العمل به قطعاً، ولا يجوز العمل بخلافه.

وكذلك الأمر في قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ﴾ (٣)

مع قوله تعالى: ﴿فَلْيَكْفُرُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبُعٍ﴾ (٤)

فالأول ظاهر في الدلالة على إباحة الزواج بأكثر من أربع، في حين أن الثاني نص في تحريم الزيادة على أربع ومن هنا يرجح لقوته.

ثانياً: التعارض بين النص والمفسر:

قال صلى الله عليه وسلم: «المستحاضة تتوضأ لكل صلاة» (*).
فهذا القول الكريم نص في إيجاب الوضوء على المستحاضة لكل صلاة،

ثالثاً: النظر في تاريخ الدليلين المتعارضين— وذلك عند تمذر الجمع والترجيح— فإن عرفه فإنه حينئذ ينسخ المتأخر المتقدم حيث إنه لا يتصور ورود نصين متعارضين من الشارع الحكيم في زمن واحد.

وأبداً: الحكم بسقوط الدليلين المتعارضين عند تمذر ما تقدم والرجوع إلى البراءة الأصلية والحق أنه ليس في شريعتنا دليلان متعارضان من كل وجه وعز الجمع والترجيح ومعرفة الشارح وحكم عليها بالسقوط، فاقاله الجمهور هنا من القول بالسقوط إنما هو بيان للجواز العقلي دون الوقوع الفعلي والله تعالى أعلم.

(١) سورة البقرة الآية : ٢٣٣. (٢) سورة الأحقاف الآية : ١٥.

(٣) سورة النساء الآية : ٢٤. (٤) سورة النساء الآية : ٣.

(٥) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطهارة : ٢٠٤/١.

لأنه المتبادر إلى الذهن من المقصود بالسياق^(١)، ويحتمل التأويل باستعارة اللام للتوقيت— أى لوقت كل صلاة، وعليه ففيه مجاز بالحذف، وهو يتعارض مع ما روى عنه صلى الله عليه وسلم: «المستحاضة تنوذاً لوقت كل صلاة»^(٢) لأنه مفسر لا يحتمل التأويل، وإن كان يحتمل النسخ في عهده صلى الله عليه وسلم، ومن ثم فيرجع هذا المفسر لقوته، وعليه فيصح لها أن تصلى صلوات بوضوء واحد في وقت كل صلاة مفروضة^(٣).

ثالثاً: التعارض بين المفسر والمحكم:

قال تعالى: ﴿وَأَشِيدُوا دُوتِي عَلَىٰ نِعْمَتِي﴾^(٤)

فإن هذا القول الكريم مفسر لأنه مسوق لإفادة قبول شهادة العدلين مطلقاً، حتى ولو كانا محدودين في قذف، ولا تحتمل العبارة غير قبول شهادة العدول مطلقاً، لأن الإشهاد إنما يكون للقبول عند الأداء.

وقوله جل شأنه: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْهَادَةَ أَبَدًا﴾^(٥)

يقضي عدم قبول شهادة المحدود في قذف وإن تاب، وصار عدلاً. فهو محكم في رد شهادته، إذ لا يحتمل النسخ للتأييد فرجح^(٦).

رابعاً: من أمثلة التعارض بين الأقسام الأربعة:

قوله تعالى: ﴿وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٧)

(١) فن ذهب إلى ذلك من الفقهاء السادة الشافعية (مغنى المحتاج: ١١٢/١).

(٢) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار: ١٠٣/١.

(٣) اللباب في شرح الكتاب: ٤٦/١، والمحرر في الفقه: ٢٧/١.

(٤) سورة الطلاق الآية: ٢. (٥) سورة التور الآية: ٤.

(٦) انظر: حاشية العلامة الكنتري السمة بقر الأقرار: ٥١/٢.

هذا ومن ذهب إلى ذلك من الفقهاء أبو حنيفة رحمه الله فقال: لا تميز شهادة القاذف

أبداً ولو تاب. وقال مالك رحمه الله: تميز شهادته وبه قال الشافعي رحمه الله.

(٧) سورة البقرة الآية: ٤٣.

فإنه ظاهر فى معناه بالنظر إلى من يعرف العربية ، ونص من حيث إن الغرض من سوق الكلام إيجاب الصلاة ، ومفسر من حيث إنها كانت جملة وفسرها النبى صلى الله عليه وسلم بفعله وقوله : « صلوا كما رأيتمونى أصلى » كما أنها كانت تحتل أن لا يتكرر وجوبها لأن الأمر كما يرى بغض الأصوليين (١) لا يقتضى التكرار. كما كان ذلك يحتمل النسخ فى عصره صلى الله عليه وسلم فجاء قوله تعالى :

﴿ إِنِ الصَّلَاةُ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴾ (٢)

أى مفروضاً مؤقتاً يقتضى التكرار، فهذه الآية الكريمة محكمة فى التوقيت فرجحت (٣).

وكذلك الأمر فى قوله تعالى : ﴿ فَتَجِدُ الْمَلَائِكَةَ كُتُبًا مُّوجِعُونَ ﴾ (٤)

فقوله : ﴿ فَتَجِدُ الْمَلَائِكَةَ ﴾ ظاهر فى سجودهم ، ويقول تعالى : ﴿ كُلُّهُمْ ﴾ ازداد وضوحاً على الأول ، فصار نصاً ويقول : ﴿ أَجْعُونَ ﴾ انقطع أى احتمال فصار مفسراً ، ولما كان ذلك إخباراً من الشارع لا يقبل النسخ فيكون محكماً (٥).

هذا وقد قال العلماء إن أتت معارضة بين نص وظاهر ، أو بين محكم ومفسر أو بين الأربعة جميعاً فهى معارضة صورية لأن أحدهما — كما تقدم — أولى من الآخر باعتبار الوصف .

(٢) سورة النساء الآية : ١٠٣ .

(٤) سورة الحجر الآية : ٣٠ .

(١) شرح الاسنوى : ٣٧/٢ .

(٣) المنار وشرحه ٣٥٩ .

(٥) أصول الفقه الإسلامى : ٢٨٢ .

المبحث الثانى

فى غير واضح الدلالة

غير واضح الدلالة من النصوص هو ما لا يدل على المراد منه بنفس صيغته، بل يتوقف فهم المراد منه على أمر خارجى. إن كان يُرآل خفاؤه بالبحث والاجتهاد، فهو الخفى أو المشكل، وإن كان لا يُرآل خفاؤه إلا بالاستفسار من الشارع نفسه، فهو المجمل، وإن كان لا سبيل إلى إزالة خفاؤه أصلاً فهو المتشابه. فغير واضح الدلالة قسمه الأصوليون إلى أربعة أقسام ليست فى مرتبة واحدة فى الخفاء، وإنما هى متفاوتة فأعلاها التشابه، وأقل منه خفاء المجمل، ثم المشكل ثم الخفى.

وهذه الأقسام الأربعة أزداد تقابل الأقسام المذكورة السابقة، فالخفى ضد الظاهر والمشكل ضد النص، والمجمل ضد المبين والمتشابه ضد المحكم، وإليك بيان المراد اصطلاحاً بكل واحد منها وأمثلته وحكمه.

أولاً: الخفى:

والمراد به عند الأصوليين: اللفظ الذى يدل على معناه دلالة ظاهرة، ولكن فى انطباق معناه على بعض الأفراد نوع غموض وخفاء تحتاج إزالته إلى نظر وتأمل^(١).

فاللفظ حينئذ يعتبر خفياً بالنسبة إلى هذا البعض من الأفراد، ومنشأ هذا الغموض أن الفرد فيه صفة زائدة على سائر الأفراد، أو ينقص عنها صفة أوله اسم خاص. فهذه الزيادة أو النقص أو التسمية الخاصة تجعله

(١) التلويح على التوضيح ١/ ١٢٦، وشروح النار ٣٥٩، وفوتح الرحوت ٢/ ٢٠، وأصول خلاف ١٧٠.

موضع اشتباه، فيكون اللفظ خفياً بالنسبة إلى هذا الفرد لأن تناوله له لا يفهم من نفس اللفظ بل لابد له من أمر خارجي .

مثاله : قال تعالى : ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ (١) .

فلفظ السارق في الآية الكريمة يطلق على من يأخذ مال الغير خفية من حرز مثله (٢) ، وهذا هو المفهوم الشرعي له ، والظاهر منه أنه يتناول جميع أفرادها حتى من يسرق الناس في يقطتهم بنوع من المهارة وخفة اليد وهو المسمى «الطارار» (٣) كما يتناول بحسب الظاهر النباش الذي يسرق أكفان الموتى في قبورهم ، لكن في اختصاص من يسرق الناس في يقطتهم باسم الطرار ، وفي اختصاص من يسرق الأكفان باسم النباش جعل لفظ السارق خفى المعنى بالنسبة إليها ، لأن انطباق معناها عليها لا يفهم من نفس اللفظ ، بل لابد له من أمر خارجي . فتسمية الطرار والنباش بهذا الاسم ، أورثت شبهة في صدق لفظ السارق عليها ، واحتيج في معرفة ذلك إلى شيء من البحث والتأمل .

وقد بحث العلماء في هذا فوجدوا أن الطرار سمي بهذا الاسم لخاصة لزيادة معناه عن معنى السارق ، لأن السارق يسرق الأعين النائمة وهذا يسارق الأعين المتيقظة ، ومن ثم اتفقوا على تطبيق حكم السارق عليه (٤) .

أما النباش فقد اختص بهذا الاسم لتقصانه في معنى السرقة ، لأنه لا يأخذ مالا مرغوباً فيه من حرز أو حافظ ، لأن القبر لا يصلح أن يكون حرزاً ، والميت لا يصلح حافظاً فلا يتناوله لفظ السارق ، فلا يقام عليه

(١) سورة المائدة الآية : ٣٨ . (٢) معنى المحتاج ٤ / ١٥٨ .

(٣) الطرار هو الذي يشق كُم الرجل ويأخذ ما فيه فهو مأخوذ من الطر وهو القطع والشق - لسان العرب ٣ / ٣٦٥٤ - .

(٤) المحرر في الفقه ٢ / ١٥٦ ، والمجموع ٢٠ / ٧٥ .

حد السرقة، وإنما يعزى وذلك عند الإمام أبي حنيفة رحمه الله (١). أما الجمهور فيرى أن لفظ السارق يتناول النباش، لأن اختصاصه بهذا الاسم لا ينفي انطباق معنى السارق عليه، وإنما يكون هذا الاختصاص كاختصاص نوع معين من أنواع الجنس باسم فيبقى مندرجاً تحت هذا الجنس، وعليه فيكون النباش نوعاً من أنواع جنس السارق فيصدق عليه اسم السارق.

وكون القبر غير حرز مرفوض، لأنه يصلح أن يكون حرزاً بالنسبة للكفن، لأنه معروف أن حرز كل شيء ما يناسبه، وكون الكفن غير مرغوب فيه لا يمنع ماليته، وتقومه فيتحقق الشرط في المسروق وهو كونه مالاً متقوماً، ومن ثم يقام على النباش حد السرقة (٢).

هذا وما عرض له الخفاء في بعض أفرادهِ بسبب وصف يميز هذا البعض عن غيره لفظ القاتل في قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يرث القتال شيئاً» (٣) فإن دلالة على القاتل عمداً ظاهرة، أما دلالة على القاتل خطأً ففيها شيء من الخفاء منشؤه الخطأ، فإن الحرمان من الإرث عقوبة فهل يستحقها المخطئ كما يستحقها المتعمد؟

ذهب المالكية (٤) ومن نهج نهجهم إلى القول بعدم دخول القاتل خطأً في الحديث، وذلك لأنه لم يقصد القتل، وعليه فليس من الإنصاف حرمانه من الإرث.

أما الحنفية (٥) فسووا بين المخطئ والمتعمد، لأنه قصر في حالة

(١) الشهاب في توضيح الكتاب ٣/ ٦٧.

(٢) المحرر في الفقه ١٥٨/٢، والمجموع ٨٥/٢٠، والروضة ١٢٩/١٠، وعمدة السالك ١٨٢، والفتاوى ٢٧٢/٨.

(٣) أخرجه ابن ماجه في سننه ١١٣/٢.

(٤) بداية المجتهد ١٩٣/٢ (٥) الشهاب ١٩١/٣.

تستدعى وتستلزم المبالغة في الخيطه والحذر، ولو فلنا بتوريثه لا نفتح للمجرمين باب يدخلون منه إلى استعجال إرث الأغنياء من مورثهم بقتلهم وادعاء الخطأ فيه، ومن القواعد الفقهية المعروفة — من استعجل شيئاً قبل أوانه عوقب بحرمانه (١) .

حكم الحنفى (٢) :

هو النظر والتأمل في العارض الذى أوجب الحفاء فى انطباق اللفظ على بعض أفرادها، فإن رؤى أن اللفظ يتناوله جعل من أفرادها وأخذ حكمه كما فى الطرار، وإن رؤى أن اللفظ لا يتناوله لم يأخذ حكمه، وقد يتفق العلماء فى نتيجة تأملهم وبحثهم وقد يختلفون .

ثانياً: المشكل :

المشكل كما تقدم ضد النص وهو مأخوذ من قول القائل : أشكل على كذا أى دخل فى أشكاله وأمثاله، كما يقال : أحرم أى دخل فى الحرم، وأشتى أى دخل فى الشتاء، وأشأم أى دخل فى الشام .

قال الشيخ محمد المحلاوى الحنفى رحمه الله (٣) :

المشكل مأخوذ من أشكل على الأمر دخل فى أشكاله وأمثاله، ولذا قيل إن المشكل كرجل تغرب عن وطنه واختلط بأشكاله من الناس، فيطلب موضعه ويتأمل فى أشكاله ليوقف عليه .

وأما المشكل فى الاصطلاح : فهو اسم لما يشبه المراد منه بدخوله فى أشكاله على وجه لا يعرف المراد إلا بدليل يتميز به من بين سائر الأشكال (٤) . والمتأمل فى كل من الحنفى والمشكل يجد أن فى كل

(١) الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطى ١٥٢

(٢) التلويح على التوضيح ١٢٧/١، وتسهيل الوصول ٨٨، والوجيز ٣٥٤

(٣) تسهيل الوصول له ٨٨ . (٤) أصول السنخى ١/١٦٨ .

واحد منها خفاء غير، أن سبب الخفاء فى الحفى ليس من نفس اللفظ، ولكن فى الاشتباه فى انطباق معناه على بعض أفراده لعوامل خارجية، لذا فإن الس يعرف المراد منه ابتداء.

أما سبب الخفاء فى المشكل فن نفس اللفظ لكونه مشتركاً وضع فى أصل اللغة لأكثر من معنى أولتعارض ما يفهم من نص ما يفهم من نص آخر.

أقسام المشكل : قسم العلماء الإشكال إلى قسمين : القسم الأول :

إشكال ناتج من غموض فى المعنى المراد حيث إن اللفظ مشترك ولا بد من وجود قرينة خارجية تعينه.

مثال هذا القسم :

قال تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَرْفَعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَ رُكُوعٍ﴾ (١)
فالقراء موضوع لكل من الطهر والحيض، ومن ثم أشكل الأمر على الفقهاء هل عدة المطلقة من ذوات الحيض ثلاثة أطهار أم ثلاث حيضات ؟ وقد تقدم موقفهم بشئ من التفصيل.

القسم الثانى :

إشكال ناتج وناشئ من تعارض ما يفهم من نص مع ما يفهم من نص آخر مع أن كل نص على حدة لا إشكال فى دلالة، وإنا ينشأ الإشكال من مقابلة النصين، ومحاولة التوفيق بينهما.

ومن أمثلة هذا القسم :

قال تعالى : ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾ (٢)

(٢) سورة النساء آية : ٧٨ .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٢٨ .

وقال تعالى: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسْرَةٍ فَمِنْ نَحْسَةٍ مِنْ رَبِّكَ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيْئَةٍ فَمِنْ نَقْمَةٍ﴾ (١).

وظاهر هذين النصين التعارض، ولكن في الحقيقة لا يوجد أدنى تعارض بينهما، لأن نسبة السيئة إلى النفس في الآية الأولى المراد بها التسبب والكسب بسبب الذنوب، وأما قوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾. فهو على الحقيقة أى خلقاً وإيجاداً.

حكم المشكل: الطريق لإزالة الإشكال في اللفظ المشكل هو اجتهاد المجهّد، لأن الإشكال في النصوص الفقهية ليس معناه إيهاماً لا يفهم منه الحكم، بل معناه احتمال في اللفظ أوفى الأسلوب، يجعل المعنى لا يفهم إلا بعد التأمل والترجيح، ومن ثم فإن هذا يعدّ من قبيل الإيهام النسبي لا من قبيل الإيهام الذي يحتاج إلى تفسير من السنة إن كان قرآناً، ولذلك يزول الإشكال باجتهاد المجهّدين والتوفيق بين النصوص والمقاصد العامة.

ثالثاً: المجمل:

المجمل في اللغة: المبهم مأخوذ من أجمل الأمر (٢) بمعنى أجهمه، ويقال أجمل الشيء يعني جمعه.

وفي الاصطلاح: هو ما لم تتضح دلالاته أى ماله دلالة غير واضحة (٣).

فقوله: «ما» جنس في التعريف يشمل اللفظ والفعل.
وقوله: «دلالة» قيد يخرج به المجهل فإنه لا دلالة فيه على شيء.

(١) سورة النساء آية: ٧٩.

(٢) غتار الصحاح ١١١، ولسان العرب ١/٣٨٦.

(٣) شرح العضد ١٥٨/٢.

كديز مقلوب زيد، وعليه فلا يوصف المجهل الذى لا معنى له بإيجال
أوبيان.

وقوله: «غير واضحة» قيد آخر يخرج به المبين، فإن الدلالة فيه
واضحة.

على العموم سبب الخفاء وعدم الإيضاح فى المجهل لفظى لا عارضى
بمعنى أن اللفظ المجهل لا يدل بصيغته على المراد منه، ولا توجد قرائن
لفظية أوحالية تبينه، بل لابد من الرجوع إلى الشارع نفسه لمعرفة المراد
من اللفظ:

أقسام المجهل: المجهل على أقسام ثلاثة هي (١):

١ - مجمل بين معانيه الحقيقية التى وضع اللفظ لها كقوله تعالى:

﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَرْفَعُونَ يَأْتُسِيَهُنَّ ثَلَاثَةٌ قُرُوءٌ﴾ (١)

فإن لفظ القرء كما تقدم موضوع للحيض بوضع وللمظهر بوضع آخر
ولم تقم قرينة على المراد.

٢ - مجمل بين أفراد الحقيقة الواحدة لأن المراد فرد معين من هذه
الأفراد، ولم يقم الدليل على تعيينه وذلك كقول الله تعالى:

﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْكُرُوا بَقَرَةً﴾ (٢)

فإن لفظ البقرة موضوع لحقيقة واحدة معلومة ولها أفراد، والمراد فرد
معين بدليل أن بنى إسرائيل حين سألوا عن البقرة ولونها، أجابهم
الله عن أسئلتهم وأقرهم عليها، فكان هذا مشعراً بالتعيين.

٣ - مجمل بين مجازاته وذلك إذا انتفت الحقيقة، أى ثبت عدم إرادتها

(١) شرح الإسنى ١٤٣/٢.

(٢) سورة البقرة الآية: ٦٧.

(٢) سورة البقرة الآية: ٢٢٨.

وتكافأت المجازات يعنى لم يترجح واحد منها على الآخر بمرجح من المرجحات المذكورة فى باب التعارض والترجيح، وذلك مثل قوله صلى الله عليه وسلم: «لا صلاة إلا بقراءة الكتاب»^(١) على رأى أبى عبد الله البصرى رحمه الله، فإن حقيقة هذا اللفظ هو نفى ذات الصلاة عند عدم قراءة أم الكتاب، ولكن هذه الحقيقة غير مرادة للشارع، لأننا شاهد الذات قد تقع بدون القراءة فتعين الحمل على المجاز، وهو إضمار الصحة أو الكمال، ولما كان إضمار الصحة أقرب إلى نفى الذات كان أرجح من إضمار نفى الكمال، وذلك لأن نفى الذات يستلزم انتفاء جميع الصفات، ولا شك أن نفى الصحة أقرب إليه فى هذا المعنى من نفى الكمال، لأنه لا يبقى مع نفى الصحة وصف بخلاف نفى الكمال فإن الصحة تبقى معه.

هذا وقد قال العلماء: إن الإجمال واقع فى الكتاب والسنة، وقال أبو بكر الصيرفى رحمه الله: ولا أعلم أحداً أبى هذا غير داود الظاهرى رحمه الله. وقيل إنه لم يبق مجمل فى كتاب الله تعالى بعد موته صلى الله عليه وسلم^(٢).

وقال إمام الحرمين الجوينى رحمه الله^(٣): إن المختار عندنا أن كل ما يُثبت التكليف به لا إجمال فيه، لأن التكليف بالمجمل تكليف بالمحال، وما لا يتعلق به تكليف فلا يعد استمرار الإجمال فيه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم.

وقال الماوردى والرويانى رحمهما الله^(٤): يجوز التعميد بالخطاب المجمل قبل البيان، لأنه صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن وقال له:

(١) أخرجه ابن ماجه فى سننه ٢٧٣/١ - ٢٧٥. (٢) إرشاد الفحول ١٦٨.

(٣) البرهان فى أصول الفقه ١/٢٢٥. (٤) إرشاد الفحول ١٦٨.

«ادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأنى رسول الله، فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة، فإن هم أطاعوك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» (١).

فالرسول صلى الله عليه وسلم تعبدهم بالتزام الزكاة قبل بيانها.

قالا: وإنما جاز الخطاب بالمجمل وإن كانوا لا يفهمونه لأحد أمرين:

الأول: أن يكون إجماله توطئة للنفس على قبول ما يتعقبه من البيان، فإنه لو بدأ فى تكليف الصلاة بها لجاز أن تنفر النفوس منها ولا تنفر من إجمالها.

الثانى: أن الله تعالى جعل من الأحكام جلياً، وجعل منها خفياً ليستفاضل الناس فى العمل بها ويثابوا على الاستنباط لها، فلذلك جعل منها مفسراً جلياً وجعل منها مجملاً خفياً.

حكم المجمل: قال العلماء: إن المجمل يتوقف فى تعين المراد منه حتى يأتى البيان من الشارع، ومن هنا إذا بين المجمل فقد يكون البيان بياناً وافياً قطعياً وقد يكون بياناً وافياً ظنياً وقد يكون بياناً غير واف. فإذا جاء البيان وافياً بدليل قطعى، التحق المجمل بالمفسر، وصار حكمه كحكمه وذلك مثل كلمة (هلوع) فى قول الله تعالى:

﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَاوٍرٌ﴾ فقد بينه الله بقوله بعده:

﴿إِذَا سَأَلَكَ الشَّرْعُ رُوعًا * فَإِنْسَهُ الْخَيْرُ مَرُوعًا﴾ (٢).

ومن ذلك أيضاً بيان الرسول صلى الله عليه وسلم للصلاة والصيام والزكاة والحج، فإن بيانه صلى الله عليه وسلم لهذه الأركان كان وافياً قطعياً.

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ٢٩/١. (٢) سورة المعارج آيات: ٢٠، ٢١، ٢٢.

أما إذا كان البيان بدليل ظني سواء كان ظني الثبوت فقط ، أو ظني الدلالة فقط أو ظني الثبوت والدلالة فإنه في هذه الحالة يلتحق الجمل بالمؤول ، لأن البيان بالدليل الظني لا يكفي وحده لإزالة الإجمال ، بل يبقى اللفظ محتملاً للتأويل ، ويكون الشارع بهذا البيان قد فتح الطريق أمام المجتهدين للتأويل بالبيان والنظر ومن ذلك أن مسح الرأس في الوضوء جاء مجملاً في مقدار ما يمسح وقد بينه ما روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ ومسح ناصيته (١) .

لكن يلاحظ أن هذا الحديث المبين لمقدار ما يمسح حديث ظني لا قطعي . وأما إذا لم يكن البيان وافياً التحق الجمل بالمشكل ، وانفتح باب الاجتهاد لبيانها ، لأنه حيث لم يبين الشارع المعنى فقتضاه أن يترك أمر بيانها للمجتهد فيصير حكمه حكم المشكل وهو الطلب ، والبحث عن القرائن للوقوف على المعنى المراد .

مثال ذلك : قال الله تعالى : ﴿ وَأَحْلَ آلهَ الْبَيْعِ وَرَزَّ الْبَيْعَ ﴾ (٢) .

وقال : ﴿ يَتَأَيَّأُ الَّذِينَ يَسْمُونَ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً ﴾ (٣) .

فلفظ الربا جاء في القرآن مجملاً وقد ورد في السنة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال في بيان الربا : « الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والملح بالملح والتمر بالتمر مثلاً بمثل سواء بسواء يبدأ بيد فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد » (٤) .

فهذا الحديث الشريف ظني ، ولم يحصر الربا في هذه الأنواع الستة

(١) الناصية : قصاص الشعر في مقدم الرأس - لسان العرب ٤٤٤٧/٥ - والحديث أخرجه مسلم في صحيحه ١٣٠/١

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٧٥ . (٣) سورة آل عمران الآية : ١٣٠ .

(٤) أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري ٦٩٢/١ .

حتى يقتصر الربا عليها، ولم يبين بياناً وافياً أنه يشمل غيرها أيضاً فكان اللفظ مع هذا البيان محتملاً للتأويل والنظر وبقي مشكلاً لا مفسراً، ويكون الطريق قد ذلّل (١) أمام المجتهدين بهذا البيان لمعرفة ما يكون فيه الربا قياساً على ماورد في الحديث.

رابعاً: المتشابه:

عرف الأصوليون المتشابه فقالوا: هو اللفظ الذي خفى المراد منه فلا تدل صيغته على المراد منه، ولا سبيل إلى إدراكه إذ لا توجد قرينة تزيل هذا الخفاء واستأثر الشارع بعلمه (٢).

ومن أمثلته: قال تعالى: ﴿الَّذِينَ عَلَىٰ الْعَرْشِ اسْتَغْنَىٰ﴾ (٣).

وقال سبحانه: ﴿يَذَاقُونَ قُرْقُورًا يَبْزُقُونَهَا﴾ (٤) وكذلك الحروف المقطعة

في أوائل السور.

والتأمل في القرآن الكريم، يجد أن الألفاظ المتشابهة لا توجد في آيات الأحكام الشرعية العملية كما ثبت ذلك بالاستقراء (٥)، وذلك

(١) التذليل هو التسهيل — لسان العرب ١٥١٤/٢ —.

(٢) أصول السرخسي ١٦٩/١، والوجيز ٣٥٧.

(٣) سورة طه الآية: ٥. (٤) سورة الفتح الآية: ١٠.

(٥) الاستقراء هو تصفح أمور جزئية ليحكم بمحكمها على أمر كلي يشملها وهو توهمان:

(أ) تام: وهو تصفح جميع الجزئيات ليحكم بمحكمها على كلي يشملها مثل: كل حيوان ناطق وهذا النوع يفيد القطع اتفاقاً.

(ب) ناقص: وهو تصفح أغلب الجزئيات ليحكم بمحكمها على كلي يشملها مثل: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ وإفما كان هذا استقراء ناقصاً لأن التسامح لا يحرك فكه الأسفل فالحكم متخلف فيه.

وهذا النوع متخلف فيه:

فذهب بعض العلماء إلى القول بأنه لا يفيد الحكم لقطعاً ولا ظناً. وذهب بعضهم إلى أنه يفيد ظناً ولا يفيد قطعاً وهو رأى الجمهور — نهاية السؤل ١٣٣/٣، وبحوث الأدلة المختلف فيها ٣٧ —.

لأن نصوص الأحكام يراد بها العمل والتطبيق لا مجرد الاعتقاد، ولا يمكن العمل بها إذا كانت متشابهة، وحيث إنها شرعت للعمل بمقتضاها فيلزم أن لا يكون فيها أى تشابه.

إذا علم هذا تبين لنا أن المتشابه بالمعنى الذى أراده الأصوليون، ليس من بحث الأصول، وإنما هو من أبحاث علم الكلام، وكل ما يمكن أن نقوله هنا هو أن الحروف المقطعة وآيات الصفات ليست من قبيل المتشابه الذى يريدونه لأن الحروف المقطعة جاءت لبيان أن القرآن مؤلف من هذه الحروف وأمثالها، ومع هذا فقد عجز البشر عن الإتيان بمثل آية منه، وهذه آية إعجازه وكونه من عند الله.

وكذلك الأمر فى آيات الصفات فتحمل على المعنى اللاتق بالله عز وجل، لأن ذاته سبحانه لما كانت مغايرة لذواتنا كانت صفاته أيضاً كذلك، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١).

لكن هل لذكر المتشابه فى القرآن حكمة؟

والجواب نعم وإليك بعضاً منها:

١ - رحمة الله بالإنسان الضعيف الذى لا يطيق معرفة كل شىء. لذا فقد حجب الله عنه معرفة الساعة حتى لا يفتك به الخوف والهلع لو أدرك بالتحديد شدة قربها منه.

٢ - الابتلاء والاختبار: أيؤمن الإنسان بالغيب ثقة بخبر الصادق أم لا؟ فالذين اهتموا يقولون: آمنا وإن لم يعرفوا على التعيين والذين فى قلوبهم زيغ يكفرون به.

٣ - إقامة الدليل على عجز الإنسان وجهله مهما عظم استعداده، وغزر

(١) سورة الشورى الآية: ١١.

علمه، وإقامة شاهد على قدرة الله الخارقة، وأنه وحده الذى أحاط بكل شيء علماً.

٤ - اشتغال القرآن على المحكم والمتشابه يجعل الناظر فيه مضطراً إلى تحصيل علوم كثيرة مثل اللغة والنحو وأصول الفقه مما يعينه على النظر والاستدلال، فكان وجود المتشابه سبباً فى تحصيل هذه العلوم.

٥ - باشتغال القرآن على المحكم والمتشابه، يضطر الناظر والباحث فيه إلى الاستعانة بالأدلة العقلية فيتخلص من ظلمة التقليد وفى ذلك تنويه بشأن العقل، والتحويل عليه ولو كان كله محكماً لما احتاج إلى الدلائل العقلية وظل العقل مهملًا.

الفصل الرابع

فى كيفية دلالة اللفظ على المعنى

وفيه مبحثان

المبحث الأول : فى طرق الدلالة عند الحنفية

المبحث الثانى: فى دلالة الكلام على المعانى عند الشافعية

تمهيد:

معلوم أنه لا يمكن استنباط الأحكام الواردة فى القرآن الكريم والسنة النبوية إلا بعد فهم المعنى، وهذا الفهم إما أن يكون طريقه عبارة النص أو إشارته أو دلالته أو اقتضائه. وعلى هذا فالحكم المستفاد من اللفظ إما أن يكون ثابتاً بنفس اللفظ أولاً، فإن كان ثابتاً بنفس اللفظ ننظر: إن كان اللفظ مسوقاً له فهو العبارة وإلا فهو الإشارة. وإن لم يكن ثابتاً بنفس اللفظ بل مفهوم منه لفة فهو دلالة النص أو مفهوم منه شرعاً فهو الاقتضاء.

على العموم طرق الدلالة عند الحنفية مغايرة لطرق الدلالة عند الشافعية، وسأتكلم عند ذلك بعون الله تعالى بشيء من التفصيل فى مبحثين فأقول وبالله التوفيق:

المبحث الأول

طرق الدلالة عند الحنفية

حصر السادة الحنفية طرق دلالة النص في الأربعة المتقدمة وهي^(١):

- (أ) عبارة النص .
- (ب) إشارة النص .
- (ج) دلالة النص .
- (د) اقتضاء النص .

هذه هي طرق الدلالة عندهم وقد قالوا: إن تعارضت هذه الطرق فقدم أقواها. وهو عبارة النص فإشارته فدلالته وأخيراً دلالة الاقتضاء، وستأتي أمثلة لذلك إن شاء الله وإليك بيان الطرق الأربعة:

أولاً: عبارة النص ودلالاتها على الأحكام:

المراد بعبارة النص: دلالة اللفظ على المعنى المتبادر ففهمه من نفس صيغته، سواء كان هذا المعنى هو المقصود من سياقه أصالة أو تبعاً^(٢). فكل معنى يفهم من ذات اللفظ واللفظ مسوق لإفادة هذا المعنى أصالة أو تبعاً، يعتبر من دلالة العبارة، ويطلق عليه المعنى الحرفي للنص أى المعنى المستفاد من مفردات الكلام وجمله^(٣).

(١) التلويح على التوضيح ١/١٢٩، وقواطع الرحموت ١/٤٠٦، وتسهيل الوصول ١٠٠، وأصول الفقه للبرديسى ٣٦٤، وأصول الفقه للدكتور بدران أبو العنين ١٧٤، وأصول الفقه للدكتور سلام مذكور ٢٩٩.

(٢) المقصود أصالة هو الغرض الأول من الكلام والمقصود تبعاً غرض ثان يدل عليه اللفظ ويمكن تحقيق الغرض الأول بدونه.

(٣) الوجيز فى أصول الفقه ٣٥٨

مثال ذلك :

(أ) قال تعالى : ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ (١).

فهذا النص الكريم تدل صيغته دلالة ظاهرة على معنيين كل منها مقصود من سياقه :

أحدهما : أن البيع ليس مثل الربا .

ثانيهما : أن حكم البيع هو الإحلال وحكم الربا التحريم .

ولاشك أن هذين المعنيين مفهومان من عبارة النص ، ومقصودان من سياقه ، ولكن المعنى الأول مقصود من السياق أصالة ، لأن الآية جاءت للرد على من زعم أن البيع مثل الربا .

أما المعنى الثانى فمقصود من السياق تبعاً وذلك لأن نفي المماثلة استتبع بيان حكم كل من البيع والربا حتى يؤخذ من اختلاف الحكمين أنها غير متماثلين ، ولو كان المقصود ماسبق الكلام له أصالة فقط لقال : ليس البيع مثل الربا . دون بيان حكم كل منها ، وإنما العبارة دلت على أنه يقصد منها تبعاً بيان حكم كل منها إذ قد يتصور نفي المماثلة بينهما فى الصورة دون الحكم .

(ب) قال تعالى : ﴿ فَاتَّخِذُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثَلًا ﴾

وَرَبِّعَ (٢)

فهذا النص الكريم يدل بعبارة على ثلاثة معان هى :

الأول : إباحة الزواج .

الثانى : قَصْرُ عددِ الزوجات على أربع كحدٍّ أقصى للتمتد فى وقت

واحد .

(٢) سورة النساء الآية : ٣ .

(١) سورة البقرة الآية : ٢٧٥ .

الثالث: الاقتصار على زوجة واحدة عند خوف الظلم حال تعدد الزوجات .

وهذه المعاني المذكورة مقصودة من السياق فهي مفهومة ومستفادة من عبارة النص والفاظه، إلا أن المعنى الثاني والثالث مقصودان أصالة، لأن الآية سيقّت في شأن الأوصياء الذين كانوا يتخرجون من الوصاية على اليتامى خوفاً من الوقوع في أكل أموالهم مع أنهم لا يتخرجون عن ترك العدل بين الزوجات، حيث كان الواحد منهم يجمع ما يشاء من الزوجات في عصمته من غير حصر ولا يعدل بينهن فقال لهم الله عز وجل: إن خفتم الوقوع في ظلم اليتامى فخافوا أيضاً عدم العدل بين الزوجات، واقتصروا على أربع، فإن خفتم الجور فيكفى واحدة. فالأقتصار على أربع أوعلى واحدة مقصودان من السياق أصالة.

أما إباحة الزواج وهو المعنى الأول فهو المقصود التبعي من سياق الآية، فالله عز وجل قد ذكره على سبيل التبع للتوصل إلى المعنيين المقصودين أصالة.

ثانياً: إشارة النص ودلالاتها على الأحكام:

إشارة النص هي: دلالة اللفظ على معنى غير مقصود من سياقه لأصالة ولا تبعاً، ولكنه لازم للمعنى الذي سيق الكلام من أجله. فالنص لا يدل على هذا المعنى بصيغته، وإنما يشير إلى هذا المعنى بطريق الالتزام. وما يشير إليه النص قد يحتاج فهمه إلى دقة نظر لخصاء التلازم وقد يكون التلازم ظاهراً يعرف بأدنى تأمل^(١).

هذا والأصل في دلالة إشارة النص أن تكون قطعية كدلالة العبارة إلا إذا وجدت قرينة تصرفها عن ذلك.

(١) فوائح الرهوت ٤٠٧/١ .

مثال ذلك: (أ) قال تعالى:

﴿وَالَّذِينَ يَرْضِعْنَ أَوْلَادَهُمْ حَوْلَهُنَّ حَكَامَاتٌ لِّمَن أَرَادَ أَنْ يُنِمَّ
الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١).

فهذه الآية الكريمة تفيد بطريق عبارة نصها ما يأتي:

- ١ - وجوب الإرضاع على الأمهات.
- ٢ - مدة الرضاع الكامل حولان كاملان.
- ٣ - نفقة المرضع على والده.
- ٤ - اختصاص الوالد بنسبة الولد إليه.

وهذه الأحكام مستفادة بطريق العبارة، لأن هذا هو المتبادر فهمه من النص المقصود من سياقه، ويلزم من اختصاص الوالد بولده المستفاد من اللام الموجودة في لفظ (لَهُ) ما يأتي:

١ - أن الأب ينفرد في وجوب النفقة عليه لولده فكما لا يشاركه أحد في نسبة الولد إليه لا يشاركه أحد في النفقة عليه.

٢ - للأب أن يأخذ من مال وليه ما يستدبه حاجته لأن الولد نسب إلى والده بلام الملك في قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ﴾ وظاهر أن تمنك ذات الولد غير ممكن لكونه حرّاً، ولكن تملك ماله يمكن فيجوز عند الحاجة إليه، وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم: «أنت ومالك لأبيك» (٢). فهذا الحكمان لازمان للمعنى المتبادر فهمه من النص، وهو اختصاص الوالد بولده، وغير مقصودين من السياق ففهم هذين الحكمين عن طريق هذا اللزوم يسمى بإشارة النص.

(١) سورة البقرة الآية: ٢٣٣. (٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ٧٦٩/٢.

(ب) قال تعالى :

﴿ أَلَمْ يَكُنْ لَكَ آيَةً أَنْ يَقُولَ لَكُمُ الْيَهُودُ لَمَنْ شَاءُوا الْحَرَّمَ وَقُلْنَا لَمْ يَحَرِّمْ اللَّهُ شَيْئًا وَلَكِنْ شَاءُوا الْحَرَّمَ فَلْيَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ ذُنُوبَهُمْ طُغْيَاءً هُمْ فَجَنُوا ﴾ (١)

فهذا النص الكريم يفهم بعبارة إباحة مخالطة النساء في كل لحظة من الليل حتى يتبين الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر، ولما كانت هذه الإباحة تستلزم أن الصائم قد يصبح جنباً فيجتمع في حقه وصفان : الجنابة والصيام ، واجتماعهما معاً يستلزم عدم تنافيهما وعدم فساد الصوم بالجنابة ، فقد صح في الحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يصبح جنباً وهو صائم (٢).

وإذا كانت الآية قد دلت بعبارتها على إباحة قربان الزوجة إلى آخر جزء من الليل ، فإنها تدل بإشارتها إلى جواز أن يصبح الصائم جنباً ، وهذا غير مقصود من سياق الآية ، لكنه لازم للمعنى الذى دلت عليه الآية بعبارتها .

ثالثاً : دلالة النص ودلالاتها على الأحكام :

هى دلالة اللفظ (٣) على أن حكم المنطوق به ثابت لمسكوت عنه لفهم علة ذلك الحكم ، بمجرد العلم باللغة ، على معنى أنه يفرفها كل عارف باللغة دون حاجة إلى اجتهاد ونظر .

هذا ولما كان الحكم المستفاد عن طريق دلالة النص يؤخذ من معنى النص لا من لفظه سماها بعض الأصوليين : « دلالة الدلالة » وسماها آخرون : « فحوى الخطاب » لأن فحوى الكلام هو معناه ، وسماها السادة الشافعية - مفهوم الموافقة ، لأن مدلول اللفظ فى محل السكوت

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٧ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه ٤٤٩/١ ، ومالك فى الموطأ ١٩٤ .

(٣) أصول السرخسى ١٤١/١ ، وفواتح الرحموت ٤٠٩/١ ، وتسهيل الوصول ١٠٣ .

موافق لدلوله فى عمل النطق وعليه فيكون المسكوت عنه موافقاً فى الحكم للمنطوق. ٤ .

على أن ههنا من الأصوليين من أدخل هذه الدلالة فى القياس، وسماها القياس الجلى أو قياس الأولى وذلك لأن المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق لظهور العلة فيه على نحو أقوى من المنطوق به، وعلى هذا فإن دل بعبارة على حكم فى واقعة ووجدنا واقعة أخرى متفقة مع الأولى فى العلة، وأولى منها بالحكم، وكانت هذه المساواة أو الأولوية تفهم بمجرد فهم اللغة دون حاجة إلى نظر وتأمل واجتهاد، فإنه يتبادر إلى الفهم حينئذ أن النص يتناول الواقعتين، وأن الحكم المنصوص عليه يثبت للمسكوت عنه أى يثبت للواقعة الثانية.

والظاهر— والله أعلم— أن دلالة النص تفرق عن القياس من جهة أن العلة هنا يمكن لكل عارف باللغة، أن يدركها دون نظر واجتهاد، بعكس القياس فإن العلة فيه يحتاج استخراجها إلى نظر واجتهاد.

ومن أمثلة دلالة النص:

(أ) قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي

بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (١)

فهذا النص الكريم يفهم من عبارته تحريم أكل أموال اليتامى ظلماً، ويفهم من دلالته تحريم أن يؤكلوها غيرهم، وتحريم إحراقها وتبديدها وإتلافها بأي نوع من أنواع الإتلاف، لأن هذه الأشياء تساوى أكلها ظلماً فى أن كلاً منها اعتداء على مال القاصر العاجز عن دفع الاعتداء، وعليه يكون النص المحرم بعبارة أكل أموال اليتامى ظلماً مُحَرِّماً إحراقها وتبديدها بطريق الدلالة، وواضح أن المفهوم الموافق للمسكوت عنه مساو للمنطوق.

(١) سورة النساء الآية: ١٠

(ب) قال تعالى: ﴿ فَلَا تَنْفُلْ مَعَهَا ﴾ (١).

هذا القول الكريم يدل بعبارة على نهي الولد أن يقول لوالديه ﴿ آف ﴾ لما فى هذا القول من إيذاء لها وإيلام، ويتبادر إلى الفهم أن النص يتناول حرمة ضربها وشتمها لما فى الضرب والشتم من إيذاء وإيلام أشد مما فى كلمة ﴿ آف ﴾ وعليه فيكون الضرب والشتم أولى بالتحريم من التأفيف، ومن ثم يكون المسكوت عنه أولى بالحكم من المنطوق، ولا شك أن هذا المعنى واضح لا يحتاج إلى إعمال نظر وفكر.

(ج) قال تعالى: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ يَرْفَعُونَ بِأَفْسُسِهِنَّ ثَلَاثَ قُرُوءٍ ﴾ (٢)

فهذه الآية يفهم منها بدلالة العبارة وجوب العلة (٣) على المطلقة، للتأكد من براءة رحما، وهذه العلة يفهمها أهل اللغة. فكل من يعرف اللغة يدرك أن العلة فى ذلك هى التأكد من براءة الرحم، ويمكن بمقتضى فحوى الخطاب تطبيق هذا الحكم على من حدث الفرقة بينها وبين زوجها بسبب فسخ عند الزواج لسبب يقتضى الفسخ، وذلك لاستواء العلة فيها وعليه فتجب العدة على المنسوخ زواجها بدلالة النص.

غير أن الشافعية يرون حال استواء العلة من قبيل القياس، يراها الحنفية ومن وافقهم من قبيل فحوى الخطاب. والفقهاء يختلفون بالنسبة لهذا النوع: فجمهور الحنفية يعدونه دلالة

(١) سورة الاسراء الآية: ٢٣. (٢) سورة البقرة الآية: ٢٢٨.

(٣) هى اسم لمدة تربص فيها المرأة لفرقة براءة رحما أوللتبدا أولتضجها على زوجها، وشرعت صيانة للأنسب وتحصينا لها من الاختلاط رعاية لحق الزوجين والولد والتامح الثانى.

والأصل فيها التعبد بدليل أنها لاتقتضى بقره واحد مع حصول البراءة به - معنى المحتاج ٣/٣٨٤ -

النص ويجرونه فى الحدود والكفارات . ويراہ بعضهم من باب القياس ويقصرون الاستدلال به لذلك على ماعدا الحدود والكفارات مما لا يجرى فيه القياس عندهم .

والشافعية الذين يرون هذا النوع من قبيل القياس منهم من وافق البقائين بقصره على ماعدا الحدود والكفارات ، لكن أهل المذهب أنه يثبت به الحدود والكفارات مادام للقياس وجه صحيح .

قال الإسئوى رحمه الله (١) :

أقول الصحيح وهو مذهب الشافعى كما قاله الإمام أن القياس يجرى فى الشرعيات كلها ، أى يجوز التمسك به فى إثبات كل حكم حتى الحدود والكفارات والرخص والتقديرات إذا وجدت شرائط القياس فيها . اهـ .

وقد ترتب على هذا اختلافهم فى تطبيق الحكم بالكفارة على من جامع زوجته فى نهار رمضان عامداً على الزوجة ، فىرى الحنفية (٢) ومن نهج نهجهم وجوب الكفارة على كل من الزوج والزوجة ، لدلالة الحديث بفحوى الخطاب ، وذلك لتساويهما فى التكاليف الشرعية .

وأما حديث أبى هريرة : جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقال : هلكت . قال : « وما أهلكك ؟ » قال : واقعت امرأتى فى رمضان . قال : « هل تجد ماتعتق رقبة ؟ » قال : لا . قال : « فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ » قال : لا . قال : « فهل تجد ماتطعم ستين مسكيناً ؟ » قال : لا . ثم جلس فأثنى النبى صلى الله عليه وسلم بمرق (٣) فيه تمر فقال : « تصدق بهذا » . فقال : على أفقر مما

(١) . نهاية السؤل ٣/٣٤ . (٢) بدائع الصنائع ١٠٢٥/٢ ط : الإمام .

(٣) . المرق بفتح العين والراء مكل ينسخ من نحو النخل - معنى المحتاج ٢٤٢/١ ،

ولسان العرب ٢٩٠٧/٤ .

يارسول الله، فوالله ما بين لابتيها - أى جبلتها - أهل بيت أحوج إليه منا . فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه . ثم قال : « اذهب فأطعمه أهلك » (١) .

هذا الحديث علل الخفية حكم النبي صلى الله عليه وسلم فى هذه الواقعة المذكورة فيه بوجوب الكفارة على الزوج دون الزوجة أنها كانت مكرهة .

ويرى الشافعية فى الأصح عندهم أن الكفارة تجب على الزوج فقط فالحكم هنا لا ينطبق على الزوجة وإلا لنته النبي صلى الله عليه وسلم لقيام الحاجة إلى البيان، ولأن الكفارة غرم مالى يتعلق بالجماع كالمهر، فلا يجب على الموطوءة، أضف إلى ذلك أن صوم المرأة معرض للبطلان بعروض الحيض ونحوه فلم تكلل حرمة حتى تتعلق بها الكفارة (٢) .

حكم الدال بدلالة النص :

يلاحظ أن الثابت بدلالة النص كالثابت بإشارته فى كونه قطعياً، وذلك لاستناده إلى المعنى المفهوم من النظم لغة . ودلالة النص وإن كانت مفيدة للقطع لكنها دون إشارة النص، ومن ثم فإنه عند التعارض يقدم الثابت بإشارة النص على الثابت بدلالة النص، وذلك لأن فى الإشارة النظم والمعنى وفى الدلالة المعنى فقط .

مثال ذلك : قال تعالى :

﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَدَرْدَقَةٌ لَهُ مِمَّا كَسَبَ وَتُؤْتَى مِنْهُ قَبْضَةٌ مِمَّا كَسَبَ ﴾ (٣)

فهذا القول الكريم يدل بعبارته على وجوب الكفارة على القاتل خطأ ،

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ٤٥٠/١ .

ومالك فى الموطأ فى كتاب الصيام ١٩٨ .

(٢) مفتى المحتاج ٤٤٤/١ . (٣) سورة النساء الآية : ٩٢ .

وهو أدنى حالاً من القاتل عمداً ، لأنه معذور بعذر الخطأ ، فالأولى أن تجب الكفارة على العامد وهو أعلى حالاً (١) . وقد تمسك الإمام الشافعى رحمه الله بهذا فى وجوب الكفارة على العامد بطريق الأولى لأن هذه الكفارة وجبت زجراً عن القتل لالتفess الخطأ الذى نتج عنه القتل ، ومادام القصد من الوجوب هو الزجر فاعتباره فى القتل العمد أولى وأنسب (٢) .

أما الحنفية فيقولون إن قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِناً خَطَأً ﴾ متعارض مع قوله : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاءُ مِثْلِهِ بِخَيْرٍ ﴾ (٣) فيها (٤)

فهذا القول الكريم يدل بإشارته على أنه ليس عليه كفارة ، لأن الجزاء اسم للجزاء التام الكافى ، فعلم أنه لا جزاء سوى جهنم .

ثم قالوا - أى الحنفية - لا يقال لو كان كذلك لما وجب على العامد القصاص . لأن القصاص جزاء المحل من وجه ، لأنه شرع حقاً للأولياء لقوله تعالى : ﴿ وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ (٥) الآية وإن كان جزاء الفعل من وجه لكونه شرعاً زاجراً ، والجزاء المضاف إلى الفاعل هو جزاء فعله من كل وجه ، وجزاء فعله الكفارة فى الخطأ وجهنم فى العمد (٥) .

رابعاً : دلالة الاقتضاء ودالتها على الأحكام :

الاقتضاء معناه فى اللغة الطلب (٦) .

(١) تهليل الوصول ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) مفتى المحتاج ٤٨/٤ ، وأحكام القرآن لابن العربى ١/٤٧٤ .

(٣) سورة النساء الآية : ٧٩٣ . (٤) سورة المائدة الآية : ٤٥ .

(٥) تهليل الوصول للشيخ المحلاوى الحنفى ١٠٤ ، والشهاب ٢٣/٣ .

(٦) لسان العرب ٥/٣٦٦٥ .

وفى الاصطلاح : اللفظ الدال (١) على شيء مسكوت عنه يتوقف صدق الكلام على ذلك المسكوت. والحق أن النص قد يطلب زائداً عليه ليصح معناه المنصوص عليه ، فلا يوجب النص شيئاً إلا بتقديم ذلك المقتضى عليه ، فيكون شرطاً لعمل النص سابقاً عليه ، إذ الشرط يتقدم على المشروط دائماً ، فكان النص مقتضياً إثاء لتصحيحه ، فلهذا السبب انتسب المقتضى - بفتح الضاد - مع حكمه إلى النص وهو المقتضى - بكسر الضاد - وكان حكمه من دلالة النص أيضاً فهناك أمور أربعة (٢) :

(أ) المقتضى وهو النص .

(ب) المقتضى وهو الشرط .

(ج) الاقتضاء وهو نسبة بينها .

(د) حكم المقتضى وهو الثابت به .

من أمثلة دلالة الاقتضاء :

(أ) قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُنْثَىٰكُمْ أَنْتُمْ كُمْ وَبَنَاتُكُمْ

وَأَخَوَاتُكُمْ ﴾ (١)

فالمعنى حرم عليكم نكاح أمهاتكم . إلخ وحذف لدلالة الكلام عليه كما يفهم من تحريم الخمر ، تحريم شربها ، ولأن قوله تعالى :

﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ (٢)

يدل عليه . وهذا المعنى دل عليه اللفظ عن طريق الاقتضاء ، وذلك لأن التحريم شرعى لا يتصور العقل تعلقه بالذوات ، وإنما يتعلق بالأفعال .

(ب) قال تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْيَتُكُمْ وَاللَّذَرُ وَلَهُمْ

(٢) شرح المنار ٥٣٤ .

(١) تهليل الوصول ١٠٥ .

(٤) سورة النساء الآية : ٢٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٣ .

الْحَنْزِيرُ ﴿١﴾ الآية.

فالمعنى: حرم عليكم أكل الميتة والانتفاع بها، وهذا المعنى استفيد بدلالة اللفظ اقتضاء لأن التحريم— كما تقدم— يتعلق بفعل المكلف فقط.

(ج) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له» (٢). فحقيقة هذا الحديث نفى ذات الصيام عند عدم النية (٣) المبيتة قبل الفجر، ولكن هذه الحقيقة غير مرادة، وذلك لأننا نشاهد حقيقة الذات، وقد وقعت بدون النية، ومن ثم تعين الحمل على المجاز وهو إضمار الصحة والكمال وإضمار الصحة أرجح لكونه أقرب إلى الحقيقة، لأن نفى الذات يستلزم نفى كل الصفات ونفى الصحة أقرب بهذا المعنى إذ لا يبقى معه وصف البتة، بخلاف نفى الكمال، فإن الصحة تبقى معه وهي وصف (٤).

والسادة الحنفية يقولون تجزئ النية حتى الزوال (٥). فصدق الكلام هنا في هذا الحديث يقتضى تقدير محذوف هو الصحة أو الكمال كما تقدم وقد توقف صدق الكلام على تقديره، فيعتبر من مدلول الحديث بدلالة الاقتضاء.

(د) قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان» (٦). والنظر في هذا الحديث يجد أن ظاهره يفيد رفع

(١) سورة المائدة الآية: ٣.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الصيام ٥٧١/١.

(٣) النية لنية: القصد وشرعاً: قصد الشيء مقترناً بفعله وحكمها: الوجوب والمقصود

منها: تمييز العبادة عن العادة— الإقناع ٤٢/١—.

(٤) الإيجاز ١٣٢/٢. (٥) الشهاب ٥٢/١.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الطلاق ٦٥٩/١.

نفس الخطأ ونفس النسيان، وليس بمراد فتعين حله على المجاز بإضمار الحكم أى حكم الخطأ والنسيان، والخرج يعنى الإثم أى إثمها والحمل على الإثم، أظهر من جهة العرف لتبادره إلى الذهن من قول السيد لعبد «رفعت عنك الخطأ والنسيان» ولأنه لو قال ذلك ثم أخذ يعاقبه على ما أخطأ فيه أونسبه عُذَّ مناقضاً.

فهذا الحديث يقتضى صدقه وصحته تقدير محذوف هو حكم الخطأ أو إثمته، ولما كان تقدير الإثم أرجح وهو مسكوت عنه، وتوقف صدق الكلام على تقديره اعتبر من مدلول الحديث بدلالة الاقتضاء.

حكم الدال بالافتضاء:

الناظر والتأمل فى دلالة الاقتضاء يجدها كغيرها من الدلالات السابقة تثبت الحكم على وجه القطع ما لم يوجد ما يصرفها إلى الظن من تأويل أو تخصيص، إذ الثابت بالافتضاء أمر تقتضيه ضرورة صحة الكلام واستقامة العبارة. كما أن الحكم الثابت بدلالة الاقتضاء يشترك مع الشابت بالدلالة فى الإضافة إلى النص، ولو بواسطة فصار الثابت به كالثابت بالنص.

خلاصة الأمر: أن الثابت بدلالة الاقتضاء كالثابت بدلالة النص فى إفادته الحكم قطعاً إلا عند التعارض فترجح الدلالة على الاقتضاء. قال بعض المحققين^(١) لم نجد لهذا التعارض مثلاً. وقد مثل بعض الأصوليين له بما يلى:

عن أسماء قالت: جاءت امرأة إلى النبى صلى الله عليه وسلم فقالت: إحدانا يصيب ثوبها من دم الحيضة كيف تصنع به؟ قال:

(١) تسهيل الوصول ١٠٦.

«تحتة ثم تقرصه بالماء ثم تنضجه ثم تصلى فيه»^(١). فإنه يدل باقتضاء النص على أنه لا يجوز غسل النجس بغير الماء من المائعات، لأنه لما أوجب الغسل بالماء اقتضت صحته أن لا يجوز بغير الماء، ولكنه يدل بعينه بدلالة النص على أنه يجوز غسله بالمائعات، وذلك لأن المعنى المأخوذ منه الذى يعرفه كل أحد هو التطهير وذلك يحصل بها جميعاً.

هذا ما رآه السادة^(٢) الحنفية رضى الله عنهم، ويقولون: لا عموم للمقتضى هنا عندنا لأنه ثابت ضرورة صحة الكلام، فيقدر بقدر الضرورة وهى تندفع بإثبات فرد إذا كان له أفراد فلا دلالة له على إثبات ملبوراه.

وعند الإمام الشافعى رحمه الله يجرى فيه العموم والخصوص، لأنه عنده كالمحذوف الذى يقدر. وهذا أصل كبير يختلف بين الحنفية والشافعية، يتفرع عليه كثير من الأحكام حتى إذا قال: إن أكلت فامرأتى طالق، ونوى طعاماً دون طعام لا يصدق عند الحنفية، لا ديانة ولا قضاء، وحشته يكون بكل طعام لوجود ماهية الأكل، لأن الطعام عام. وعند الشافعية يصدق ديانة فإن الطعام عام لكونه نكرة فى سياق الشرط، وهو فى المعنى فى سياق النفى، فإن المعنى لا أكل طعاماً وهو مقدر فى نظم الكلام، والمقدر كالمفوف فيصح التخصيص بإرادة بعض المأكولات، ولما كانت هذه الإرادة خلاف الظاهر لأن الظاهر العموم لم يصدق قضاء.

الخلاصة فى الدلالات:

خلاصة ما تقدم فى دلالة العبارة والإشارة والدلالة والاقتضاء، أن

(١) الخت هو الحك والقرص هو ذلك بأطراف الأصابع والأظافر مع صب الماء عليه

حتى يذهب أثره. - لسان العرب ١/٤٥٦٧/٣٥٨٧ -

والحديث أخرجه مسلم فى صحيحه ١/١٣٦.

(٢) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ١٤٥، وتسهيل الوصول ١٠٦.

دلالة العبارة هى دلالة النص بصيغته وألفاظه على الحكم ، مع سوق الكلام له ، ويقال لهذا الحكم : إنه ثابت بعبارة النص . وأن دلالة الإشارة هى دلالة النص بصيغته وألفاظه على الحكم من غير أن يكون الكلام مسوقاً له ، ويقال للحكم : إنه ثابت بإشارة النص . وأن دلالة النص هى دلالته على الحكم لا بصيغة النص وألفاظه ، بل بروحه ومعقوله ، ويقال للحكم إنه ثابت بدلالة النص . وأن دلالة الاقتضاء هى دلالة النص بأمر زائد اقتضى تقديره فى الكلام ضرورة صحة واستقامة الكلام وصدقه .

وعلى هذا يتضح لنا جلياً أن كل معنى يفهم من النص بطريق من طرق هذه الدلالات يعتبر من مدلولات النص وثابتاً به والنص دليلاً وحجة عليه ، ولهذا تعتبر هذه الدلالات الأربع دلالة منطوق ، أى منطوق النص ، وهى تقابل دلالة المفهوم أى مفهوم المخالفة .

المبحث الثاني

فى طرق الدلالة عند الشافعية

قسم السادة الشافعية دلالة الكلام على المعانى قسمين هما :

١ — دلالة المنطوق .

٢ — دلالة المفهوم .

فدلالة المنطوق^(١) : هى دلالة اللفظ على المعنى فى عمل النطق ، ولذا فإنهم يسمونها أيضاً دلالة المنظوم والدلالة الصريحة . وهذه الدلالة تشمل كلاً من دلالة العبارة ودلالة الإشارة ، ودلالة الاقتضاء عند السادة الحنفية على خلاف فى المسلك . أما دلالة المفهوم : فهى دلالة اللفظ على المعنى لافى عمل النطق والتلفظ ، بل فى عمل السكوت^(٢) وتنقسم هذه الدلالة قسمين :

١ — **مفهوم موافقة :** وهو لازم ناشئ عن معنى لفظ مركب حكمه يوافق حكم ملزومه^(٣) . وقد مثل العلماء لمفهوم الموافقة بقوله تعالى : ﴿ فَلَا تَقُلْ لِلْعَمَلِ أَفٍ ﴾^(٤) .

فإنه يدل بمفهومه على تحريم الضرب ، لأنه أشد فى الإيذاء من التأفيف الذى نهى عنه اللفظ بمنطوقه ، ونظراً لأن حكم المسكوت عنه جاء موافقاً لحكم المنطوق ، سميت هذه الدلالة بمفهوم الموافقة كما سميت بفحوى الخطاب ، ولحن الخطاب ، والقياس الجلى وهى ما عر عنها السادة الحنفية

(١) غاية الوصول ٣٦ ، وأصول الشيخ زهير ٩١/٢ .

(٢) حاشية البنانى على شرح الجلال المحلى ١/ ٢٤٠ .

(٣) إرشاد الفحول ١٧٨ . (٤) سورة الاسراء الآية : ٢٣ .

بذلك وبدلالة الدلالة أودلالة النص . ويلاحظ أن نفس الأمثلة التي ذكرتها عند الكلام على الدلالات عند الحنفية هي نفسها التي تذكر هنا .

٢ - مفهوم مخالفة : وهو لازم ناشئ عن معنى لفظ مركب حكم يخالف حكم ملزومه (١) . وذلك كقوله تعالى :

﴿ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ جَلْدَةٍ ﴾ (٢) .

حيث يفهم من هذه الآية أن الزائد على الثمانين غير واجب ، وظاهر أن هذا المفهوم مغاير ومخالف لما يفيد اللفظ بمنطوقه . وإذا كان الأصوليون في جملتهم يستدلون بدلالة المنطوق مع اختلاف التسمية ، وبمفهوم الموافقة ، فقد قال (٣) القاضى أبو بكر الباقلانى رحمه الله : « القول بمفهوم الموافقة من حيث الجملة مجمع عليه » فإن الأصوليين يختلفون فى اعتبار مفهوم المخالفة دليلاً لاستنباط الأحكام الشرعية من نصوص الكتاب والسنة ، وسأذكر موقفهم بشئ من التفصيل بعد ذكر شروطه وأنواعه إن شاء الله .

شروط العمل بمفهوم المخالفة :

مفهوم المخالفة بجميع أقسامه يدل على ثبوت نقيض حكم المنطوق للمسكوت ، سواء كان المنطوق إثباتاً أو نفياً ، ويشترط للعمل به عند القائلين به شروط منها :

١- أن لا يكون للقيد الذى قيد به الحكم فائدة أخرى ، سوى نفي حكم المنطوق للمسكوت ، أى نفي الحكم عند نفي القيد . فإن كان له فائدة أخرى غير ذلك ، فإنه لا يكون حجة ، ولا يصلح للعمل به كأن

(١) أصول التشريع الإسلامى ٣٢٢ ، وتسهيل الوصول ١٠٨ .

(٢) سورة النور الآية : ٤ . (٣) إرشاد الفحول ١٧٦ .

يكون القيد أكثرياً أى أن القيد خرج غرض الغالب فى أمور الناس، ويتضح هذا فى قوله تعالى وهو يذكر المحرمات من النساء:

﴿وَرَبِّكُمْ الَّذِينَ فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ الَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ (١).
فقيد فى حجوركم ليس قيداً احترازياً، وإنما هو قيد أكثرى بناء على أن الغالب من أحوال الناس، كون الربائب فى حجور الأزواج فالمرأة إن تزوجت برجل، وكان لها بنت من زوج سابق، فإنها تأخذها معها إلى بيت زوجها الجديد، وعلى هذا فلا يعمل بالمفهوم المخالف هنا، وهو أن الربيبة إذا لم تكن هى حجر زوج أمها لا تحرم عليه. لافى تحرم عليه بمجرد الدخول بأمرها، سواء كانت فى حجره ورعايته أم لم تكن (٢).

ومثال أيضاً قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ الَّتِي أَنْعَمْنَا عَلَيْكُمْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ (٣).
فالمفهوم المخالف هنا هو جواز أكل الربا، إذا لم يكن أضعافاً مضاعفة، فقيد النهى عن أكل الربا أضعافاً مضاعفة قيد خرج غرض الغالب فى أمر التعامل بالربا، وهو ابتدائه بقدر قليل ثم صيرورته مضاعفاً بمرور الزمن أو أن هذا القيد ذكر هنا لبيان الواقع، وعليه فليس قيداً احترازياً فلا يفيد بمفهوم المخالفة.

٢ - ألا يكون المذكور قصد به الامتنان كقوله تعالى:

﴿لِتَأْكُلُوا مِنْهُ حَمَلاً كَرِيحًا﴾ (٤)
فإنه لا يدل على منع أكل ما ليس بطرى (٥).

(١) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٢) تنقيح الفصول ٢٧١ وشرح الجلال المحلى ٢٤٦/١، وتيسير التحرير ١/١٩١، والوجيز ٣٧٤.

(٣) سورة آل عمران الآية: ١٣٠.

(٤) سورة النحل الآية: ١٤.

(٥) إرشاد الفحول ١٨٠.

٣ - ألا يعارضه ما هو أرجح منه من منطوق أو مفهوم موافقة . وأما إذا عارضه قياس فلم يجوز القاضي أبو بكر الباقلاني ترك المفهوم به مع تجويزه ترك العموم بالقياس .

قال الشوكاني رحمه الله (١) : ولا شك أن القياس المعمول به يخص عموم المفهوم كما يخص عموم المنطوق ، وإذا تعارضا على وجه لا يمكن الجمع بينهما ، وكان كل واحد منهما معمولا به فالجهد لا ينفى عليه الراجح منها من المرجوح ، وذلك يختلف باختلاف المقامات وبما يصاحب كل واحد منها من القرائن المقتوية له .

٤ - أن يذكر مستقلاً ، فلو ذكر على وجه التبعية لشيء آخر فلا مفهوم له كقوله تعالى :

﴿ وَلَا تُشِيرُوا إِلَى الْكَافِرِينَ فِي الْإِسْلَامِ ﴾ (٢)

فإن قوله : ﴿ في المساجد ﴾ لا مفهوم له لأن المعتكف ممنوع من المباشرة مطلقاً .

٥ - أن لا يكون المذكور قصد به التفضيم وتأكيد الحال كقوله صلى الله عليه وسلم (٣) : « لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً » . فإن التقييد بالإيمان لا مفهوم له وإنما ذكر لتفضيم الأمر .

أنواع مفهوم المخالفة :

١ - مفهوم الصفة : وهو دلالة اللفظ المقيد بوصف على نقيض حكمه عند انتفاء ذلك الوصف ، والوصف هنا يراد به ما هو أعم من النعت ، أي سواء كان نعتاً نحويّاً كقوله صلى الله عليه وسلم : « في

(١) المرجع السابق ١٧٩ . (٢) سورة البقرة الآية : ١٨٧ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ عن أم حبيبة ٣٦٩ .

الغنم السائمة زكاة» (١) أو مضافاً نحو: سائمة الغنم أو مضافاً إليه نحو قوله صلى الله عليه وسلم: «مَظَلُّ الْغَنِيِّ ظِلْمٌ» (٢) أو ظرف زمان كقوله تعالى: ﴿لِذَا نُودِيَ الْمَسْكُوتُونَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (٣).
أو ظرف مكان نحو ذاكر في البيت.

ومن أمثلة مفهوم الصفة:

(أ) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ فَبَيِّضُوا

فَبَيِّضُوا﴾ (٤).

فالمفهوم المخالف، هنا هو أن خبر غير الفاسق لا يجب فيه التبيين، وعليه فيقبل خبر الواحد العدل.

(ب) قال تعالى في بيان المحرمات:

﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَاءِ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ (٥).

فالمفهوم المخالف أن حلائل الأبناء الذين ليسوا من الأصلاب كابن الابن رضاعاً لا تحرم حلائلهم، مع أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: «يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ» (٦).

٢ - مفهوم الشرط: وهو دلالة اللفظ المقيد لحكم معلق بشرط على ثبوت نقيضه عند انتفاء الشرط. ومعنى هذا أن التعليق بالشرط يوجب وجود الحكم عند وجود الشرط ويوجب عدمه عند عدم الشرط.

(١) أخرجه مالك في الموطأ بلفظ «وفي سائمة الغنم إذا بلغت أربعين إلى عشرين ومائة شاة» ١٧٥.

(٢) أخرجه البخارى في صحيحه ٣٧/٢. (٣) سورة الجمعة. الآية: ٩.

(٤) سورة الحجرات الآية: ٦. (٥) سورة النساء الآية: ٢٣.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه من حديث عائشة رضى الله عنها ٦٢٣/١.

الأمثلة:

(أ) قال تعالى: ﴿فَإِنْ كُنْ أَوْلَيْ حَكْمٍ فَانْفِرُوا عَلَيْهِمْ حَتَّىٰ بَضَعَ ظَهْرُهُمْ فِي وَهْجِهِ﴾ (١).

فهذه الآية الكريمة أفادت بمنطوقها وجوب الإنفاق على المطلقة طلاقاً بائناً، وذلك إذا كانت حاملاً، ودلت بمفهومها المخالف على انتفاء هذا الحكم، وهو وجوب الإنفاق وذلك إذا لم تكن حاملاً.

(ب) قال تعالى: ﴿فَإِنْ طَلِّقَ الْكُرْعَنَ شَعْرَ مِنْهُ نَفْسًا فَكُوْهُ هَيْبًا رَّهْمًا﴾ (٢).

فالآية تدل بمفهومها المخالف أن الزوجة إذا لم تطب نفسها بشيء من مهرها لا يحل للزوج أخذه.

مفهوم الغاية: وهو دلالة اللفظ الذي قيد الحكم فيه بغاية على نقيض ذلك الحكم بعد الغاية.

الأمثلة:

(أ) قال تعالى: ﴿وَكُلُّوا وَأَشْرَبُوا حَتَّىٰ يَسْبَغَ لَكُمْ الْحَبْطُ الدَّابُّسُ مِنَ النَّجِيلِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ (٣).

فالنص الكريم يفيد بمنطوقه إباحة الأكل والشرب في ليالي الصيام حتى طلوع الفجر، ويفيد بمفهومه المخالف حرمة الأكل والشرب بعد هذه الغاية يعنى بعد طلوع الفجر.

(ب) قال تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَيْضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعِزُّوا نِسَاءَ

(٢) سورة النساء الآية: ٤.

(١) سورة الطلاق الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

فِي الْحَيْضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَتَّبِرْنَ ﴿١﴾ .

المرأة الثالثة: قربانها إذا تطهرت .

(ج) قال تعالى: ﴿ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدَأٍ حَتَّى يُنكِحَ زَوْجًا

غَيْرَہَا ۚ ۞ (٢) .

فهذا النص يفيد بمنطوقه حرمة المطلقة ثلاثاً على زوجها المطلق وهذا الحكم واضح أنه مقيد بغاية هي زواجها من غير مطلقها، فيدل بمفهومه المخالف على حل زواجها بمطلقها بعد هذه الغاية (٣) .

(د) قال تعالى: ﴿ كَانَ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا بِهِمَا فَأَمَّا بَقِيَّةُ الْأُنثَىٰ فَاصْلَحُوا ۚ ۞ (١) .

فآية تدل بمفهومها المخالف على نفى القتال والكف عنه إذا امتثلت الفئة الباغية إلى أمر الله .

٤ - مفهوم العدد: وهو تعليق الحكم بعدد مخصوص أو بعبارة أخرى، هو دلالة اللفظ الذي قيد الحكم فيه بعدد على نقيض ذلك الحكم فيما عدا ذلك العدد (٥) .

الأمثلة:

(أ) قال تعالى: ﴿ أَرْزَانِي وَأَرْزَانِي فَأَجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً

بِجَلْدٍ ۚ ۞ (١) .

(١) سورة البقرة الآية: ٢٢٢ . (٢) سورة البقرة الآية: ٢٣٠ .

(٣) لكى تحمل المطلقة ثلاثاً لمطلقها اشترط الفقهاء شروطاً هي: (أ) أن تنقضى عنها منه (ب) أن يتزوجها غيره (ج) أن يدخل عليها دخولاً حقيقياً

(د) يمينونها منه بموت أو طلاق أو فسخ (هـ) أن تنقضى عنها منه

(الأم ٥/٢٢٩، والإقناع ٤/٨٣) . (٤) سورة الحجرات الآية: ٩ .

(٥) حصول المأمول ١٢٢، والوجيز ٣٧٣ (٦) سورة النور الآية: ٢ .

فالمفهوم المخالف هنا علم بجواز الجلد أقل أو أكثر من هذا العدد المذكور في الآية .

(ب) قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَمُوتُونَ يُخْصِفُونَ لَهُمْ أَزْوَاجَهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ الَّتِي رَزَقْنَاهُمْ قَبْلَ ذَلِكَ نَدْفَعُهَا لَهُمْ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١) .

٥ - مفهوم اللقب : وهو دلالة اللفظ الذى علق الحكم فيه بالاسم العلم على نفي ذلك الحكم عن غيره . والمراد بالاسم العلم هنا : اللفظ الدال على الذات دون الصفة ، سواء كان علماً نحو قام زيد أو اسم نوع مثل : فى الغنم زكاة .

الأمثلة :

(أ) قال تعالى : ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ (٢) .

فالمفهوم المخالف غير محمد صلى الله عليه وسلم ليس رسول الله .

(ب) قال تعالى : ﴿حُزِمَتْ عَلَيْكُمْ أَنْهَارُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ

وَأَعْوَانُكُمْ﴾ (٣) . الآية

فالمفهوم المخالف للمنطوق هو عدم تحريم غير المذكورات .

حجبة مفهوم المخالفة :

المشأمل فى كلام الأصوليين جزاهم الله عن الإسلام خير الجزاء يجد أنهم اتفقوا على الاحتجاج بالنص على مفهوم المخالفة فى صورة ، وعلى عدم الاحتجاج به فى صورة واختلفوا فى الاحتجاج به فى صورة ، وإليك البيان :

(١) سورة النور الآية : ٤ . (٢) سورة الفتح الآية : ٢٩ .

(٣) سورة النساء الآية : ٢٣ .

أولاً: الصورة التى اتفقوا على الاحتجاج بالنص على مفهوم المخالفة فيها :

ما اتفقوا على الاحتجاج بمفهوم المخالفة فيه هو مفهوم الوصف والشرط، والعدد والغاية وذلك فى غير النصوص الشرعية، أى فى عقود المتعاقدين وتصرفاتهم وأقوال الناس وعبارات المؤلفين ومصطلحات الفقهاء .

فمثلاً: لو قال الواقف : وقفت (١) دارى من بعدى على طلبة العلم فى المحلة الكبرى . فهذا القول يدل بمنطوقه على شمول طلبة العلم بالمحلة بوقفه دون غيرهم ولو قال : وقفت ريع (٢) ضيعتى من بعدى لأرملتى إذا لم تتزوج . فالمنطوق ثبوت الاستحقاق لأرملته إذا لم تتزوج ، والمفهوم المخالف له نفى استحقاقها إذا تزوجت .

وهكذا كل عبارة من أى عاقد أو متصرف أو مؤلف أو أى قائل إذا قيدت بوصف أو شرط أو حددت بعدد أو غاية تكون حجة على ثبوت الحكم الوارد بها حيث يوجد ما قيدت به ، وعلى نفى حيث ينتفى ، لأن عرف الناس واصطلاحهم فى الفهم والتعبير على هذا ، ولو لم يفهم النفى والإثبات كان التقييد فى عرفهم عبثاً إلا إذا دلت قرينة على أن القيد ليس للتخصيص .

(١) الوقف لغة: الحبس وشرعاً: حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح موجه (لسان العرب ٤٨٦٨/٥) ، ومعنى المحتاج ٣٧٦/٢ ، وسبل السلام ٩٣٤/٣ .

(٢) الريع بالفتح الغناء والزيادة وأرض مريضة بالفتح يوزن مبيعة أى مخصصة .
والضيعة الغار والجمع ضياع وعند أهل الحاضرة تطلق على النخل والكرم والأرض والعرب لا تعرف الضيعة إلا الحرفة والصناعة — غتار الصحاح ٢٦٦ ، ٣٨٦ —

ثانياً: الصورة التى اتفقوا على عدم الاحتجاج بالنص على مفهوم المخالفة فيها:

ذهب أكثر العلماء إلى عدم الاحتجاج والعمل بمفهوم المخالفة فى مفهوم اللقب وهو الصحيح .

قال الشيخ محمد صديق حسن خان رحمه الله (١):

«... ولم يعلم به أحد إلا أبو بكر الدقاق» ثم قال: «والحاصل أن القائل به كلاً أو بعضاً (٢) لم يأت بحجة لغوية ولا شرعية ولا عقلية، وأما إذا دلت عليه القرينة فهو خارج عن محل النزاع» .

وقال الشيخ عبد الوهاب خلاف رحمه الله بعد أن ذكر الاتفاق على عدم الاحتجاج به (٣):

ولا فرق فى هذا بين النصوص الشرعية ونصوص القوانين الوضعية، وعقود الناس وتصرفاتهم وسائر أقوالهم . فحمد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لا يفهم منها أن غير محمد ليس رسول الله ، ودين المتوفى يؤدى من تركته لا يفهم منه أن غير دينه كنفقة تجهيزه ووصاياه النافذة، لا تؤدى من تركته . اهـ .

ثالثاً: الصورة التى اختلف الأصوليون فى الاحتجاج بمفهوم المخالفة فيها:

اختلف العلماء فى الاحتجاج بمفهوم الصفة والشرط والعدد والغاية فى النصوص الشرعية خاصة على مذهبين:

مذهب الجمهور: ذهب جمهور الأصوليين إلى القول بأن النص

(١) حصول المأمول له ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٢) قال بعض العلماء يعمل به فى أساء الأتباع لافى أساء الأشخاص .

(٣) علم أصول الفقه له ١٥٥ ، ١٥٦ .

الشرعى الدال على حكم إذا قيد بوصف أو شرط بشرط أو حُدّد بعدد أو غاية، فإنه فى هذه الحالة يكون حجة على ثبوت حكمه فى الواقعة التى وردت فيه بالوصف، أو الشرط أو العدد أو الغاية كما يكون حجة أيضاً على ثبوت نقيض حكمه فى الواقعة التى وردت فيه إذا كانت على خلاف الوصف أو الشرط أو الغاية أو العدد الذى ذكر فيه (١).

الأدلة:

استدل الجمهور لما ذهب إليه بما يلى:

أولاً: القيود التى ترد فى النصوص الشرعية لا يمكن أبداً أن ترد عبثاً، بل لابد أن تكون واردة لحكمة وفائدة، فإذا لم تكن لها فائدة سوى تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد، فإنه يجب نفى الحكم عما لا يوجد فيه القيد، أى الأخذ بمفهوم المخالفة وذلك لئلا يكون دُكر القيد عبثاً ولفواً وهو ما ينزه عنه كلام الشارع الحكيم.

ثانياً: المؤلف فى أساليب اللغة العربية أن تقييد الحكم بقيد يدل على انتقائه، حيث ينتفى القيد وهذا هو المتبادر إلى الفهم، فمن سمع قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مطل الغنى ظلم» يفهم أن مطل الفقير ليس ظلماً.

٢ - مذهب الحنفية: ذهب السادة الحنفية رضى الله عنهم إلى القول، بأن النص الشرعى الدال على حكم فى واقعة إذا قيد بوصف أو شرط بشرط أو حُدّد بغاية أو عدد لا يكون حجة إلا على حكمه فى واقعته التى ذكرت فيه بالوصف أو الشرط أو العدد أو الغاية. وأما الواقعة التى انتفى عنها ما ورد فيه من قيد فلا يكون حجة على حكم فيها، بل

(١) المص ٢٥، وشرح الجلال المحلى ٢٥٢/١، وحصول المأمول ١٢٢، وإرشاد الفحول ١٨٠، وأصول الفقه للشيخ خلاف ١٥٨، والوجيز ٣٧٥.

يكون النص ساكناً عن بيان حكمها فيبحث عن حكمها بأى دليل من الأدلة الشرعية التى منها أن الأصل فى الأشياء الإباحة^(١).

الأدلة:

استدل الحنفية على ما ذهبوا إليه بما يلى:

أولاً: القيود التى ترد فى النصوص الشرعية لها فوائد كثيرة، فإذا لم تظهر لنا هذه الفوائد لانستطيع أن نجزم بأن الفائدة لتلك القيود هى تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد ونفيه عما سواه. وسبب ذلك أن مقاصد الشارع كثيرة لا يمكن الإحاطة بها بخلاف مقاصد البشر، إذ يمكن حصرها ولهذا كان مفهوم المخالفة حجة فى أقوالهم فقط دون أقوال الشارع.

ثانياً: إن كثيراً من النصوص الشرعية التى دلت على أحكام وقيدت بقيود لم ينتف حكمها حيث انتفى القيد، بل ثبت حكم النص للواقعة التى فيها القيد وللواقعة التى انتفى عنها. فالريبة تحرم على زوج أمها بمجرد الدخول على الأم سواء كانت الريبة فى حجره أم لا، مع أن النص قيد التحريم بهذا الوصف قال تعالى:

﴿وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حُجُورِكُمْ﴾

فلاحتياط فى فهم النص الشرعى يوجب أن لا يحتج به على نفى الحكم إذا انتفى القيد.

هذا وبعد ذكر أدلة المذهبين أميل إلى ما ذهب إليه جمهور الأصوليين، وذلك لأن مقاصد الشريعة وإن كانت كثيرة لا يمكن أن يحاط بها إلا أنه إذا لم تظهر للمجتهد فائدة للقيد سوى ما يظهر له من تخصيص الحكم بما وجد فيه القيد، فإنه يقلب على ظنه أن ورود القيد

(١) أصول السرخسى ٢٥٦/١، ٢٥٧، وتيسير التحرير ٩٩/١.

إنما كان لهذه الفائدة فينتفى الحكم عما لا يوجد فيه هذا القيد، ويكفى الظن الغالب في العمل بدلالة مفهوم المخالفة، لأن دلالة هذا المفهوم ظنية لاقطعية وذلك باتفاق القائلين به.

ثمرة الخلاف في حجية مفهوم المخالفة:

تظهر ثمرة الخلاف في هذه المسألة حين يرد نص مقيد بقيد، فالذين يقولون بمفهوم المخالفة يثبتون الحكم لمنطوقه بالقيد الذي قيد به وينفونه حيث ينتفى القيد.

أما الحنفية الذين لا يأخذون بمفهوم المخالفة، فإنهم يثبتون الحكم لمنطوقه في المحل الذي ورد فيه القيد ولا يثبتون نقيضه إذا انتفى القيد، وإنما يبحثون عن حكمه في دليل آخر.

فثلاً حين قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ حُكْمُ نِكَاحٍ قَوْقِ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ (١)

يلاحظ أن المفهوم المخالف أن الواحدة والأنتين لا يرثن الثلثين، وهذا المفهوم يتعارض — على مذهب الجمهور — مع قوله صلى الله عليه وسلم: «لأخى سعد بن الربيع: «أعط ابنتى سعد الثلثين وزوجه الثمن وما بقى فهو لك» (٢) لأن منطوق الحديث يفيد أن للبنتين الثلثين ولا شك أن المنطوق أرجح.

وعند الحنفية لا تعارض، لأن الحديث بين حكم واقعة مسكوت عنها في آية توريث البنات والله أعلم.

(١) سورة النساء الآية: ١١.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الفرائض ٩٠٨/٢.

الباب الرابع

فى النسخ

وفيه فصول

الفصل الأول : فى مدلول النسخ وموقف العلماء منه

الفصل الثانى : فى أنواع النسخ

الفصل الثالث : فى طرق معرفة النسخ

الفصل الأول

فى مدلول النسخ وموقف العلماء منه

وفيه مباحث

المبحث الأول : فى تعريف النسخ

المبحث الثانى : فى شروطه

المبحث الثالث : فى النسخ بين مثبتيه ومنكره

المبحث الأول فى مدلول النسخ

يطلق لفظ النسخ فى لغة العرب على معنيين اثنين هما :

١ - إبطال الشيء وإعدامه وإزالته ^(١)، يقال : نسخت الريح أثر القدم أى أزالته ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَحْيِ إِلَّا إِذَا نَحَّيْنَا إِلَى الشَّيْطَانِ فِتْنًا أَنْ يُبَيِّنَ فَيَنْسُخَ اللَّهُ مَا يُلَى الشَّيْطَانُ لِيُزَكِّيَ اللَّهُ مَا يَشَاءُ ﴾ ^(٢).

٢ - نقل الشيء وتحويل مع بقاءه فى نفسه ^(٣)، ومنه تناسخ الموارث بانتقالها من قوم إلى قوم ، ومنه نسخ الكتاب لما فيه من مشابهة النقل ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُنَّا نَسْخُحُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ ^(٤) والمراد به نقل الأعمال إلى الصحف ومن الصحف إلى غيرها .

وقد اختلف العلماء فى تعيين المعنى الذى وضع له اللفظ :

ف قيل : إن لفظ النسخ وضع لكل من المعنيين على سبيل الحقيقة وضعاً أولياً ، فهو مشترك لفظى بينها حيث إن اللفظ قد استعمل فى كل منها ، والأصل فى الاستعمال الحقيقة وهذا القول لأبى حامد الغزالى رضى الله عنه ^(٥) .

(١) لسان العرب ٤٤٠٧/٥ . (٢) سورة الحج الآية : ٥٢ .

(٣) لسان العرب ٤٤٠٧/٥ . (٤) سورة الجاثية الآية : ٢٩ .

(٥) المستصفى ١٠٧/١ ، والابحاج ١٤٥/٢ .

وذهب بعضهم إلى القول بأن لفظ النسخ حقيقة فى النقل مجاز فى الإزالة، لأن اللفظ كثر استعماله فى النقل، وقَلَّ استعماله فى الإزالة فجعل حقيقة فيما كثر استعماله فيه، ومجازاً فيما قَلَّ استعماله فيه حيث إن الحقيقة أكثر من المجاز، ولا يصح جعله حقيقة فيما قَلَّ استعماله فيه كما هو حقيقة فيما كثر استعماله فيه، لأن ذلك يؤدى إلى الاشتراك اللفظى والمجاز خير منه. وهذا القول للفقهاء رحمه الله (١).

وذهب الإمام الرازى وأبو الحسين البصرى (٢) رحمه الله إلى القول بأن اللفظ حقيقة فى الإزالة مجاز فى النقل، ووجهها فى ذلك أن النقل أخص من الإزالة، لأن النقل إعدام صفة وإيجاد صفة أخرى، والإزالة مطلق الإعدام، وجعل اللفظ حقيقة فى الأعم أولى من جعله حقيقة فى الأخص، لأن الأعم فيه تكثير للفائدة، والأخص فيه تقليل لها وتكثير للفائدة أولى.

على العموم اتفق العلماء على أن لفظ النسخ استعمل فى المعنيين السابقين وأن كلاً من الحقيقة والمجاز سائغ فى اللغة وخلافهم بعد ذلك فى كون اللفظ حقيقة فى كليهما، أوحقيقة فى أحدهما دون الآخر خلاف لا يترتب عليه كبير فائدة.

النسخ فى الاصطلاح:

عرّف النسخ فى الاصطلاح بتعاريف كثيرة منها ما اختاره القاضى أبوبكر الباقلانى، وأبواسحاق الشيرازى وأبو حامد الغزالى والآملى وغيرهم رحمه الله حيث قالوا:

(١) المحصول لفخر الدين الرازى ١/٤١٩، ٤٢٠.

والفغفالف: لعله الففقال الشافى الكبر محمد بن على بن إسماعيل الأصوفى الشهفر الفوفى سنة ٣٦٥هـ- فبفن كذب المففرى ١٨٢، وطبقات ابن السبكى ٣/٢٠٠-.

(٢) الفصول ١/٤٢٣، والمفتمد ١/٣٦٤.

النسخ: هو الخطاب الدال على ارتفاع الحكم الثابت بالخطاب المتقدم على وجه لولاه لكان ثابتاً به مع تراخيه عنه (١).

وهذا التعريف مبنى على أن النسخ قد يطلق بمعنى الناسخ (٢).

وقد اعترض عليه بما يلي:

أولاً: التقييد بالخطاب خطأ لأن النسخ قد يكون فعلاً كما يكون قولاً.

ثانياً: أن الحكم الأول قد ثبت بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وليس هو الخطاب.

ثالثاً: أن الأمة لو اختلفت على قولين، ثم اجتمعت بعد ذلك على أحدهما، فهذا الإجماع خطاب مع أن الإجماع لا ينسخ به (٣).

ومنها ما ذكره الشوكاني (٤) نقلاً عن الزركشى فقال: هو رفع الحكم الشرعى بخطاب.

وقد اعترض عليه بما يأتي:

أولاً: الناسخ قد يكون فعلاً لا خطاباً.

ثانياً: لا بد في النسخ من وقوع الناسخ مترخياً عن المنسوخ، وقد أغفل التعريف ذكر هذا القيد. ومنها ما ذكره الإمام البيضاوى رحمه الله حيث قال في تعريف النسخ (٥).

هو: بيان انتهاء حكم شرعى بطريق شرعى مترخ عنده.

وقد اعترض عليه بعبارة اعتراضات منها: أنه لا يشمل النسخ قبل التمكن من الفعل لعدم دخول وقت الفعل، وذلك لأن قوله: بيان انتهاء الحكم

(١) المستصفى ١٠٧/١، واللمع ٣٠، والإحكام للأمدى ٩٨/٣.

(٢) التلويح على التوضيح ٣١/٢.

(٣) إرشاد الفحول ١٨٤. (٤) المصدر السابق.

(٥) شرح الإسنوى على منهاج البيضاوى ١٦٢/٢.

مشعر بأن الحكم الذى يبين انتهاء أمدّه قد دخل وقت العمل به ، فالفعل الذى لم يدخل وقت العمل به غير داخل فى التعريف .

ومقتضى هذا أن النسخ لا يرد عليه مع أن جمهور الأشاعرة على أن النسخ قبل التمكن من الفعل جائز، قال الشيخ جلال الدين المحلى رحمه الله بعد أن ذكر الخلاف فى كون النسخ رفعاً أو بياناً^(١) : «والختار الأول لشموله النسخ قبل التمكن وسيأتى جوازه على الصحيح .

والذى اختاره ليكون تعريفاً للنسخ ما ذكره ابن الحاجب والتلمسانى والشاطبى ومن نهج نهجهم حيث عرفوا النسخ بأنه^(٢) : رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر .

وإنما اخترت هذا التعريف لكونه أقرب إلى المقصود وأنسب ولضعف الاعتراضات الواردة عليه .

قال الدكتور صبحى الصالح^(٣) :

«... تعريف النسخ بقولهم : رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى ، أدق تحديد اصطلاحى لهذه اللفظة بتناسق فى آن واحد مع لسان العرب الذى يرى النسخ إزالة ورفعاً» .

شرح التعريف :

قولهم : «رفع الحكم الشرعى» معناه قطع تعليقه بأفعال المكلفين ، وليس رفعه هو لأنه أمر واقع والواقع لا يرتفع . والرفع جنس فى التعريف يشمل كل ما يطلق عليه رفع .

والحكم الشرعى هو^(٤) خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين

(١) شرح الجلال ٧٤/٢ .

(٢) شرح العنود ١٨٥/٢ ، وتسهيل الوصول ١٢٩ ، ومفتاح الوصول ١٠٧ ، والمواقف ١٠٧/٣ .

(٣) مباحث فى علوم القرآن له ٢٦١ .

(٤) شرح الإنسوى على النهاج ٣٠/١ ، وشرح الضد على مختصر ابن الحاجب ٢٢٠/١ .

بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع ، وإضافة الرفع إلى الحكم قيد أول في التعريف يخرج به ابتداء إيجاب العبادات في الشرع ، فإنه يرفع حكم العقل ببراءة الذمة ، وذلك كإيجاب الصلاة فإنه رافع لبراءة ذمة الإنسان منها قبل ورود الشرع بها ، ومع ذلك لا يقال له نسخ ، وإن رفع هذه البراءة لأن هذه البراءة ليست حكماً شرعياً ، وإنما هي حكم عقلي . بمعنى أنه حكم يدل عليه العقل حتى قبل مجيء الشرع ولا يقدح في كونه حكماً عقلياً أن الشرع جاء يؤيده بمثل قوله تعالى :

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾ (١)

قال الشيخ عضد الملة والدين رحمه الله (٢) :

«... فقولوه رفع الحكم الشرعى ليخرج المباح بحكم الأصل فإن رفعه بدليل شرعى ليس بنسخ» .

وقولهم : « بدليل شرعى » : الدليل الشرعى هو وحى الله مطلقاً ، سواء كان متلوّاً أو غير متلو ، غير أن النسخ يشترك فيه الكتاب والسنة فقط دون الإجماع حيث إنه لا ينسخ ولا ينسخ به .

وهذا القول قيد ثان فى التعريف يخرج به رفع حكم شرعى بدليل عقلى كسقوط التكليف عن الإنسان بموته أو جنونه أو غفلته ، فإن سقوط التكليف عنه بأحد هذه الأسباب يدل عليه العقل إذ الميت والمجنون والغافل لا يعقلون خطاب الله تعالى حتى يستمر تكليفهم ، والعقل يقضى بعدم تكليف المرء إلا بما يتعقله ، ومولانا جل شأنه إذا أخذ ما وهب أسقط ما وجب ، ولا يقول قائل : إن الرفع بالنوم والمجنون والغفلة بدليل شرعى ، وهو قوله صلى الله عليه وسلم : « رفع القلم عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن الصبي حتى يحتلم ، وعن المجنون حتى

(١) سورة الإسراء الآية : ١٥ .

(٢) شرع العضد على مختصر ابن الحاجب ١٨/٢ .

يفيق»^(١)، وذلك لأن العقل حاكم بأن شرط التكليف التعقل، ويستوى في امتناع التكليف، الميت والنائم والغافل، والنصوص الواردة في ذلك ليست رافعة، بل مثبتة أن مثل النوم والنسيان^(٢) هو الرفع.

وقولهم: «متأخر» قيد لبيان الواقع قصد به بيان أن النسخ لا بد أن يكون الناسخ فيه متأخراً عن المنسوخ.

قال التلمساني رحمه الله^(٣):

«وإنما اشترطنا أن يكون متراخياً عن الحكم تحرزاً من الغاية، فإنها لا تكون ناسخة للحكم، فالصيام إذا انتهى إلى الليل فأفطر الصائم لا يقال إن قريضة الصوم قد نسخت في حقه لقوله تعالى:

﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾^(٤)

فالغاية المذكورة هي قوله: إِلَى اللَّيْلِ تفيد انتهاء حكم الصوم، وهو وجوب إتمامه بمجرد دخول الليل، ولكن يقال لهذه الغاية الدالة على انتهاء هذا الحكم، إنها نسخ، وذلك لاتصالها بدليل الحكم الأول، وهو قوله: ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ بل تعتبر الغاية المذكورة بياناً أو إتماماً لمعنى الكلام، وتقديراً له بمدة أو شرط، فلا يكون رافعاً، وإنما يكون رافعاً إذا ورد الدليل الثاني بعد أن ورد الحكم مطلقاً واستقر من غير تقييد، بحيث يدوم لولا النسخ.

على العموم يؤخذ من التعريف ما يلي:

أولاً: التعبير برفع الحكم يفيد أن النسخ لا يمكن أن يتحقق إلا بأمرين هما:

(١) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الحدود ١٣٩/٤، ١٤٠.

(٢) حاشية السعد على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب ١٨٥/٢، ومناهل العرفان ٧٣/٢.

(٣) مفتاح الوصول له ١٠٨. (٤) سورة البقرة الآية: ١٨٧.

١ - أن يكون هذا الدليل الشرعى متراجحاً عن دليل ذلك الحكم الشرعى المرفوع .

٢ - أن يكون بين هذين الدليلين تعارض حقيقى بحيث لا يمكن الجمع بينهما وإعمالهما معاً ، لأن النسخ ضرورة لا يصر إليها إلا إذا اقتضاها التعارض الحقيقى دفعاً للتناقض فى تشريع الحكيم العليم ، ومما لا شك فيه أن إعمال الدليلين ولوبنوع من التأويل خير من إعمال دليل وإهدار آخر .

ثانياً: أن هذا التعريف يشمل النسخ الواقع فى القرآن وفى السنة جميعاً ، وسأذكر بعون الله وحده أمثلة لذلك عند الكلام عن النسخ فى دوراته بين الكتاب والسنة .

ثالثاً: أن الإضافة فى كلمة «رفع الحكم الشرعى» الواردة فى تعريف النسخ من قبيل إضافة المصدر إلى مفعوله ، والفاعل مضمرة ، وهو الله تعالى ، وذلك يرشد إلى أن الناسخ فى الحقيقة هو الله تعالى ، كما يدل عليه قوله جل شأنه : ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا ﴾ (١) .

ويرشد أيضاً إلى أن المنسوخ فى الحقيقة هو الحكم المرتفع . وقد يطلق الناسخ على الحكم الرافع فيقال : وجوب صوم رمضان نسخ وجوب صوم عاشوراء . وقد يطلق النسخ على دليله فيقال : آية الموارث نسخت آية الوصية للوالدين والأقربين .

على أى شىء يقع النسخ ؟ أعلى الأمر أم على المأمورية ؟

اختلف العلماء فى محل وقوع النسخ والصحيح ، كما قال أبو محمد ابن حزم الظاهرى (٢) : إنه يقع على الأمر ولا يجوز أن يقع على المأمورية أصلاً .

(٢) الإحكام له ٤/٤٤٣ .

(١) سورة البقرة الآية : ١٠٦ .

وعلة ذلك : أن الأمرية هو فعلنا وفعلنا لا يخلو من أحد وجهين :
 إما أن يكون قد وقع منا فعلاً ، وإما أن يكون لم يقع منا بعد .
 فإن كان قد وقع منا بعد فقد فنى ، لأن أفعالنا أعراض فانية ،
 ولا يجوز أن ينهى عما قد فنى لأنه لا سبيل إلى عودته أبداً . وكذلك
 لا يجوز أن يؤمر أيضاً بما قد فنى ، لأنه لا يجوز أن يعود أيضاً ، ولا يجوز
 كذلك أن يباح لنا ما قد فنى لأن كل هذا محال .

وان كان لم يقع منا فكيف ينسخ شيء لم يكن بعد ؟
 وبذلك يتضح لنا جلياً أن المرفوع إنما هو الأمر المتقدم وليس الفعل
 الذى لم نفعله بعد وقوله تعالى : ﴿ مَا تَسْمَعُونَ آيَةً أَوْ نَسِيهَا ﴾ (١) .

دليل على ذلك حيث يفيد أن الآية هى المنسوخة لأفعالنا الأمور بها
 والمنهى عنها . والآية هى الأمر الوارد من الله تعالى بإيجاب ما أوجب ،
 أو تحريم ما حرم ، وأما الأمرية فهى حركاتنا وأعمالنا من صلاة وصيام
 وإقامة حد ونحو ذلك . هذا وقد قال العلماء إن الكلام ينقسم أربعة
 أقسام :

- ١ - أمر .
- ٢ - رغبة .
- ٣ - خبر .
- ٤ - استفهام .

فالاستفهام والخبر والرغبة لا يقع فيها نسخ ، وإنما يسمى الرجوع عن
 الخبر والاستفهام استدراكاً ، وكل ذلك منفى عن الله تعالى ، لأن
 الرجوع عنها إنما هو تكذيب للخبر المرجوع عنه . وأما الرجوع عن الرغبة

(١) سورة البقرة الآية : ١٠٦ .

فلما يسمى استقالة أوتنزهأ عما انحط إليه قبل ذلك . أما الأمر— وهو الذى يقع عليه نسخ— فراتبه فى الشريعة خمسة هى :

١ — الحرام : وهو الطرف الأول ، وقد عرفه البيضاوى فقال (١) : والحرام ما يذم شرعاً فاعله .

٢ — الفرض : وهو الظرف الثانى ، وقد عرفه البيضاوى بقوله (٢) : إنه الذى يذم شرعاً تاركه قصداً مطلقاً .

٣ — الكراهة : وهى تلى الحرام فى المرتبة — وهى الأشياء (٣) التى تركها خير من فعلها ، إلا أن من تركها أجر ومن فعلها لم يَأْثم .

٤ — الندب : وهو يلى مرتبة الفرض ، وهو الأشياء التى فعلها خير من تركها إلا أن من فعلها أجر ومن تركها غير راغب عنها لم يَأْثم (٤) .

٥ — المباح : ويقع فى المرتبة بين الكراهة والندب — وهو ما لا يتعلق بفعله وتركه مدح ولاذم ، ففعله لا يترتب عليه أجر ولا إثم ، وكذلك تركه لا يترتب عليه أجر أو إثم كجلوس الإنسان مربعاً أو مرفوع الركبة الواحدة ، وصباغة ثوبه أخضر أو أسود — مثلاً (*) — .

فإذا نسخ الفرض ننظر: فإن كان بلفظ لا تفعل بعد أن أمرنا بفعله فهو منتقل إلى التحريم ، لأن هذه صيغة التحريم . وإن نسخ بأن قال : « لا جناح عليكم » أو بلفظ تخفيف أو بترك أو بفعل لم ينتقل إلا إلى أقرب المراتب إليه ، وهو الندب وذلك مثل صيام عاشوراء ، فإنه لما نسخ وجوبه انتقل إلى الندب وذلك عند من يقول : إن صومه كان واجباً .

(١)، (٢) مناج البيضاوى وشرحه نهاية السؤل ١/٤١، ٤٧ .

(٣) الإحكام لابن حزم ٤/٤٥٦ .

(٤) انظر: المراجع السابقة .

(٥) الإحكام لابن حزم ٤/٤٥٦ ، ونهاية السؤل ١/٤٨ .

وكذلك إن نسخ التحريم فإن كان نسخه بلفظ «أفعل». انتقل إلى
الفرض لأن هذه صيغة الفرض.

وإن نسخ بقوله: لا جناح عليكم، أو بلفظ تخفيف انتقل إلى أقرب
المراتب إليه وهي الكراهة.

وإذا نسخت الكراهة أو الندب بلفظ «أفعل». انتقل إلى الفرض.

وإن نسخا بلفظ «لا تفعل» انتقل إلى التحريم.

وإن نسخا بلفظ تخفيف انتقل إلى الإباحة المطلقة لأن الإباحة
أقرب إليهما من الفرض والتحريم.

لكن هل يقل نسخ على الأوامر المتعلقة بالأصول؟

الحق أن النسخ إنما يقع في خصوص ما كان من فروع العبادات
والمعاملات، أما غير هذه الفروع من العقائد وأمهات الأخلاق وأصول
العبادات والمعاملات ومدلولات الأخبار المحضة فلا نسخ فيها على الرأي
السديد الذي عليه الجمهور. وذلك لأن العقائد حقائق ثابتة لا تقبل
التغيير والتبديل، فبدهى ألا يتعلق بها نسخ، وأما أمهات الأخلاق فلأن
حكمة الله في شرعها ومصلحة الناس في التخلق بها أمر ظاهر لا يتأثر
بمرور الزمن، ولا يختلف باختلاف الأشخاص والأمم حتى يتناولها النسخ
بالتبديل والتغيير. وأما أصول العبادات والمعاملات فلوضوح حاجة الخلق
إليها باستمرار لتزكية النفوس وتطهيرها، ولتنظيم علاقة المخلوق بالمخلوق
والمخلوق على أساسها، فلا يظهر وجه من وجوه الحكمة في رفعها
بالنسخ.

وأما مدلولات الأخبار المحضة فلأن نسخها يؤدي إلى كذب الشارع
في أحد خبريه الناسخ والمنسوخ وهو محال عقلاً ونقلاً.

أما عقلاً فلأن الكذب نقص والنقص عليه تعالى محال.

وأما نقلا فلمثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾ (١).

نعم إن نسخ الخبر دون مدلوله جائز وله صورتان:

إحداهما: أن تنزل الآية مخبرة عن شيء، ثم تنسخ تلاوتها فقط.

والأخرى: أن يأمرنا الشارع بالتحدث عن شيء ثم ينهانا أن نتحدث به.

وأما الخبر الذى ليس عضاً بأن كان فى معنى الإنشاء، ودلّ على أمر أو نهى متصلين بأحكام فرعية عملية فلا نزاع فى جواز نسخه، والنسخ به لأن العبرة بالمعنى لا باللفظ.

مثال الخبر بمعنى الأمر: قوله تعالى:

﴿تَزِرْ وَرَاءَ ظَهْرِكَ سَبْعَ سِينِينَ﴾ (٢) فإن معناه ازرعوا.

ومثال الخبر بمعنى النهى: قوله تعالى: ﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ الزَّانِيَةَ أَوْ الْمُشْرِكَةَ وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا الْإِسْلَامُ الْمُشْرِكُ﴾ (٣).

فإن معناه لا تنكحوا زانية أو مشركة - بفتح التاء - ولا تنكحوهما - بضم التاء. والفرق بين أصول العبادات والمعاملات وبين فروعها أن فروعها هى ما تتعلق بالهيات والأشكال والأمكنة والأزمنة والعدد أو هى كمياتها وكيفياتها. وأما أصولها فهى ذوات العبادات والمعاملات بقطع النظر عن الكم والكيف.

هذا وما قلته من قصر النسخ على ما كان من قبيل الأحكام الفرعية هو الرأى السائد الذى تستريح النفس إليه، وهناك آراء مغايرة حرى بمن

(١) سورة النساء الآية: ٨٧. (٢) سورة يوسف الآية: ٤٧.

(٣) سورة النور الآية: ٣.

يكتب في النسخ - مستقلاً - أن يتعرض لها بالتفصيل (١). هذا ولالإمام الشاطبي رحمه الله في هذه النقطة كلام طيب لا بأس بإيراده تنميماً للفائدة. يقول رحمه الله (٢):

القواعد الكلية من الضروريات والحاجيات والتحسينيات لم يقع فيها نسخ، وإنما وقع النسخ في أمور جزئية بدليل الاستقراء، فإن كل ما يعود بالحفظ على الأمور الخمسة (٣) ثابت، وإن فرض نسخ بعض جزئياتها فذلك لا يكون إلا بوجه آخر من الحفظ، وإن فرض النسخ في بعضها إلى غير بدل فاصل. الحفظ باق إذ لا يلزم من رفع بعض أنواع الجنس رفع الجنس.

بل زعم الأصوليون أن الضروريات مراعاة في كل ملة، وإن اختلفت أوجه الحفظ بحسب كل ملة، وهكذا يقتضى الأمر في الحاجيات والتحسينيات.

وقد قال تعالى: ﴿ شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنَا أَنُمَتَ لَهُمْ وَأَن تَتَفَرَّقُوا فِيهِ ﴾ (١). وقال تعالى: ﴿ فَأَصْبَحَ كَاغَبًا أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ كَفَرُوا فِي النَّارِ ﴾ (٢).

وقال بعد ذكر كثير من الأنبياء عليهم السلام:

﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْ لَهُمْ أَقْلُهُمْ ﴾ (٣).

(١) شرح الجلال المحلي ٨٤/٢ - ٨٧، وإرشاد الضحوي ١٨٦، وغاية الوصول ٨٩، ومناهل

العرفان ١٠٧/٢. (٢) المواقفات ١١٨، ١١٧/٣.

(٣) هي حفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل. (٤) سورة الشورى الآية: ١٣.

(٥) سورة الأحقاف الآية: ٣٥. (٦) سورة الأنعام الآية: ٩٠.

وقال تعالى: ﴿وَكَيْفَ يُحْكَمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّورَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ﴾ (١) الآية وكثير من الآيات أخبر فيها بأحكام كلية كانت فى الشرائع المتقدمة وهى من شريعتنا ولا فرق بينها .

وقال تعالى: ﴿يَلِّغْ أَسْمَارَكُمْ لِزِينَةٍ﴾ (٢)

وقال فى قصة موسى عليه السلام :

﴿رَأَيْتَ أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِرِّصَلْوَةَ لِيذْكَرَ﴾ (٣)

وقال تعالى ﴿لَحَبِطْ عَلَيْكُمْ الصَّيَّامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (٤)

وقال: ﴿فَاتَّبَعُوا نَفْسَكُمْ بَلْوَةً أَمْ أَصَابَ الْحَمَّةُ﴾ (٥) الآية فى منع الإنفاق .

وقال سبحانه: ﴿وَكُتِبَ عَلَيْكُمْ فِيهَا آلُ النَّفْسِ الْيَافِئِصِ﴾ (٦)

إلى سائر ما فى ذلك من معانى الضروريات .

وكذلك الحاجيات فإننا نعلم أنهم لم يكلفوا بما لا يطاق ، هذا وإن كانوا قد كلفوا بأمر شاق فذلك لا يرفع أصل اعتبار الحاجيات ، ومثل

ذلك التحسينيات فقد قال تعالى: ﴿أَيُّكُمْ لَقَاؤُنَ الرَّجَالِ وَيَنْقَطِعُونَ

النَّيْلَ وَلَقَاؤُنَ فِي نَادِيكُمْ أَشَدُّ﴾ (٧)

وقوله: ﴿فَبَهْدَاهُمْ أَفْتَدِهِ﴾ يقتضى بظاهره دخول محاسن العادات من الصبر على الأذى والدفع بالتى هى أحسن وغير ذلك . اهـ .

الأهمية وراء معرفة الناسخ والمنسوخ :

تتلخص أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ فيما يلى :

- | | |
|--------------------------------|-------------------------------|
| (١) سورة المائدة الآية : ٤٣ . | (٢) سورة الحج الآية : ٧٨ . |
| (٣) سورة طه الآية : ١٤ | (٤) سورة البقرة الآية : ١٨٣ . |
| (٥) سورة القلم الآية : ١٧ . | (٦) سورة المائدة الآية : ٤٥ . |
| (٧) سورة العنكبوت الآية : ٢٩ . | |

١ - موضوع النسخ موضوع تشعبت مسالكه وكثرت تفاريقه وقد تناول الكثير من المسائل الدقيقة التي كانت مثاراً لخلاف الباحثين من علماء الأصول .

٢ - أن معرفة الناسخ والمنسوخ ركن عظيم في فهم الإسلام وفي الاهتداء إلى صحيح الأحكام .

قال أبو القاسم هبة الله بن سلامة رحمه الله (١) :

«... فأول ما ينبغي لمن أحب أن يتعلم شيئاً من علم الكتاب أى - القرآن العظيم - الابتداء في علم الناسخ والمنسوخ اتباعاً لما جاء عن أئمة السلف رضى الله عنهم أجمعين ، لأن كل من تكلم في شيء من علم هذا الكتاب العزيز ، ولم يعلم الناسخ والمنسوخ كان ناقصاً .

وقد روى عن أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه أنه دخل يوماً مسجد الجامع بالكوفة ، فرأى فيه رجلاً يعرف بعبد الرحمن بن دأب ، وكان صاحباً لأبى موسى الأشعرى ، وقد تخلق عليه الناس يسألونه وهو يخلط الأمر بالنهى ، والإباحة بالخطر . فقال له رضى الله عنه : أتعرف الناسخ والمنسوخ ؟ قال : لا . قال هلكت وأهلك . أبو من أنت ؟ فقال : أبويحيى . فقال له رضى الله عنه : أنت أبواعرفونى ، وأخذ أذنه ففتلها (٢) فقال : لا تقصن في مسجدنا بعد...

«... وقال حذيفة بن اليمان : لا يقصن على الناس إلا ثلاثة : أمير أوأمور ورجل عرف الناسخ والمنسوخ ، والرابع متكلف أحق .»

٣ - أن الإمام بمعرفة الناسخ والمنسوخ يكشف النقاب عن سير التشريع الإسلامى ويطلع الإنسان على حكمة الله فى تربيته للخلق وسياسته للبشر وابتلائه للناس .

(١) النسخ والمنسوخ له ٤ .

(٢) القتل : لى الشيء - لسان العرب ٤/٣٣٤٣ .

٤ - أن أعداء الإسلام اتخذوا من النسخ فى الشريعة الإسلامية أسلحة مسمومة طعنوا بها فى صدر الدين الحنيف ، ونالوا من قدسية القرآن الكريم حتى سحروا عقول بعض المسلمين فجحذوا وقوع النسخ وهو واقع .

لهذا فالواجب يقتضى منا العناية والاهتمام بمعرفة هذا الموضوع الهام وأن نسير فيه بشيء من الحذر الشديد والله الموفق .

حكمة الله تعالى فى النسخ :

معلوم عند أهل العلم أن معرفة الحكمة وراء تشريع النسخ تريح النفس وتمحص من الوسوسة ، وقد اتفق العلماء جميعاً على أن الشريعة الإسلامية نسخت كل شريعة قبلها ، وفى هذا بيان شرف نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ، فإن الله عز وجل نسخ بشريعته شريعتهم ، وشريعته لاناسخ لها . وكيف يعترى شريعته نسخ وقد احتوت على أكمل تشريع يفى بمحاجات الإنسان إلى يوم القيامة ؟

كما اتفق العلماء على نسخ بعض أحكام هذا الدين ببعض ، ولعل الحكمة من وراء هذا النسخ ترجع إلى سياسة الأمة وتمهدها بما يرقىها ويظهرها .

قال الشوكانى رحمه الله (١) :

«... وقيل : الحكمة حفظ مصالح العباد ، فإذا كانت المصلحة لهم فى تبديل حكم بحكم وشريعة بشريعة كان التبديل لمراعاة هذه المصلحة ، وقيل : الحكمة بشارة المؤمنين برفع الخدمة عنهم وبأن رفع مؤنتها عنهم فى الدنيا مؤذن برفعها فى الجنة » . فالتخفيف عن الناس يظهر فى نسخ الحكم الأصعب بما هو أسهل منه ، وفى ذلك إغراء لهم على المبالغة فى شكره سبحانه وتعالى .

(١) إرشاد الفحول ١٨٥ .

وأما الحكمة فى نسخ الحكم بما يساويه فهى الابتلاء والاختيار ليميز الله الخبيث من الطيب ، أما الحكمة من بقاء التلاوة مع نسخ الحكم - عند القائلين به - فتسجيل هذه الظاهرة الحكيمة ظاهرة سياسة الإسلام للناس حتى يشهدوا أنه الدين الحق ، وأن نبيه صلى الله عليه وسلم نبي الصدق . يضاف إلى ذلك ما يكتسبونه من الثواب على هذه التلاوة ، ومن الاستمتاع بما حوته تلك الآيات المنسوخة من بلاغة ، ومن قيام معجزات بيانية أو علمية أو سياسية بها .

وأما نسخ التلاوة مع بقاء الحكم فحكمته تظهر فى كل آية بما يناسبها .

ومن أمثلة ذلك : أنه روى عن عمر بن الخطاب وأبى بن كعب رضى الله عنهما أنها قالا : كان فيما أنزل من القرآن : الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة . أى كان هذا النص آية تتلى ، ثم نسخت تلاوتها وبقي حكمها معمولاً به ، والسرفى ذلك أنها كانت تتلى أولاً لتقرير حكمها ردعاً لمن تحدّثه نفسه أن يتلّخ بهذا العار الفاحش من شيوخ وشيخات ، حتى إذا ماتقرر هذا الحكم فى النفوس نسخ الله تلاوته لحكمة أخرى هى الإشارة إلى شناعة هذه الفاحشة ، وبشاعة صدورها من شيخ وشيخة حيث سلكها مسلك ما لا يليق أن يذكر فضلاً عن أن يفعل ، وسار بها فى طريق يشبه طريق المستحيل الذى لا يقع كأنه قال : نزهوا الأسماع عن سماعها والألسنة عن ذكرها فضلاً عن الفرار منها ومن التلوث ببرجسها (١) .

(١) لطائف الإشارات ٤٠ ، ٤١ ، ومناهل العرفان ٩٢/٢ .

المبحث الثانى

فى شروط النسخ

ذكر العلماء للنسخ شروطاً لابد منها أهمها مايلى :

١ - أن يكون المنسوخ حكماً شرعياً ممكناً لا واجباً لذاته - كالإيمان - ولا ممتنعاً لذاته - كالكفر - فإن وجوب الإيمان وحرمة الكفر لا ينسخ فى دين من الأديان .

٢ - أن يكون النسخ بشرع فلا يكون ارتفاع الحكم بالموت نسخاً لأنه حاصل بالعقل إذ هو قاض بأنه لا تكليف للميت .

٣ - أن يكون الناسخ منفصلاً عن المنسوخ متأخراً عنه ، فإن المقترن كالشرط والصفة والاستثناء لا يسمى نسخاً بل تخصيصاً .

٤ - ألا يكون المنسوخ مقيداً بوقت معلوم كقوله تعالى :

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَسْبَغَ لَكُمْ الْحَبْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْحَبْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ﴾ (١)

وقوله تعالى : ﴿ فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْيُؤُسِ حَتَّى يَتَوَقَّعَ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُمْ سَبِيلًا ﴾ (٢) .

فلا يكون انقضاء وقته الذى قيد به نسخاً له (٣) .

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٧ . (٢) سورة النساء الآية : ١٥ .

(٣) المعتمد ٣٦٩/١ والاعتبار للحازمى ٥٠٤ ، والإحكام للأمدى ١٠٥/٣ ، وتسهيل الوصول ١٣٠ .

الفرق بين النسخ والتخصيص:

سبق أن اخترت للنسخ تعريف التلمساني وابن الحاجب وغيرهما، وهو: رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر. وقد عرف الأصوليون التخصيص فقالوا: هو قصر العام على بعض أفرادهِ^(١).

ومن أمثلته: قول الله تعالى:

﴿ وَأُولَئِكَ أَكْمَالُ الْأَجَلِ إِنَّ يَصْنَعَنَّ حَمْلُهُنَّ ﴾^(٢)

مع قوله جل شأنه: ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ مِنْكُمْ وَبِكَرُورٍ أَرْوَاجًا يَتَزَيَّنَّ فِيهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾^(٣).

والناظر في الآية الثانية يفهم بحسب الظاهر أن عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً مطلقاً، سواء كانت حاملاً أو غير حامل. بينما تنص الآية الأولى على أن عدة الحامل بوضع الحمل، ومن ثم قال العلماء إنها مخصصة للآية الثانية، وعليه فالتوفى عنها زوجها تعتد أربعة أشهر وعشراً، ما لم تكن حاملاً وإلا فعدتها بوضع الحمل^(٤).

والحق أن المتأمل في تعريف كل من النسخ والتخصيص يجد تشابهاً كبيراً بينهما وذلك لأن النسخ فيه ما يشبه تخصيص الحكم ببعض الأزمان والتخصيص فيه ما يشبه رفع الحكم عن بعض الأفراد، ومن أجل هذا التشابه الكبير بين النسخ والتخصيص فرق بينهما كل من مسك قلماً وكتب في النسخ، وذلك لأن هناك من العلماء من ذهب إلى القول بإنكار النسخ في الشريعة، زاعماً أن كل ما نسميه نسخاً فهو تخصيص،

(١) غاية الوصول ٧٥. (٢) سورة الطلاق الآية: ٤.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٣٤.

(٤) أحكام القرآن لابن العربي ٢٠٨/١، وتفسير ابن كثير ١٧٤/٨، والإحكام للآمدي ١٤٩/٢، والتعارض والترجيح للمؤلف ١٩٢.

ومنهم من توسع فى النسخ بأن أدخل صوراً من التخصيص فى باب النسخ فزاد بسبب ذلك فى عداد المنسوخات من غير موجب .

واليك أهم الفروق بين النسخ والتخصيص :

١ - النسخ لا يكون إلا بالكتاب والسنة بخلاف التخصيص ، فإنه يكون بها وبغيرهما كدليل الحس والعقل . وعن أمثلة النسخ بالكتاب والسنة سأذكرها إن شاء الله بشيء من التفصيل عند الكلام عن أنواع النسخ فى القرآن ، والنسخ فى دورانه بين القرآن والسنة .

أما أمثلة التخصيص بالكتاب والسنة والحس والعقل فهي :

أولاً : تخصيص الكتاب بالكتاب : وقد سبق قريباً مثال له وهو قوله تعالى : ﴿ وَأَوَّلَتْ أَلْحَمَالُ أَجْمَلُنَّ أَنْ يَصْنَعَنَّ حَمَلُهُنَّ ﴾ مع قوله : ﴿ وَأَذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأُنْهَاهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾

ثانياً : تخصيص الكتاب بالسنة ومثاله : قال تعالى :

﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِمَّنْ أَعُوذُ بِاللَّهِ عَذَابُهُمْ أَشَدُّ حَرًّا ﴾ (١) .

وقال صلى الله عليه وسلم : « لا قطع إلا فى ربع دينار فصاعداً » (٢) . فالظاهر أن بين الآية والحديث تعارضاً ، وذلك لأن الآية توجب بعمومها قطع يد السارق ، فى حين ينص الحديث على ألا قطع إلا فى ربع دينار فصاعداً ، وعليه فيجب تخصيص عموم الآية بهذا الحديث ، ومن ثم فلا قطع لمن سرق أقل من ربع دينار .

(١) سورة المائدة الآية : ٣٨ .

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب الحدود ٤٥/٢ .

ثالثاً: تخصيص الكتاب بالحس ومثاله: قال تعالى:

﴿ تَذَرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا فَأَصْبَحُوا لَا يُرَىٰ إِلَّا مَسَكُ كُمُهُمْ ﴾ (١)

فالعموم المذكور في الآية الكريمة قد خصصه ما شهد به الحس من سلامة الأرض والسواء وعدم تدمير الريح لها.

رابعاً: تخصيص الكتاب بدليل العقل. مثاله: قال تعالى:

﴿ اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ (٢) وقوله: ﴿ وَأَلَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٣)

فكل من هذين القولين الكريمين متناول بعموم لفظه لفة كل شيء، مع أن ذاته وصفاته أشياء حقيقية، وليس خالفاً لها ولا هي مقدورة له لاستحالة خلق القديم الواجب لذاته واستحالة كونه مقدوراً بضرورة العقل، فقد خرجت ذاته وصفاته بدلالة ضرورة العقل عن عموم اللفظ، وذلك مما لا خلاف فيه بين العقلاء حيث إن العقل يقضى باستحالة تعلق القدرة الإلهية، بالواجب والمستحيل (٤) العقلين.

٢ - النسخ يجوز وروده على الأمر بمأمور واحد كنسخ بعض الأحكام الخاصة به صلى الله عليه وسلم، بخلاف التخصيص فلا يرد على الأمر بمأمور واحد ولا على النهي لمنهى واحد.

٣ - النسخ يدل على أن المنسوخ كان مراداً بالحكم ابتداء، بخلاف التخصيص فإنه يدل على أن المخرج غير مراد بالحكم ابتداء، وإن دل عليه اللفظ وضماً.

٤ - العام بعد تخصيصه مجاز لأن مدلوله حينئذ بعض أفراد، مع أن لفظه موضوع للكل، والقرينة هي المخصص وكل ما كان كذلك فهو مجاز.

(١) سورة الأحقاف الآية: ٢٥.

(٢) سورة الزمر الآية: ٦٢.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٨٤.

(٤) الإحكام للأمدى ٢/٢٩٣.

أما النص المنسوخ فإزال كما كان مستعملاً فيما وضع له ، غايته أن الناسخ دل على أن إرادة الله تملكت أزلاً باستمرار هذا الحكم إلى وقت معين ، وإن كان النص المنسوخ متناولاً جميع الأزمان .

٥ - النسخ يجعل المنسوخ غير صالح للاحتجاج به . أما التخصيص فلا يخرج العام عن كونه حجة في الباقي بعد التخصيص .

٦ - النسخ لا يكون إلا بدليل متراخ ، ومتأخر عن المنسوخ . بخلاف التخصيص فإنه يكون بالسابق واللاحق والمقارن .

وذهب بعض الأصوليين إلى القول بأن التخصيص لا يكون إلا بمقارن ، فلو تأخر عن وقت العمل بالعام كان هذا التخصيص ناسخاً للعام بالنسبة لما تعارض فيه ، كما إذا قال الشارع : اقتلوا المشركين . وبعد وقت العمل به قال : لا تقتلوا أهل الذمة . ووجهة نظرهم : أن المقصود بالتخصيص بيان المراد بالعام . فلو تأخر عن وقت العمل به لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة وذلك لا يجوز ، فلم يبق إلا اعتباره ناسخاً .

٧ - النسخ لا يقع في الأخبار بخلاف التخصيص ، فإنه يكون في الأخبار وغيرها (١) .

الفرق بين النسخ والبداء :

يلاحظ أن البداء في اللفظ يطلق على معنيين هما :

١ - الظهور بعد الخفاء .. ومنه قوله تعالى :

﴿ وَبَدَأَكُمْ فِيهِمْ أَنْ تَقُولَ أَلِهُمَّا إِلَهُ كُرُوءَ يُحْتَسِبُونَ ﴾ (٢)

(١) انظر : البرهان لإمام الحرمين ٢/ ١٣١٤ ، والإحكام للآمدي ٣/ ١٠٤ ، والنسخ بين الإثبات والنفي لأستاذي الدكتور فرغلي ١٢٤ ، ومناهل العرفان ٢/ ٨٠ ، وأصول الفقه للشيخ زهير ٣/ ٤٧ .

(٢) سورة الزمر الآية : ٤٧ .

وقوله جل شأنه: ﴿وَبَلَّغْنَاكَ سَيِّئَاتِكَ كَبِيرًا﴾ (١).

٢ - نشأة رأى: حديد لم يكن... ومنه قوله تعالى:

﴿ثُمَّ بَلَّغْنَا مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لُجُنتَهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (٢).

جاء فى القاموس (٣): وبدا له فى الأمر بدواً وبداء وبداء أى نشأ له فيه رأى.

هذان معنيان للبدء فى اللغة، وما لاشك فيه أنها مستحيلان على الله تعالى، ذلك لأنه يستلزم سبق الجهل وحدث العلم، وكلاهما محال عليه تعالى، كما يشهد بذلك العقل والنقل. فالعقل يقرر دون تردد أن خالق هذا الكون لا بد أن يكون متصفاً بالعلم الواسع المحيط بكل شيء، وأنه قديم لا يمكن أن يكون حادثاً ولا محلاً للحوادث، وإلا لكان ناقصاً يعجز عن إبداع هذا الكون، وما دام الجهل والحدث - المستلزمان للبدء - مستحيلين عليه تعالى فالعقل يقرر استحالة البدء على الله تعالى.

وكذلك النقل. فإنه يلتقى مع العقل فى الحكم باستحالة الجهل، والحدث على الله تعالى، فالنصوص الثابتة تصفه بالعلم الواسع، والقدم الذى لا يسبقه شيء قال تعالى:

﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَبْلُغُهَا إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (٤) الآية

وقال سبحانه: ﴿أَلَمْ يَعْلَمْ مَا تُخْتَلَفُ فِي أَفْنَانِ وَمَا تَزِدُّهُ﴾ (٥)

وغير ذلك من الآيات التى تصفه سبحانه بالعلم المحيط.

(٢) سورة يوسف الآية: ٣٥.

(٤) سورة الأنعام الآية: ٥٩.

(١) سورة الزمر الآية: ٤٨.

(٣) القاموس المحيط ١/٧.

(١) سورة الرعد الآية: ٨.

فولانا جل شأنه منزّه عن أن يوصف بالبداء لأنّ البداء ينافى إحاطة علم الله سبحانه، بكل شيء، ولكنه غير منزّه عن النسخ، لأنّ النسخ لا يعدو أن يكون بياناً لملة الحكم الأول على نحو ما سبق في علم الله تعالى، وإن كان رفعاً لهذا الحكم بالنسبة لنا، وعليه فلا علاقة بين النسخ والبداء، لأنّ النسخ ليس فيه تغيير لعلم الله تعالى، بخلاف البداء فإنه يفترض هذا التغيير. فالنسخ يقوم على تغيّر في المعلوم مع ثبات العلم نفسه على ما كان منذ الأزل، والبداء يقوم على تغيّر في العلم نفسه.

ومن هنا لما خفي الفرق بين النسخ والبداء على بعض فرق اليهود والرافضة أنكرت اليهود النسخ وأسرفوا في الإنكار لاستلزامه في زعمهم البداء وهو محال. والحق أن هذا الفهم من قبل اليهود سقيم لما ذكرت من أنه لا تلازم بين النسخ والبداء ولوضوح الفرق بينهما.

أما الرافضة فأثبتوا النسخ، ثم أسرفوا في إثبات البداء اللازم له في زعمهم، ونسبوه إلى الله تعالى في صراحة ووقاحة— تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً— وقد تشبّثوا بآثار نسبوها إلى أئمة طاهرين تعضد— في زعمهم— مذهبوا إليه منها: أن الإمام عليّ كرم الله وجهه قال: لولا البداء لحدثتكم بما هو كائن إلى يوم القيامة.

ومنها: أن جعفر الصادق رضي الله عنه قال: ما بدا لله تعالى في شيء كما بدا له في إسماعيل عليه السلام— أي في أمره بذبحه—.

ومنها: أن موسى بن جعفر رضي الله عنه قال: البداء ديننا ودين آبائنا في الجاهلية (١).

(١) انظر: المتمدن ٣٦٨/١، وأصول السرخسي ٢/٢٥، والمختول ٢٨٨، ٢٨٩، والمتصفى للغزالي ١/١١٠، والإحكام للآمدي ٢/١٦٤، وحاشية البتاني ٢/٨٨، ومناهل العرفان ٢/٧٩.

والحق أن هذه الآثار التي نسبوها إلى هؤلاء الأئمة ما هي إلا مفتريات وأكاذيب أول من حاك شياكها، ونطق بها الكذاب الثقفى الذى كان ينتحل لنفسه العصمة، وعلم القيب. فإذا ماخاف من مؤاخذه الناس له، وانتقامهم منه على هذا الكفر نسب تلك الأكاذيب إلى آل البيت وهم منها براء. فاللعين كان يحتج بكفر على كفر، ويعالج داء بداء، وصدق الله العظيم إذ يقول:

﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ (١).

على العموم العقل والنقل يرفضان رأى الكذاب (٢) الثقفى وأتباعه من الرافضة.

فإن قيل: — وذلك على سبيل الافتراض — لا يخلو إما أن يكون البارى سبحانه وتعالى قد علم استمرار أمره بالفعل المعين أبداً، أو إلى وقت معين، وعلم أنه لا يكون مأموراً بعد ذلك الوقت.

فإن كان الأول: استحال نسخه لما فيه من انقلاب العلم جهلاً. وإن كان الثانى: فالحكم يكون منتهياً بنفسه فى ذلك الوقت. فلا يتصور بقاؤه بعده وإلا لانقلب علم الله تعالى جهلاً.

وإذا كان منتهياً بنفسه فالنسخ لا يكون مؤثراً فيه لافى حالة علم الله تعالى، أنه يكون الفعل مأموراً فيها، ولا فى حالة علمه سبحانه أنه لا يكون مأموراً فيها لما فيه من انقلاب العلم جهلاً، وإذا لم يكن النسخ مؤثراً فيه فلا يتصور نسخه.

(١) سورة الزمر الآية: ٢٣.

(٢) الكذاب هو المختار بن أبى عبيد بن مسعود الثقفى. كان من أهل الطائف ولم يفر إلا على الإمام كرم الله وجهه. أما الإمام جعفر وابنه موسى فافترى عليها أتباعه ذلك أن جعفر لم يولد إلا عام ٨٠ هـ والكذاب توفى سنة ٦٦ هـ فكيف جرسى ؟ اهـ — الأعلام للزركلى ٧/ ٧٠، ٧١ ط الثانية —

فالجواب: أن الأمر مطلق وقد علم ربنا أن الأمر بالفعل ينتهى بالناسخ فى الوقت الذى علم أن النسخ يقع فيه لأنه علم انتهاءه إلى ذلك الوقت مطلقاً. بل علم انتهاءه بالنسخ. فلو لم يكن منتهاً بالنسخ لانقلب علمه جهلاً. وعلى هذا فلا يلزم من انتهاء الأمر فى ذلك الوقت بالنسخ ألا يكون الأمر منسوخاً^(١).

(١) الإحكام للآمذى ٣/١٠٣.

المبحث الثالث

فى النسخ بن مثبتيه ومنكره

إن علماء الإسلام أجمعوا على أن النسخ جائز عقلاً، وواقع شرعاً، وكذلك أهل الشرائع جميعاً مساعداً اليهود والنصارى، ونحن معشر المسلمين إنما قلنا بجوازه ووقوعه لأن المتطق السليم لا يسهه إلا الإقرار بجواز النسخ عقلاً كما أن الواقع التاريخى يؤكد وقوعه شرعاً.

فالقـرآن الكريم وهو كتاب الله الخالد، قرر على كل إنسان أن يؤمن به ويمتثل لما فيه ويسير على دربه (١) وهذا هو النسخ بمعناه العام: نسخ شريعة لشريعة سابقة.

كما أن الناظر فى تاريخ شريعتنا الإسلامية يرى أحكاماً نسخت أحكاماً سابقة عليها، وهذا هو النوع الثانى من النسخ: يعنى نسخ حكم لحكم فى شريعة واحدة.

ولقد استمر المسلمون على هذا الحال ما يزيد على ثلاثة قرون. لم يشك مسلم واحد فى أن دين الإسلام هو دين البشرية كلها حتى يرث الله الأرض ومن عليها، كما أنه لم يشك واحد منهم طوال هذه الفترة فى أن بعض الأحكام الجزئية العملية التى شرعها الإسلام، قد نسختها أحكام أخرى فى موضوعها، ومن المعلوم أن كلاً من الحكّمين الحكم الناسخ وكذلك الحكم المنسوخ كان هو الحق فى زمانه.

غير أنه فى القرن الرابع الهجرى ظهر العالم المفسر أبو مسلم الأصفهاني (٢) واشتهر عنه أنه ينكر النسخ.

(١) الدرب: المادة والطريقة - لسان العرب ١٣٥٠/٢ -.

(٢) هو عمـد بن بحر أبو مسلم الأصفهاني. كان معروفاً بالعلم والفضل وله الكثير من =

وقد تناول في تفسيره الذى ألفه دعاوى النسخ فى القرآن ، فأولها ووفق بينها على وجه لا يمكن معه - على حد قوله - أن يكون هناك تعارض بينها فأول ما رآه الجمهور نسخاً على أنه من باب انتهاء الحكم لانتفاء زمانه ومثل هذا لا يعتبر نسخاً .

والحق أن الباحثين قد اضطربت أقوالهم فى تبين حقيقة ما ذهب إليه أبو مسلم نتيجة لاضطرابات النقل عنه ، والصحيح فى النقل عنه وهو ما يليق به كعالم مسلم أن النسخ واقع بين الشرائع بعضها مع بعض والإسلام ناسخ للشرائع كلها ، ولكنه ينكر وقوع النسخ فى الشريعة الواحدة واستدل على هذا الإنكار بقوله تعالى : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ كَتَبَ بِمَنْ حَكِيمٌ رَحِيمٌ ﴾ (١) .

وسأقوم بمون الله تعالى بذكر وجه استدلاله بهذه الآية عقب ذكر أدلة الجمهور .

وبعد هذا البيان عن المبتين للنسخ والمنكرين له يظهر لنا أن المذاهب فى النسخ خمسة هى :

١ - جائز عقلاً وواقع شرعاً فى الشريعة الواحدة وبين الشرائع المختلفة . وهذا هو مذهب جمهور المسلمين ماعداً أبا مسلم الأصفهاني .

٢ - جائز عقلاً وواقع سمعاً بين الشرائع المختلفة وغير واقع فى شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . وهذا هو رأى أبى مسلم .

٣ - جائز عقلاً وواقع سمعاً وشريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم غير ناسخة لشرعية سيدنا موسى عليه السلام . وهذا مذهب

المصنفات الجامعة توفى رحمه الله سنة ٣٢٢هـ - معجم المؤلفين لكحالة ٩/ ١٧ - ط : بيروت .

(١) سورة فصلت الآية : ٤٢ .

العيسوية^(١) (إحدى فرق اليهود الثلاثة) الذين يعترفون برسالة
صلى الله عليه وسلم ولكنهم يقولون هي للعرب خاصة.

٤ — جائر عقلاً وغير واقع سمعاً وهذا مذهب العنانية^(٢) من اليهود.

٥ — محال عقلاً وشرعاً وهذا مذهب الشمعونية^(٣) من اليهود.

ومما هو جدير بالذكر التنبيه على أن المقصود من مثبتى النسخ
ومنكره هم علماء المسلمين، لكن هذا لا يمتنعى من التعرض ولو بطريق
الإجمال تنميماً للفائدة لموقف فرق اليهود الثلاث من قضية النسخ^(٤).

أدلة المذاهب

أولاً أدلة جمهور المسلمين:

استدل الجمهور على الجواز العقلى بدليلين هما:

الدليل الأول: أن النسخ لا يترتب على فرض وقوعه محال. حيث
إن أحكام الله تعالى إما أن تشرع لمصالح العباد — كما تقول المعتزلة —
أولا تشرع لمصلحتهم.

(١) تنتسب هذه الفرقة إلى أبى عيسى إسحاق بن يعقوب الأصمهانى كان فى زمن
المنصور، وقد زعم أنه نبي وأنه رسول المسيح المنتظر وزعم الله كلمه وأن المسيح
أفضل ولد آدم (الملل والنحل للشهرستانى ٢/٢٠، ٢١).

(٢) وتنتسب هذه الطائفة إلى عثان بن داود رأس الجالوت ومن هؤلاء من يزعم أن
عيسى عليه السلام ليس نبياً مرسلأ وإنما هو من أولياء الله المخلصين (المرجع
السابق ٢/٢٠).

(٣) وتنتسب هذه الطائفة إلى شمعون بن يعقوب، ولعله صاحب فرقة من فرق اليهود
التي لم تشتهر.

(٤) قال المطار فى حاشيته على جمع الجوامع (١٢١/٢) تبه البقيتى على أن حكاية
خلاف اليهود فى كتب أصول الفقه عمالاً يلىق. لأن الكلام فى أصول الفقه فيها هو
مقرر فى الإسلام، وفى اختلاف الفرق الإسلامية. أما حكاية خلاف الكفار
فالناسب ذكرها فى أصول الدين اهـ.

فإن قيل بالأول: فلا شك أن المصالح تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان، لأن ما يكون مصلحة لشخص قد لا يكون مصلحة لآخر كشرب الدواء— مثلاً— فهو مصلحة للمريض دون الصحيح، وكذلك ما يكون مصلحة لشخص في زمن قد لا يكون مصلحة له في زمن آخر ألا ترى أن الطبيب الحاذق^(١) يبدل الأدوية والأغذية بملاحظة حالات المريض وغيرها على حسب المصلحة التي يراها، ولا يحمل أحد فعله على العبث والجهل. وما دامت المصالح تختلف هكذا والأحكام يراعى في شرعيتها مصالح العباد، فلا شك أن ذلك مما يجعل النسخ أمراً لا بد منه وليس محالاً.

وإن قيل بالثاني: فظاهر أيضاً أن النسخ لا يترتب عليه محال، لأنه لم يخرج عن كونه فعلاً لله تعالى وهو جل شأنه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

ومن هنا يظهر لنا بوضوح أن النسخ في الحالتين لا يترتب على فرض وقوعه محال فكان جائزاً عقلاً لأن هذا هو شأن الجواز العقلي^(٢). وقد نوقش هذا الدليل من قبل القائلين بعدم الجواز العقلي بما يلي:

النسخ يترتب عليه محال وعليه فيكون محالاً، ومن هنا فالمقدمة الصغرى من دليلكم لم تتم.. وبيان ذلك: الحكم الناسخ إما أن يكون قد شرع لمصلحة علمها الله تعالى بعد أن لم يكن علمها أويكون شرعاً للمصلحة فإن كان الأول فقد تحقق البداء وهو على الله تعالى محال. وإن كان الثاني فهو عبث وهو أيضاً على الله تعالى محال.

(١) الحاذق: الماهر— لسان العرب ١/٨١١—.

(٢) المحصول ١/٤٥٢، والتبصرة ٢٥٢، والروضة لابن قدامة ٦٩، والإحكام للأمدى ١٦٧، ١٦٦/٢، ونهاية السؤل ١٦٧/٢، وحاشية الأزميرى ١٧٢/٢، وإظهار الحق للشيخ رحمت الله الهندي ٢٩٥.

وقد أجاب الجمهور عن هذه المناقشة: بأن هناك قسماً ثالثاً قد تركتموه، فلنا أن نختاره وهو أن الله تعالى شرع الحكم الثانى لمصلحة علمها أولاً، ولم تخف عليه ولكن وقتها يحىء عند انتهاء الحكم الأول بما اشتمل عليه من المصلحة، ومعلوم أن هذا لا يترتب عليه بداء ولا عبث كما تزعمون^(١).

الدليل الثانى: وهو مسوق فى وجه اليهود المحيلين له عقلاً والقائلين أن شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خاصة بالعرب فقط من بنى إسماعيل، وحاصل هذا الدليل ما يلى:

إن نبوة مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبتت بالدليل القاطع وهو المعجزة الدالة على ذلك وعليه فيكون صادقاً فيما يقوله عن ربه وينقله عنه، وقد نقل عنه قوله تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلَاحِظْ الرُّسُلَ أَكْثَرَهُمْ كَذِبٌ ﴾^(٢).

ومعنى هذه الآية: إن ننسخ نأت، ومثل ذلك إنما يقال فيما هو جائر عقلاً، وليس فيما هو محال، ومن ثم فالآية تدل على جواز النسخ وهو المطلوب.

وقد ناقش المانعون للجواز هذا الدليل بما يلى:

الآية لا دلالة فيها على الجواز حيث إنها تفيد صدق التلازم الحاصل بين الشرط والجزاء، وصدق هذا التلازم لا تتوقف على وقوع الشرط والجزاء، ولا على جواز وقوعها. بل يصدق التلازم ولو كان الشرط محالاً. مثال ذلك: قوله تعالى:

﴿ قُلْ لِمَنْ كَانَ الْإِيمَانُ وَلَدَفَّ قَاتَا أَوَّلَ الْعَصِيدِ ﴾^(٣)

(١) التقرير والتحرير ٤٥/٣، وأصول الفقه للشيخ زهير ٤٩/٣، ٥٠.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٠٦. (٣) سورة الزخرف الآية: ٨١.

فالكلام صحيح مع أن الشرط محال وقوعه .

وقد ذكر الشيخ الإسنوي رحمه الله جواباً عن هذه المناقشة: يتلخص في أن الآية الكريمة لو قطع النظر عن سبب نزولها لادلالة فيها على الجواز كما يقولون . لكن لو نظرنا إلى سبب النزول وهو أن الكفار طعنوا فقالوا: إن محمداً صلى الله عليه وسلم يأمر بالشىء ثم ينهى عنه فأنزل الله رداً عليهم قوله: **هَٰذَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ**.. الآية لكان في الآية دليل على الجواز وذلك لأنها ردت عليهم في شىء عابوه قد وقع فعلاً^(١) .

ثم قال الإسنوي: **فإن قيل: صحة الآية والاستدلال بها يتوقفان على صحة النسخ فلو أثبتنا صحة النسخ بالآية لكان يلزم الدور.**
قلنا: لا نسلم: بل الاستدلال بها متوقف على صحة النبوة.

واستدل الجمهور على الوقوع الشرعى بأدلة كثيرة: منها ما هو مسوق للرد على الشعمونية والعنانية من اليهود، ومنها ما هو مسوق للرد على أبي مسلم وكذلك العيسوية من اليهود .

فن الأول ما يلي:

أولاً: جاء في التوراة أن الله تعالى أمر آدم عليه السلام أن يزوج بناته من بنييه، وورد أنه كان يولد له كل بطن من البطون ذكراً وأنثى، فكان يزوج توأمة هذا للآخر ويزوج توأمة الآخر لهذا، وهكذا إقامة لاختلاف البطون مقام اختلاف الآباء والأمهات، ثم حرم الله ذلك عليهم بإجماع المتدينين من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم^(٢) .

(١) نهاية السؤل ١٦٨/٢، وروح المعاني للألمسى ٤٩١/١، وتفسير الخازن ٧٩/١، وتفسير البغوى بهامش تفسير الخازن ٧٩/١ .

(٢) أصول الرخسى ٥٥/٢ والإحكام للآمدى ١٦٧/٢، والتقرير والتخير ٤٥/٣، وشرح الإسنى ١٦٨/٢، واطهار الحق ٢٩٨ .

فإن قيل: يحتمل أن يكون هذا الحكم مخصوصاً بذلك القوم أو مؤقتاً بحياتهم وعليه فتحريم ذلك فى شريعة من بعده لا يكون نسخاً.

فالجواب: أنه قد ثبت بالتواتر أمر آدم عليه السلام ولم ينقل تخصيص ولا توقيت فوجب إجراؤه على الإطلاق، وما ذكر من الاحتمال غير ناشئ عن دليل فلا يعتبر^(١).

ثانياً: أن الله عز وجل أمر سيدنا إبراهيم عليه السلام بذبح ولده إسماعيل عليه السلام، ثم قال له: لا تذبحه، وقد اعترف منكرو النسخ بذلك^(٢).

ثالثاً: أن الجمع بين الأختين كان مباحاً فى شريعة يعقوب عليه السلام، ثم حرم فى شريعة موسى عليه السلام.

قال ابن عبد الشكور رحمه الله^(٣):

«... واستدل بتحريم جمع الأختين فى شريعة موسى عليه السلام وبعدها من الشرائع بعد الإباحة فى شريعة يعقوب عليه السلام، أى شريعة إبراهيم التى هو عليها، وإنما نسبت إليه لأنه جمع بين الأختين».

رابعاً: جاء فى التوراة: أن الله عز وجل — قال لنوح عليه السلام عند خروجه من الفلك: «إنى قد جعلت كل دابة مأكلاً لك ولذريتك وأطلقت ذلك لكم كنبات العشب ما خلا الدم فلا تأكلوه». ثم حرم الله تعالى على موسى عليه السلام وعلى بنى إسرائيل كثيراً من الحيوانات^(٤).

(١) شرح النار لابن الملك ٧١٠.

(٢) شرح الجلال المحلى ٧٨/٢، وروضة الناظر ٧٠، وتيسير التحرير ١٨٨/٣.

(٣) فوائح الرحموت ٥٦/٢. (٤) المحصول ٤٤٢/١.

خامساً: أن الله عز وجل أمر بنى إسرائيل أن يقتلوا مَنْ عبد منهم العجل ، ثم أمرهم برفع السيف عنهم . وقد حكى القرآن هذا فقال جل شأنه : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُعْبُدُونَ إِلَهَكُمْ ظَلِمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِنْدَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ (١)

قال المفسرون (٢) : أمر الله القوم بشديد من الأمر . فقاموا يتناحرون بالشفار (٣) يقتل بعضهم بعضاً ، حتى بلغ الله فيهم نقمته (٤) فسقطت الشفار من أيديهم . فأمسك عنهم القتل فجعله لحيمهم توبة وللمقتول شهادة .

سادساً: أن الطلاق كان جائزاً فى شريعة موسى عليه السلام ، ثم جاءت شريعة عيسى عليه السلام فحرمته إلا فى حالة واحدة هى حالة ثبوت الزنى على الزوجة .

سابعاً: أن الحتان كان فريضة فى دين إبراهيم وموسى وعيسى عليهم السلام ، ولكن الحوارين جاءوا بعد رفع عيسى عليه السلام فنهوا عن الحتان كما ثبت ذلك فى رسائل الحوارين ، فإما أن يكون هذا نسخاً وإما أن يكون افتراء وكذباً ، لأنه لم يؤثر عن عيسى عليه السلام كلمة واحدة تدل على نسخ الحتان (٥) . فهذه الأدلة وغيرها تدل بوضوح على وقوع النسخ بين الشرائع المختلفة ، وفى هذا رد على الشيعونية والعنانية من اليهود .

(١) سورة البقرة الآية : ٥٤ . (٢) تفسير ابن كثير ١/ ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣) الشفار جمع شفرة بالفتح وهى السكين . لسان العرب ٣/ ٢٢٨٨ -

(٤) النعمة : المكافأة بالعقوبة والجمع نَقِمٌ وَنَقَمٌ . لسان العرب ٥/ ٥٣١ -

(٥) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ٣/ ١٥٩ ، ومناهل العرفان ٢/ ٨٨ .

وفى الثانى ما يلى:

أولاً: قال تعالى: ﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا

أَوْ يَغَيِّرُهَا ۖ ﴾ (١) الآية.

وقد قال العلماء إن هذه الآية يفهم منها أن كل آية يذهب الله تعالى بها على حسب ما تقتضيه الحكمة والمصلحة من نسخ لفظها فقط، أو حكمها فقط، أو نسخها معاً، فإنه سبحانه يأتى عباده بنوع آخر أنفع لهم فى السهولة أو كثرة الأجر.

والخبرية قد تكون فى المنفعة، وقد تكون فى الثواب وقد تكون فى كليهما، أما المثلية فلا تكون إلا فى الثواب فقط، لأن الماثلة فى النفع لا يمكن تصورها، وذلك لأنه على تقدير ارتفاع الحكم الأول فإن المصلحة المنوط بها ذلك الحكم ترتفع ولا تبقى إلا مصلحة الآية المأنى بها فتكون خيراً من الذاهبة لا محالة. وإذا قدر بقاء الحكم الأول وكان النسخ للتلاوة فقط، فالمصلحة الأولى باقية على حالها لم يجد غيرها حتى يكون خيراً منها أو مثلها (٢).

ثانياً: قال تعالى: ﴿ وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَآلَهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنْزِلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ۚ لَئِنْ لَمْ يَنْزِلْ بِكَ آيَةٌ تَلَاوُدْ ۖ ﴾ (٣)

فالتبديل المذكور فى هذه الآية يتألف من رفع الأصل وإثبات البذل، وهذا هو النسخ سواء كان المرفوع تلاوة أم حكماً.

قال أبو حامد الغزالى رحمه الله (٤):

فإن قيل: ليس المعنى به رفع المنزل فإن ما أنزل لا يمكن رفعه

(١) سورة البقرة الآية: ١٠٦.

(٢) تفسير ابن كثير ٢١٤/١، وتفسير القرطبي ٤٥١/١، وتفسير القاسمى ٢١٨/٢،

وتفسير الجلالين ١٦/١، وتفسير آيات الأحكام ٢٥/١، ومناهل القرآن ٨٥/٢.

(٣) سورة النحل الآية: ١٠١. (٤) المستصفى ١١/١.

وتبديله ، لكن المعنى به تبديل مكان الآية بإنزال آية بدل ما لم ينزل ، فيكون ما لم ينزل كالمبدل بما أنزل .

قلنا : هذا تعسف بارد فإن الذى لم ينزل كيف يكون مبدلاً والبطل يستدعى مبدلاً ؟ وكيف يطلق اسم التبديل على ابتداء الإنزال فهذا هوئذٍ وسخف .

ثالثاً : قال تعالى : ﴿ وَظَلِمَ مَنَ الْوَيْتِ مَا دُوا حَرَمَاتٍ عَلَيْهِمْ لَنُكَتِبَ لِيَكُنْ لَهُمْ وَيَصْلَحُ رِزْقُكَ سَبِيلَ آفَ كَثِيرًا ﴾ (١) .

فهذه الآية الكريمة تفيد تحريم ما أحل من قبل ، وهذا هو النسخ ، وقوله تعالى : اُحِلَّتْ لَهُمْ يفهم منه أن الحكم الأول كان حكماً شرعياً لا براءة أصلية .

رابعاً : أن سلف الأمة أجمعوا على أن النسخ وقع فى الشريعة الإسلامية كما وقع بها (٢) .

ثانياً : أدلة أبى مسلم الأصفهاني رحمه الله :
يلاحظ أنه يستدل لأبى مسلم على الجواز العقلى بدليلي الجمهور السابقين ، ويستدل له على أن النسخ غير واقع فى شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى : ﴿ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ﴾ (٣) .

وجه الدلالة : النسخ باطل لأن فيه إلغاء للحكم المنسوخ ، فلو وقع فى القرآن لأتاه الباطل وفى ذلك تكذيب لخبر الله تعالى والكذب فى خبره تعالى محال .

(١) سورة النساء الآية : ١٦٠ . (٢) المستصفى ١/١١١ .

(٣) سورة فصلت الآية : ٤٢ .

وقد رد الجمهور هذا الاستدلال لما يلي:

أولاً: لانسلم أن النسخ باطل، بل هو إبطال لأن الباطل ضد الحق، والنسخ حق وصدق، وإن كان النسخ غير معمول به، ومن ثم فلا دلالة في الآية على المطلوب، ومعنى الآية كما ذكر العلماء أن ألفاظ القرآن محفوظة من التغيير والتبديل، ولا يمكن أن يتطرق إلى ساحته الخطأ.

ثانياً: سلمنا أن النسخ باطل لكننا نقول: إن الضمير في قوله تعالى: لَا يَأْتِيهِ راجع إلى كل القرآن وعليه فيكون المعنى إن كل القرآن لا يأتيه الباطل أي النسخ، ونحن جميعاً متفقون على أن القرآن جميعه لا ينسخ لأنه معجزة نبينا صلى الله عليه وسلم المستمرة على التأييد وعليه فحل النزاع لا دلالة في الآية عليه.

ثالثاً: سلمنا أن النسخ باطل لكن معنى الآية أنه لم يتقدم على القرآن من كتب الله تعالى ما يطله ولا يأتي بعده من كتب الله تعالى ما يطله، وهذا لا ينافي أنه يأتي فيه نفسه ما يطل بعضاً بعضاً وعليه فلا دلالة في الآية على المدعى^(١).

ثالثاً: شبهة مذهب العيسوية:

سبق أن ذكرت أن مذهب العيسوية يرى جواز النسخ عقلاً ووقوعه شرعاً، كل مافى الأمر أنه لا يعترف بأن شريعة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ناسخة لشريعة سيدنا موسى عليه السلام. بل يقولون: هي خاصة للعرب من بنى إسماعيل عليه السلام، وقد استدلوا على الجواز العقلي والوقوع الشرعي للنسخ بما استدلل به القائلون بالجواز والوقوع، وأما أن شريعة موسى عليه السلام غير منسوخة بشريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فيستدلون عليه بما يلي:

(١) الأحكام ١١٤/٣، ونهاية السؤل ١٧١/٢، وتفسير ابن كثير ١٧١/٧، وتفسير الفيضوى ٣٣٦، وتفسير الجلالين ٤٤١.

لو صح نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم — للزم من ذلك الكذب على الله تعالى في قوله لموسى: « هذه شريعة مؤبدة مادامت السموات والأرض » والكذب في خبره تعالى محال فامتنع القول بنسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم. هذا هو دليلهم الذى استدلوا به على ما ذهبوا إليه. فهم يرون أنه لا سبيل إلى إنكار نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، لأن التوراة بشرت به صلى الله عليه وسلم، وأنه جل شأنه أيدته بالمعجزات الكثيرة القاهرة. لكن لا سبيل إلى القول بأن رسالته عامة لأن ذلك يؤدي إلى انتساخ شريعة إسرائيل بشريعته، والخلاف بينهم وبين الشيعونية والعنانية أن دعواهم مقصورة على منع انتساخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم.

والحق أن ما استدلوا به على تأييد شريعة موسى عليه السلام وعدم نسخها بشريعة أخيه الأكبر محمد صلى الله عليه وسلم مردودة لما يلي:

أولاً: هذا القول مكذوب على موسى عليه السلام فهو لم يقله، ولم يقل له والذي لقنهم به هو ابن الراوندى (١) ليعارض به شريعة محمد صلى الله عليه وسلم. والذي يقوى عدم صحته أن اليهود الذين وجدوا فى عصره صلى الله عليه وسلم لم يعارضوا به رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أن فيه حجة لهم، ومعلوم أن اليهود أحرص الناس على المعارضة.

قال الشيخ الشيرازى رحمه الله (٢):

« ... لو كان هذا أصلاً لكان قد احتج به أحبار اليهود على النبى

(١) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الراوندى فيلسوف مجاهر بالإلحاد. وكان فى

أول أمره من متكلى المعتزلة وتوفى سنة ٢٩٨ هـ وقيل غير ذلك.

(وفيات الأعيان ٧٨/١، وشذرات الذهب ٢/٢٣٥، والنجم الزاهرة ٣/١٧٥)

(٢) التبصرة فى أصول الفقه له ٢٥٤.

صلى الله عليه وسلم ولما لم يقل هذا أحد من قدمائهم أنه ذكره دل على كذب ابتدعوه» .

ثانياً: أن نسطح ما يئيد الذي اعتمدوا عليه فيما نقلوه لا يصلح حجة لهم ، لأنه يستعمل كثيراً عند اليهود معدولاً به عن حقيقته . من ذلك ما جاء في انبفرة التى أمروا بذبحها : « هذه سنة لكم أبداً » وما جاء فى انقربان : « قربوا كل يوم خروفين قرباناً دائماً » مع أن هذين الحكيمين منسوخان باعتراف اليهود أنفسهم . على رغم التصريح فيها بما يفيد التأييد .

ثالثاً: أن اعترافهم بأن محمداً صلى الله عليه وسلم رسول أيده الله بالمعجزات وجاءت البشارة به فى التوراة يقضى عليهم لا محالة أن يصدقوه فى كل ما جاء به ، ومن ذلك أن رسالته عامة وأنها ناسخة للشرائع السابقة جميعاً حتى شريعة موسى عليه السلام الذى قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لو كان أخى موسى حياً ما وسعته إلا اتباعى » (١) . أما أن يؤمنوا برسالته ثم لا يصدقوه فى عموم دعوته فذلك هو التناقض والمكابرة (٢) .

قال ابن عبد الشكور رحمه الله (٣) :

« أجمع أهل الشرائع من المسلمين والنصارى (٤) على جوازه عقلاً ، أى العقل يجوز ولا يحيله خلافاً لليهود إلا العيسوية وهم أصحاب أبى عيسى الأصفهاني ، وهم اعترفوا بنبوة سيد العالم صلوات الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم ، لكن إلى العرب فقط وهم بنو إسماعيل

(١) أخرجه أحمد فى مسنده ٣/٣٨٧ . (٢) مناهل العرفان ٢/١٠٢ .

(٣) فواتح الرحموت ٢/٥٥ .

(٤) جنح النصارى فى هذا المصر إلى القول بأن النسخ محال عقلاً وشرعاً — كما تقول الشيعونية من اليهود — وتشيعوا له تشيماً ظهر فى حملاتهم المتكررة على الإسلام وفى طعنهم على هذا الدين القويم من طريق النسخ .

لا إلى الأمم كافة، وهذا من غاية حماقتهم، لأن بعد اعتراف النبوة ولولاي جماعة لزم اعتراف صدقه صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم وامتناع الكذب عليه كما هو شأن الرسالة، وقد تواتر عنه عليه وعلى آله وأصحابه الصلاة والسلام دعوى النبوة إلى الخلق كافة فوجب الصدق فيه.»

قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (١)

وقال جل شأنه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ (٢)

وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّكُلِّ بَشِيرٍ وَنَذِيرًا﴾ (٣)
وقال صلى الله عليه وسلم: «بعثت إلى الناس كافة» (٤).

رابعاً: شبهة مذهب العنانية:

يلاحظ أن العنانية استدلوا على جواز النسخ عقلاً بما استدل به المجوزون، واستدلوا على قولهم بعدم الوقوع شرعاً بما استدل به العيسوية على عدم نسخ شريعة موسى عليه السلام بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم. ومن هنا فما قيل إبطالاً لزعم العيسوية يقال هنا والله أعلم.

خامساً: شبهة مذهب الشمعونية:

سبق أن ذكرت أن الشمعونية وهي إحدى فرق اليهود الثلاث ترى أن النسخ محال عقلاً وشرعاً واستدلوا على الأول: بأن النسخ يترتب على فرض وقوعه محال وكل ما كان كذلك فهو محال.

دليل الصغرى أولاً: النسخ يترتب عليه إما البداء وإما العبث.
وثانياً: النسخ يترتب عليه أن يكون الفعل الواحد حسناً وقبيحاً وذلك جمع بين الضدين وهو محال.

(١) سورة الأعراف الآية: ١٥٨. (٢) سورة الأنبياء الآية: ١٠٧.
(٣) سورة سبأ الآية: ٢٨. (٤) الجامع الصغير للسيوطي ١/١٢٦.

بيان ذلك: الأمر بالحكم المنسوخ يقتضى حسنه والنهى عنه بنزول
الناسخ له يقتضى قبحه ومن هنا فقد اجتمع فى الفعل الواحد المنسوخ
الحسن والقبح وهما ضدان والضدان محال اجتماعهما^(١).

وقد أجاب جمهور المسلمين عن الأول: بأنه لا بداء وقد تقدم عند
ذكر الفرق بين النسخ والبداء مافيه الكفاية.

وقال الشيخ أبو إسحاق الشيرازى رحمه الله^(٢):
«... البداء أن يظهر له ما كان خفياً ونحن لا نقول فيما ينسخ إنه
ظهر له ما كان خافياً عليه. بل نقول إنه أمر به وهو عالم أنه يرفعه فى
وقت النسخ، وإن لم يطلعنا عليه فلا يكون ذلك بداء.

على أنه لو جاز أن يقال: إن ذلك بداء لجاز أن يقال إنه إذا خلق
الخلق على صفة من الطفولية والصغر، ثم نقلهم إلى غير ذلك من
الأحوال أن ذلك بداء، ولما بطل هذا فيما ذكرناه بطل فيما اختلفنا فيه».

وقال الشيخ الشوكانى رحمه الله^(٣):

«... النسخ لا يستلزم البداء لا عقلاً ولا شرعاً، وقد جوزت الرافضة
البداء عليه عز وجل لجواز النسخ وهذه مقالة توجب الكفر بمجردھا».
وكذلك لا عيب فإن لنا أن نقول: إنه عز وجل شرع الحكم لا لمصلحة
ولا يلزم على ذلك عيب. لأن هذا إنما يقول به من يقول بالتحسين
والتقبيح^(٤) العقليين، ونحن لم نقل بهما. كما أجاب الجمهور عن الثانى

(١) التبصرة ٢٥٣، وإرشاد الفحول ١٨٥، وأصول الشيخ زهير ٥٢/٣.

(٢) التبصرة فى أصول الفقه ٢٥٣. (٣) إرشاد الفحول ١٨٥.

(٤) حسن الشيء وقبحه يراد بهما ما يلائم الطبع أو ينافره كإيقاظ الفرقى وإتمام الأبرياء.

وكونها صفة كمال أو نقص نحو العلم حسن والجهل قبيح، أو كونه موجباً للمدح
أو الذم الشرعيين، والأولان عقليان إجماعاً والثالث شرعى عندنا لا يعلم ولا يثبت إلا
بالشرع، فالقبيح ما نهى الله تعالى عنه والحسن ما لم ينه عنه.

بأن الحسن والقبح لم يجتمعا فى الفعل المنسوخ فى وقت واحد حتى يلزم التضاد. فالحسن كان فى وقت العمل بالفعل المنسوخ، والقبح كان فى وقت آخر.

فالنهى تعلق بما لم يتعلق به الأمر، ومتى أمر الشارع بشيء ثم نسخه علمنا بأن الأمر كان إلى ذلك الوقت. ومن ثم فلا يكون النهى مما تعلق به الأمر.

أضف إلى ذلك أن هذا الذى ذكرتموه لو كان دليلاً على إبطال النسخ لوجب أن يجعل دليلاً على إبطال التخصيص فيقال: إنه إذا أمر بقتال المشركين لا يجوز أن ينهى عن قتال أهل الذمة لأن الأمر بالقتل يدل على حسنه والنهى عنه يدل على قبحه، ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد حسناً قبيحاً، ولما لم يصلح أن يقال هذا فى إبطال التخصيص لم يصلح أن يقال مثله فى إبطال النسخ.

قال الإمام الرازى رحمه الله (١):

«لم لا يجوز أن يكون ذلك الفعل مصلحة فى وقت ومفسدة فى وقت آخر؟ فيأمر به فى الوقت الذى علم أنه مصلحة فيه وينهى عنه فى الوقت الذى علم أنه مفسدة فيه. كما لا يمتنع أن يعلم فيما لا يزال: أن إمرأى زيد وفقره مصلحة له فى وقت، وصحته وغناه مصلحة له فى وقت آخر فيمرضه ويفقره حين يعلم أن ذلك مصلحة، ويفنيه ويصححه

وعند المعتزلة هو عقلى لا يفتر إلى ورود الشرائع. بل العقل يستقل بشيئيه قبل الرسل وإفنا الشرائع مؤكدة لحكم العقل فيما علمه ضرورة كالعلم بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار أو نظراً كحسن الصدق الضار وقبح الكذب النافع أو مظهرة لما لا يعلمه العقل ضرورة ولا نظراً كصوم آخر يوم من رمضان وتحریم أول يوم من شوال.

(شرح تنقيح الفصول للقرافى ٨٨).

(١) المحصول ٤٥٢/١.

حين يعلم أن ذلك مصلحة. كما لا يمتنع أن يعلم الإنسان أن الفرق مصلحة ابنه وعبيده - اليوم - والعنف مصلحته في غد: فيأمر عبده بالرفق به في اليوم وبالعنف به في الغد» .

كما استدلل الشيعونية على الثاني - المحال الشرعى - بأن الشرع لا يأتى بما يحيله العقل . وقد أبطل الجمهور هذا بأنه قد ثبت بالأدلة القاطعة أن النسخ جائز عقلاً وأنه ليس محالاً .

هذا وبعد ذكر المذاهب في النسخ يتضح لنا جلياً مايلي :

أولاً: مذهب الجمهور الذى يرى أن النسخ جائز عقلاً وواقع شرعاً هو الراجح لقوة الأدلة وسلامتها مما يعارضها .

ثانياً: الخلاف بين أبى مسلم الأصفهاني والجمهور خلاف لفظى فقط، لأنه يرى ما يراه الجمهور من أن النسخ جائز عقلاً، وأن شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ناسخة لجميع الشرائع، ولكن ما يسميه العلماء نسخاً في الشريعة الواحدة يسميه هو تخصيصاً .

ثالثاً: أفكار النسخ عند فرق اليهود الثلاث ليست غاية، وإنما هي وسيلة لأن الغاية هي إنكار رسالة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . فإن أعجزهم إدراك هذه الغاية فلا أقل من إنكار أنهم مطالبون بتصديقه واتباعه فيما جاء به صلى الله عليه وسلم . وأما التنصاري فقد أنكروا جواز النسخ عقلاً ووقعه شرعاً ليصلوا من هذا الإنكار إلى غاية حرصوا على تحقيقها . هي بقاء دينهم إلى جانب الإسلام بحجة أن شريعة مالاتنسخ بشرية وأن حكماً في شريعة لا ينسخ بحكم في شريعة أخرى بعدها .

هذا: وما قاله الجمهور رداً ودحضاً لمزاعمهم فيه الكفاية والله أعلم .

الفصل الثانى

فى أنواع النسخ

وفيه مباحث .

المبحث الأول : فى نسخ القرآن بالقرآن .

المبحث الثانى : فى نسخ القرآن بالسنة .

المبحث الثالث : فى نسخ السنة بالقرآن .

المبحث الرابع : فى نسخ السنة بالسنة .

بعد الانتهاء من بيان مذاهب العلماء فى قضية النسخ يقتضى المقام ويستدعى ذكر أنواع النسخ فى الشريعة الإسلامية تكميلاً للفائدة فأقول وبالله التوفيق :

النسخ فى الشريعة الإسلامية قد يأتى به القرآن الكريم وقد تأتى به السنة المطهرة، وكذلك المنسوخ قد يرد فى القرآن الكريم وقد يرد فى السنة وعليه فالأقسام أربعة سأتناولها بمشيئة الله تعالى فى المباحث التالية :

المبحث الأول

فى نسخ القرآن بالقرآن

١ - نسخ القرآن بالقرآن: أى نسخ بعض القرآن ببعضه لأن القرآن جميعه لا يجوز نسخه، لأنه من حيث لفظه معجزة مستمرة على التأبید، ومن حيث اشتماله على أحكام الشريعة ذاتاً أو استدلالاً كحجية السنة والإجماع، والقياس يكون رفعه رفعاً لتلك الشريعة ورفع الشريعة كلها يتنافى مع كونها آخر الشرائع والناس لا يتركون بغير شريعة .

وهذا القسم يتنوع إلى ما يلى :

(أ) نسخ التلاوة والحكم معاً :

وقد أجمع الجمهور من المسلمين عليه ما عدا الإمام أبا مسلم الأصفهاني رضى الله عنه .

قال أبو إسحاق الشيرازى رحمه الله (١) :

«... ويجوز - النسخ - فى الرسم والحكم كتحريم الرضاع كان

بعشر رضعات وكان مما يتلى فتسخ الرسم والحكم معاً» .

(١) اللع ٣٢ .

وقال الأمدى رحمه الله (١) :

« اتفق العلماء على جواز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس ونسخه معاً ... ثم قال : أما نسخ التلاوة والحكم فيدل عليه ما روت عائشة رضي الله عنها أنها قالت : كان فيما أنزل عشر رضعات محرمات فنسخت بخمس وليس في المصحف عشر رضعات محرمات ولا حكمها فيها منسوخان . وفي رواية - وتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن (٢) - ، وهذا الحديث صحيح وإذا كان موقوفاً على السيدة عائشة رضي الله عنها فإن له حكم المرفوع لأن مثله لا يقال بالرأي . بل لا بد فيه من توقيف .

وقد تكلم العلماء في قولها - وهن فيما يقرأ من القرآن - فإن ظاهره بقاء التلاوة وليس كذلك . فهم من أجاب بأن المراد قارب الوفاة ، والأظهر أن التلاوة نسخت أيضاً ولم يبلغ ذلك كل الناس إلا بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فتوفي وبعض الناس يقرؤها .

وقال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه : نزلت ثم رفعت . وقال مكى (٣) : هذا المشال فيه المنسوخ غير متلو والناسخ أيضاً غير متلو ولا أعلم له نظيراً .

قال الشيخ محمد عيد المحلاوى رحمه الله (٤) :

« ما يكون منسوخ التلاوة والحكم معاً وهو ما نسخ في حياته صلى الله عليه وسلم من القرآن بالإنشاء ، أى الرفع عن القلوب ، كما روى

(١) الإحكام ١٢٩/٣ .

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الرضاع ٦١٦/٢ .

(٣) الاقان ٧١/٣ .

ومكى بن حوش بن محمد القيسى المقرئ صاحب كتاب الرعاية في تجويد القرآن .

توفي بقرطبة سنة ٤٣٧ هـ . وفيات الأعيان لابن حلكان ١٢٠/٢ -

(٤) تهليل الوضوء له ١٣٦ .

أن سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة فجاز ذلك في حياته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى: ﴿سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى * إِلَّا مَآ شَاءَ اللَّهُ﴾ (١)

ولم يجز ذلك بعد وفاته صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى:

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَافِعُونَ﴾ (٢)

وقد يرفع الحكم والتلاوة بدليل شرعى فيكون نسخاً، وبدون دليل شرعى فلا يسمى نسخاً.

هذا وللإمام الحنفى شمس الأئمة السرخسى كلام طيب لا بأس بإيراده هنا تنميماً للفائدة.

يقول رحمه الله (٣):

«... وله طريقتان: إما صرف الله تعالى عنها القلوب، وإما موت من يحفظها من العلماء لا إلى خلف. ثم هذا النوع من النسخ فى القرآن كان جائزاً فى حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى: (سَنُقَرِّئُكَ فَلَا تَنْسَى * إِلَّا مَآ شَاءَ اللَّهُ) فالاستثناء دليل على جواز ذلك،

وقال: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ (٤)

وقال: ﴿وَلَوْ كُنَّا شِئْنَا لَدَهَمْنَاهَا بِالَّذِى أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ (٥)

فأما بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم لا يجوز هذا النوع من النسخ فى القرآن عند المسلمين، وقال بعض الملحدين ممن يتستر بإظهار الإسلام، وهو قاصد إلى إفساده: هذا جائز بعد وفاته أيضاً، واستدل فى ذلك بما روى أن أبا بكر الصديق رضى الله عنه كان يقرأ «لا ترغبوا

(١) سورة الأعلى آية: ٦، ٧. (٢) سورة الحجر الآية: ٩.

(٣) أصول السرخسى ٧٨/٢. (٤) سورة البقرة الآية: ١٠٦.

(٥) سورة الإسراء الآية: ٨٦.

عن آبائكم فإنه كفر بكم». وأنس رضى الله عنه كان يقول : قرأنا فى القرآن «بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا» وقال عمر رضى الله عنه — قرأنا آية الرجم فى كتاب الله ووعيناها^(١).

وقال أبى بن كعب رضى الله عنه : إن سورة الأحزاب كانت مثل سورة البقرة أو أطول منها . والشافعى رضى الله عنه لا يظن به موافقة هؤلاء فى هذا القول ، ولكنه استدل بما هو قريب من هذا فى عدد الرضعات .

ثم قال رحمه الله : «والدليل على بطلان هذا القول قوله تعالى :

﴿ إِنَّا نَحْنُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ الَّذِي لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ دِينِكَ وَلَا تُنْفَعُكَ حُجَّتُكَ لَدَيْهِ ﴾ (٢)

ومعلوم أنه ليس المراد الحفظ لديه ، فإن الله تعالى يتعالى من أن يوصف بالنسيان والغفلة ، فعرفنا أن المراد الحفظ لدينا . فالغفلة والنسيان متوهم مناوبه ينعدم الحفظ إلا أن يحفظه الله عز وجل ، ولأنه لا يخلو شيء من أوقات بقاء الخلق فى الدنيا عن أن يكون فيما بينهم ما هو ثابت بطريق الوحي فيما ابتلوا به من أداء الأمانة التى حلوها ، إذ العقل لا يوجب ذلك ، وليس به كفاية بوجه من الوجوه ، وقد ثبت أنه لا ناسخ لهذه الشريعة بوحي ينزل بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولو جوزنا هذا فى بعض ما أوحى إليه لوجب القول بتجوز ذلك فى جميعه فيؤدى إلى القول بأن لا يبقى شيء مما ثبت بالوحي بين الناس فى حال بقاء التكليف ، وأى قول أقبح من هذا ؟ ومن فتح هذا الباب لم يأمن أن يكون بعض ما فى أيدينا اليوم أو كله مخالف لشريعة رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن نسخ الله ذلك بعده وألف بين قلوب الناس على أن

(١) سيأتى — إن شاء الله — قريباً أن ماروى عن أنس وعمر رضى الله عنهما ما نسخ تلاوته دون حكمه .

(٢) سورة الحجر الآية : ٩ .

ألهمهم ما هو خلاف شريعته، فلصيانة الدين إلى آخر الدهر أخبر الله تعالى أنه هو الحافظ لما أنزله على رسوله صلى الله عليه وسلم، وبه يتبين أنه لا يجوز نسخ شيء منه بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بطريق الاندرا^(١)س، وذهاب حفظه من قلوب العباد، وما ينقل من أخبار الآحاد شاذ لا يكاد يصح شيء منها ويحمل قول من قال في آية الرجم (٢) إنه في كتاب الله، أى في حكم الله تعالى كما قال تعالى:

﴿ كَذَّبَ اللَّهُ عَلَيْكَ ﴾ (٣)

أى حكم الله عليكم، وحديث عائشة لا يكاد يصح لأنه قال في ذلك الحديث، وكانت الصحيفة تحت السرير فاشتغلنا بدفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل داجن^(٤) البيت فأكله ومعلوم أن بهذا لا ينعدم حفظه من القلوب، ولا يتعذر عليهم إثباته في صحيفة أخرى فعرفنا أنه لأصل لهذا الحديث.

هذا ما قاله شمس الأئمة رحمه الله، ويمكن أن يلخص في النقاط التالية:

الأولى: يجوز نسخ التلاوة والحكم معاً في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

الثانية: لا يجوز النسخ مطلقاً بعد وفاته صلى الله عليه وسلم. وقد وافق الإمام الجمهور في هاتين النقطتين.

(١) درس الأثر يدرس دروساً ودرسته الريح تدرسه درساً أى محته... لسان العرب

١٣٥٩/٢-

(٢) نص الآية هو: «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألينة نكالا من الله - تفسير آيات الأحكام تنقيح وتصحيح الشيخ السائس ١٠٥/٣-.

(٣) سورة النساء ٢٤

(٤) الداجن يطلق على الشاة التي تطفها الناس في المنازل وقد يطلق على غير الشاة من كل ما يألف البيوت من الطير وغيرها - لسان العرب ١١٣١/٢-.

الثالثة: يرى الإمام تمثيلاً مع مذهبه عدم ثبوت حديث عائشة رضى الله عنها وما على شاكلته، فيقدمون والمالكية مطلق القرآن عليه.

قال ابن العربي المالكي رحمه الله (١):

«ورأى مالك وأبو حنيفة الأخذ بمطلق القرآن وهو الصحيح لأنه عمل بعموم القرآن، وتعلق به وقد قوى ذلك بأنه من باب التحريم فى الأفضاع والحوطة على الفروج فقد وجب القول به لمن يرى العموم ومن لا يراه».

ثم قال رحمه الله: فإذا مص لبنها وحصل فى جوفه فهى مرضعة وهى أمه وهى داخلة بالآية بلا مرية (٢).

وجاء فى متن القدورى (٣): قليل الرضاع وكثيره سواء إذا حصل فى مدة الرضاع تعلق به التحريم.

هذا ما قاله السادة المالكية والحنفية، والحق أنه قد اضطربت أقوالهم فى ضبط الرضعة وحقيقتها اضطراباً كثيراً، ولم يرجع إلى دليل ويجب عما ذكره من أن الآية وردت مطلقة بأن المذكور فى الآية بمثل بيته الشارع بالعدد وضبطه به.

وعليه فالقول بأن حديث عائشة ليس بقرآن، لأنه لا يثبت بخبر الآحاد ولا هو حديث، لأنها لم تروه حديثاً مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجرى عليه حكم ألفاظ القرآن فقد روته عن النبى صلى الله عليه وسلم، فله حكم الحديث فى العمل به وقد عمل بمثل ذلك العلماء فعمل به الإمامان الشافعى وأحمد رضى الله عنهما (٤) فى هذا الموضع،

(١) أحكام القرآن له ٣٧٤/١.

(٢) المرية بالكسر والضم: الشك والجدل - لسان العرب ٤١٨٩/٥ -

(٣) الشهاب ١٠٠/٢.

(٤) الأم ٣٠/٥ ومغنى المحتاج ٤١٧/٣، والمغنى لابن قدامة ٥٣٦/٧.

وعمل به المهادوية والحنفية فى قراءة ابن مسعود رضى الله عنه فى صيام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات وعمل الإمام مالك رضى الله عنه فى فرض الأخ من الأم^(١) بقراءة أبى رضى الله عنه — وله أخ وأخت من أم — والناس كلهم احتجوا بهذه القراءة^(٢)، والله أعلم .

(ب) نسخ التلاوة فقط دون الحكم :

ما نسخ تلاوته فقط دون حكمه يعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول .

قال الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله^(٣) :

« يجوز نسخ التلاوة دون الحكم وبالعكس . لأن التلاوة والحكم عبادتان منفصلتان ، وكل ما كان كذلك فإنه غير مستبعد فى العقل أن يصيرا معاً مفسدين أو أن يصير أحدهما مفسدة دون الآخر » . ومن الأمثلة التى ذكرها العلماء لهذا النوع ما يلى :

١ — روى عن أبى بن كعب رضى الله عنه أنه قال^(٤) : « كانت سورة الأحزاب توازى سورة النور فكان فيها « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما » وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بأن هذه الآية منسوخة التلاوة دون الحكم . لكن ما هى الفائدة فى ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهلا قال : المحصن والمحصنة ؟

والحق أن هذا من البديع فى المبالغة وهو أن يعبر عن الجنس فى باب الذم بالأنقص فالأنقص وفى باب المدح بالكثير والأعلى فيقال : « لعن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده » والمراد : يسرق ربع دينار فصاعداً إلى أعلى ما يسرق وقد يبالغ فيذكر ما لا تقطع به كما جاء فى الحديث : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده »^(٥) ومعلوم أن اليد لا تقطع فى البيضة .

(١) الشرح الصغير ٣/ ٥٨٤ . (٢) سبل السلام ٣/ ١١٥٧ .

(٣) المحصول ١/ ٤٨٢ . (٤) أخرجه الدرر فى سنة ١٧٩/٢ .

(٥) أخرجه البخارى فى صحيحه ١٧٢/٤ .

قال بدر الدين الزركشى رحمه الله^(١): وتأويل من أوله بيضة الحرب تأباه الفصاحة.

٢ - جاء فى صحيح البخارى عن أنس رضى الله عنه فى قصة أصحاب بئر معونة الذين قتلوا وقتل يدعو على قاتلهم . قال أنس : ونزل فيهم قرآن قرأناه حتى رفع « أن بلغوا عنا قومنا أنا لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا »^(٢).

قال الشوكانى رحمه الله^(٣):

« .. مانسخ رسمه لاحكمه ولا يعلم الناسخ له ، وذلك كما ثبت فى الصحيح^(٤) » لو كان لابن آدم واديان من ذهب لقمى لها ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب » فإن هذا كان قرآناً ثم نسخ رسمه ... ثم قال : « وكما ثبت فى الصحيح أيضاً أنه نزل فى القرآن حكاية عن أهل بئر معونة أنهم قالوا : بلغوا قومنا أن قد لقينا ربنا فرضى عنا وأرضانا » .

هذا وقد أنكر بعض المعتزلة^(٥) هذا النوع من النسخ واستندوا إلى شبهتين هما :

الأولى : الآية دليل على الحكم . فلو نسخت دونه لأشعر نسخها بارتفاع الحكم وفى ذلك ما فيه من التلبس على المكلف . والحق أن هذه الشبهة إنما تقوم لها قامة فى حالة ما إذا لم ينصب الشارع دليلاً على نسخ التلاوة ، وعلى إبقاء الحكم . أما وقد نصب الدليل على نسخ

(١) البرهان له ٣٦/٢ . (٢) صحيح البخارى ٢٨/٣ ، ٢٩ .

(٣) إرشاد الفحول ١٩٠ .

(٤) أخرجه الشيخان والترمذى وأبو عروة وغيرهم بألفاظ متقاربة - المقاصد الحسنة ٣٤٨ ، ٣٤٧ .

(٥) كشف الأسرار عن أصول البزدوى ١٨٩/٣ ، ومناهل العرفان ١١٤/٢ .

التلاوة وحدها وعلى إبقاء الحكم وتقرير استمراره كما فى رجم الزناة المحصنين فلا تلبس من الشارع على عبده حينئذ .

الثانية : إن نسخ التلاوة فقط دون الحكم عبث لا يلىق بالشارع الحكيم لأنه من التصرفات التى لاتعقل لها فائدة .
وتدفع هذه الشبهة بجوابين هما :

الأول : أن نسخ الآية مع بقاء الحكم ليس مجرداً من الفائدة حتى يكون عبثاً كما تقولون . بل فيه فائدة عظيمة هى حصر القرآن فى دائرة محدودة تسير على الأمة حفظه واستظهاره وتسهل على سواد الأمة التحقق فيه وعرفانه ، وذلك سور محكم يحمى القرآن من أيدي المتلاعبين فيه بالزيادة أو النقص ، لأن الكلام إذا شاع وملأ البقاع ثم حاول أحد تحريفه سرعان ما يعرف ويقابل بالإتكار ، ومن هنا يبقى الأصل سليماً من التغيير والتبديل مصداقاً لقول الله سبحانه وتعالى :

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَحْفِظُهُ ﴾ (١) .

الثانى : لو سلمنا عدم العلم بالحكمة والفائدة فى هذا النوع من النسخ فهو لا يصلح حجة على خلق هذا النوع من الفائدة ، لأن عدم العلم بالشئ لا يصلح أن يكون حجة على العلم بعدم ذلك الشئ وإلا فتى كان الجهل طريقاً من طرق العلم ؟

وهل يشك عاقل فى أن كل ما يصدر عن الله تعالى يصدر عن حكمة سامية وإن كنا لانعلمها ؟ قال تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا لِيُبَيِّنَ لَهُ مَا لَهُ مِنْ حُكْمٍ ﴾ (٢) .

أما ترى رب البيت وهو يأمر أولاده الصغار بما لا يدركون له فائدة لتقص عقولهم على حين أنه فى الواقع مفيد ، وهم يأتمرون بأمره ، وإن

(١) سورة الحجر الآية : ٩ . (٢) سورة الإسراء الآية : ٨٥ .

كانوا لا يدركون فائدته ، كذلك شأن الله مع خلقه فيما خفى عليهم من أروار تشريع . وفيما لم يدركوا من فائدة نسخ التلاوة دون الحكم :

﴿ وَلَهُ انْشَلُ الْأَعْيَانِ فِي سِتْوَيْهِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ (١) .

قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله (٢) :
مانسخ تلاوته دون حكمه وقد أورد بعضهم فيه سؤالاً وهو : ما الحكمة
فى رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلا بقيت التلاوة ليجتمع العمل
بحكمها وثواب تلاوتها ؟

وأجاب صاحب الفنون (٣) : بأن ذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه
الأمّة فى المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استفعال (٤)
لطلب طريق مقطوع به فيسرعون بأيسر شيء كما سارع الخليل إلى ذبح
ولده بمنام ، والنام أدنى طريق الوحى . اهـ .

(ج) نسخ الحكم فقط دون التلاوة :

والحق أن هذا النوع من النسخ هو الذى ألفت فيه الكتب الكثيرة
واختلفت فيه العلماء ما بين مجيز له ومانع ، ومكثر له ومقل . وقد رأى
المجيزون لهذا الضرب أن هناك حكماً وراء هذا النوع منها (٥) :

١ - أن القرآن الكريم كما يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به ،
يتلى لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه فتركت التلاوة لهذه الحكمة .

٢ - أن النسخ غالباً يكون للتخفيف فأبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة
ورفع المشقة .

(١) سورة الروم الآية : ٢٧ . (٢) الإتقان ٣ / ٨١ .

(٣) هو كتاب فنون الألفان فى عجائب علوم القرآن لابن الجزرى ومته نسخة غير كاملة
فى المكتبة التيمورية .

(٤) الاستفعال هو طلب البيان - لسان العرب ٤ / ٣٤٢٤ - .

(٥) البرهان فى علوم القرآن ٢ / ٣٩ .

أما المانعون^(١) لهذا الضرب من النسخ فيقولون لا يمكن أن توجد في القرآن الكريم آيات معطلة الأحكام بقيت في المصحف للذكرى والتاريخ، تقرأ التماساً لأجر التلاوة فحسب وينظر إليها كما ينظر إلى التحف الثمينة في دور الآثار. غاية ما يرجى من المحافظة عليها إثبات المرحلة التي أدتها في الماضي أما الحاضر والمستقبل فلا شأن لها بها.

قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله^(٢):

... إن الذي أورده المكثرون أقسام: قسم ليس من النسخ في شيء ولا من التخصيص ولاله بها علاقة بوجه من الوجوه، وذلك مثل

قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا زَكَّاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٣) ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقَكُمُ﴾^(٤)

ونحو ذلك قالوا: إنه منسوخ بآية الزكاة وليس كذلك بل هو باق أما الأولى فإنها خبر في معرض الثناء عليهم بالإتفاق، وذلك يصلح أن يفسر بالزكاة وبالإتفاق على الأهل، وبالإتفاق في الأمور المندوبة كالإعانة والإضافة، وليس في الآية ما يدل على أنها نفقة واجبة غير الزكاة، والآية الثانية يصلح حملها على الزكاة وقد فسرت بذلك^(٥).

وكذا قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ الْحَاصِينَ﴾^(٦)

قيل: إنها مما نسخ بآية السيف، وليس كذلك لأنه تعالى أحكم الحاكمين أبداً لا يقبل هذا الكلام النسخ، وإن كان معناه الأمر بالتفويض وترك المعاقبة.

وقوله تعالى في سورة البقرة: ﴿وَقُلُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٧)

(١) نظرات في القرآن للداعية الإسلامي الكبير فضيلة الشيخ محمد الغزالي ٢٣٦.

(٢) الاتقان ٧١/٣ (٣) سورة البقرة الآية: ٣.

(٤) سورة المنافقون الآية: ١٠.

(٥) تفسير ابن كثير ١٦٠/٨، والتاسخ والنسخ لابن سلامة ١١.

(٦) سورة التين الآية: ٨. (٧) سورة البقرة الآية: ٨٣.

عده بعضهم من المنسوخ بآية السيف، وقد غلظه ابن الحصار (١) بأن الآية حكاية عما أخذه على بنى إسرائيل من الميثاق فهو خبر لا نسخ فيه (٢).

وقسم هو من قسم الخصوص لا من قسم المنسوخ، وقد اعتنى ابن العربى (٣) بتحريره فأجاد كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (٤) وقوله: ﴿وَالشُّرَكَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْفَسَادُ﴾ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَمِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ (٥)

(١) هو على بن محمد بن إبراهيم الخزرجى. له مؤلفات منها أصول الفقه، والناسخ والمنسوخ، والبيان فى تنقيح البرهان. توفى سنة ٦١١ هـ. التكملة لابن أبار ٦٨٦ ط: عزت المطار سنة ١٩٥٥ م.

(٢) قال هبة الله بن سلامة رحمه الله - الناسخ والمنسوخ ١٢، ١١ - قوله تعالى (وقولوا للناس حسنا) فيها قولان:

قال عطاء بن أبى رباح وأبو جعفر محمد بن الحسن بن على بن أبى طالب رضوان الله عليهم أجمعين هى محكة، واختلفا بعد ما اجتماعا على إحكامها.

وقال محمد بن على بن الحسن عليهم السلام: معنى قوله: (وقولوا للناس حسنا) أى قولوا لهم محمد رسول الله.

وقال عطاء بن أبى رباح وقولوا للناس ما تحبون أن يقال لكم.

وقال ابن جرير قلت لعطاء إن مجلسك هذا يحضره البر والفاجر أفتأجزي أن أغلف فيه على الفاجر؟

فقال: لا. ألم تسمع إلى قول الله عز وجل: (وقولوا للناس حسنا)

وقال جماعة هى منسوخة وناسخها عندهم قوله تعالى (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) الآية [التوبة: ٥].

(٣) لعله أبو بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربى المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ - طبقات المفسرين للسيوطى ١٠٥ -

(٤) سورة المصرا آيتا: ٣، ٢.

(٥) سورة الشعراء آيات: ٢٢٤ - ٢٢٧.

وقوله: ﴿فَاعْتَبُوا وَاصْبِرُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ﴾ (١).
 وغير ذلك من الآيات التى خصصت باستثناء أوعاية، وقد أخطأ من
 أدخلها فى المنسوخ (٢). ومنه قوله تعالى:
 ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمَرَ﴾ (٣)
 قيل: إنه نسخ بقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ
 مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِهِ﴾ (٤). وإنما هو مخصوص به (٥).

(١) سورة البقرة الآية: ١٠٩.

(٢) ذكر الجصاص رضى الله عنه أن ابن عباس رضى الله عنهما من القائلين بنسخها—
 أحكام القرآن له ٦٠/١— كما ذكر ابن سلامة رحمه الله أنها منسوخة وكذا القرطبي
 فى تفسيره— الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ١٢، وتفسير القرطبي ١/٤٦٠—.
 (٣) سورة البقرة الآية: ٢٢١. (٤) سورة المائدة الآية: ٥.

(٥) قال بعض العلماء: حرم الله نكاح المشركات فى سورة البقرة ثم نسخ من هذه الجملة
 نساء أهل الكتاب فأحلهن فى سورة المائدة وروى هذا القول عن ابن عباس رضى
 الله عنهما وبه قال مالك بن أنس وسفيان بن سعيد الثوري وعبد الرحمن بن عمرو
 الأوزاعي.

وقال قتادة وسعيد بن جبير: لفظ الآية الموم فى كل كافرة، والمراد بها: المحصوص
 فى الكتابيات وبينت المحصوص آية المائدة ولم يتناول الموم قط الكتابيات وهذا أحد
 قولى الشافعى رحمه الله.

وعلى القول الأول يتناولن الموم ثم نسخت آية المائدة بعض الموم، وهذا مذهب
 مالك رحمه الله ذكره ابن حبيب قال: ونكاح اليهودية والنصرانية وإن كان قد أحله
 الله تعالى مستثقل موم.

وقال إسحاق بن إبراهيم الحنظلي: ذهب قوم فحبلوا الآية التى فى البقرة هى الناسخة
 والتى فى المائدة هى المنسوخة فعروا نكاح كل مشركة كتابية أن غير كتابية.

قال النحاس: وهذا قول خارج عن قول الجماعة الذين تقوم بهم الحجة لأنه قد قال
 بتحليل نكاح نساء أهل الكتاب من الصحابة والتابعين جماعة منهم عثمان وطلحة
 وابن عباس وجابر وحذيفة ومن التابعين سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير والحسن
 ومجاهد.

وقسم رفع ما كان عليه الأمر فى الجاهلية أوفى شرائع من قبلنا، أوفى أول الإسلام ولم ينزل فى القرآن كإبطال نكاح نساء الآباء ومشروعية القصاص والدية وحصر الطلاق فى الثلاث. وهذا إدخاله فى قسم النسخ قريب، ولكن عدم إدخاله أقرب وهو الذى روجه مكى وغيره، ووجهه بأن ذلك لوعده فى الناسخ لعد جميع القرآن منه. إذ كله أو أكثره رافع لما كان عليه الكفار، وأهل الكتاب. قالوا: وإنما حق الناسخ والمنسوخ أن تكون آية نسخت آية. اهـ.

وهذا الذى قاله الجلال السيوطى رحمه الله وحكاه عن مكى رحمه الله كلام طيب للغاية، لأن هناك من العلماء من توسع فى دائرة النسخ، وأدخلوا فيه ما ليس منه بناء على شبه واهية ويظهر، والله أعلم أن منشأ غلط أولئك المتوسعين فى دائرة النسخ ما يلى:

١ - نسيانهم أن النسخ عبارة عن رفع حكم شرعى بدليل شرعى، وما قالوه من إبطال الإسلام لما كان عليه أهل الجاهلية من نكاح نساء الآباء ونحوه، فإن الإسلام هنا لم يرفع حكماً شرعياً وإنما رفع البراءة الأصلية، ومعلوم أن رفع البراءة لا يسمى نسخاً.

٢ - اشتباه التخصيص عندهم بالنسخ كالأيات التى خصصت باستثناء أوغاية.

٣ - ظنهم أن ما شرع لسبب ثم زال سببه من المنسوخ. وعلى هذا عدوا الآيات التى وردت فى الحث على الصبر، وتحمل أذى الكفار أيام ضعف المسلمين وقتلهم منسوخة بآيات القتال مع أنها ليست منسوخة. بل هى من الآيات التى دارت أحكامها على أسباب، فالله عز وجل

= وأيضاً فيمتنع أن تكون هذه الآية من سورة البقرة ناسخة للآية التى فى سورة المائدة لأن البقرة من أول منازل بالمدينة والمائدة من آخر منازل فكيف ينسخ الأول الآخر؟.

— أحكام القرآن للجصاص ١/٣٣٢، ٣٣٣، وتفسير القرطبى ١/٨٧٥، ٨٧٦ —

أمر المسلمين بالصبر وعدم القتال في أيام ضعفهم وقلة عددهم لعله الضعف والقلّة، ثم أمرهم بالجهاد في أيام قوتهم وكثرتهم لعله القوة والكثرة. ومعلوم أن الحكم يدور مع علته وجوداً، وعدمها وأن انتفاء الحكم لانتفاء علته لا يعد نسخاً.

٤ - اشتباه البيان عليهم بالنسخ في مثل قوله تعالى:

﴿وَمَنْ كَانَ عَنِيَّ فَلْيَسْتَغْفِرْ وَمَنْ كَانَ فَعِيْرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (١).

فإن منهم من توهم أنه ناسخ لقوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا
وَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ (٢).

قال ابن العربي المالكي رحمه الله (٣):

.... أما من قال: إنه منسوخ فهو بعيد لأرضاه لأن الله تعالى يقول: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ وهو الجائز الحسن وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا﴾ فكيف ينسخ الظلم المعروف؟ بل هو تأكيد له في التجويز لأنه خارج عنه مغاير له، وإذا كان المباح غير المحظور لم يصح دعوى نسخ فيه، وهذا أبين من الإطناب. اهـ.

٥ - توهمهم وجود تعارض بين نصين على حين أنه لا تعارض في الحقيقة والواقع، لكن حينما يعجزون عن الجمع والتوفيق بينها يقولون بالنسخ.

قال الإمام الشاطبي رحمه الله (٤):

الذى يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاقات أعم

(١) سورة النساء الآية: ٦. (٢) سورة النساء الآية: ١٠.

(٣) أحكام القرآن له ١/٣٢٥. ومناهل العرفان ٢/١٥١، ١٥١.

(٤) الموافقات ٣/١٠٨.

منه فى كلام الأصوليين : فقد يطلقون على تقييد المطلق نسخاً وعلى تخصيص العموم بدليل متصل أو منفصل نسخاً ، وعلى بيان المبهم والمجهل نسخاً ، كما يطلقون على رفع الحكم الشرعى بدليل شرعى متأخر نسخاً ، لأن جميع ذلك مشترك فى معنى واحد ، وهو أن النسخ فى الاصطلاح المتأخر يقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد فى التكليف ، وإنما المراد ما جرى به آخره فالأول غير معمول به والثانى هو المعمول به . وهذا المعنى جار فى تقييد المطلق ، فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيدته فلا إعمال له فى إطلاقه ، بل العمل هو المقيد ، فكان المطلق لم يفد مع مقيدته شيئاً فصار مثل الناسخ والمنسوخ .

وكذلك العام مع الخاص . إذ كان ظاهر العام يقتضى شمول الحكم لجميع ما يتناول اللفظ . فما جاء الخاص أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار ، فأشبهه الناسخ والمنسوخ إلا أن اللفظ العام لم يحمل مدلوله جملة ، وإنما أهمل منه ما دل عليه الخاص (١) وبقي للسائر على الحكم الأول والمبين مع المبهم كالمقيد مع المطلق . فلما كان كذلك استسهل إطلاق لفظ النسخ فى جملة هذه المعانى لرجوعها إلى شيء واحد . اهـ .

هذا وقد ذكر العلامة جلال الدين السيوطى الآيات التى قيل عنها إنها منسوخة الحكم فقط دون التلاوة وها أنذا أذكرها على حسب ترتيبها فى المصحف وأبين بحمد الله موقف العلماء تجاه القول بإحكامها أو نسخها وسيوضح لنا جلياً أنها فى وادٍ والنسخ فى وادٍ آخر .

الآية الأولى :

قال تعالى : ﴿ وَلِلَّهِ الشَّرْءُ وَالْمَرْءُ فَأَتَيْنَا تُولَاقِيَهُ وَهُوَ ﴾ (٢)

(١) : أى أهمل منه ما دل الخاص على إهماله وهو ما عدا مدلول الخاص .

(٢) : سورة البقرة الآية : ١١٥ .

وقال تعالى: ﴿قَوْلِهِمْ سَطْرُ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ قُولُوا
وُجُوهَكُمْ سَطْرًا﴾ (١).

وجاء عن ابن عباس رضى الله عنها أن الآية الأولى منسوخة بالآية
الثانية، لأن الأولى تفيد جواز استقبال غير المسجد الحرام فى الصلاة
مادامت المشارق والمغارب كلها لله، بينما تفيد الآية الثانية عدم جواز
استقبال غير المسجد الحرام فى الصلاة، وعليه فتكون الآية الثانية ناسخة
للأولى.

وقيل إن الآية المذكورة ليست منسوخة، وإنما هى محكمة وهو
الراجح، لأنها نزلت رداً على قول اليهود حين حولت القبلة إلى الكعبة:
﴿مَا وَلَّهُمْ مِنْ قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ (٢).

إذن فهى متأخرة فى النزول عن آية التحويل، وليس بمقول أن يكون
الناسخ سابقاً على المنسوخ.

وقد ذكر العلامة ابن العربى رحمه الله (٣). سبعة أقوال فى سبب
نزول الآية الأولى هى:

الأول: أنها نزلت فى صلاة النبى صلى الله عليه وسلم قبل بيت
المقدس، ثم عاد فصلى إلى الكعبة فاعترضت عليه اليهود، فأنزلها الله
تعالى له كرامة وعليهم حجة. قاله ابن عباس رضى الله عنها.

الثانى: أنها نزلت فى تخيير النبى صلى الله عليه وسلم وأصحابه
ليصلوا حيث شاءوا من التواحيى قاله قتادة.

الثالث: أنها نزلت فى صلاة التطوع يتوجه المصلى فى السفر حيث
شاء فيها ركباً. قاله ابن عمر رضى الله عنها.

(١) سورة البقرة الآية: ١٤٤.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٤٢.

(٣) أحكام القرآن له ٣٤/١.

الرابع: أنها نزلت فيمن صلى الفريضة إلى غير القبلة في ليلة مظلمة. قاله عامر بن ربيعة.

وقال القرطبي رحمه الله (١):

قال عبد الله بن عامر بن ربيعة: نزلت فيمن صلى إلى غير القبلة في ليلة مظلمة أخرجه الترمذي عنه عن أبيه قال (٢): كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر في ليلة مظلمة، فلم ندر أين القبلة؟ فصلى كل واحد منا على حياله فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فنزلت: ﴿فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا قَتَمَ وَجْهَ اللَّهِ﴾

قال أبو عيسى: هذا حديث ليس إسناده بذلك لانعرفه إلا من حديث أشعث السمان وأشعث بن سعيد أبو الربيع يضعف في الحديث. وقد ذهب أكثر أهل العلم إلى هذا.

قالوا: إذا صلى في الغيم لغير القبلة، ثم استبان له بعد ذلك أنه صلى لغير القبلة فإن صلاته جائزة، وبه يقول سفيان وابن المبارك وأحمد وإسحاق رضي الله عنهم (٣).

الخامس: أنها نزلت في التجاشي. آمن بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يصل إلى قبلتنا. قاله قتادة.

السادس: أنها نزلت في الدعاء. وعلى هذا فلا تعارض لأن الآية الأولى محمولة على التوجه في الدعاء. والثانية محمولة على التوجه في الصلاة. ومن ثم فالجهة منفكة فلا تعارض لأن من شروط التعارض أن يرد النصان في محل واحد (٤).

(١) تفسير القرطبي ١/٤٦٧.

(٢) سنن الترمذي ١٧٦/٢.

وحجابه - بكسر الحاء المهملة وتخفيف الياء التحتية أي في جهته وتلقاه وجهه.

(٣) المفتى ١/٤٤٤. (٤) أصول السرخسي ١٢/٢.

السابع: أن معناها أينما كنتم وحيثا كنتم من مشرق أو مغرب فلکم قبله واحدة تستقبلونها.

هذه أقوال سبعة ذكرها ابن العربي في سبب نزول الآية الأولى، ولا شك أن الآية تحتملها جميعاً. وقول واحد منها يقول صاحبه بالنسخ بينما بقية الأقوال تحاول الجمع والتوفيق بين الآيتين، لأن النسخ يترتب عليه إبطال أحد النصين، فالأفضل والأكمل هو عدم القول بالنسخ، لأن الله عز وجل أنزل النصين للعمل بهما لا للعمل بأحدهما، وهجر الآخر، وما قرره جمهور العلماء^(١) - غير الحنفية - أنه عند وجود شبهة تعارض بين دليلين، فالواجب هو الجمع والتوفيق بينهما بأى نوع من أنواع الجمع، حيث إن العمل بهما ولو من وجه من الوجوه أولى من إسقاط أحدهما بالكلية، ولا فرق حينئذ بين أن يكون الدليلان المتعارضان عامين أو خاصين أو أحدهما عاماً والآخر خاصاً.

الآية الثانية:

قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ عَلَى مَا مَلَكَكُمْ مِنْ نَعْمَةٍ﴾ (٢).

وقد اختلف العلماء في حكم هذه الآية أهي منسوخة أم محكمة لم تنسخ؟ ذهب الجمهور إلى القول بأنها منسوخة قال الإمام الشافعي رضى الله عنه مامعناه: إن الله تعالى أنزل آية الوصية وأنزل آية الموارث، فاحتمل أن تكون الوصية باقية مع الميراث، واحتمل أن تكون الموارث ناسخة للوصايا، وقد طلب العلماء ما يرجح أحد الاحتمالين فوجدوه في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال: «لا وصية لوارث» (٣)

(١) الاعتبار للحازمي ٢٥، وشرح نفع الفصول ٤٢١، وشرح الجلال المحلى على متن جمع الجوامع ٣٦١/٢، وغاية الوصول ١٤١، وحاشية النفحات على شرح الوریقات ١١٥، واتمهيد ١٥٥، ولطائف الإشارات ٤٣.

(٢) سورة البقرة الآية: ١٨٠. (٣) أخرجه ابن ماجه في سنته ٩٠٥/٢.

وهو وإن كان خبر آحاد إلا أن العلماء تلقته بالقبول، وأجمعت العامة على القول به.

وقال ابن سلامة رحمه الله (١):

نسخت بالكتاب والسنة. فالكتاب قوله تعالى:

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي عَلَى الْوَالِدَيْنِ الْحَقُّ لِلْأَبِ (٢). الآية

وأما السنة فقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «لا وصية لوارث». اهـ.

وقال ابن العربي رحمه الله (٣):

والصحيح نسخها وأنها مستحبة إلا فيما يجب على المكلف بيانه،
أو الخروج بأداء عنه وعليه يدل اللفظ بظاهره اهـ.

وقد اختلف القائلون بالنسخ (٤): فذهب طاوس وقوم معه إلى أن
الوصية للوالدين والأقربين نسخت وبقيت للقرابة غير الوارثين، فن أوصى
لغير قرابة لم تحجز. وذهب غيرهم إلى أنها منسوخة في حق من يرث وحق
من لا يرث (٥).

وحجة الأولين: أن الوصية لمن يرث ومن لا يرث من الأقربين،
كانت واجبة بالآية فنسخت منها الوصية للوارثين، وبقيت للأقربين غير
الوارثين على الوجوب، ويؤكد هذا قوله صلى الله عليه وسلم: «ما حق
امرئ مسلم له مال أن يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده» (٦).

(١) النسخ والنسخ له ١٦. (٢) سورة النساء الآية: ١١.

(٣) أحكام القرآن له ٧١/١. (٤) تفسير آيات الأحكام ٥٦٠٥٥/١.

(٥) قال ابن كثير رحمه الله - تفسير القرآن له ٣٠٢/١ - «على قول هؤلاء لا يسمى هذا
نسخاً في اصطلاحنا المتأخر لأن آية الميراث إنما رفعت حكم بعض أفراد مادل عليه
عموم آية الوصاية لأن الأقربين أعم ممن يرث ومن لا يرث فرفع حكم من يرث بما
عين له وبقي الآخر على مادلت عليه الآية الأولى وهذا إنما يتأتى على قول بعضهم
إن الوصاية في ابتداء الإسلام إنما كانت تدبأ حتى نسخت».

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الوصية ١١/٢.

وحجة الآخرين: مارواه الشافعي^(١) عن عمران بن الحصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حكم في ستة مملوكين كانوا لرجل لآمال له غيرهم، فأعتقهم عند الموت فجزأهم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة أجزاء. فأعتق اثنين وأرق أربعة.

فلو كانت الوصية واجبة للأقربين وإذا جعلت في غيرهم بطلت لما أجازها النبي صلى الله عليه وسلم في العبدین، لأن عتقها وصية لها وهما غير قريبين.

هذا ما قلته الجمهور تجاه هذه الآية على حين ذهب إلى القول بأنها محكمة^(٢) الحسن البصري والعلاء بن زيد ومسلم بن يسار وروى عن طاوس.

وقد ذكر الفخر الرازي^(٣) في تفسيره أن أبا مسلم الأصفهاني يرى أن الآية محكمة غير منسوخة وقرر مذهبه بوجوه منها:

أولاً: لا يوجد تعارض أو اختلاف بين آية الوصية وآية الموارث. بل آية الوصية مقررة لها، والمعنى كتب ما أوصى الله به من توريث الوالدين والأقربين في قوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ إذ كتب على المختصر أن يوصى للوالدين والأقربين بتوفير ما أوصى الله به لهم عليهم.

ثانياً: لا منافاة بين ثبوت الوصية للأقرباء، وثبوت الميراث. فالوصية عطية من حضره الموت، والميراث عطية من الله تعالى. فالوارث جمع له بين الوصية والميراث بحكم الآيتين.

ثالثاً: لو قلدر حصول المنافاة بين آية الميراث، وآية الوصية لكان يمكن

(١) اختلاف الحديث له بهامش الأم ٧/٢٧١، ٢٧٢.

(٢) الناسخ والنسخ لابن سلامة ١٦. (٣) التفسير الكبير ٥/٦١.

جعل آية الميراث مخصصة لآية الوصية، لأن هذه الآية تنهم
بعمومها أن الوصية واجبة لكل قريب، وآية الميراث أخرجت
القريب الوارث فبقيت آية الوصية مراداً بها القريب الذي
لا يرث إما لمانع من الإرث، وإما لأنه محجوب بأقرب منه،
وإما لأنه من ذوى الأرحام.

والحق أن ما ذهب إليه أبو مسلم وغيره هو الذى تستريح النفس
إليه، لأن آية الميراث لم تبين إلغاء مادلت عليه آية الوصية، وليس
هناك تناقض بين الحكمين حتى نضطر إلى إبطال إحدى الآيتين
بالأخرى.

وأما الحديث فإنما يحتج به من يقول إن النص القطعى ينسخ
بالتضى، ومن هنا فيجب التوفيق بين الآيتين كما ذكر أبو مسلم وغيره،
وقد ذهب الإمام الطبرى فى تفسيره إلى قول أبى مسلم فقال رحمه
الله (١) فى تفسير الآية :

«فرض عليكم أيها الموصون ﴿الوصية﴾ إذا حضر أحدكم الموت إن ترك
خيراً ﴿والخير والمال﴾. ﴿لوالدين والأقربين﴾ الذين لا يرثون بالمعروف،
وهو الذى أذن الله فيه وأجازه فى الوصية مالم يجاوز الثلث، ولم يعتمد
الموصى ظلم ورثته ﴿حقاً على المتقين﴾ يعنى بذلك فرض عليكم هذا
وأوجبه وجعله حقاً واجباً على من اتقى الله فأطاعه أن يعمل به».

فإن قال قائل: أوفرض على الرجل ذى المال أن يوصى لوالديه
وأقربيه الذين لا يرثون؟ قيل: نعم وقد نقل مثل ذلك عن جماعة من
العلماء منهم الضحاك، فقد كان يقول: من مات ولم يوص لذى قرابته
فقد ختم عمله بمعصية، ومنهم مسروق فقد حضر رجلاً فوصى بأشياء
لاتنبغى فقال له مسروق: إن الله قسم بينكم فأحسن القسم، وإنه من

(١) جامع البيان فى تفسير القرآن للطبرى ٦٨/٢.

يرغب برأيه عن رأى الله يضلّه أوص لذي قرابتك من لا يتركك ثم دع المال على ما قسمه الله عليه .

الآية الثالثة :

قال تعالى : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (١)

قرأ الجمهور (٢) بكسر الطاء وسكون الياء وأصله يطوقونه . نقلت الكسرة إلى الطاء وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها . وقرأ ابن عباس يطوقونه بفتح الطاء مخففة وتشديد الواو بمعنى يكلفونه . وقرأ يطوقونه بالواو بدل الياء ، وعلى قراءة الجمهور يفيد ظاهر الآية أن القادر على الصوم له أن يترك الصوم إلى الفدية ولا يلزمه قضاء .

وقد ذهب أكثر العلماء إلى القول بأن هذا الجزء من الآية منسوخ

بقوله تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ (٣)

حيث إن الصيام قد شرع ابتداء على التخيير، فكان من شاء صام ، ومن شاء أفطر وافتدى ، يطعم عن كل يوم مسكيناً ، ثم نسخ ذلك بقوله

تعالى : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾

روى الشيخان (٤) عن سلمة بن الأكوع أنه قال : لما نزلت هذه الآية : ﴿ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ ﴾ كان من شاء منا صام ، ومن شاء أفطر ، ويفتدى حتى نزلت هذه الآية التي بعدها فنسختها : ﴿ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾ وهذا مروى عن ابن مسعود (٥) ومعاذ وابن عمر وغيرهم رضی الله عنهم .

(١) سورة البقرة الآية : ١٨٤ . (٢) تفسير القرطبي ١/ ٦٦٢ ، ٦٦٣ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٤) صحيح البخارى ١/ ٣٣٣ ، وصحيح مسلم ١/ ٤٦٢ .

(٥) رواه البيهقي ١/ ٢٠٨ .

ويرى آخرون أن الآية محكمة وغير منسوخة، وأنها نزلت في الشيخ الفانى والمرأة المعجوز، والمريض الذى يجهد الصوم، وهذا مروي عن ابن عباس رضى الله عنهما. وروى عن عطاء (١) أنه سمع ابن عباس رضى الله عنهما يقرأ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ قال ابن عباس: ليست بمنسوخة هي للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة لا يستطيعان أن يصوما فيطعمان مكان كل يوم مسكيناً.

وعلى هذا تكون الآية غير منسوخة، ويكون معنى قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ أى وعلى الذين يقدرون على الصوم مع الشدة والمشقة، ويؤيده قراءة «يطوقونه» أى يكلفونه مع المشقة.

قال أبو بكر الجصاص رحمه الله (٢):

.... وقالت الفرقة الثانية هي غير منسوخة، بل هي ثابتة على المريض والمسافر يفطران ويقضيان، وعليها الفدية مع القضاء، وكان ابن عباس وعائشة وعكرمة وسعيد بن المسيب قرءونها ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾ فاحتمل هذا اللفظ معاني منها: ما بينه ابن عباس أنه أراد الذين كانوا يطيقونه، ثم كبروا فعجزوا عن الصوم، فعلمهم الإطعام. والمعنى الآخر، يكلفونه على مشقة فيه، وهم لا يطيقونه لصعوبته فعلمهم الإطعام، ومعنى آخر وهو أن حكم التكليف يتعلق عليهم، وإن لم يكونوا مطيقين للصوم، فيقوم لهم الفدية مقام ما لحقهم من حكم تكليف الصوم. ألا ترى أن حكم تكليف الطهارة بالماء قائم على المتيمم، وإن لم يقدر عليه حتى أقيم التراب مقامه ولولا ذلك لما كان التيمم بدلا منه.

وقال القرطبي رحمه الله (٣):

.... قلت فقد ثبت بالأسانيد الصحاح عن ابن عباس أن الآية

(١) أخرجه التائي في سننه بلفظ قريب ١٩١، ١٩٠/٤.

(٢) أحكام القرآن له ١٧٧، ١٧٦/١. (٣) تفسير القرطبي ١/٦٦٥.

ليست بمنسوخة، وأنها محكمة فى حق من ذكر؛ والقول الأول صحيح أيضاً إلا أنه يحتمل أن يكون النسخ هناك بمعنى التخصيص، فكثيراً ما يطلق المتقدمون النسخ بمعناه.

وجاء فى تفسير آيات الأحكام (١) بعد أن ذكر القراءتين الأخيرتين:

والآية على هاتين القراءتين لانسخ فيها أصلاً، فالناس ثلاثة أحوال:

- ١- الأصحاء المقيمون ويلزمهم الصوم عينا فى رمضان.
- ٢- والمرضى والمسافرون ولهم الفطر إن أرادوا، وعليهم إن أفطروا أيام آخر.

٣- وقوم لا يقدرّون على الصوم وفيه ضرر، فهؤلاء يفدون.

وقد ذكر ابن كثير (٢) فى تفسيره أن أنساً رضى الله عنه لما ضعف عن الصوم صنع جفنة (٣) من ثريد فدعا ثلاثين مسكيناً فأطعمهم. هذا وما قاله ابن عباس رضى الله عنها هو الذى تستريح النفس إليه، ولا داعى إلى القول بالنسخ مادام الجمع بين الآيتين ممكناً.

الآية الرابعة :

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَتَذَكَّرُنَّ﴾ (١)

وقال جل شأنه: ﴿أَمِلْ لَكُمْ آيَةَ الْغَيْمِ أَتُوفُّوهُ إِلَىٰ بُسْكُمُ﴾ (٢)

وقد ذهب بعض العلماء (٣) إلى القول بأن قوله: ﴿كَمَا كُتِبَ

(١) ٦٧/١. (٢) تفسير ابن كثير ٣٠٩/١.

(٣) الجفنة كالقصة وجمعها جفان وجفان وحفان بالتحريك. مختار الصحاح ١٠٦-.

(٤). (٥) سورة البقرة آيات: ١٨٣، ١٨٧.

(٦) الإقنآن ٧٣/٣.

على الذين من قبلكم ﴿ من الآية الأولى منسوخ بالآية الثانية .
حيث إن التشبيه الوارد في الآية الأولى يقتضى موافقة من قبلنا فيما
كانوا عليه من ريم الوطء والأكل بعد النوم ليلة الصوم ، وقد نسخ
ذلك بالآية الثانية .

والحق أنه ليس في الآية نسخ لأنه لا يوجد تعارض البتة بين
الآيتين ، والقول بأن من قبلنا كان الوطء والأكل محرماً عليهم بعد النوم
ليلة الصوم قول يحتاج إلى دليل ثابت .

فلم لا يكون وجه الشبه هو وجوب الصوم فقط دون كيفيته ؟
ولم لا يكون وجه الشبه هو المقدار فقط دون الكيفية ؟

فالآيتان محكمتان ولا داعى إلى القول بإبطال واحدة منها .

الآية الخامسة :

قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَشْهُرِ الْحَرَامِ فَقُلْ فِيهَا قِتَالٌ فِيهِ وَكَيْدٌ
وَصَدْعٌ سَبِيلَ اللَّهِ وَكُنْزُهُ ﴾ (١)

فقد ذهب الجمهور إلى القول بأن هذه الآية منسوخة ، وأن قتال
المشركين في الأشهر الحرم مباح واختلفوا في ناسخها :

فقال الزهري : نسخها قوله تعالى :

﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً ﴾ (٢)

حيث إن هذه الآية الكريمة أفادت الإذن بقتال المشركين عموماً ،
والعموم في الأشخاص يستلزم العموم في الأزمان .

وقيل : نسخها غزو النسي صلى الله عليه وسلم ثقيفاً في الشهر
الحرام .

(١) سورة البقرة الآية : ٢١٧ . (٢) سورة التوبة الآية : ٣٦ .

وقيل : إن النسخ وقع بقوله تعالى :

﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ (١)

فإن عموم الأمكنة يستلزم عموم الأزمنة .

والحق ماذهب إليه عطاء بن أبي رباح من أن الآية محكمة لم يدخلها نسخ ، لأن عموم الأشخاص فى آية ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ وعموم الأمكنة فى آية ﴿ قَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ﴾ لا يستلزم واحد منها عموم الأزمنة ، وإذن فلا تعارض ولا نسخ . وكلاهما غير مناف لحرمة القتال فى الشهر الحرام ، لأن عموم الأشخاص وعموم الأمكنة يتحققان فى بعض الأزمان الصادق بما عدا الأشهر الحرم ، ويؤيد ذلك أن حرمة القتال فى الشهر الحرام لا تزال باقية ، اللهم إلا إذا كان جزاء لما هو أشد منه ، فإنه يجوز حينئذ لهذا العارض كما دل عليه قول الله تعالى فى الآية نفسها :

﴿ وَمَنْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ فَكُنْ بِدَعْوَتِهِمْ وَأَنْتَ كَاتِبُ الْحُرُمَاتِ وَأُولَئِكَ أَكْبَرُ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ ﴾

قال ابن العربي المالكي رحمه الله (٢) :

كان عطاء يحلف أنها ثابتة ، لأن الآيات التى بعدها عامة فى الأزمنة ، وهذا خاص والعام لا ينسخ الخاص باتفاق .

وقال القرطبي رحمه الله (٣) :

وكان عطاء يقول : الآية محكمة ولا يجوز القتال فى الأشهر الحرم ، ويحلف على ذلك ، لأن الآيات التى وردت بعدها عامة فى الأزمنة ، وهذا خاص والعام لا ينسخ الخاص باتفاق ، وروى أبو الزبير عن جابر

(١) سورة التوبة الآية : ٥ . (٢) أحكام القرآن له ١/ ١٤٧ .

(٣) تفسير القرطبي ١/ ٨٥١ ، ٨٥٢ .

قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقاتل فى الشهر الحرام إلا أن يغزى (١) .

الآية السادسة :

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ مِنْكُمْ وَأَوْجَاباً وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ نَتَقًا إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ مُخْرَجٍ ﴾ (٢)

وقد ذهب أكثر العلماء إلى القول بأن هذه الآية منسوخة (٣) بقوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبُوءُونَ مِنْكُمْ وَيَكْذِبُونَ أَوْجَاباً يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِمْ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ (٤)

والناظر إلى الآيتين الكريميتين يجدهما مختلفتى الموضوع ، الأمر الذى يتحتم معه القول بعدم وجود أدنى تعارض بينهما ، ومن ثم فلا نسخ .

فالآية الأولى تبين حقاً للمتوفى عنهن ، ولذلك قال سبحانه ﴿ وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ وهذا الحق بيّن بقوله تعالى : ﴿ مَتَاعاً إِلَى الْخَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ ﴾ ثم جعل لمن الحرية فى الخروج إن شئ فقال : ﴿ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِى أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَقْرُوفٍ ﴾

والآية الثانية تبين واجباً عليهن وهو أن يتربصن أربعة أشهر وعشراً لا يتزوجن فى أثناءها ، فإذا انتهت كان لمن أن يتزوجن فلا تناقض بين الحكيم ومن هنا فلا داعى إلى القول بالنسخ .

فالآية الثانية (٥) تخبر عن واجب على المتوفى عنهن والثانية تخبر عن حق لمن .

(١) أخرجه أحد فى مسنده ٣/ ٣٣٥ ، ٣٣٤ .

(٢) سورة البقرة الآية : ٢٤٠ .

(٣) تفسير القرطبي ٢/ ٩٨٢ ، والافتان ٣/ ٧٣ .

(٤) سورة البقرة الآية : ٢٣٤ . (٥) أصول الفقه للشيخ محمد الحضرى ٢٥٢ .

قال الحافظ ابن كثير رحمه الله (١):

..... هذا القول الذى عول عليه مجاهد وعطاء من أن هذه الآية لم تدل على وجوب الاعتداد سنة كما زعمه الجمهور، حتى يكون ذلك منسوخاً بالأربعة أشهر وعشر، وإنما دلت على أن ذلك كان من باب الوصاية بالزوجات أن يمكن من السكنى فى بيوت أزواجهن بعد وفاتهن حولاً كاملاً إن اخترن ذلك، ولهذا قال: ﴿وَصِيَّةٌ لِّأَزْوَاجِهِمْ﴾ أى يوصيكم الله بهن وصية كقوله: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (٢)

وقال: ﴿وَصِيَّةٌ مِّنْ أَهْلِهِ﴾ (٣)

وقيل: إنما انتصب على معنى: فلتوصوا بهن وصية، وقرأ آخرون بالرفع (وصية) على معنى كتب عليكم وصية واختارها ابن جرير، ولا يمتنع من ذلك لقوله تعالى: (تَغْيِرْ خُرَاجًا) فأما إذا انقضت عدتهن بالأربعة أشهر والعشر أو بوضع الحمل، واخترن الخروج والانتقال من ذلك المنزل، فإنهن لا يمتنعن من ذلك لقوله تعالى:

﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾

وهذا القول له اتجاه، وفى اللفظ مساعدة له، وقد اختاره جماعة منهم الإمام أبو العباس ابن تيمية، ورده آخرون منهم: الشيخ أبو عمر بن عبد البر. اهـ

الآية السابعة :

قال تعالى: ﴿وَكَانَ تَبَدُّلًا مَّا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُغْنَوُكُمْ يُكَابِرُكُمْ بِهِنَّ﴾ (٤)

قال الشيخ جلال الدين السيوطى رحمه الله (٥):

هذه الآية منسوخة بقوله تعالى:

(١) تفسير ابن كثير ١/ ٤٣٨، ٤٣٩.

(٢)، (٣) سورة النساء آيتا: ١١، ١٢.

(٤). سورة البقرة الآية: ٢٨٤. (٥) الإقنان ٣/ ٧٣.

﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَنَفْسًا﴾ (١)

وقال الشيخ القرطبي رحمه الله (٢):

اختلف الناس فى معنى قوله تعالى:

﴿كَانَ شِدُّوْا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ بِمَا بَيْنَكُم بِرَأْفَةٍ﴾ على أقوال خمسة:

الأول: أنها منسوخة. قاله ابن عباس، وابن مسعود، وعائشة، وأبوهريرة، والشعبي، وعطاء، وعمر بن سيرين، وعمر بن كعب، وموسى بن عبيدة، وجماعة من الصحابة والتابعين، وأنه بقى هذا التكليف حولا حتى أنزل الله الفرج بقوله:

﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَنَفْسًا...﴾ وفى صحيح مسلم (٣) عن

ابن عباس قال: لما نزلت:

﴿كَانَ شِدُّوْا مَا فِى أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ بِمَا بَيْنَكُم بِرَأْفَةٍ﴾

قال: دخل قلوبهم منها شيء لم يدخل قلوبهم من شيء، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «قولوا سمعنا وأطعنا وسلمنا» قال: فألقى الله الإيمان فى قلوبهم فأنزل الله تعالى:

﴿لَا يَكْفِيكَ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَنَفْسًا مَا كَفَيْتَ وَعَلَيْهَا مَا كُنْتَبْتَ رَبَّنَا لَا تُولِئِدْنَا إِنْ نَبِئْنَا أَوْ لَوْلَا مَا...﴾ الآية.

الثانى: قال ابن عباس وعكرمة والشعبي ومجاهد: إنها محكمة مخصوصة وهى فى معنى الشهادة التى نهى عن كتمانها. ثم اعلم فى هذه الآية أن الكاتم لها المخفى ما فى نفسه محاسب.

الثالث: أن الآية فيما يطرأ على النفوس من الشك واليقين. قاله

مجاهد.

(١) سورة البقرة الآية: ٢٨٦. (٢) تفسير القرطبي ١٢٢٩/٢.

(٣) صحيح مسلم ١/٦٥.

الرابع: أنها محكمة عامة غير منسوخة، والله محاسب خلقه على ما عملوا من عمل وعلى ما لم يعملوه مما ثبت في نفوسهم وأضمره ونووه وأرادوه، فيففر للمؤمنين ويأخذ به أهل الكفر والتفارق.

وقال الحسن: الآية محكمة ليست بمنسوخة.

الخامس: رجع الطبري (١) أن الآية محكمة غير منسوخة.

قال ابن عطية: وهذا هو الصواب وذلك أن قوله تعالى:

﴿كَانَ شَهِيدًا مَّا كَانَتْ تُحْكَمُ بِهِ أُمُورُهُ﴾

معناه مما هو في وسعكم وتحت كسبكم وذلك استصحاب المعتقد والفكر. فلما كان اللفظ مما يمكن أن تدخل فيه الحواطر أشفق الصحابة والنبي صلى الله عليه وسلم، فبين الله لهم ما أراد بالآية الأخرى، وخصصها ونصر على حكمه أنه لا يكلف نفساً إلا وسعها، والحواطر ليست هي ولا دفعها في الوسع بل هي أمر غالب وليست مما يكتسب فكان في هذا البيان فرجهم وكشف كرههم وبقي الآية محكمة لا نسخ فيها. ومما يدفع أمر النسخ أن الآية خبر، والأخبار لا يدخلها النسخ. ثم قال القرطبي (٢): وقيل: في الكلام إضمار وتقييد. تقييده بحاسبكم به الله إن شاء، وعلى هذا فلا نسخ.

فالقول بالنسخ هنا ليس ظاهراً لأن الله عز وجل سيحاسب الناس على ما أظهروه من الأقوال والأفعال، وما أضمره وهو سبحانه في الوقت نفسه لا يكلفهم إلا ما في وسعهم ولا يترتب على ذلك محال، لأن في وسع الإنسان ألا يضمر شيئاً كما في وسعه بقية الأعمال التكليفية والله أعلم.

(١) تفسير الطبري ٣/٩٩.

(٢) تفسير القرطبي ٢/١٢٣١.

الآية الثامنة :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ (١)

روى النحاس عن مرة عن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «حق تقاته» أن يطاع فلا يعصى وأن يذكر فلا ينسى وأن يشكر فلا يكفر (٢).

ولما نزلت هذه الآية قالوا : يا رسول الله من يقوى على هذا ؟ وشق عليهم فأنزل الله عز وجل : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ (٣) . ونسخت هذه الآية .

قال مقاتل : وليس فى آل عمران من المنسوخ شيء إلا هذه الآية . وقيل : إن الآية محكية ليست منسوخة وقوله تعالى : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ بيان لما والمعنى : فاتقوا الله حق تقاته ما استطعتم . وهذا هو الحق والصواب ، لأن النسخ إنما يكون عند عدم الجمع ، والجمع هنا ممكن فهو أولى .

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قول الله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾

لم تنسخ ولكن ﴿ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ أن يجاهد فى الله حق جهاده ولا تأخذكم فى الله لومة لائم ، وتقوموا بالقسط ولو على أنفسكم وأبنائكم .

الآية التاسعة :

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ

فَارْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَّرْغُوبًا ﴾ (٤)

(٢) أخرجه الحاكم فى المستدرک

(١) سورة آل عمران الآية : ١٠٢ .

(٤) سورة النساء الآية : ٨ .

(٣) سورة التغابن الآية : ١٦ .

المراد بالقسمة (١) : التركة بين الورثة .
وأولوا القربى : من لا يرثون ، لكونهم محجوبين أولكونهم من ذوى الأرحام .

وقد اختلف العلماء فى هذه الآية أهى عكمة أم منسوخة ؟
فذهب ابن عباس فى رواية عكرمة عنه وجهور المفسرين إلى القول بأنها عكمة وليست منسوخة . وقد بين الله عز وجل بها أن من لم يستحق شيئاً من الميراث ، وحضر القسمة ، وكان من الأقارب أو اليتامى والفقراء الذين لا يرثون أن يكرموا ، ولا يحرموا إن كان المال كثيراً والاعتذار إليهم إن كان عقاراً (٢) أو قليلاً لا يقبل الرضخ (٣) .

قال ابن العربى رحمه الله (٤) :

الشانى : أنها عكمة والمعنى فيها الإرضاخ للقرابة الذين لا يرثون ، إذا كان المال وافراً والاعتذار إليهم إن كان المال قليلاً ، ويكون هذا على الترتيب بياناً لتخصيص قوله تعالى : ﴿ لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ ﴾ (٥) وأنه فى بعض الورثة غير معين ، فيكون تخصيصاً غير معين ، ثم يتعين فى آية الموارث ، وهذا ترتيب بديع لأنه عموم ، ثم تخصيص ثم تعيين .

وذهب ابن المسيب والضحاك وابن عباس فى رواية عطاء عنه إلى القول بأنها منسوخة بآية الموارث : ﴿ يُوَصِّيهُ اللَّهُ فِي تَرْتِيبٍ ﴾ (٦)

والرأى الأول القائل بأنها عكمة هو الأصح ، فإنها مبينة استحقاق الورثة لنصيبهم واستحباب المشاركة لمن لا نصيب له ممن حضرهم .

(١) قصير آيات الأحكام ٣٨/٢ .

(٢) المقار بالفتح غنماً الأرض والضياع والنخل - غنار الصحاح ٤٤٥ .

(٣) الرضخ هو البطاء - غنار الصحاح ٢٤٥ -

(٤) أحكام القرآن ١/٣٢٩ .

(٥)، (٦) سورة النساء آيتا : ١١، ٧ .

قال ابن جبير: ضيع الناس هذه الآية .
وقال الحسن : ولكن الناس شحوا .

وفى البخارى (١) عن ابن عباس فى قوله تعالى :

﴿ وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالسَّكِينُ ﴾

قال : هى محكمة وليست بمنسوخة . وفى رواية قال : إن ناساً يزعمون أن
هذه الآية نسخت ، لا والله مانسخت ولكنها مما تهاون بها . هما واليان :
وال لا يرث وذلك الذى يرزق ، ووال لا يرث وذلك الذى يقول
« بالمعروف » وقول : لا أملك لك أن أعطيك هذا ، وقد اختلف العلماء
فى ذلك الإعطاء أهو واجب أم مندوب ؟

فن ذهب إلى الوجوب تمسك بظاهر الأمر ، وأوجب على الوارث
الكبير وعلى ولى الصغير أن يرضخا لمن حضر القسمة شيئاً من المال
بقدر ماتطيب به نفسه .

ومنه من قال : على الوارث الكبير الدفع ، وعلى ولى الصغير القول
بالمعروف ، بأن يعتذر إليهم ويعرفهم أن أصحاب المال صغار لا يقدرون
ما عليهم من الحق وإن يكبروا فسيعرفون حقهم .

وذهب فقهاء الأمصار إلى أن هذا الإعطاء مندوب طولب به الكبار
من الورثة واحتجوا فى ذلك بما يلى (٢) :

أولاً : أنه لو كان فرضاً لكان ذلك استحقاقاً فى التركة ، ومشاركة
فى الميراث لأحد الجهتين معلوم وللآخر مجهول ، وذلك مناقض للحكمة
وإفساد لوجه التكليف . فلو كان لهم حق لبينه الله كما بين سائر
الحقوق .

(١) صحيح البخارى ١٣٠/٢ .

(٢) تفسير القرطبي ١٦١٩/٢ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٢٩/١ ، وتفسير آيات الأحكام
٣٨/٢ .

ثانياً: أن المقصود من ذلك الصلة، ولو كان فرضاً يستحقونه لتنازعا
منازعة القطعية.

الآية العاشرة :

قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ (١)

قال ابن سلامة وجلال الدين السيوطي رحمهما الله (٢):
إن هذه الآية منسوخة بقوله تعالى:

﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (٣)

والصواب أنها محكمة، لأن توريت مولى المولاة قال به فقهاء العراق
محتجين بهذه الآية. غاية الأمر أن رتبته متأخرة عن ذوى الأرحام، ومن
ثم تكون كل من الآيتين مبينة حكماً غير ما بينته الأخرى. فمن كان له
ذو رحم فهو أولى بميراثه عملاً بالآية الثانية، ومن لم يكن له ذو رحم
وله مولى مولاة فهو الذى يرثه.

فالإمام أبو حنيفة (٤) وأبو يوسف وعبد وزفر قالوا من أسلم على
يدى رجل ووالاه وعاقده ثم مات ولا وارث له غيره فيراثه له.

وقال مالك وابن شبرمة والثوري والأوزاعي والشافعي (٥): ميراثه
للمسلمين. وقد احتج الحنفية بقوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ
أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ وبالحديث.

أما وجه الدلالة فى الآية: فهو أن قوله تعالى ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ
أَيْمَانُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾ يقتضى ظاهره نصيباً ثابتاً لهم والنصرة
والنصيحة والوصية ليست بنصيب ثابت، فتأويل الآية على النصيب

(١) سورة النساء الآية: ٣٣.

(٢) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ٣٧ والإقان ٣/٧٤.

(٣) سورة الأنفال الآية: ٧٥. (٤) بدائع الصنائع ٤/١٧٠.

(٥) المجموع ١٦/٤٣، ٤٤، والروضة الندية ٢/١٥٥، ١٥٦.

الثابت المسمى فى عقد الخالفة أولى وأشبه بفهم الخطاب من تأويل الآخرين . فقد عقلنا من ذلك أن لمولى المولاة نصيباً من الميراث ، وقوله تعالى : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْكَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾ لم ينسخ هذا الحكم إنما حدث وارث آخر هو أولى من المولاة كحدوث ابن لمن له أخ لم يخرج الأخ عن كونه من أهل الميراث إلا أن الابن أولى منه وكذلك أولوا الأرحام أولى من الخليف فإذا لم يكن رحم ولا عصبه فالميراث لمن حاله وجعله له .

وأما الحديث فهو ما روى عن تميم الدارى أنه قال : يا رسول الله ما السنة فى الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين ؟ قال : هو أولى الناس بحياه ومماته (١) .

فقوله : هو أولى الناس بمماته ، يقتضى أن يكون أولاهم بميراثه ، إذ ليس بعد الموت بينها ولاية إلا فى الميراث . على أن أبا مسلم الأصفهاني رحمه الله يرى أن المراد بالذين عقدت أيمانكم الأزواج والنكاح يسمى عقداً (٢) .

عموماً الرأى الصواب أنه ليس بين الآيتين أدنى تعارض ، وهما محتمتان والله تعالى أعلم .

الآية الحادية عشرة :

قال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْفِتْنَةَ مِنْ رَبِّكَ فَأَنْتُمْ عَلَيْهِمْ عَاقِبُونَ أَرْبَعَةً رِّبَاً فَإِنْ تَوَلَّوْا فَأُولَٰئِكَ فِي النَّارِ كُفْرًا أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ﴾ (٣)

(١) أخرجه الدارنى فى سننه ٣٧٧/٢ .

(٢) تفسير آيات الأحكام ٩٥، ٩٤/٢ .

(٣) سورة النساء الآية : ١٥ .

وقال جل شأنه: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١)

قال الشيخ جلال الدين السيوطي رحمه الله (٢): إن الآية الأولى منسوخة بالآية الثانية. وكذا روى عن عكرمة (٣)، وسعيد بن جبير، والحسن، وعطاء الخراساني، وأبي صالح وقتادة وزيد بن أسلم والضحاك. وقالوا: كان الحكم في ابتداء الإسلام أن المرأة إذا زنت فشبت زناها بالبينة العادلة، حبست في بيت فلا تمكن من الخروج منه إلى أن تموت، ثم نسخ ذلك بآية النور.

وذهب ابن سلامة (٤) رحمه الله إلى القول بأن الآية الأولى منسوخة بالسنة لا بالكتاب، فقد جاء في الحديث: «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا البكر بالبكر مائة جلدة وتغريب عام والثيب بالثيب الرجم» (٥). والحق كما ذكر ابن العربي أنه لا يوجد نسخ، وأن هذه الآية المذكورة في سورة النساء غير منسوخة

قال ابن العربي رحمه الله (٦):

اجتمعت الأمة على أن هذه الآية ليست منسوخة، لأن النسخ إما يكون في القولين المتعارضين من كل وجه اللذين لا يمكن الجمع بينهما بحال، وأما إذا كان الحكم محدوداً إلى غاية، ثم وقع بيان الغاية بعد ذلك فليس بنسخ، لأنه كلام منتظم متصل لم يرفع ما بعده ما قبله ولا اعتراض عليه. اهـ

(٢) الاقان ٧٤/٣.

(١) سورة النور الآية: ٢.

(٤) التامخ والنسخ له ٣٣.

(٣) تفسير ابن كثير ٢٠٤/٢.

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الحدود ٤٨/٢.

(٦) أحكام القرآن ٣٥٤/١.

وقال الشيخ القرطبي رحمه الله (١):

اختلف العلماء، هل كان هذا السجن حداً أو توعداً بالحد على قولين:

أحدهما: أنه توعده بالحد.

والثاني: أنه حد. قال ابن عباس والحسن. زاد ابن زيد: وأنهم منعوا من النكاح حتى يموتوا عقوبة لهم حين طلبوا النكاح من غير وجهه.

وهذا يدل على أنه كان حداً، بل أشد، غير أن ذلك الحكم كان محدوداً إلى غاية، وهو الأذى فى الآية (٢) الأخرى على اختلاف التأويلين فى أيها قبل؟

وكلاهما محدود إلى غاية وهى قوله عليه الصلاة والسلام فى حديث عبادة بن الصامت: «خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم». وهذا نحو

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمْسُوا إِلَى الْآلِ﴾ (٣)

فإذا جاء الليل ارتفع حكم الصيام لانتفاء غايته لالنسخه.

هذا قول المحققين المتأخرين من الأصوليين. فإن النسخ إنما يكون فى القولين المتعارضين من كل وجه اللذين لا يمكن الجمع بينهما والجمع ممكن بين الحبس والتعير والجلد والرجم.

وقال الشيخ البيضاوى رحمه الله (٤):

«.... ويحتمل أن يكون المراد به التوصية بإمساكهن بعد أن

(١) تفسير القرطبي ٢/١٦٥٤، ١٦٥٥.

(٢) قال تعالى: (وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ فَإِنْ نَاقَا وَأَمْسَلَا فَاعْرُضُوا عَنْهَا) [النساء: ١٦].

(٣) سورة البقرة الآية: ١٨٧. (٤) تفسير البيضاوى ١٠٦.

يجلدن، كيلا يجرى عليهن ما جرى بسبب الخروج والتعرض للرجال، ولم يذكر الحد استغناء بقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾.

وهناك من المفسرين من قال إن هذه الآية خاصة بالنساء التي عرف عنهن إثبات مواضع الريب، وبيوت الفسق، من غير أن يتحقق زناهن فهؤلاء يجازين إذا شهد عليهن أربعة رجال: بالحبس المؤبد في البيوت بحيث لا يعطين حق الخروج من بيوتهن حتى الموت، أو أن يطلقهن أزواجهن وهو السبيل الذي يجعله الله لمن.

وقال الشيخ أبو مسلم الأصفهاني رحمه الله (١) تعليقاً على قوله

تعالى: ﴿وَالَّذِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ﴾

إلى قوله: ﴿فَلَنْ آتَاكَ وَاصِحًا فَاعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ قال رحمه الله: إن المراد باللاتي يأتين الفاحشة السحاقيات، وباللذين يأتيناها اللوطيان.

أما حكم الزنى فبين في سورة النور، ويرى أن هذا أولى لوجوه:

أولاً: أنه يبقى كل آية على حكمها فلا ينسخ منها شيء.

ثانياً: أن الآية الأولى خاصة بالنساء، والثانية خاصة بالذكور، فيعلم أنه أراد فاحشة تكون من النساء في الأولى وهي السحاقيات، وفاحشة تكون من الذكور في الثانية وهي اللواط، ولو أراد الزنى لذكر حكم الزانى والزانية في آية واحدة كما في سورة النور.

ثالثاً: أنه على هذا التفسير لا يكون في الآيتين تكرار، أما على القول الأول (٢) فتكون الآيتان في الزنى فيفضى إلي تكرار الشيء في الموضع الواحد مرتين.

(١) تفسير الفخر الرازى ٢٣١/٩، وتفسير آيات الأحكام ٥٦/٢.

(٢) هو القول القائل بالنسخ.

الآية الثانية عشرة :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ الْحُرَامِ ﴾ (١)

قيل : إن قوله تعالى : ﴿ وَلَا الشَّهَرِ الْحُرَامِ ﴾ منسوخ بمقتضى عموم قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً ﴾ والحق عدم النسخ وقد تقدم أن عموم الأشخاص ، وكذا عموم الأمكنة لا يستلزم واحد منها عموم الأزمنة .

الآية الثالثة عشرة :

قال تعالى : ﴿ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاعْلَمُوا أَنَّهُمْ أَوْ أَعْرَضُوا عَنْهُمْ ﴾ (٢)

وقال تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّخُصْمٌ لَهُمْ يَأْتِيهِمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا يَتَّبِعُ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ (٣)

قال مجاهد وسعيد إن الآية الأولى منسوخة بالثانية .

والحق ما ذهب (٤) الحسن البصرى والنخعي من أن الآية الأولى محكمة لم يدخلها نسخ ، وأن الثانية متممة لها فالرسول صلى الله عليه وسلم مخير بمقتضى الآية الأولى بين أن يحكم بينهم ، وأن يعرض عنهم ، وإذا اختار أن يحكم بينهم ، وجب أن يحكم بما أنزل الله بمقتضى الآية الثانية ، فلا تعارض ولا اختلاف بين الآيتين .

الآية الرابعة عشرة :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُتِلُوا بَيْنَكُمْ لَا تَحْزَنْ أَحَدَكُمْ لِلْمَوْتِ حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَشْكُرُونَ أَوْ عَذَابُ اللَّهِ غَيْرُهُ ﴾ (٥)

(١) سورة المائدة الآية : ٢ . (٢) سورة المائدة الآية : ٤٢ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٤٩ . (٤) التاسع والنسخ لابن سلامة : ٤١ .

(٥) سورة المائدة الآية : ١٠٦ .

ذهب زيد بن اسلم والنخعي ومالك والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم (١) من
الفقهاء إلى القول بأن قوله تعالى: **أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ** منسوخ
بقوله تعالى: ﴿ **وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِنْكُمْ** ﴾ (٢)

بقوله: ﴿ **مِنْ تَرَجَعُونَ مِنَ الشَّهَادَةِ** ﴾ (٣)

قالوا: إن شهادة الكفار سقطت، وقد أجمع المسلمون على أن شهادة
الفساق لا تجوز والكفار فساق فلا تجوز شهادتهم.

وقال أبو حنيفة (٤): تجوز شهادة الكفار بعضهم على بعض، ولا تجوز
على المسلمين، والراجح أنه لا نسخ في الآية، وأن شهادة أهل الكتاب
على المسلمين جائزة في السفر إذا كانت وصية.

قال القرطبي رحمه الله (٥):

وهو الأشبه بسياق الآية، وهو قول ثلاثة من الصحابة الذين شاهدوا
التزويل: أبو موسى الأشعري، وعبد الله بن قيس، وقيل ابن مسعود،
وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم. وعلى هذا فعني الآية أن الله عز
وجل أخبر أن حكمه في الشهادة على الموصى، إذا حضر الموت أن تكون
شهادة عدلين. فإن كان في سفر، وهو الضرب في الأرض، ولم يكن
معه أحد من المؤمنين فليشهد شاهدين ممن حضره من أهل الكفر، فإذا
قدما وأديا الشهادة على وصيته خلفا بعد الصلاة أنها ما كذبا وما بدلا،
وأن ماشهدا به حق ما كتبا فيه شهادة وحكم بشهادتهما.

وقال الإمام أحمد (٦) رضى الله عنه: شهادة أهل الذمة جائزة على
المسلمين في السفر عند عدم المسلمين. فحمل هذه الآية على عدم وجود

(١) أحكام القرآن للإمام الشافعي ١/٤٦٢. (٢) سورة الطلاق الآية: ٢.

(٣) سورة البقرة الآية: ٢٨٢. (٤) بدائع الصنائع للكاظمي ٦/٢٨٠، ٢٨١.

(٥) تفسير القرطبي ٢/٣٤٦. (٦) مطالب أولى النهى ٦/٦١٠.

مسلمين فى حالة السفر خير من القول بنسخها خاصة أن ثلاثة من الصحابة قالوا بذلك ، ومخالفة الصحابة إلى غيرهم ينفر عنه أهل العلم .

ويقوى هذا أن سورة المائدة من آخر القرآن نزولاً حتى قال ابن عباس والحسن وغيرهما : إنه لا منسوخ فيها . وما ادعوه من النسخ لا يصح فإن النسخ لابد فيه من إثبات النسخ على وجه يتنافى الجمع بينهما مع تراخى النسخ ، وماذكروه لا يصح أن يكون ناسخاً فإنه فى قصة غير قصة الوصية لمكان الحاجة والضرورة ، ولا يمتنع اختلاف الحكم عند الضرورات ، ولأنه ربما كان الكافر ثقة عند المسلم ويرفضه عند الضرورة فليس فيما قالوه ناسخ .

قال الشيخ الزرقانى رحمه الله (١) :

الآية الأولى خاصة بما إذا نزل الموت بأحد المسافرين ، وأراد أن يوصى فإن الوصية تثبت بشهادة اثنين عدلين من المسلمين أو غيرهم توسعة على المسافرين . لأن ظروف السفر ظروف دقيقة ، قد يتعسر أو يتعذر وجود عدلين من المسلمين فيها . فلو لم يبح الشارع إشهاد غير المسلمين لضاق الأمر ، وربما ضاعت الوصية . أما الآية الثانية فهى القاعدة العامة فى غير ظروف السفر .

الآية الخامسة عشرة :

قال تعالى : ﴿ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَخْلُفُوا مَا تَلَكَّنَ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ ثَلَاثَةٌ بَقِيَّةُ الْفَائِزِينَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَبَعَثَ فِيكُمْ ضُعْفَاءً لَعَلَّ يَكُنْ مِنْكُمْ ثَلَاثَةٌ صَابِرَةٌ يَخْلُفُوا مَا تَلَكَّنَ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ بَقِيَّةُ الْفَائِزِينَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴾ (٢)

(٢) سورة الأنفال آيتا : ٦٥ - ٦٦ .

(١) مناهل العرفان ١/ ١٦١ .

فالنص فى هاتين الآيتين الكريمتين خبر، والغرض منه الإنشاء، فإن الله تعالى يقول فى هذه السورة: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِتْنَةً فَاتَّقُوا﴾ (١)

وقد أراد أن يضع حداً لهذا الأمر المطلق فإنه يوجب الثبات فى جميع الأحوال أيًا كان عدد المسلمين وعدد من يقاتلهم.

فالآية الأولى تحدد ما يجب الثبات أمامه بعشرة الأمثال، ولم يأت فى ذلك بالأمر الصريح كما جاء قبله (اثبتوا) بل جاء به على صورة الخبر، لأن المراد بعث الحمية فى أنفسهم وإلهاب الغيرة فى صدورهم.

ثم جاءت الآية الثانية معنونة بعنوان التخفيف، إذ علم الله فيهم ضعفاً. والمراد بالعلم هنا الظهور، يعنى أنه قد ظهر فيهم ضعف لم يكن، لأنه لو كان سابقاً لكان الله قد علمه موجوداً، ولم يكن محل التشريع السابق، فهذا الضعف الحادث هو الذى اقتضى التخفيف. فإذا قلنا: إن نسبة الآية الثانية هى نسبة النص المخفف لعارض مع بقاء حكم النص الأول عند زوال العارض، كان حكمها حكم العزيمة مع الرخصة، ولم يقل أحد: إن الرخصة تنسخ العزيمة، فأية التيمم لم تنسخ أية الوضوء. فإذا لم يكن بنفسه هذا الضعف الذى ذكره الله سبباً للتخفيف كان عليها أن تثبت لعشرة أمثالها.

ويؤيد هذا أن العشرين المذكورة فى النص الأول موصوفة بالصابرين، وكذلك المائة، فتى وجدت صفة الصبر ثبت الحكم الأول، والصبر من لوازمه المتقدمة عليه القوة المادية وقوة القلب المعنوية.

وإذا قلنا: إن النص الثانى عام فى جميع الأحوال كان النص الأول منسوخاً وهذا بعيد (٢). فالآيتان محكمتان وليس فيهما نسخ والله أعلم.

(١) سورة الأنفال الآية: ٤٥.

(٢) نظرات فى القرآن لأستاذى الشيخ محمد الفزالى ٢٥٦، ٢٥٥.

الآية السادسة عشرة :

قال تعالى : ﴿ رَأْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ (١)

قال الشيخ جلال الدين السيوطي (٢) رحمه الله ومن نهج نهجه : إن هذه الآية منسوخة بآيات العذر وهي :

﴿ لَيْسَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ جَهْدٌ وَلَا عَلَى الْأَعْيُنِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرْيُومِ حَرَجٌ ﴾ (٣)
وقوله : ﴿ لَيْسَ عَلَى الشُّعْبَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْغَمِ وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا
يُحِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا ضَعُفُوا إِلَى رَسُولِهِ ﴾ (٤)
وقوله : ﴿ وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِينَ أَنْ يُغَيِّرُوا كِتَابَهُ فَلَوْلَا تَفْسِيرُ
كُلِّ قَوْلٍ مِنْهُمْ حَاشَةً لِيُتَفَتَّهُوا فِي الَّذِينَ وَلِيْتُمْ قَوْمَهُمْ لَئِنْ تَجَعَلُوا
لَهُمْ لَعَلَهُمْ يُجَادِلُونَ ﴾ (٥) والصحيح أنها ليست بمنسوخة .

روى ابن عباس (٦) عن أبي طلحة في قوله تعالى : ﴿ رَأْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا ﴾ قال : شبانا وكهولا ماسمع الله عذر أحد ، فخرج إلى الشام فجاهد حتى مات رضى الله عنه . والآية الأخيرة من آيات العذر التي ذكرها السيوطي رحمه الله ، لاشأن لها هنا حيث إنها في النفر للتعليم والتفقه في الدين لا للحرب . والآيتان قبلها مخصصتان للآية الأولى لاناسختان ، كأنه قال من أول الأمر : لينفر منكم خفافاً وثقالاً كل من احتيج إليه وهو قادر لا عذر له .

الآية السابعة عشرة :

قال تعالى : ﴿ الَّذِينَ لَا يُبْغُونَ الْأَرَابِيَّةَ أَوْ شِرْكَهَ وَالْأَرَابِيَّةَ لَا يُكِبُّهَا

(١) سورة التوبة الآية : ٤١ .

(٢) الإقنان ٣/ ٧٥ .

(٣) سورة النور الآية : ٦١ .

(٤) ، (٥) سورة التوبة آيتا : ٩١ ، ١٢٢ .

(٦) تفسير القرطبي ٤/ ٢٩٨٩ .

إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴿١﴾

هذه الآية الكرّمية قيل : إنها منسوخة بقوله تعالى :

﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾ (٢) الآية

قال ابن العربي رحمه الله (٣) :

روى مالك عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب قال فى قوله تعالى :

﴿ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ الْأَزْوَاجَ أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴾

قال : نسخت هذه الآية الآية التى بعدها : ﴿ وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ ﴾

ثم قال ابن العربي : هذا ليس بنسخ ، وإنما هو تخصيص عام . وما قاله رحمه الله هو الصواب ، لأن معنى الآية التى قيل إنها منسوخة الزانى المعروف بالزنى لا يستطيع أن ينكح إلا زانية أو مشركة لنفور المحصنات المؤمنات من زواجه . وكذلك المرأة المعروفة بالزنى لا يرغب فى نكاحها إلا زان أو مشرك لنفور المؤمنتين الصالحين من زواجها . هذا المعنى لا تبطله الآية الثانية التى قيل عنها إنها ناسخة للأولى .

الآية الثامنة عشرة :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَعْيُنِ وَأَنْفُسُهُمْ أَشَدُّ مُتَّبِعِينَ ﴾

أَيْتُكُمْ وَالَّذِينَ لَا يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ﴿٤﴾

قيل : إن هذه الآية منسوخة ، والحق أنه لا يوجد دليل على نسخها

(٢) سورة النور الآية : ٣٢ .

(٤) سورة النور الآية : ٥٨ .

(١) سورة النور الآية : ٣ .

(٣) أحكام القرآن له ٣/٢٣٣١

وهى حكمة ومتضمنة الأدب العظيم الذى أدب الله به المسلمين حتى لا يدخل عليهم خلدتهم وصغارهم فى هذه الأوقات حماية للأعراض من الانتهاك ، وحفظاً للانتظار أن ترى مالا تليق رؤيته فى هذه الأوقات .

قال ابن عمر رضى الله عنهما : هى حكمة .
وقال ابن عباس رضى الله عنهما : قد ذهب حكمها .

روى عكرمة أن نفراً من أهل العراق سألوا ابن عباس فقالوا : يا ابن عباس كيف ترى فى هذه الآية التى أمرنا فيها بما أمرنا فلا يعمل بها أحد قول الله :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْتَزِدُّوا الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾

وقرءوها إلى قوله تعالى : ﴿ عَلَى بَعْضٍ ﴾ ؟ فقال ابن عباس رضى الله عنها : إن الله رفيق بجميع المؤمنين ، يحب السر وكان الناس ليس لبيوتهم ستور ولا حجال (١) . فربما دخل الخادم أو ولده أوييمة الرجل ، والرجل على أهله فأمر الله بالاستئذان فى تلك العورات ، فجاءهم الله بالستور والخير ، فلم أر أحداً يعمل بذلك .

قال ابن العربى رحمه الله (٢) :

وهذا ضعيف جداً بما بيناه فى غير موضع من أن شروط النسخ لم تجتمع فيه من المعارضة ومن التتدبم والتأخر ، فكيف يصح لناظر أن يحكم به ؟

الآية التاسعة عشرة :

قال تعالى : ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَى النَّسَاءِ مِنْ بَدْوٍ وَلَا أَنْ يَبَدَّلَ رُءُوسَهُنَّ مِنْ رُءُوسِهِمْ وَلَوْ أَجْنَبَاكَ

حُفْرَتَهُنَّ أَلَمَّا كَانَتْ بَيْنَكَ

(٣)

(١) الحبل بفتح الحاء وكسرها القيد - مختار الصحاح ١٢٤ -

(٢) أحكام القرآن ٣/١٣٩٧ . (٣) سورة الأحزاب الآية : ٥٢ .

وقد اختلف العلماء فى هذه الآية . أقيمت محكمة لم يدخلها النسخ أم نسخت ؟ فقال بعضهم : إنها منسوخة . ثم هؤلاء القائلون بالنسخ اختلفوا فيما بينهم فى الناسخ لها أهو الكتاب أم السنة ؟ فذهب جماعة إلى القول بأن الناسخ (١) لها قوله تعالى : ﴿ بَيِّنَاتٍ لِّلَّذِينَ آمَنُوا أَنَحْلَلَ لَكُمُ الزَّوَاجَ ﴾ (٢) وقالوا إن الترتيب فى التلاوة ليس دليل الترتيب فى النزول . وقال ابن سلامة (٣) بعد ذكر الآية التى يراها منسوخة : وهى من أعاجيب المنسوخ نسخها الله بآية قبلها فى النظم . وذهب جماعة إلى القول بأن الناسخ لها السنة ، واستدلوا بما روى عن عائشة وأم سلمة رضى الله عنهما : « لم يمت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أحل الله له النساء » (٤) . وبهذا الحديث قال ابن عباس والشافعى رضى الله عنهم .

والحق أن الآية محكمة لم يدخلها نسخ ، ولا يوجد تعارض بين الآيتين حتى يدفع بالنسخ ، لأن النسخ يعتمد على ثبوت تأخر الناسخ عن المنسوخ ، وأن يكون بينهما تعارض وأين هذا مما يقولون ؟ وهل مجرد احتمال أن تكون آية : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ﴾ متقدمة فى النزول كاف لإثبات النسخ فيها ؟ إن ادعاء النسخ هنا لا دليل عليه ، لأن الآيتين متفقتان لاتناقض بينهما . ومعنى آية : ﴿ لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ ﴾ نفيه صلى الله عليه وسلم عن تزوج غيرهن أو طلاقهن وأن يتبدل بهن . ومعنى الآية الأخرى : أن الله عز وجل أحل له صلى الله عليه وسلم من ذكرهن وهى زوجاته .

والقائلون إن الآية منسوخة بالسنة ، وأن ذلك دليل على جواز نسخ الكتاب بالسنة فأمرهم أعجب حيث إن المحيزين لنسخ الكتاب بالسنة

(١) الناسخ والمنسوخ لابن سلامة ٧٥ ، والإتقان ٣ / ٧٦٠ .

(٢) سورة الأحزاب الآية : ٥٠ .

(٣) الناسخ والمنسوخ له ٧٥ . (٤) أخرجه الترمذى فى سننه ٣٥٦ / ٥ .

لا يقولون إنه ينسخ بكل سنة ، بل بما كان متواتراً فكيف يكون النسخ هنا بقول عائشة وأم سلمة وهما لم ترفعا .

أضف إلى ذلك أن ابن العربي رحمه الله قال (١) :
 وجعلوا حديث عائشة سنة ناسخة وهو حديث واه ومتعلق ضعيف - والله تعالى أعلم»

الآية العشرون :

قال تعالى : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا فَعَلْنَا لَهُ رِسَالَتَهُ آيَةً فَلَمَّا خَلَّوْا وَلَوْ أَنَّهُمْ رَأَوْا أَنَّهُمْ قَدْ كُفِّرُوا بَعْدَ ذَلِكَ عَنِ الْآيَةِ فَاسْتَفْتُوا**
أَن تَصَدَّقُوا بِرَأْسِ يَدَيْكَمْ صَدَقَاتٍ فَادُّوهُمْ فَأَبَوْا أَن يُصَالُوا لِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ
وَأَنفَرُوا فِي الْكُفَّةِ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ حَتَّى يُفْعَلَ بَأْسَ الْكَاثِبِينَ (٢)

وقد ذهب بعض العلماء إلى القول بأن الآية الأولى منسوخة بالآية الثانية ، وأن هذا من باب النسخ بلا بدل (٣) . لأن الله عز وجل أمرهم عند إرادة المنجاة أن يقدموا صدقة ، ثم نسخ ذلك بالآية الثانية (٤) .

ويرى أبو مسلم الأصفهاني رحمه الله عدم وقوع النسخ هنا ويقول في هذه الآية : إنه كان يوجد بين المؤمنين جماعة من المنافقين . كانوا يمتنعون من بذل الصدقات ، وأن فريقاً منهم عدل عن نفاقه وصار مؤمناً إيماناً حقيقياً . فأراد الله عز وجل أن يميزهم عن المنافقين الذين لا يزالون على نفاقهم ، فأمر بتقديم الصدقة ليميز هؤلاء من هؤلاء ، وإذا كان التكليف لهذه المصلحة المقدرة لذلك الوقت لا جرم يقدر التكليف بذلك الوقت .

(١) أحكام القرآن له ١٥٧١/٣ . (٢) سورة المجادلة آيتا : ١٢ ، ١٣ .

(٣) إرشاد الفحول ١٨٧ .

(٤) القائلون بالنسخ اخطأوا في مقدار تأخر الناسخ عن المنسوخ فقبل ما بقى النسخ الاساعة من نهار وقيل بقي عشرة أيام .

قال الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله (١) :
وحاصل قول أبى مسلم أن ذلك التكليف كان مقدراً بغاية
مخصوصة، فوجب انتهاؤه عند الانتهاء إلى الغاية المخصوصة، فلا يكون هذا
نسخاً... وهذا كلام حسن لا بأس به .

والحق أن ما قاله أبو مسلم كلام طيب للغاية فالأفضل التوفيق بين
الآيتين به، ولا يصح الاعتراض عليه بأن الذى تصدق هو الإمام على
كرم الله وجهه وحده دون بقية الصحابة، فكيف تقول : إن هذه الصدقة
قد شرعت للتمييز؟ لأننا نقول لانرى فى عدم فعل الصحابة ظناً
ولاشيئاً يعيبهم . بل إنهم فهموا أن شرعية هذا الحكم قصد منها الحد من
المناجاة الكثيرة فيضيع وقته صلى الله عليه وسلم .

قال صاحب تفسير آيات الأحكام (٢) :
« ولو أن الصحابة فهموا أن المقصود التوسل بالمناجاة لتكون باباً
من أبواب الصدقة مأتاخروا، ففهم من نزل عن جميع ماله، ومنهم من
كان يريد أن يتصدق بالثلثين لأنه لا يرثه إلا ابنة واحدة، وما دام
المقصود القصد من المناجاة التى تشغل الرسول صلى الله عليه وسلم
فليحرصوا على القصد، على أنهم وجدوا فى قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فَإِنَّ اللَّهََ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾

فسح فـن ذا كانت دراهمه وذنانيره حاضرة معه فى مجلس الرسول صلى
الله عليه وسلم حتى يتصدق بها ، أو يقال إنه لم يمثل الأمر؟

على أن هناك من العلماء من قال : إن الأمر بتقديم الصدقة عند
المناجاة للندب والاستحباب، وليس للوجوب وذلك لأن الله تعالى قال :
﴿ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكَ وَأَطْرُ ﴾ ومثل هذا يعتبر قرينة تصرف الأمر عن

(١) تفسير الفخر الرازى ٢٩ / ٢٧٢ . (٢) ٤ / ١٣٢ .

ظاهره ، وهو إنما يستعمل فى التطوع دون الفرض . وأيضاً . قال الله تعالى
فى الآية الثانية :

﴿ أَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقْتُمْ ﴾

وهذا يزيل ما فى الأمر الأول من احتمال الوجوب . انظر إلى قوله تعالى :

﴿ فَادْرَأْهُمْ فِي النَّارِ إِنَّهُمَا لَنَافِلَةٍ ﴾

هذا : وقد قال بعض العلماء إن الآية الثانية بيان للمراد من الصدقة الواردة فى الآية الأولى ، وأن الصدقة لا يلزم أن تكون مالية زائدة عما يجب ، بل يكفهم إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وطاعة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم .

والقول بأن هذا ضرب من التكلف فى التأويل يأباه ما هو معروف من معنى الصدقة حتى أصبح لفظها حقيقة عرفية فى البذل المالى وحده قول مردود ، لأن الصدقة فى الشرع أعم مما هو فى عرف الناس وفى الحديث الصحيح : « كل سلامى من الناس عليه صدقة . كل يوم تطلع فيه الشمس تعدل بين اثنين صدقة وتعين الرجل فى دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعاً صدقة والكلمة الطيبة صدقة وبكل خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة وتميط الأذى عن الطريق صدقة » (١) .

وعن أبى ذر رضى الله عنه أن ناساً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله ذهب أهل الدثور بالأجور . يصلون كما نصلى ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم .

قال : أوليس قد جعل الله لكم ما تصتقون ؟ إن بكل تسبيحة

(١) أخرجه البخارى فى صحيحه ١١٤/٢ .

ومسلم فى صحيحه ٤٠٤/١ .

صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وأمر بمعروف صدقة، ونهى عن منكر صدقة وفي بضع أحدكم صدقة.
 قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟
 قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر^(١).

الآية الحادية والعشرون :

قال تعالى : ﴿ وَكَانَ قَاتِلُكُمْ شَمَازًا زَوَّاجَكُمْ إِلَى الْكَافِرِ فَقَاتِلُوا الَّذِينَ ذَهَبَتْ أَرْوَاجُهُمْ فِي الْفَسَادِ ﴾^(٢)

قيل : نسخها آية الغنيمة، وهي قوله جل شأنه :

﴿ وَأَعْلَوْا آمَنَّا غِيْمَةً مِنْ شَيْءٍ فَأَتَى الْقَوْمَ فِيهِ رَسُولٌ مِنْ رَبِّي الْفَرِيدِ وَالْيَمِينِ وَالْمُسْتَسْقِينَ وَأَمْرٌ السَّيْلِ ﴾^(٣)

حيث إن الآية الأولى تفيد أن زوجات المسلمين اللاتي ارتددن ولحقن بدار الحرب يجب أن يدفع إلى أزواجهن مثل مهرهن من الغنائم التي يغنمها المسلمون، ويعاقبون العدو بأخذها، بينما الآية الثانية تفيد أن الغنائم تخمس أخساً، ثم تصرف كما رسمها الشارع الحكيم .

والحق أنه بالتأمل نجد الآيتين محكمتين لأنها غير متعارضتين ، بل يمكن الجمع بينهما بأن يدفع من الغنائم أولاً مثل مهر هذه الزوجات المرتدات اللاحقات بدار الحرب ، ثم تخمس الغنائم بعد ذلك أخساً وتصرف في مصارفها الشرعية والله أعلم .

الآية الثانية والعشرون :

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَرِّئْ لِنَفْسِكَ فَإِنَّكِ تَقْصِرُ عَنْ قِلَابِكَ ﴾

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ٤٠٣/١ .

(٢) سورة المنتحة الآية : ١١ . (٣) سورة الأنفال الآية : ٤١ .

أَوْرَدَ عَلَيْهِ وَرَقِلَ الْفَرْقَانِ رَبِّكَ ﴿١﴾

وقال جل شانه : ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ سَبِّحْهُ إِنَّ رُوحَ رَبِّكَ خَالٍ فِي بَنَانٍ وَأَمَّا نِسْرُ مِنَ الْفَرْقَانِ فَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَن مَّعِيَ وَأَخْرُوتُ بِضُرُوبٍ فِي الْأَرْضِ يَنْبَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَأَخْرُوتُ بِضُرُوبٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَقْرُو أَلْمَانِيَّتَيْنِ مِنْهُ وَأَخْرُوتُ الصَّلَاةَ وَأَقْرُوا الزَّكَاةَ وَأَقْرُوا اللَّهَ فَرَمَّا حَسَنًا وَمَا تَقْدَرُوا إِلَّا أَنْفِيكُمْ مِنْ خَيْرٍ يُجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا وَسْتَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَفْوَ رَجِيحٍ ﴿٢﴾

قال بعض المفسرين : إن آخر السورة — يعني سورة المزمل — ناسخ لأولها وهذا بناء على أن النص المذكور في أول السورة عام والتخفيف عام . والمتأمل يجد أن أول السورة صريح في طلب قيام جزء من الليل قريب من نصفه ، والخطاب فيه موجه إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

وآخر السورة يدل على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقوم بهذا التكليف ، وكذلك طائفة من الذين معه ، وقد بينت الآية الأخيرة من السورة سببا يقتضي التخفيف عن الأصحاب وهو علم الله سبحانه بأن سيكون منهم الأصناف الثلاثة الذين ذكرهم ، ومن أجل ذلك كان التكليف مقصوراً على قراءة ماتيسر من القرآن . فإذا كان النص الأول مقصوراً على النبي صلى الله عليه وسلم — والأصحاب إنما قاموا بقيام الليل اقتداء به صلى الله عليه وسلم — والتخفيف مقصوراً عليهم للأسباب المذكورة ، لم يكن النص الأول منسوخاً ، بل حكه باق بالنسبة له صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى ابن عباس رضى الله عنهما وهو الراجح لأنه يترتب عليه الجمع والتوفيق لا النسخ والله أعلم .

(١) سورة المزمل آيات : ١-٤ . (٢) سورة المزمل الآية : ٢٠ .

وبعد: فهذه الآيات هي التي تكلم فيها العلماء من حيث نسخها أو إحكامها وقد جمعها (١) الإمام جلال الدين السيوطي في قوله:

قد أكثر الناس في المنسوخ من عدد	وأدخلوا فيه آياً ليس تنحصر
وهاك تحريراً آي لا مزيد لها	عشرين حررها الخذاق والكبير
آي التوبخ حيث المرء كان وأن	يوصى لأهليه عند الموت مُحْتَضَرُ
وحرمه الأكل بعد النوم من رَقَبَتِ	وفدية لمطيق الصوم مشتهر
وحق تقواه فيما صَحَّ من أثر	وفى الحرام قتال للأكلى كفروا
والاعتدائُ بحول مغ وصيتها	وأن يدان حديث النفس والفكر
والخلف والحبس للزاني وترك أولى	كفروا شهادتهم والصبر والثفر
ومنع عقيد لزان أولزانية	وما على المصطفى في العقد مُحْتَظَرُ
ودفع مهر لمن جاءت وآية نجـ	كذلك قيام الليل مُسْتَظَرُ
وزيد آية الاستئذان من ملك	وآية القسمة الفضلى لمن حضروا

وقد رأيت — بعون الله وحده — أن أرجح القول بعدم نسخها. لأن الجمع ممكن بين ما قيل بنسخه وبين ما قيل بأنه ناسخ.

ومعلوم عند الجمهور أن الجمع بين المتعارضين — والتعبير بالمتعارضين فيه شيء من التجاوز لأنه غير موجود البتة في القرآن — يقدم على ماعدها من الترجيح والبحث في التاريخ والتوقف. ومن العجب أن هناك علماء أفاضل قالوا بنسخ هذه الآيات المذكورة جميعاً، بل هناك من ادعى نسخ المستثنى للمستثنى منه ونسخ المطلق بالمقيد ونحو ذلك وكتاب الناسخ والمنسوخ للشيخ هبة الله بن سلامة رحمه الله أكبر دليل على هذا.

(١) الإقنان ٣/ ٧٧.

تأمل معي ما قاله الشيخ الشاطبي رحمه الله (١):
غالب ما ادعى فيه النسخ إذا تأمل وجدته متنازعاً فيه ومعتلاً وقريباً
من التأويل بالجمع بين الدليلين على وجه من كون الثاني بياناً لجعل
أو تخصيصاً لعموم أو تقييداً لمطلق وما أشبه ذلك من وجوه الجمع مع البقاء
على الأصل من الأحكام في الأول والثاني.

وقد أسقط ابن العربي من الناسخ والمنسوخ كثيراً بهذه الطريقة .
وقال الطبري: أجمع أهل العلم على أن زكاة الفطر فرضت ثم
اختلفوا في نسخها :

قال ابن النحاس: فلما ثبتت بالإجماع وبالأحاديث الصحاح عن
النبي صلى الله عليه وسلم لم يجوز أن تزال إلا بالإجماع أو حديث يزيلها
ويبين نسخها ولم يأت من ذلك شيء .

(١) المواقفات ١٠٦/٣ .

المبحث الثاني

فى نسخ القرآن بالسنة

نسخ القرآن بالسنة اختلف فيه العلماء بين مجوز ومانع ، ثم اختلف المجوزون بين قائل بالوقوع الشرعى وقائل بعدمه وإليك البيان بشيء من التفصيل :

أولاً: مقام الجواز :

ذهب جمهور المتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة ومن الفقهاء مالك وأصحاب أبى حنيفة وأبو العباس ابن سريج إلى القول بأن نسخ القرآن بالسنة جائز عقلاً ، وليس مستحيلاً لذاته ولا لغيره .

قال الإمام القرافى رحمه الله (١) :

« ويجوز نسخ الكتاب بالسنة المتواترة لمساواتها له فى الطريق العلمى عند أكثر أصحابنا » .

وقال الإمام الشيرازى رحمه الله (٢) :

« وقال أصحاب أبى حنيفة يجوز بالخبر المتواتر وهو قول أكثر المتكلمين ، وحكى ذلك عن أبى العباس بن سريج » .

وجاء فى كشف الأسرار (٣) عن أصول البزدوى :

. « نسخ الكتاب بالسنة المتواترة (٤) وهو جائز عند جمهور الفقهاء والمتكلمين من الأشاعرة والمعتزلة ، وإليه ذهب المحققون من أصحاب الإمام الشافعى رحمه الله » .

(١) شرح تنقيح الفصول ٣١٣ . (٢) اللع ٣٣ . (٣) ١٧٧/٣ .

(٤) اختلف العلماء فى نسخ القرآن بنسخ الآحاد .

وقال الشيخ الشوكاني رحمه الله (١) :

« يجوز نسخ القرآن بالسنة المتواترة عند الجمهور كما حكى ذلك عنهم أبو الطيب الطبري وابن برهان الحاجب . قال ابن فورك في شرح مقالات الأشعري : وإليه ذهب شيخنا أبو الحسن الأشعري ، وكان يقول إن ذلك وجد في قوله تعالى :

﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدُ أَنْ تَتَكَلَّمَ خَيْرًا مِنْ الْوَسِيَّةِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾

فإنه منسوخ (٢) بالسنة المتواترة وهي قوله صلى الله عليه وسلم : « لا وصية لوارث » لأنه لا يمكن أن يجمع بينها .

قال ابن السمعاني : وهو مذهب أبي حنيفة وعامة المتكلمين .

قال الدبوسي : هو قول علمائنا يعني الحنفية .

قال الباجي : قال به عامة شيوخنا .

وحكاه ابن الفرغ عن مالك رحمه الله . قال : ولهذا لا يجوز عنده

= فقال بالجواز المقلو الأكثرون وحكاه سلم الرازي عن الأشعرية والمتزلة . وأما الواقع فنذهب الجمهور إلى أنه غير واقع .

وقد حكى الإجماع على عدم وقوعه أبو الطيب في شرح الكفاية والشيخ الشيرازي في اللمع حيث قال رحمه الله :

فأما التواتر بالآحاد فلا يجوز لأن التواتر يوجب العلم فلا يجوز نسخه بما يوجب الظن .

وذهب جماعة من أهل الظاهر إلى القول بوقوعه لأن أهل قباء لما سمعوا مناديه صلى الله عليه وسلم وهم في الصلاة يقولون : ألا أن القبة قد حولت إلى الكعبة استناروا ولم يتكرر ذلك عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وأجيب بأنهم علموا ذلك بالقرآن .

خلاصة الأمر أن ما ثبت بقطعي لا يرتفع إلا بقطعي مثله .

— اللمع ٣٣ ، ولطائف الإشارات ٤٢ ، وإرشاد الفحول ١٩٠ — .

(١) إرشاد الفحول ١٩١ .

(٢) تقدم القول عن هذه الآية وبينت بحمد الله موقف العلماء من القول بنسخها واختارت القول القائل إنها محكمة .

الوصية للوارث للحديث فهو ناسخ لقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَيْكُمُ
إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ الآية

وحجة هؤلاء المجيزين أن نسخ القرآن بالسنة ليس مستحيلاً لذاته
ولغيره، أما الأول فلائه لا يترتب على فرض وقوعه حال .

وأما الثاني: فلأن السنة (١) وحى من الله تعالى كالقرآن . قال
تعالى منزهاً نطق حبيبه صلى الله عليه وسلم عن الهوى :

﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (٢)

والفارق بينهما أن ألفاظ القرآن من ترتيب الله تعالى وإنشائه، وألفاظ
السنة من ترتيب الرسول صلى الله عليه وسلم وإنشائه، والقرآن له
خصائصه وللسنة خصائصها وهذه الفوارق لا أثر لها فيما نحن بسبيله مادام
أن الله عز وجل هو الذى ينسخ وحيه بوحيه . وحيث لا أثر لها فنسخ
أحد هذين الوحيين بالآخر لا مانع يمنعه عقلاً ولا شريعاً فتعين القول
بجوازه .

قال الشيخ العمري رحمه الله (٣) :

ولم يجوز أن ينسخ الكتاب بسنة بل عكسه صواب

وزهب الإمام أحمد رضى الله عنه فى إحدى الروايتين عنه وأكثر
أهل الظاهر واشتهر - خطأ - عن الإمام الشافعى رضى الله عنه إلى

(١) لقائل أن يقول: إن من السنة ما يكون ثمرة لاجتهاده صلى الله عليه وسلم وهذا ليس
وحياً أوحى إليه به بليل الكتاب الذى وجهه القرآن إلى الرسول صلى الله عليه وسلم .
فكيف يستقيم بعد هذا أن نقول: إن السنة وحى من الله ؟
والجواب أن المراد هنا بالسنة ما كانت عن وحى جلى أوحى . أما السنة الاجتهادية
فليست مرادة هنا ألبة لأن الاجتهاد لا يكون إلا عند علم وجود نص - مناهل العرفان
- ١٣٧/٢ .

(٢) سورة النجم آيتا: ٤، ٣ (٣) لطائف الإشارات ٤٢ .

القول بأن نسخ القرآن بالسنة ممتنع عقلا . وقبل أن أذكر أدلة المانعين لنسخ القرآن بالسنة سأسوق بعض النصوص لبعض الأصوليين ، والتي يفهم منها أن الإمام الشافعى رضى الله عنه قال بمنع نسخ القرآن بالسنة ، ثم أبين وجه الصواب بعون الله .

قال سيف الدين الآمدي رحمه الله (١) :
قطع الإمام الشافعى وأكثر أصحابه أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة .

وقال ابن الحاجب رحمه الله (٢) :
« نسخ القرآن بالخبر المتواتر . وقد اختلف فى جوازه والجمهور على جوازه ومنعه الشافعى رحمه الله . »

وقال الشوكانى رحمه الله (٣) :
وذهب الشافعى فى عامة كتبه كما قال ابن السمعانى إلى أنه لا يميز نسخ القرآن بالسنة بحال ، وإن كانت متواترة ، وبه جزم الصيرفى والخفاف ونقله عبد الوهاب عن أكثر الشافعية . وقال الأستاذ أبو منصور : أجمع أصحاب الشافعى على المنع . وهذا يخالف ما حكاه ابن فورك عنهم فإنه حكى عن أكثرهم القول بالجوازا هـ .
هذه أقوال بعض الأصوليين بالنسبة لموقف إمامنا الشافعى رحمه الله فى هذه المسألة .

والحق كما قال الزركشى رحمه الله (٤) :
والصواب أن مقصود الشافعى رحمه الله أن الكتاب والسنة لا يوجدان مختلفين إلا ومع أحدهما أمثلة ناسخ له ، وهذا تعظيم عظيم ، وأدب مع

(١) الإحكام ١٣٩/٣ . (٢) شرح العضد ١٩٧/٢ .

(٣) إرشاد الفحول ١٩١ . (٤) إرشاد الفحول ١٩٢ .

الكتاب والسنة، وفهم لموقع أحدهما من الآخر، وكل من تكلم في هذه المسألة لم يقع على مراد الإمام الشافعي رحمه الله. بل فهموا خلاف مراده حتى غلطوه وأولوه اهـ

وقال الإمام تاج الدين ابن السبكي رحمه الله^(١) :

قال الشافعي رضى الله عنه وحيث وقع نسخ القرآن بالسنة فمعها قرآن عاضد لها يبين توافق الكتاب والسنة، أو نسخ السنة بالقرآن، فعه سنة^(٢) عاضدة له تبين توافق الكتاب والسنة. اهـ

فالإمام الشافعي رحمه الله يرى أنه إذا نسخ الكتاب بالسنة فلا بد أن يرد من الكتاب بعد ذلك ما يوافق تلك السنة الناسخة في الحكم، فيكون عاضداً لها وإذا نسخت السنة بالكتاب فلا بد أن يسر رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يوافق ذلك الكتاب الناسخ في الحكم، فتكون عاضدة له. ولعل في هذا توضيحاً لما قاله الإمام الشافعي رحمه الله حين قال^(٣) : فأخبر الله أن نسخ القرآن وتأخير إنزاله لا يكون إلا بقرآن مثله. اهـ. فإذا ما وقع نسخ للقرآن بالسنة فلا بد أن يكون معها قرآن يعضدها. وقد ذكر الشيخ السبكي رحمه الله ما نقله بعض الأصوليين في هذه المسألة، ثم انتصر للإمام الشافعي رحمه الله بكلام طيب لا بأس بإيراده تكميلاً للفائدة.

قال رحمه الله^(٤) :

وأما نسخ الكتاب بالسنة والسنة بالكتاب فالجمهور على جوازه ووقوعه. وذهب ابن سريج كما نقل القاضي عنه في مختصر التقرير

(١) شرح الجلال على جمع المجلوع ٢/٧٨، ٧٩.

(٢) ليس المراد بالمعية المتارنة في زمن النسخ بل المصاحبة في الحكم الناسخ والمرافقة فيه. إذ العاضد متأخر عن الناسخ وإلا لكان النسخ منسوباً للعاضد لا للمعضد. حاشية البنانى ٧٩/٢.

(٣) الرسالة ١٠٨. (٤) الإيجاج ٢/١٥٩، ١٦٠.

إلى أنه جائز، ولكن لم يرد. وذهب قوم إلى امتناعه ونقل عن الشافعي رضى الله عنه. وقد استنكر جماعة من العلماء ذلك من الشافعي حتى قال الكيا الهراسي: هفوات الكبار على أقدارهم ومن عد خطؤه عظم قدره.

وقد كان عبد الجبار بن أحد كثيراً ما ينصر مذهب الشافعي في الأصول والفروع، فلما وصل إلى هذا الموضع قال: هذا الرجل كبير لكن الحق أكبر منه. قال: والمغالون في حب الشافعي لما رأوا هذا القول لا يلبق بعلو قدره كيف وهو الذي مهد هذا الفن ورتبه، وأول من أخرجه قالوا: لا بد أن يكون لهذا القول من هذا العظيم عمل فتمعنوا في محامل ذكروها وأورد الكيا بعضها.

واعلم أنهم صعبوا أمراً سهلاً وبالغوا في غير عظيم، وهذا إن صح عن الإمام الشافعي رضى الله عنه فهو غير منكر، وإن جبن جماعة من الأصحاب عن نصرة هذا المذهب فذلك لا يوجب ضعفه...

قال القاضي في غتصر التريب: واختلف الذين منعوا نسخ القرآن بالسنة فهم من منعه عقلاً، ومنهم من قال يجوز^(١) عقلاً، وإنما امتنع بأدلة السمع. قال القاضي: وهذا هو الظن بالشافعي رحمه الله مع علو مرتبته في هذا الفن. قلت—والكلام للسبكي—: وهذا هو الذى قاله في الرسالة^(٢) فإنه قال في باب ابتداء الناسخ والمنسوخ: وأبان الله لهم أنه إنما نسخ ما نسخ من الكتاب بالكتاب وأن السنة لا نامسة للكتاب، وإما هي تبع للكتاب.

ثم قال: وهكذا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولو أحدث الله لرسوله صلى الله

(١) قال الدكتور/ محمد حسن هيتو في تطبيق على المنقول ١٩٣ «والحق في ذلك أن الشافعي رضى الله عنه لم يمنع منه عقلاً. بل لم يتكلم في كنهه قط على الجواز العقلي».

(٢) الرسالة ١٠٦، ١٠٨.

عليه وسلم فى أمر من فيه غير ما من رسول الله صلى الله عليه وسلم
لسن فى أحدث الله إليه حتى يبين للناس أن له سنة ناسخة للتي قبلها
مما يخالفها. اهـ. ومن صدر هذا الكلام أخذ من نقل عن الإمام
الشافعى رحمه الله أن النبي صلى الله عليه وسلم إذا من سنة، ثم أنزل
الله فى كتابه ما ينسخ ذلك الحكم، فلا بد أن يسن النبي صلى الله عليه
وسلم سنة أخرى موافقة للكتاب تنسخ سنته الأولى لتقوم الحجة على
الناس فى كل حكم بالكتاب والسنة جميعاً ولا تكون سنة منفردة تخالف
الكتاب.

ثم قال الشيخ السبكي: هذا هو معنى القول المنسوب إلى الشافعى
رحمه الله.... وأكثر الأصوليين الذين تكلموا فى ذلك لم يفهموا مراد
الشافعى رضى الله عنه وليس مراده إلا ما ذكرناه اهـ.

أدلة المانعين لجواز نسخ القرآن بالسنة عقلاً:

استدل المانعون بخمسة أدلة هى:

الدليل الأول:

قال تعالى مخاطباً حبيبى صلى الله عليه وسلم:

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ الثَّابِتَ لَتُنَاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِ﴾ (١)

وجه الدلالة: أن هذه الآية الكريمة تدل على أن وظيفة الرسول
صلى الله عليه وسلم منحصرة فى بيان القرآن. فلو نسخت السنة القرآن
لما كانت بياناً له. بل كانت رافعة له.

قال الإمام الرازى رحمه الله (٢):

فوصفه بأنه مبين للقرآن ونسخ العبادة رفعها ورفعها ضد بيانها. اهـ.

(١) سورة النحل الآية: ٤٤. (٢) المحصول ١/ ٥٢٤.

وقد نوقش هذا الاستلال بما يلي (١) :

أولاً: أن الآية لاتدل على انحصار وظيفة الرسول صلى الله عليه وسلم في البيان، لأنها خالية من جميع طرق الحصر، وكل ما تدل عليه الآية هو أن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم مبينة للقرآن، وذلك لا ينفي أن تكون ناسخة له، ونظير هذه الآية قوله تعالى:

﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ (٢)

فإنه يفيد أنه صلى الله عليه وسلم نذير للعالمين ولا تنفي عنه أنه بشر أيضاً للعالمين.

ثانياً: أن وظيفة السنة لو انحصرت في بيان القرآن ما صح أن تستقل بالتشريع، مع أن إجماع الأمة قائم على أنها قد تستقل بالتشريع كحظرة صلى الله عليه وسلم أن يورث بقوله صلى الله عليه وسلم: «نحن معاشر الأنبياء لانورث ما تركناه صدقة» (٣).

قال الإمام الرازي رحمه الله (٤) :

ليس في قوله تعالى: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ دليل على أنه لا يتكلم إلا بالبيان. كما أنك إذا قلت: «إذا دخلت الدار لا أسلم على زيد» ليس فيه أنك لا تفعل فعلاً آخر. اهـ.

ثالثاً: على فرض دلالة الآية على الحصر، فالمراد بالبيان فيما التبليغ لا الشرح، وقد بلغ الرسول صلى الله عليه وسلم كل ما أنزله الله إلى الناس وهذا لا ينافي أنه نسخ ما شاء الله نسخه بالسنة.

(١) المحصول ٥١٣/١، الإحكام للآمنى ١٤٢/٣، ومناهل العرفان ١٣٤/٢.

(٢) سورة الفرقان الآية: ١. (٣) أخرجه مسلم في صحيحه ٨١/٢.

(٤) المحصول ٥١٣/١.

قال الإمام الرازي رحمه الله (١):

سلمنا أن السنة كلها بيان، لكن البيان هو الإبلاغ وحمله على هذا أولى لأنه عام في كل القرآن. أما حمله على بيان المراد فهو تخصيص ببعض ما أنزل وهو ما كان مجملاً أوعاماً، خصوصاً، وحمل اللفظ على ما يطابق الظاهر أولى من حمله على ما يوجب ترك الظاهر. أهـ.

الدليل الثاني :

قال تعالى: ﴿ مَا تَسْفَحُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُسِهَا تَالَيْتَ يَخْتَفِرُ مِنْهَا أَوْ يَغِيثُكَ الرَّسْمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ (٢)

وبيان وجه الدلالة من هذه الآية من وجوه هي:

الأول: أن قوله تعالى: ﴿ تَالَيْتَ يَخْتَفِرُ مِنْهَا ﴾ يفيد أن المأثي به خير من الآية المنسوخة والسنة ليست خيراً من القرآن.

الثاني: أن الله تعالى وصف نفسه بأنه الذي يأتي بخير منها، وذلك لا يكون إلا والناسخ قرآن لاسنة.

الثالث: وصف البديل بأنه خير أو مثل، وكل واحد من الوصفين يدل على أن البديل من جنس المبدل، أما المثل فظاهر، وأما ما هو خير فلأنه لو قال القاتل لغيره: لا آخذ منك درهماً إلا وآتيك بخير منه، فإنه يفيد أنه يأتيه بدرهم خير من الأول.

الرابع: قوله: ﴿ الرَّسْمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ دل على أن الذي يأتي بخير منها هو المختص بالقدرة على إنزاله، وهذا هو القرآن دون غيره (٣).

(١) المرجع السابق. (٢) سورة البقرة الآية: ١٠٦.

(٣) المحصول ٥٢٣/١، والتبصرة ٢٦٥، والإحكام ١٤١/٣.

وقد نوقش هذا الاستدلال من قبل القائلين بالجواز بما يلي :

أولاً : أن السنة من عند الله كالقرآن ، والقول بأن السنة ليست خيراً من القرآن لا يسلم به على إطلاقه ، لأن المراد بالخيرية والمثلية فى الآية الخيرية والمثلية فى الحكم لافى اللفظ ، ولا شك أن الحكم الثابت بالسنة قد يكون أنفع للمكلف من الحكم المنسوخ .

ثانياً : قولكم : إن الله تعالى وصف نفسه بأنه الذى يأتى بخير منها ، وذلك لا يكون إلا والناسخ قرآن — لادلالة فيه ، لأن السنة إذا كانت ناسخة فالآتى بما هو خير إنما هو الله تعالى والرسول صلى الله عليه وسلم مبلغ ، ولا يدل ذلك على أن الناسخ لا يكون إلا قرآناً . بل الإتيان بما هو خير أعم من ذلك

ثالثاً : قولكم : إن وصف البديل بأنه خير من المبدل ، أو مثله ، يدل على أن البديل من جنس المبدل — لادلالة فيه أيضاً على لزوم المجانسة بين الآية المنسوخ حكمها وبين ناسخة ، لأنه وصفه بكونه خيراً ، والقرآن لا تفاوت فيه ، فعلم أن المفاضلة والمماثلة إنما هى راجعة إلى الحكم المنسوخ والحكم الناسخ .

رابعاً : نحن نتفق معكم بالنسبة للوجه الرابع فالمتمكن من إزالة الحكم بما هو خير منه إنما هو الله عز وجل .

الدليل الثالث :

قال تعالى : ﴿ وَإِذَا نَسَخَ آيَاتٍ نَّاسِيَةٍ قَالِ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا آتِي بِفَتْرَةٍ غَيْرَ هَذِهِ أَوْ بَدِّلْ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبْدِلَ مِنْ لِقَائِي تَفْسِيًّ أَنْ أَتَّبِعَ إِلَّا مَا أَوْحَى إِلَيَّ ﴾ (١)

(١) سورة يونس الآية : ١٥ .

وهذا يفيد أن السنة لا تنسخ القرآن، لأنها نابعة من نفسه صلى الله عليه وسلم. ويدفع هذا بأن السنة ليست نابعة من نفسه صلى الله عليه وسلم، على أنها هوى منه وشهوة، بل معانيها موحاة من الله تعالى إليه، وكل ما استقل به الرسول صلى الله عليه وسلم أنه عبر عنها بالفاظ من عنده، فهي وحى يوحى وليست من تلقاء نفسه على هذا الاعتبار، وعلى هذا فليس نسخ القرآن بها تبديلاً له من تلقاء نفسه إنما هو تبديل يوحى.

الدليل الرابع :

قال تعالى: ﴿ قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ۖ ﴾ (١)

فهذا القول الكريم رد الله تعالى به على من أنكر النسخ وعاب به الإسلام حيث قالوا فى حقه صلى الله عليه وسلم - عند تبديل الآية بالآية - كما حكى القرآن: ﴿ إِنَّمَا أَنْتَ مُنْقَرٍ ۚ ﴾ (٢)

ومعلوم أن روح القدس إنما ينزل بالقرآن، ومن ثم فلا ينسخ القرآن إلا بقرآن. والحق أن هذا الاستدلال غير سديد لأن كلا من القرآن والسنة وحى من السماء.

قال الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله (٣):

من يتهم الرسول صلى الله عليه وسلم فإنما يتهمه لأنه يشك فى نبوته صلى الله عليه وسلم. ومن تكن هذه حاله فالنبي صلى الله عليه وسلم مفتر عنده سواء نسخ الكتاب بالكتاب أو بالسنة والمزيل لهذه التهمة اتسمك بمحجزاته صلى الله عليه وسلم. اهـ.

وقال الإمام أبو الحسين البصرى رحمه الله (٤):

..... والجواب: أن ذلك لا يمنع من نسخ القرآن بالسنة لأن النبي

(١) سورة النحل الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النحل الآية: ١٠١.

(٣) المعتمد ١/ ٣٩٥.

(٤) المعتمد ١/ ٥٢٩.

صلى الله عليه وسلم لا ينسخ القرآن إلا إذا أوحى إليه بذلك فقد نزله روح القدس اهـ .

الدليل الخامس :

أن القرآن الكريم أثبت أن السنة النبوية حجة . قال تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ (١)

وقال تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُفِذْنَا بِهَذَا الْكِتَابِ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمُخْرَاجِ آلِهِ أَوْ بِخَلْفِهِمْ أَوْ نَفِذْنَا بِهِ نَارًا مِنْ آلِهِ يَسْجُدُ ﴾ (٢) وإذا كان الأمر كذلك فلا تنسخ السنة القرآن، لأنها لو نسخته لعادت على نفسها بالإبطال، لأن النسخ رفع وإذا ارتفع الأصل ارتفع الفرع .

ويدفع هذا الاستدلال بما يلي :

أولاً : أن كلامنا ليس في جواز نسخ السنة لنصوص القرآن الدالة على حجيتها، حتى ترجع على نفسها بالإبطال — كما قلتم — بل هو في جواز نسخ ما عدا ذلك مما يصح أن يتعلق به النسخ .

ثانياً : أن ما استدلوأ به حجة عليهم لأن وجوب طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واتباعه يقضى بوجوب قبول ما جاء به على أنه ناسخ (٣) .

ثانياً : مقام الوقوع :

القائلون بجواز نسخ القرآن بالسنة عقلاً اختلفوا في الوقوع الشرعى بين مثبت له وناف .

وقد استدلل المثبتون على الوقوع بأدلة منها :

(١) سورة آل عمران الآية : ٣١ . (٢) سورة الحشر الآية : ٧ .

(٣) مناهل العرفان ١٣٥/٢ .

١ - قال تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ
إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ (١) الآية.

فهذا القول الكريم منسوخ بقوله صلى الله عليه وسلم: « لا وصية لوارث » (٢).

والحق - كما بينت قريباً - أن الآية محكمة وليست بمنسوخة ومن ثم فالاستدلال بهذه الآية على نسخ القرآن بالسنة غير صحيح.

٢ - قال تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَأْتُونَ الْفِتْنَةَ مِنْ رُسُلِكُمْ
فَأَسْتَفْهِدُوا عَلَيْهِمْ أَزْوَاجَهُمْ ﴾ (٣)

فهذه الآية الكريمة منسوخة بقوله صلى الله عليه وسلم: «خذوا عنى خذوا عنى قد جعل الله لمن سبيلا: البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم» (٤). وهذا يدل على أن القرآن ينسخ بالسنة.

والحق أن القول بالنسخ هنا غير سليم، لأن الحكم الأول جعل الله له غاية هو الموت أو صدور تشريع جديد فى شأن الزانيات.

قال ابن العربي رحمه الله (٥):

اجتمعت الأمة على أن هذه الآية ليست منسوخة، لأن النسخ إنما يكون فى القولين المتعارضين من كل وجه اللذين لا يمكن الجمع بينهما بحال، وأما إذا كان الحكم ممدوداً إلى غاية ثم وقع بيان الغاية بعد ذلك فليس بنسخ، لأنه كلام منتظم متصل لم يرفع ما بعده ما قبله ولا اعتراض عليه. اهـ.

(١) سورة البقرة الآية: ١٨٠.

(٢) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب الوصايا ١١٤/٣.

(٣) سورة النساء الآية: ١٥. (٤) أخرجه مسلم فى صحيحه ٤٨/٢.

(٥) أحكام القرآن له ٣٥٤/١.

٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن كل ذى ناب^(١) من السباع وكل ذى مخلب من الطيور. وهذا النهى يعتبر ناسخاً^(٢) لقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَلَاعٍ يَطْمَعُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ بَنِي إِدْرِيسَ فَإِنَّهُ رَجَسٌ أَوْ فَيْسًا أَهْلًا لِنَبِيِّ اللَّهِ بِهِ﴾^(٣)

وقد نوقش هذا بمنع القول بالنسخ، لأن الآية الكريمة لم تتعرض لإباحة ماعدا الذى ذكر فيها، إنما هو مباح بالبراءة الأصلية والحديث المذكور رفع هذه البراءة ورفعها لا يسمى نسخاً. قال الزهرى ومالك فى أحد قوليهِ: هى عكّة ويضم إليها بالسنة ما فيها من محرم.

وقال ابن العربي^(٤):

.... لو ثبت بالسنة محرم غير هذه لما كان ذلك نسخاً لأن زيادة محرم على المحرمات، أو فرض على المفروضات لا يكون نسخاً بإجماع من المسلمين اهـ.

هذا وبعد ذكر المذاهب فى نسخ القرآن بالسنة، يتضح لنا جلياً أن نسخ القرآن بالسنة ليس هناك مانع يمنعه عقلاً غاية الأمر أنه لم يقع شرعاً وما استدلل به على الوقوع رُدّ كما تقدم والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٦٨/٣. (٢) أحكام القرآن لابن العربى ٧٦٥/٢.

(٣) سورة الأثام الآية: ١٤٥. (٤) أحكام القرآن ٧٦٦/٧.

المبحث الثالث

فى نسخ السنة بالقرآن

فى نسخ السنة بالقرآن مذهبان هما :
المذهب الأول :

وهو لجمهور العلماء من الأشاعرة والمعتزلة والفقهاء . أن نسخ السنة بالقرآن جائز عقلاً وواقع سمعاً .

قال الإمام الشيرازى رحمه الله (١) :

وأما نسخ السنة بالقرآن ففيه قولان :
أحدهما : لا يجوز

والثانى : أنه يجوز وهو الصحيح ، لأن القرآن أقوى من السنة فإذا جاز نسخ السنة بالسنة فلأن يجوز بالقرآن أولى . اهـ .

وقال الشيخ الشوكانى رحمه الله (٢) :

وأما نسخ السنة بالقرآن فذلك جائز عند الجمهور ، وبه قال بعض من منع من نسخ القرآن بالسنة . اهـ .

وقد استدل أصحاب هذا المذهب على الجواز العقلى بما يلى :

أن الكتاب والسنة وحى من الله تعالى ، كما قال جل شأنه :

﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (٣)

غير أن الكتاب متلو والسنة غير متلوة ، ونسخ حكم أحد الوحيين بالآخر غير ممتنع عقلاً ، ولهذا فإننا لو فرضنا خطاب الشارع بجعل القرآن ناسخاً للسنة لما لزم عنه لذاته محال عقلاً .

(١) التلمح : ٣٣ .

(٢) إرشاد القبول ١٩٢ . (٣) سورة التجم آيتا : ٤ ، ٣ .

كما استدلووا على الوقوع الشرعى بأدلة منها:

١- أن التوجه إلى بيت المقدس لم يعرف إلا من السنة، وقد نسخ

بقوله تعالى: ﴿قَوْلِهِ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ (١)

ولا يمكن أن يقال بأن التوجه إلى بيت المقدس كان معلوماً بالقرآن،

وهو قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا قَوْمُ لَوْ أَفْتَرَوْا لَهُ وَجْهَ اللَّهِ﴾ (٢)

لأن قوله: ﴿فَنَمَّ وَجْهَ اللَّهِ﴾ تحيير بين بيت المقدس وغيره من الجهات، والمنسوخ إنما هو وجوب التوجه إليه عيناً وذلك غير معلوم من القرآن (٣).

قال أبو الحسين البصري رحمه الله (٤): وهذا دليل على أن الآية (٥) وردت بعد إيجاب التوجه إلى الكعبة في المسافر إذا صلى باجتهاد إلى بعض الجهات، ثم بان له أن تلك الجهة ليست بجهة القبلة. اهـ.

٢- أن تأخير الصلاة إلى اغيلاء القتال كان جائزاً بالسنة، ولهذا قال صلى الله عليه وسلم يوم الخندق وقد أصر الصلاة: «حشى الله قبورهم ناراً» (٦) وقد نسخ ذلك الجواز بصلاة الخوف المنصوص عليها في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقِمْ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَتَسْمَعْ مِنْهُمْ طَاعَةً مِنْهُمْ مَعَكَ﴾ (٧)

٣- أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل مكة عام الحديبية على أن من جاءه مسلماً رده، وقد رد صلى الله عليه وسلم فعلاً جماعة

(١) سورة البقرة الآية: ١٤٤. (٢) سورة البقرة الآية: ١١٥.

(٣) الأحكام للأندى ١٣٦/٣. (٤) الحتمد ٣٩٢/١.

(٥) هي قوله تعالى: ﴿فَأَيُّهَا قَوْمُ لَوْ أَفْتَرَوْا لَهُ وَجْهَ اللَّهِ﴾.

(٦) أخرجه ابن ماجه في سننه ٢٢٤/١.

(٧) سورة النساء الآية: ١٠٢.

من المكيين جاءوا مسلمين ، وقد جاءته امرأة اسمها أم كلثوم (١) بنت عقبة بن أبي معيط ، وخرج أخوها عمارة والوليد حتى قعدا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلماه فيها أن يردّها إليهما فنقض الله العهد بينه وبينهم فى النساء خاصة ، وأنزل قوله جل شأنه :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مِهْرًا زَيْنًا فَامْحَنُوهُنَّ أَلَمْ يَكُنَّ يَدُكُمْ عَلَيْهِنَ سَوِيَّةً لَّئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِيمَانَ كَتَبْتُ لَكُمْ فِيهَا مِائَةَ أَلْفٍ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ وَالَّذِينَ لَا يُحِبُّونَ إِلَّا جُلْدًا فَاجْدِزُوا لَهُمْ أَسْوَاقَ الْبَهِيمِ طَيًّا وَأَعْيُنُهُمْ كَالَّذِينَ يُغْمِضُونَ أَصْغَارَهُمْ لَكِبًا خَفِيًّا ﴾ (٢)

فما ثبت بالسنة نسخ بالقرآن (٣) . على أنه يمكن القول بأن هذه الآية خصصت عموم السنة .

المذهب الثانى :

أن نسخ السنة بالقرآن لا يجوز . ونسب هذا المذهب إلى الإمام الشافعى رضى الله عنه بعض الأصوليين منهم الإمام الرازى (٤) رحمه الله حيث قال : يجوز نسخ السنة بالقرآن وهو أيضاً واقع ، وقال الشافعى رضى الله عنه : لا يجوز . اهـ . والإمام القرافى رحمه الله حيث قال أيضاً (٥) : ويجوز نسخ السنة بالكتاب عندنا خلافاً للشافعى رضى الله عنه . اهـ . والإمام الآمدى رحمه الله حيث قال كذلك (٦) : المتقول عن الشافعى رضى الله عنه فى أحد قوليه أنه لا يجوز نسخ السنة بالقرآن . اهـ .

والحق — والله أعلم — أن نقل هذا عن الإمام الشافعى رضى الله عنه فيه شيء من الاضطراب أو إرادة خلاف الظاهر .

قال الدكتور طه فياض فى تعليقه على هذه المسألة (٧) :

إن معظم الذين تحدثوا عن رأى الإمام فى هذه المسألة تحدثوا عنه ،

(١) تفسير ابن كثير ١١٨/٨ .

(٢) سورة المتحنة : ١٠ .

(٣) المحصول ٥١٢/١ ، والإحكام ١٣٦/٣ .

(٤) المصدر الأول السابق .

(٥) شرح تنقيح الفصول ٣١٢ .

(٦) الإحكام ١٣٦/٣ .

(٧) انظر هامش ٥١٦/١ من المحصول .

وفى أذهانهم أقوال العلماء الآخرين ونزاعاتهم فى المسألة، ولذلك فهموا من قول الإمام أنه قول مقابل للأقوال المنقولة عن الأئمة الآخرين، مع أننا نرى أن قوله فى أمر آخر غير أمر الجواز والامتناع والوقوع التى عليها مدار أقوال الآخرين، وإنما هو فى حكم المجتهد بالنسخ: متى يحكم به؟ فالإمام لا يرى للمجتهد الحق بأن يحكم بأن هذه السنة منسوخة بالقرآن، ولا العكس، وإنما يحكم بنسخ السنة إذا وجد منه مماثلة تصلح ناسخة لها. وأنداك تكون الآية مقوية للحكم بنسخ تلك السنة. وكذلك الحال بالنسبة للقرآن: فإن المجتهد لا يحق له أن يحكم بأن الآية منسوخة إلا إذا وجد آية تصلح ناسخة لها، وتكون السنة الواردة فى الموضوع مبينة لكون الآية الناسخة ناسخة والمنسوخة منسوخة، والإمام حين قرر ذلك كان يهدف إلى حماية أحكام كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم من أى تغيير من قبل من تحدّثه بذلك نفسه تحت ستار النسخ. اهـ.

على كل حال ذكر الأصوليون لهذا المذهب أدلة منها:

١- قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ يُبَيِّنُ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ

فِيهِ﴾ (١)

وهذا يدل على أن كلامه بيان للقرآن والناسخ بيان للمنسوخ، فلو كان القرآن ناسخاً للسنة لكان القرآن بياناً للسنة، فيلزم كون كل واحد منها بياناً للآخر (٢). وأجيب عن هذا بأن الآية ليس فيها ما يدل على امتناع نسخ السنة بالقرآن، والمراد بقوله: لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ إنما هو التبليغ وذلك يعم تبليغ الناس من القرآن وغيره.

٢- لو نسخت السنة بالقرآن للزم تنفير الناس عن النبى صلى الله عليه وسلم، وعن طاعته لإيأامهم أن الله تعالى لم يرض ماسنه الرسول

(١) سورة النحل الآية: ٤٤. (٢) المحصول ١/ ٥١٣، والمعتمد ١/ ٣٩١.

صلى الله عليه وسلم ، وذلك مناقض لمقصود البعثة ، ولقوله تعالى :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ (١)

ويدفع هذا بأن السنة ليست من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وإنما هي وحى كالقرآن .

قال الإمام أبو الحسين البصرى رحمه الله (٢) :

نسخ السنة بالكتاب : ذهب أكثر الناس إلى حسن ذلك ووقوعه ومنع الشافعى رحمه الله منه . وذليلنا : أنه لو امتنع ذلك لم يحل إما أن يكون امتناعه من حيث القدرة والصحة أو من حيث الحكمة .

أما من حيث القدرة والصحة فبأن يقال : إن الله عز وجل لا يوصف بالقدرة على كلام ناسخ لسنة نبيه صلى الله عليه وسلم ، أو : لو أتى بكلام هذه سبيله لم يكن دالاً على النسخ .

والأول والثانى باطلان ، لأن الله سبحانه قادر على جميع أقسام الكلام ، ولا يجوز خروج كلامه من أن يكون دليلاً على ما هو موضوع .

وأما الحكمة فبأن يقال : لو نسخ الله سبحانه كلام نبيه صلى الله عليه وسلم لنقر ذلك عنه ، وأوهم أنه لم يرض بما سته صلى الله عليه وسلم . وهذا باطل لأن النسخ إنما يرفع الحكم بعد استقرار مثله ، وذلك يمنع من هذا التوهم لأنه لو لم يرض بما سته صلى الله عليه وسلم لم يُقر عليه أصلاً ، على أنه لو نقر عنه لنقر عنه أن ينسخ سنته بسنة أخرى ، لأن السنة الناسخة إنما صدرت عنه لأجل الوحي فجرى مجرى كلام ينزله الله عز وجل .

هذا وبعد ذكر موقف العلماء تجاه نسخ السنة بالكتاب يظهر لنا — والله أعلم — أن مذهب الجمهور القائل بجواز ذلك هو المذهب الراجح لقوة أدلته وسلامتها عما يعارضها .

(١) سورة النساء الآية : ٦٤ . (٢) المعتمد ١/ ٣٩١ .

المبحث الرابع فى نسخ السنة بالسنة

والحق أن نسخ السنة بالسنة يتنوع إلى أربعة أنواع هى :

- ١- نسخ سنة متواترة بسنة متواترة .
- ٢- نسخ سنة آحادية بسنة آحادية .
- ٣- نسخ سنة آحادية بسنة متواترة .
- ٤- نسخ سنة متواترة بسنة آحادية .

ويلاحظ أن الثلاثة الأول عل اتفاق فهى جائزة عقلاً وشرعاً، وأما الرابع وهو نسخ السنة المتواترة بالسنة الآحادية فاتفق العلماء على جوازه عقلاً، وحكاها سليم الرازى عن الأشعرية والمعتزلة .

وعمل النزاع إنما هو فى الوقوع الشرعى فنفاه الجمهور وأثبتته أهل الظاهر^(١) . وذهب القاضى وأبو الوليد الباجى والقرطبى^(٢) فى تفسيره إلى التفصيل بين زمان النبى صلى الله عليه وسلم وما بعده، فقالوا بوقوعه فى زمانه صلى الله عليه وسلم، وأما بعد موته صلى الله عليه وسلم واستقرار الشريعة فأجمعت الأمة أنه لا نسخ^(٣) .

على العموم تناول آراء العلماء وأدلتهم بشىء من التفصيل فيما يتصل بنسخ السنة بالسنة له موضع آخر تطرح فيه آراء العلماء، وأدلتهم وأسأل الله عز وجل أن يجعل فى العمر بقية حتى يتسنى لى تناول هذه النقطة بالتفصيل اللائق بها .

(١) الإحكام للأمنى ١٨١/٢، وإرشاد الفحول ١٩٠ .

(٢) تفسير القرطبى ٤٥٥/١ . (٣) إرشاد الفحول ١٩٠ .

الفصل الثالث

فى طرق معرفة النسخ

لا يحل لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقول فى شيء من القرآن والسنة: هذا منسوخ إلا بيقين. وكل ما أنزل الله تعالى فى القرآن، أو على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم ففرض اتباعه. فمن قال فى شيء من ذلك إنه منسوخ فقد أوجب ألا يطاع ذلك الأمر، وأسقط لزوم اتباعه، وهذه معصية لله تعالى. إلا أن يقوم برهان على صحة قوله وإلا فهو مفتر مبطل، ومن استجاز خلاف ذلك ففوله: يؤول إلى إبطال الشريعة كلها، لأنه لافرق بين دعواه النسخ فى آية ما أو حديث ما، وبين دعوى غيره النسخ فى آية أخرى وحديث آخر. فعلى هذا لا يصح شيء من القرآن والسنة، وهذا خروج عن الإسلام، وكل ما ثبت باليقين فلا يبطل بالظنون، ولا يجوز أن تسقط طاعة أمر أمرنا الله تعالى به ورسوله صلى الله عليه وسلم إلا بيقين نسخ لاشك فيه (١).

فإذا ما تعارض نصان وتنافيا: فإما أن يكون هذا التعارض من كل وجه أو من وجه دون وجه. فإن تنافيا من كل وجه ننظر: هل هما معلومان؟ أو مظنونان؟ أو أحدهما معلوم والآخر مظنون؟ فإن كان النصان معلومين أو مظنونين فإما أن يعلم تأخر أحدهما عن الآخر أو اقترانهما أولا يعلم شيء من ذلك. فإن علم تأخر أحدهما عن الآخر فهو ناسخ، والمتقدم منسوخ، وذلك قد يعرف بواحد مما يلي:

١- أن يكون فى أحد النصين ما يدل على تعيين التأخر منها،

(١) الإحكام لابن حزم ٤/٤٥٨.

وذلك كحديث جابر رضى الله عنه : « كان آخر الأمرين من رسول الله صلى الله عليه وسلم ترك الوضوء مما مست النار » (١) .

قال الإمام فخر الدين الرازى رحمه الله (٢) :
وأما التاريخ فقد يعلم باللفظ أو بغيره . أما اللفظ فكما إذا قال :
أحد الخبرين قبل الآخر . وأما غير اللفظ فعلى وجوه :
أحدها : أن يقول هذا الخبر ورد سنة كذا وهذا فى سنة كذا .

ثانيا : أن يعلق أحدهما على زمان معلوم المتقدم والآخر بالعكس . كما
لوقال كان هذا فى غزاة بدر والآخر فى غزاة أحد ، وهذه الآية
نزلت قبل الهجرة والآخرى بعدها .

ثالثها : أن يروى أحدهما رجل متقدم الصحبة لرسول الله صلى الله عليه
وسلم ، ويروى الآخر رجل متأخر الصحبة وانقطعت صحبة الأول
للسلطان صلى الله عليه وسلم عند ابتداء الآخر بصحبته . فهذا
يقضى أن يكون خبر الأول متقدماً . أما لودامت صحبة المتقدم مع
الرسول صلى الله عليه وسلم لم يصح هذا الاستدلال .

٢- أن ينعقد إجماع الأمة فى أى عصر من العصور على تعيين
المتقدم من النصين والمتأخر منها .

قال الإمام التلمسانى رحمه الله (٣) :
.... ومن ذلك : أن ينعقد الإجماع على خلاف الحكم ، وإن لم
يعلم الناسخ فالإجماع عندها ليس بناسخ ، ولكنه متضمن للناسخ ، ومثاله
ماروى أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بقتل شارب الخمر (٤) فى

(١) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب الطهارة ٤٩/١ .

(٢) المحصول ٥٦٢/١ ، ٥٦٣ . (٣) مفتاح الوصول له ١١٢ .

(٤) حديث قتل شارب الخمر فى المرة الرابعة أخرجه الترمذى ٤٨/٤ ، وأبو داود ٤٧٣/٢ ،
وابن شاهين فى الناسخ والنسخ ٣٩٥ .

المرة الرابعة ثم اتفق الإجماع^(١) بعد ذلك على أنه يجد ولا يقتل ، فعلمنا أن الخبر الأول منسوخ . اهـ .

٣- معرفة أن أحد الأمرين المتعارضين بعينه متأخر عن الأمر الآخر وعليه فيكون المتأخر هو الناسخ للمتقدم .

هذا ومن الطرق المختلف فيها بين العلماء فى معرفة النسخ ما يلى :

١- أن يقول الراوى- كان الحكم كذا . ثم نسخ- فإنه لا يثبت به النسخ عبيد السادة الشافعية لاحتمال أن يكون قوله عن اجتهاد منه وليس عن توقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم . ومعلوم أن المجتهد لا يكلف بالعمل بقول مجتهد آخر .

قال الإمام الرازى رحمه الله^(٢) :

إذا قال الصحابى : كان هذا الحكم ثم نسخ كقولهم : إن خبر «الماء من الماء»^(٣) نسخ بخبر : «التقاء الختانين»^(٤) لم يكن ذلك حجة لأنه يجوز أن يكون قاله اجتهاداً فلا يلزمنا . اهـ .

أما السادة الحنفية^(٥) فيثبتون النسخ بذلك حيث إن إطلاق الراوى المعدل للنسخ من غير أن يعين الناسخ مشعر بأنه عن توقيف من الرسول صلى الله عليه وسلم فقبل قول الراوى فيه .

٢- أن يكون أحد النصين المتعارضين مثبتاً فى المصحف بعد النص الآخر . فإن البعض يرى أن المتأخر فى الإثبات ناسخ للمتقدم ، وهذا خلاف ما عليه الجمهور حيث إن ترتيب الآيات فى المصحف على هذا

(١) وحديث النبى عن قتله أخرجه ابن شاهين ٣٩٨ ، وأبو دود ٤٧٤/٢ .

(٢) المحصول ٥٦٦/١ .

(٣) ، (٤) الحديثان أخرجهما ابن ماجه فى سننه ١٩٩/١ .

(٥) فوائد الرحمة ٩٥/٢ .

النحو ليس على ترتيب النزول ، فقد يكون المتقدم فى الترتيب متأخراً فى النزول .

٣- أن يكون راوى أحد الحديثين المتعارضين أصغر سناً من الراوى الآخر أومتأخراً فى الإسلام عنه . فبعض العلماء يرى أن الحديث الذى رواه الأصغر سناً أومتأخراً فى الإسلام يكون ناسخاً للحديث الآخر ، لأن الظاهر أنه متأخر فى الزمن عن الحديث الآخر .
والجمهور لا يرى ذلك لجواز أن يكون الأصغر سناً روى عن من هو أكبر منه وأن يكون المتأخر إسلاماً روى عن تقدم فى الإسلام .

٤- أن يكون أحد النصين موافقاً للبراءة الأصلية دون الآخر: فربما يتوهم أن الموافق لما هو السابق والمتأخر عنها هو اللاحق ، مع أن ذلك غير لازم لأنه لا مانع من تقدم ماخالف البراءة الأصلية على ماوافقها . كقوله صلى الله عليه وسلم : « توضؤوا مما مست النار » (١) فإنه مخالف للبراءة الأصلية ، ومتقدم على الحديث الموافق لها وهو : « لا وضوء مما مست النار » (٢) والدليل على ذلك حديث جابر رضى الله عنه المتقدم . ولا يخلو هذا من حكمة عظيمة وهى تخفيف الله عن عباده بعد أن ابتلاهم بالتشديد (٣) . هذا وقد ذكر الآمدى (٤) بأنه إن علم اقتران النصين المتعارضين مع تعذر الجمع بينهما بأن ذلك فى نظره غير متصور الوقوع وإن جوزه قوم .

ولو فرضنا وقوعه فالواجب : إما الوقف عن العمل بأحدهما أوالتخير بينهما إن أمكن ، وكذلك الحكم فيما إذا لم يعلم شىء من ذلك . وأما إن

(١) أخرجه مسلم فى صحيحه ١٥٤/١ .

(٢) أخرجه بمناه مسلم ١٥٤/١ ، وأبو داود ٤٨/١ ، وابن ماجه ١٦٤/١ .

(٣) المستصفى ١/١٢٨ ، ١٢٩ ، والإحكام للآمدى ١٩٩/٢ ، ومناهل العرفان ١٠٥/٢ - ١٠٧ .

وأصول الفقه للشيخ زهير ١٠٥/٣ - ١٠٧ .

(٤) المرجع الثانى المتقدم .

كان أحدهما معلوماً والآخر مظنوناً فالعمل بالمعلوم واجب تقدم أوتأخر، أوجهل الحال فى ذلك، لكنه إن كان متأخراً عن المظنون كان ناسخاً وإلا كان مع وجوب العمل به غير ناسخ.

وهذا التفصيل كله فيما إذا تنافى النصان من كل وجه، وأما إذا تنافيا من وجه دون وجه، بأن يكون أحدهما أعم من الآخر من وجه دون وجه كما فى قوله صلى الله عليه وسلم: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١) فإنه خاص بالمبدل وعام فى الرجال والنساء لأن كلمة «من» إذا وقعت شرطاً عمت الذكور والإناث وذلك لإشعارها بالعموم عند الإبهام فى باب الشرط واتفاق الشرع والوضع على القضاء بذلك، فإن من قال: من دخل دارى من أرقائى فهو حر، اندرج فى حكم التعليق المبيد والإمام^(٢). وقوله صلى الله عليه وسلم: «نهيت عن قتل النساء»^(٣) خاص فى النساء وعام بالنسبة إلى المبدل فالحكم فيها كما لوتنافيا^(٤) من كل وجه والله تعالى أعلم.

(١) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب الحدود ١٢٦/٤.

(٢) التهيد للاستوى ٨٥ وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ١٧٨، ١٧٩.

(٣) أخرجه البخارى بلفظ - نى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان -

١٧٢/٢.

(٤) الإحكام للأمدى ١٦٦/٣.

الباب الخامس
فى الصلة بين القرآن والسنة
وفيه فصلان

الفصل الأول : فى المقدار الذى بينه الرسول صلى الله عليه وسلم
من القرآن .
الفصل الثانى : فى أنواع بيان القرآن بالسنة .

الفصل الأول

فى المقدار الذى بينه الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن

أنزل الله عز وجل القرآن الكريم على رسوله صلى الله عليه وسلم هدى للناس لإخراجهم من الظلمات إلى النور، وكتب السعادة والفوز لمن تمسك به، والحرى والخسران لمن أعرض عنه قال تعالى :

﴿ قَمِيزًا تَبِيعَ هُدًى فَلَاحِ بَصِيلٌ وَلَا يَشْفَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْجًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّدِرْ حَسْرَتِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ بِصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَتْهَا كَمَا أَنْسَى الْيَوْمُ نَسِيً * ١٠١﴾ (١).

وقد تلقاه المسلمون عن الرسول صلى الله عليه وسلم مشافهة فى عصر الصحابة، وبينه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله وفعله امتثالاً لقوله تعالى :

﴿ يَتَفَكَّرُونَ ٢٠﴾ (٢)

وقد اختلف العلماء فى المقدار الذى بينه رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرآن لأصحابه على مذهبين اثنين :

المذهب الأول : يرى أصحاب هذا المذهب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه كل معانى القرآن، كما بين لهم ألفاظه واستدلوا على هذا بأدلة أهمها ما يلى :

أولاً : قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ١٠١﴾

(١) سورة طه آيات : ١٧٣ - ١٧٦ . (٢) سورة النحل الآية : ٤٤ .

وجه الدلالة: أن البيان المذكور في الآية يتناول بيان معاني القرآن كما يتناول بيان ألفاظه ، وما لاشك فيه أنه صلى الله عليه وسلم بين لأصحابه ألفاظه كلها ، ولا بد وأن يكون قد بين لهم أيضاً كل معانيه وإلا كان مقصراً في البيان الذي كلف به من الله ، وحاشاه صلى الله عليه وسلم أن يقصر في شيء .

ثانياً: روى عن أبي عبد الرحمن بن حبيب السلمي التابعي (١) أنه قال: «حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان بن عفان، وعبد الله ابن مسعود وغيرهما رضي الله عنهم: أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي صلى الله عليه وسلم عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل. قالوا فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً». ولهذا كانوا يبقون مدة طويلة في حفظ السورة.

وقد ذكر العلماء أن ابن عمر رضي الله عنهما أقام على حفظ البقرة ثمانى سنوات. وهذا يدل على أن الصحابة رضوان الله عليهم تعلموا من رسول الله صلى الله عليه وسلم معاني القرآن كلها كما تعلموا ألفاظه.

المذهب الثاني: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبين لأصحابه كل معاني القرآن وإنما بين القليل فقط. وقد استند أصحاب هذا المذهب إلى عدة أدلة منها:

١ - ذكر القرطبي رحمه الله (٢) أن عائشة رضي الله عنها قالت: ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفسر من كتاب الله إلا آياً بعدد علمه إياهن جبريل عليه السلام.

٢ - إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لابن عمه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه

(١) تفسير ابن كثير ١/١٣. (٢) تفسير القرطبي ١/٢٧.

التأويل»^(١) فلو كان التأويل مسموعاً كالتنزيل فما فائدة تخصيصه بذلك^(٢) ؟

والحق أن المتأمل والناظر بعين الإنصاف يجد أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يفسر كل معاني القرآن لأصحابه، وإلا لما اختلفوا في معنى بعض الآيات، ولو كان عندهم من الرسول صلى الله عليه وسلم فيه نص ما وقع هذا الاختلاف، أو لارتفع بعد الوقوف على النص. ويجد أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم لم يفسر لهم ما يرجع فهمه إلى معرفة كلام العرب، لأن القرآن نزل بلغتهم، كما لم يفسر لهم ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وحقيقة الروح، وإنما فسر لهم صلى الله عليه وسلم الكثير من معانيه - غير ما تقدم - كما تشهد بذلك كتب الصحاح وما ذكره أصحاب المذهبين لا ينهض لإثبات مدعى كل منها.

فأصحاب المذهب الأول يستندون إلى الآية وهي لا تثبت المدعى لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبين لهم ما أشكل عليهم فهمه من القرآن لأكمل القرآن، وما روى عن الصحابة في أنهم كانوا إذا تعلموا عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها لا ينتج المدعى أيضاً، لأن غاية ما يفيد أنه كانوا لا يجاوزون ما تعلموه حتى يفهموا المراد منه، وهو أعم من أن يفهموه من النبي صلى الله عليه وسلم أو من غيره من الصحابة، أو من تلقاء أنفسهم حسبما يفتح الله به عليهم من النظر والبحث والاجتهاد.

وكذلك ما استدلل به أصحاب المذهب الثاني مقصور على إثبات المدعى، لأن حديث عائشة رضي الله عنها منكر غريب لأنه من رواية محمد بن جعفر الزبيرى وهو مطعون فيه.

(١) أخرجه مسلم في صحيحه بلفظ - اللهم فقهه في الدين - ٣٩٠/٢.

(٢) تفسير القرطبي ٢٨/١.

قال البخارى : لا يتابع فى حديثه .
 وقال الحافظ أبو الفتح الأزدى : منكر الحديث .
 وقال فيه ابن جرير الطبرى : إنه ممن لا يعرف فى أهل الآثار .
 وعلى فرض صحة الحديث فهو محمول على مغيبات القرآن ، وتفسيره
 لجمله ونحوه مما لا سبيل إليه الإبتوتيف من الله (١) .
 وما روى من دعائه صلى الله عليه وسلم لابن عمه لا يدل على أنه
 صلى الله عليه وسلم لم يفسر إلا القليل من معانى القرآن الكريم .

(١) التفسير والمفسرون ١/ ٤٨ - ٥٣ .

الفصل الثانى

فى أنواع بيان القرآن بالسنة

أوجه بيان السنة للقرآن:

ترد السنة مع القرآن على ثلاثة أوجه هى:

الأول: أن تكون مؤيدة لأحكام القرآن موافقة له من حيث الإجمال والتفصيل، وذلك مثل الأحاديث التى تدل على وجوب الصلاة والصيام والزكاة والحج.

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً» (١). فهذا الحديث الشريف موافق لقوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَتَوَاتُوا الزَّكَاةَ﴾ (٢) وقوله: ﴿حُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (٣) وقوله جل شأنه: ﴿وَقَدْ عَلِمْتُمُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ عَلَى الْبَيْتِ مِنْ أَسْطِطَاعٍ إِلَى سَبِيلِكُمْ﴾ (٤).

وقال صلى الله عليه وسلم: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب من نفسه» (٥) فهذا القول الكريم موافق لقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ لَأَنْ يَكُونَ بِخِنْدَةٍ عَنْ قَرَابَتِكُمْ﴾ (٦).

- | | |
|-------------------------------|------------------------------|
| (١) أخرجه مسلم فى صحيحه ٢٧/١. | (٢) سورة الحج الآية: ٧٨. |
| (٣) سورة البقرة الآية: ١٨٣. | (٤) سورة آل عمران الآية: ٩٧. |
| (٥) أخرجه أحمد. | (٦) سورة النساء الآية: ٢٩. |

الشانى: أن تكون مبينة لأحكام القرآن من تخصيص عام أو تقييد مطلق أو تفصيل مجمل، ونحو ذلك.

الأمثلة:

أولاً: تخصيص العام. قال تعالى: ﴿وَلِحِثِّ لَكُمْ مَّا وَرَّاءَ ذَٰلِكُمْ﴾ (١) وقال صلى الله عليه وسلم: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها» (٢). فالآية الكريمة بعمومها تفيد حل النكاح من غير المحرمات المذكورات فى الآيات السابقة، وظاهر أنها تشمل بهذا العموم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها، ولكن الحديث الشريف نهى عن ذلك، وعليه فيكون الحديث مخصصاً للعموم الآية.

وقال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ (٣). الآية وقال صلى الله عليه وسلم: «إننا معاشر الأنبياء لانورث ما تركناه صدقة» (٤). فالآية تقضى بعمومها توريث جميع الأولاد، وبه تمسكت السيدة فاطمة رضى الله عنها حيث طلبت من أبى بكر رضى الله عنه بعد وفاة أبيها صلى الله عليه وسلم توريثها مما أفاء الله عليه. وخصوص الحديث نص فى عدم التوريث، وبه تمسك الصديق رضى الله عنه، فردّها ولم يعطها شيئاً، وذلك عمل منه بتخصيص عام الآية بخصوص الحديث، وبأن المراد من الأولاد فى الآية ما عدا أولاد الأنبياء، وأما أموال الأنبياء فتكون صدقة.

ولعل الحكمة فى ذلك: أن الورثة لو طمعوا فى أموالهم ربما يجنون موتهم، أو يحاولون إهلاكهم، فناسب ونزاهة الشريعة الحكيمة أن تمنع هذا سداً للذريعة، وتكريماً للأنبياء.

(١) سورة النساء الآية: ٢٤.

(٢) أخرجه مسلم فى صحيحه فى كتاب النكاح ٥٨٩/١.

(٣) سورة النساء الآية: ١١. (٤) أخرجه مسلم فى صحيحه ٨١/٢.

هذا وجدير بالذكر التنبيه على أن العلماء جميعاً متفقون على تخصيص عام القرآن بالسنة المتواترة، وأما إذا كانت السنة من أخبار الآحاد فذهب الأئمة الأربعة إلى جوازه ومن العلماء من منع ذلك بحجة أن الكتاب قطعي الثبوت، والخبر الذي فيه الكلام ناقله متعرضون للزلل، فلا يجوز أن يحكم على الثابت قطعاً بما أصله مشكوك فيه (١).

واختار مذهب الأئمة الأربعة، لأن الصحابة رضوان الله عليهم خصصوا قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ﴾ ما وراء ذلك حديث: «لا تنكح المرأة على عمتها ولا خالتها» كما تقدم. على أن الإمام مالكا رحمه الله مع اعتباره دلالة العام في القرآن ظنيه لأنها من قبيل الظاهر والظاهر عنده ظني لا يخصص عام القرآن بأخبار الآحاد مطلقاً. بل هو أحياناً يخصص عام القرآن بخبر الواحد إذا عاضد الخبر عمل أهل المدينة أو قياس، فإن لم يعاضده واحد منها فلا يخصص عام القرآن به.

ومن أسئلة ذلك: ما تقدم حول قوله تعالى: ﴿وَأُحِلَّ لَكُمْ﴾ ما وراء ذلك مع الحديث الشريف حيث قال بتخصيص عموم الآية بالحديث المذكور، لأنه عاضده القياس على الجمع بين الأختين وهو منهي عنه.

ويلاحظ أن القرآن قد يرد مخصصاً لعموم الحديث، ومنه قوله تعالى:

﴿وَمِنْ أَصْوَافِهِمْ أَقْوَارِهِمْ وَأَشْعَارُهُمْ أَكْثَرُ مِمَّا إِلَىٰ حِينٍ﴾ (٢)

وقوله صلى الله عليه وسلم: «ما قطع من الهنمة وهي حية فهو ميت» (٣). فالآية تدل على جواز الانتفاع بالصوف والوبر والشعر، والحديث بعمومه يدل على أن كل جزء انفصل عن الحيوان يكون ميتة ويحرم بالتالي الانتفاع به، ولا شك أن هذا العموم شامل. أيضاً ما نصت

(١) البرهان لإمام الحرمين ٤٢٦/١.

(٢) سورة النحل الآية: ٨٠.

(٣) أخرجه أبو داود. في سننه في كتاب الصيد ١٠٠/٢.

عليه الآية، ومن ثم قال العلماء بتخصيص عموم الحديث بخاص الآية، وعليه فيكون معنى الحديث كل عضو انفصل عن الحى عدا الأصواف والأوبار والأشعار فى حكم الميتة فى حرمة الانتفاع به، أما هذه الأشياء المذكورة فى الآية فيباح الانتفاع بها.

ثانياً: تقييد المطلق. قال تعالى: ﴿ مِنْ بَشَرٍ مِثْلِهِ مُرْسِيًّا أَوْ ذِيْنٌ ۖ ﴾ (١).

وقال صلى الله عليه وسلم لسعد رضى الله عنه: «الثلث والثلث كثير. أن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس» (٢). فالوصية فى الآية الكريمة وردت مطلقة وقيدتها الحديث الشريف الذى نص على عدم الزيادة على الثلث.

وقال تعالى: ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ۖ ﴾ (٣).

فإن قطع اليد فى الآية مطلق لم يقيد بموضع خاص من اليد، غير أن السنة قيدت هذا الإطلاق حيث حددت موضع القطع بأن يكون من الرُّشْغ (٤).

ثالثاً: تفصيل المجرم. قال تعالى:

﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۖ ﴾ (٥)

فالحج واجب على المستطيع بمقتضى هذه الآية، غير أن السنة قد بينت مناسكه كاملة، ولم يتعرض القرآن لبيانها على التفصيل حيث تكلفت السنة بذلك. وكذلك الأمر بالنسبة للصلاة والزكاة.

(١) سورة النساء الآية: ١١. (٢) أخرجه ابن ماجة فى سننه ٩٠٤/٢.

(٣) سورة المائدة الآية: ٣٨.

(٤) الرُّشْغ: مفصل ما بين الكف والذراع وقيل: مجتمع الساقين والقدمين — لسان العرب

(٥) سورة آل عمران الآية: ٩٧. — ١٦٤٢/٢

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكّ القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكّ عن تحريره.

فن الأول: تغريب الزاني البكر، وإرث الجدة.
ومن الثاني: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها وأختها، ومنع الخائض من الصوم والصلاة.

والحق أنه لا خلاف بين العلماء في الوجهين الأولين، وإنما الخلاف بينهم في الوجه الثالث فقط.

فذهب بعض العلماء إلى القول بأن السنة لا تستقل بالأحكام، وإنما تأتي بماله أصل في الكتاب، وعليه فهي توضح المراد منه إذا كانت مقيدة لمطلقة أو مخصصة لعامة أو مفصلة لمجمله، أما إن جاءت بغير ذلك فالغرض منها حينئذ إما إلحاق فرع بأصله الذي خفى إلحاقه به، وإما إلحاقه بأحد أصليين واضحين يتجاذبان.

ومن أمثلة ما ورد في السنة والغرض منه إلحاق الفرع بالأصل، حديث النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها وأختها^(١)، فإنه في الحقيقة قياس على مانص عليه من تحريم الجمع بين الأختين، ومن ثم تعرض الحديث لبيان العلة من وراء هذا النهي حيث قال صلى الله عليه وسلم: «فإنكم إن فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم».

ومن أمثلة المتردد بين أصليين تحريم الحمر الأهلية، وذئ الناب والمخلب. فالحديث عز وجل أحل الطيبات وحرم الخبائث ومن الأشياء ما اتضح إلحاقه بأحد الأصليين، ومنها ما اشتبه كالحمر الأهلية ونحوها، فجاءت السنة ونصت على ما يرفع الشبهة حيث قالت بالتحريم، وذهب جمهور العلماء إلى القول باستقلال السنة بالتشريع لذلك أمر الله تعالى بطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، وحذرنا من مخالفته قال تعالى:

(١) ابن ماجه ١/٦٢١.

﴿ تَنْطِيعَ الرَّسُولَ هَذَا طَاعَ اللَّهِ ﴾ (١).

وقال جل شأنه : ﴿ فَتَحْذَرُ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِمْ أَنْ
سَيُجْزَى عَنْهُمْ عَذَابٌ آَلِيمٌ ﴾ (٢).

على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول ولا يفعل ولا يقر
ما يخالف القرآن، فهو المبلغ عن ربه والخير بمقاصد الشريعة والمعصوم من
الخطأ (٣).

قال الإمام الشوكاني رحمه الله (٤) :

اعلم أنه قد اتفق من يعتد به من أهل العلم على أن السنة المطهرة
مستقلة بتشريع الأحكام، وأنها كالقرآن في تحليل الحلال، وتحريم
الحرام، وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ألا إني أوتيت
القرآن ومثله معه » (٥) أى أوتيت القرآن وأوتيت مثله من السنة التى
لم ينطق بها القرآن، وذلك كتحريم لحوم الحمر الأهلية، وتحريم كل ذى
ناب من النباع ومغلب من الطير وغير ذلك مما لم يأت عليه الحصر.

وأما ما يروى من طريق ثوبان فى الأمر بعرض الأحاديث على
القرآن، فقال يحيى بن معين : إنه موضوع وضعته الزنادقة.

وقال الشافعى رحمه الله : ما رواه أحد عن يثبث حديثه فى شيء
صغير ولا كبير.

(١) سورة النساء الآية : ٨٠ . (٢) سورة النور الآية : ٦٣ .

(٣) أعلام الموقعين ٣٠٨/٢، والسنة ومكانتها فى التشريع ٣٨٠، وأصول التشريع

الإسلامى ٤٨ ويبحث فى السنة المطهرة ٢٢٢ .

(٤) إرشاد الفحول ٣٣ .

(٥) أخرجه أبو داود فى سننه فى كتاب السنة ٢٠٠/٤ .

وقال ابن عبد البر^(١) في كتاب جامع العلم: قال عبد الرحمن بن مهدي: الزنادقة والخوارج وضعوا حديث: «ما أتاكم عنى فأعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فأنا قلته، وإن خالف فلم أقله».

وقد عارض حديث العرض قوم فقالوا: وعرضنا هذا الحديث الموضوع على كتاب الله فخالفه، لأننا وجدنا في كتاب الله:

﴿وَمَا آتَاكُمْهُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا﴾^(٢).

وجدنا فيه: ﴿أَقْلَ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَأَتَّبِعُوا أَمْرَ اللَّهِ﴾^(٣).

وجدنا فيه: ﴿مَنْ طِيعَ الرَّسُولَ فَقَدْ اطَّاعَ اللَّهَ﴾^(٤). اهـ.

والظاهر - والله أعلم - أن الخلاف بين العلماء حول استقلال السنة بالتشريع خلاف لفظي فقط، لأن الكل متفق على أن هناك أحكاماً جديدة وردت في السنة ولم ترد في القرآن الكريم.

غير أن الجمهور يسمى ما ورد في السنة فقط أحكاماً استقلت السنة بتشريعها لأنها أحكام جديدة لم ينص عليها في القرآن. في حين يرى بعض العلماء بأنها داخلية تحت نصوص القرآن بوجه من الوجوه والله تعالى أعلم.

(١) جامع بيان العلم وفضله ٥٦٢.

(٢) سورة الحشر الآية: ٧.

(٣) سورة آل عمران الآية: ٣١.

(٤) سورة النساء الآية: ٨٠.

الباب السادس

فى القرآن المكى والمدنى

وفيه فصول

- الفصل الأول : فى تعريف المكى والمدنى .
- الفصل الثانى : فى الطرق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى .
- الفصل الثالث : فى خصائص كل من المكى والمدنى .
- الفصل الرابع : فى السور المكية والمدنية .
- الفصل الخامس : فى تنزلات القرآن .
- الفصل السادس : فى تنجيم القرآن والحكمة منه .
- الفصل السابع : فى أول ما نزل وآخر ما نزل .

الفصل الأول

فى تعريف المكى والمدنى

وفائدة العلم بذلك

ينقسم القرآن الكريم فى مجموعه إلى مكى ومدنى، وقد اهتم العلماء جزاهم الله خير الجزاء بتمييز هذين القسمين، واستخراج خصائص كل منها لما يترتب عليه من الفوائد التشريعية، والحق أن للعلماء فى تعريف المكى والمدنى ثلاثة اصطلاحات هى :

الأول: المكى ما نزل قبل الهجرة، وإن كان نزوله بغير مكة، والمدنى ما نزل بعد الهجرة وإن كان نزوله بمكة، وقد عبر الشيخ جلال الدين السيوطى عن هذا الاصطلاح بأنه أشهر الاصطلاحات الثلاثة (١).

وقال الشيخ محمد الزرقانى بعد أن ذكر هذا الاصطلاح (٢):
«وهذا التقسيم كما ترى لوحظ فيه زمن النزول، وهو تقسيم صحيح سليم.. ثم قال: ولذلك اعتمده العلماء واشتهر بينهم».

الثانى: المكى ما نزل بمكة ولو بعد الهجرة، والمدنى ما نزل بالمدينة، ويدخل فى مكة ضواحيها كالمنزى على النبى صلى الله عليه وسلم بمنى وعرفات والحديبية، ويدخل فى المدينة ضواحيها كذلك كالمنزى على النبى صلى الله عليه وسلم فى بدر وأحد.

والنناظر إلى هذا التقسيم يجد أنه لوحظ فيه مكان النزول، لكنه غير ضابط لأنه لا يشمل ما نزل بغير مكة والمدينة وضواحيها، كقوله تعالى:

(١) الانتان ٣٧/١. (٢) مناهل العرفان ١٨٧/١.

﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَاتَّبَعُوكَ وَلَٰكِن بَدَّلَ
عَلَيْهِمُ الْفِتْنَةَ﴾ (١). الآية فإنها نزلت بنبوك.

وقوله تعالى: ﴿وَسَلِّمْ أَمْرَأَتَاكَ مِنْ قَبْلِكَ لَمِنْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ يُعْبَدُونَ﴾ (٢).

فإن هذه الآية نزلت ببيت المقدس ليلة الإسماء. وما لاشك فيه أن
عدم الضبط في تعريف المكي والمدني يعتبر عيباً يخل بالمقصود الذي هو
الضبط والحصر.

الثالث: المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً
لأهل المدينة. ومعنى هذا أن ما جاء في القرآن بلفظ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾
فهو مكي وما جاء بلفظ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فهو مدني وذلك لأن
الكفر كان غالباً على أهل مكة، فخطبوا بـيَا أَيُّهَا النَّاسُ ولأن الإيمان
كان غالباً على أهل المدينة فخطبوا بـيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا.

وأحق بعض العلماء صيغة يا بني آدم بـيَا أَيُّهَا النَّاسُ وقد روى عن
ميمون بن مهران رحمه الله أنه قال: «ما كان في القرآن يَا أَيُّهَا النَّاسُ
أويا بني آدم فإنه مكي، وما كان يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فإنه مدني».
والتأمل في هذا التقسيم يجد أنه لوحظ فيه المخاطبون لكن يرد عليه أمران
هما:

الأول: أنه غير ضابط ولا حاصر كسابقه، فإن في القرآن ما نزل غير

مصدر بأحدهما نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلَا تَطِيعُوا الْكُفْرِينَ
وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنَّهُ كَانَ عَلَيْنَا حَكِيمًا﴾ (٣)

(١) سورة التوبة الآية: ٤٢. (٢) سورة الزخرف الآية: ٤٥.

(٣) سورة الأحزاب الآية: ١.

وقوله جل شانه: ﴿ إِذْ جَاءَكَ التَّنْفِيقُونَ وَالْإِنشَادُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ
يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ أَنَّ التَّنْفِيقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ (١).

الثانى: أن هذا التقسيم غير مطرد، لأنه قد نزل بالمدينة ماجاء
بصفة (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) قال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْفُسُكُمْ
الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجَعَلَكُمْ مِنْهَا رُزُوجَكُمْ وَيَكُونُ مِنْهَا رُزُوجُكُمْ وَيَتَوَكَّلُونَ عَلَى اللَّهِ
كَثِيرًا وَيَسَاءُ وَأَقْسُوا وَالَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَاللَّهُ لَمَّا بَرَأَ
كَانَ عَلَيْكُمْ نَبِيًّا ﴾ (٢)

وقال تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ
لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْثَرَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَفْتَنُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ (٣).

فائدة العلم بالمكى:

العلم بالمكى والمدنى مهم للغاية، لأنه يترتب عليه الكثير من الفوائد
الغفيرة التى يحتاج إليها الإنسان والتى منها ما يلى:

١ - يترتب على معرفة المكى والمدنى تمييز الناسخ من المنسوخ،
فيصير إلى الأخذ بالناسخ، وترك المنسوخ، ولا سيما فى مجال الأحكام
والتشريع.

فلو تعارضت آيتان لوردوا فى موضوع واحد، وكل آية منها تثبت
حكماً مخالفاً لما تشبهت الآية الأخرى، وعرفنا أن إحدى الآيتين مكية
والأخرى مدنية، ففى هذه الحالة نحكم بأن الآية المدنية ناسخة للآية
المكية، نظراً إلى تأخر المدنى عن المكى.

٢ - معرفة المكى والمدنى تبصرنا بمعنى الآية القرآنية، ونعجزنا عن

(٢) سورة النساء الآية: ١.

(١) سورة المنافقون الآية: ١.

(٣) سورة الحجرات الآية: ١٣.

الخطأ في تفسيرها . ذلك أن من قرأ سورة :

﴿ قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ * لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ * وَلَا أَنْتُمْ
عِبُدُونَ مَا أَعْبُدُ * وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ * وَلَا أَنْتُمْ
عِبُدُونَ مَا أَعْبُدُ * لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ﴾ (١)

ولم يعلم زمن نزولها أهى مكة أم مدنية ، فإنه يحار فى معناها ، وقد يستخرج منها أن المسلمين لا يكلفون بالجهاد ، وإنما عليهم أن يقولوا للآخرين : (لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ) لكنه إذا علم أن هذه السورة نزلت فى مكة حين قال أهل الشرك والضلال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : تعال يا محمد نعبد ربك يوماً وتعبد آلهتنا يوماً ، أدرك أن هذه السورة كانت علاجاً للمرحلة التى قضاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فى مكة ، وليست دليلاً على عدم مشروعية الجهاد كما نزلت بذلك الآيات الأخرى فى المدينة المنورة (٢) .

٣ - معرفة المكى والمدنى تدعو إلى الثقة بالقرآن وبوصوله إلينا سالماً من التغيير والتحريف والتبديل . ويدل على ذلك اهتمام المسلمين به كل هذا الاهتمام حتى ليصرفون ويتناقلون ما نزل منه قبل الهجرة ، وما نزل بعدها ، وما نزل بالحضر ، وما نزل بالسفر ، وما نزل بالهنا ، وما نزل بالليل ، وما نزل بالشتاء ، وما نزل بالصيف ، وما نزل بالأرض ، وما نزل بالسما . فلا يعقل بعد هذا أن يسكتوا ويتركوا أحداً يمسسه ويعيبه (٣) .

(١) سورة الكافرون بتمامها .

(٢) التفسير المكنى فى القرآن ٤٧ ، ومن روائع القرآن للبوطى ١٠٣ .

(٣) مناهل العرفان ١/ ١٨٨ .

الفصل الثانى

فى الطرق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى

يلاحظ أنه لا طريق إلى معرفة المكى والمدنى إلا بما ورد عن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم والتابعين فى ذلك .

فالمعروف عند أهل العلم أنه لم يرد عن النبى صلى الله عليه وسلم بيان لكل من المكى والمدنى، إذ لو بينه لظهر وانتشر، وإنما لم يفعله صلى الله عليه وسلم لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله سبحانه وتعالى علم ذلك من فرائض الأمة، وإن وجب فى بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ، ليعرف الحكم الذى تضمنها فقد يعرف ذلك بغير نص الرسول صلى الله عليه وسلم بعينه وقوله هذا هو الأول المكى وهذا هو الآخر المدنى .

وكذلك الصحابة والتابعون من بعدهم لما لم يعتبروا أن من فرائض الدين تفصيل جميع المكى والمدنى، مما لا يسوغ الجهل به لم تتوافر الدواعى على إخبارهم به، ومن ثم ساء أن يختلف فى بعض القرآن هل هو مكى أو مدنى؟ وأن يعملوا فى القول بذلك ضرباً من الرأى والاجتهاد^(١) .

فالنبى صلى الله عليه وسلم لم يؤمر ببيان المكى والمدنى والصحابة رضوان الله عليهم كانوا فى زمانه فى غنى عن هذا البيان، لأنهم كانوا يشاهدون الوحى والتزيل، ويعرفون مكانه وزماته وأسباب نزوله فهل بعد العيان بيان؟

(١) البرهان فى علوم القرآن ١/ ١١١ .

قال ابن مسعود رضى الله عنه : والله الذى لا إله غيره ما نزلت سورة
من كتاب الله إلا وأنا أعلم أين نزلت ؟ ولا نزلت آية من كتاب الله إلا
وأنا أعلم فيا نزلت ؟ ولو أعلم أن أحداً أعلم منى بكتاب الله تبلغه
الإبل لركبت إليه . اهـ .

الفصل الثالث

فى خصائص كل من المكى والمدنى

ذكرت أن مرد معرفة المكى والمدنى هو السماع عن طريق الصحابة والتابعين، غير أن هناك علامات وضوابط يعرف بها المكى والمدنى، لذلك قال العلماء لمعرفة المكى والمدنى طريقان:

(أ) سماعى .

(ب) قياسى .

فن علامات وخصائص القرآن المكى ما يلى:

١- آيات القرآن المكى على الجملة قصار ذات وقع معين فى الأذن والنفس، تبعث على الرهبة والخشية، وتشعر بمعنى الجلال والجبروت، كمعظم السور التى تقرؤها فى جزء تبارك وعم يتساءلون، فجزء تبارك كله مكى وعدد آياته ٤٣١ آية. وجزء عم كله مكى وعدد آياته ٥٧٠ آية.

٢- الآيات المكية ليس فيها شيء من التشريع التفصيلى، بل معظم ما جاء فيها يرجع إلى المقصد الأول من الدين، وهو توحيد الله سبحانه وتعالى، وإقامة البراهين على وجوده ووصف يوم الدين وأهواله ونعيمه، والحث على مكارم الأخلاق التى بعث الرسول صلى الله عليه وسلم ليكملها. ثم ضرب الأمثال بما أصاب الأمم السابقة حينما خالفت مادعاها إليه أنبياءها.

٣- خطاب الجمهور في الآيات المكية جاء بـ (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) ولم تر في السور المكية (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا).

٤- كل سورة جاء فيها لفظ (كلا) فهي مكية. وقد ذكر هذا اللفظ في القرآن ثلاثاً وثلاثين مرة في خمس عشرة سورة كلها في النصف الأخير من القرآن.
قال بعض العلماء :

وما نزلت كلا بيثرب فاعلمن ولم تأت في القرآن في نصفه الأعلى ولعل الحكمة في ذلك أن نصف القرآن الأخير نزل أكثره بمكة ، وأكثرها جبابرة فتكررت فيه على وجه التهديد والإنكار ، بخلاف النصف الأول وما نزل منه في اليهود لم يحتاج إلى إيرادها فيه لدلتهم وضعفهم .

٥- كل سورة فيها سجدة فهي مكية .

٦- كل سورة في أولها حروف التهجى فهي مكية سوى سورة البقرة ، وآل عمران فإنهما مدينتان بالإجماع وفي الرعد خلاف .

٧- كل سورة فيها قصة آدم عليه السلام ، فهي مكية ماعدا سورة البقرة .

٨- كل سورة فيها قصص الأنبياء والأمم السابقة فهي مكية سوى سورة البقرة (١).

ومن خصائص وعلامات القرآن المدني ما يلي:

١- الآيات المدنية في الغالب طويلة فجزء (قد سمع) كله مدني وعدد آياته ١٣٧ آية ، وسورة الأنفال نصف جزء من القرآن وهي مدنية

(١) تاريخ التشريع للخصري ١٥ ومناهل العرفان ١٩٠/١ .

وعدد آياتها ٧٥ آية في حين أن سورة الشعراء وهي مكية ونصف جزء أيضاً عدد آياتها ٢٢٧ آية .

٢- خطاب الجمهور في الآيات المدنية يغلب أن يكون بقوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا) وقلبا يرد بقوله : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) وقد قال العلماء إنه قد جاء الخطاب في الآيات المدنية بقوله : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ) في سبع مواضع هي :

(١) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ

وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ (١)

(٢) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ كُفُّوا رُسًا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا لِمَتَّبِعِ

وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الْفَاسِقِينَ إِنَّكُمْ لَعُنْكُمْ عَذَابٌ مُبِينٌ ﴾ (٢)

(٣) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ

مِنْ نَفْسٍ وَنَجَدُوهَا وَمِنْ مَاءٍ رَوِيهَا وَبَشَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا

وَنِسَاءً ﴾ (٣) الآية .

(٤) قال تعالى : ﴿ إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ وَيَأْتِ بِغَيْرِكُمْ وَكَأَلَا اللَّهُ

عَلَى ذَلِكَ قَدِيرًا ﴾ (٤)

(٥) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ

رَبِّكُمْ ﴾ (٥) الآية .

(٦) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ

رَبِّكُمْ ﴾ (٦) الآية .

(٧) قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقَكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلَكُمْ أَسْمَاءَ

وَقَائِلَ الْعِصَارِفَاتِ ﴾ (٧)

(١) سورة البقرة آيتا : ٢١ ، ١٦٨ .

(٢) (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) سورة النساء آيات : ١ ، ١٣٣ ، ١٧٠ ، ١٧٤ .

(٧) سورة الحجرات الآية : ١٣ .

٣- كل سورة فيها الحدود والفرائض فهي مدنية .

٤- كل سورة تتحدث عن الجهاد وأحكامه فهي مدنية .

٥- الآيات التي تتحدث عن الشورى مدنية .

٦- الآيات المدنية تتحدث عن الأحكام والتشريعات المتعلقة بالعبادات والمعاملات وغيرها .

٧- سور القرآن التي يوجد فيها للمنافقين مدنية ماعدا سورة العنكبوت . والتحقيق أنها مكية عدا الآيات الإحدى عشرة الأولى منها ، فهي مدنية وهي التي ذكر فيها المنافقون-

على العموم المدني من السور ينبغي أن يكون منزلاً في الفهم على المكي ، وكذلك المكي بعضه مع بعض ، والمدني بعضه مع بعض على حسب ترتيبه في التنزيل .

والدليل^(١) على ذلك أن معنى الخطاب المدني في الغالب مبنى على المكي كما أن التأخر من كل واحد منها مبنى على متقدمه . دل على ذلك الاستقراء ، وذلك إما يكون ببيان مجمل أو تخصيص عموم أو تقييد مطلق أو تفصيل مالم يفصل .

(١) الموافقات للشاطبي ٤٠٦/٣ .

الفصل الرابع فى السور المكية والمدنية

القارئ فى الإتيان (١) يجد فيه آراء كثيرة ذكرها الشيخ جلال الدين السيوطى رحمه الله فى تعيين السور المكية والمدنية .

ولعل ماستريح إليه النفس من هذه الآراء ما ذكره الجلال عن الشيخ أبى الحسن بن الحصار رحمه الله ، الذى ذهب إلى القول بأن المدني باتفاق عشرون سورة ، والمختلف فيه اثنتا عشرة سورة وما عدا ذلك فهو مكي ، وقد نظم رحمه الله فى ذلك أبياتاً فقال :

<p>يَا سَائِلِي عَنْ كِتَابِ اللَّهِ مَجْتَهِدًا وَكَيْفَ جَاءَ بِهَا الْمُخْتَارُ مِنْ مُضَرٍ وَمَا تَقَدَّمَ مِنْهَا قَبْلَ هَجْرَتِهِ لِيَيْسَلَ النِّسْخَ وَالتَّخْصِصَ مَجْتَهِدًا تَعَارَضَ الثَّقَلُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ وَقَدْ أُمُّ الْقُرْآنِ وَفِي أُمِّ الْقُرَى نَزَلَتْ وَبَعْدَ هَجْرَةِ خَيْرِ النَّاسِ قَدْ نَزَلَتْ فَأَرْبَعٌ مِنْ طَوَالِ السَّبْعِ أُولُهَا وَتَوْبَةُ اللَّهِ إِنْ عُذَّتْ فَسَادُهُ وَسُورَةُ لِنَبِيِّ اللَّهِ عَمَكُهُ ثُمَّ الْحَدِيدُ وَيَتَلَوُّهَا مُجَادِلَةٌ</p>	<p>وَعَنْ تَرْتِيبِ مَا يُثَلِّى مِنَ السُّورِ صَلَّى إِلَهُ عَلَى الْمُخْتَارِ مِنْ مُضَرٍ وَمَا تَأَخَّرَ فِي بَدْوٍ وَفِي حَضِيرٍ يُؤَيِّدُ الْحُكْمَ بِالتَّارِيخِ وَالنَّظَرِ تُؤَوَّلَتِ الْحَجَرُ تَنْبِيهاً لِمُعْتَبِرٍ مَا كَانَ لِلْخَمْسِ قَبْلَ الْحَمْدِ مِنْ أَمْرِ عِشْرُونَ مِنْ سُورِ الْقُرْآنِ فِي عَشْرِ وَأَخَامِسُ الْخَمْسِ فِي الْأَنْفَالِ ذِي الْعَبْرِ وَسُورَةُ النُّورِ وَالْأَحْزَابِ ذِي الذِّكْرِ وَالْفَتْحِ وَالْحَجَرَاتُ الْغَرَّ فِي غُرَرِ وَالْحَشْرِ ثُمَّ امْتَحَنَ اللَّهُ لِلْبَشْرِ</p>
--	--

(١) الإتيان ٤٤/١ .

وسورة فضح الله النفاق بها
 وللطلاق والتحریم حکمها
 هذا الذى اتفقت فيه الرواة له
 فالرعدُ مختلفٌ فيها متى نزلت؟
 ومثلها سورة الرحمن شاهدها
 وسورة الحواريين قد عُلمت
 وليلةُ القدرِ قد خُصَّت بِمِلَّتِنَا
 وقل هو الله من أوصافِ خالقِنَا
 وذا الذى اختلفت فيه الرواة له
 وماسوى ذاك مكى تنزله
 فليس كلُّ خلافٍ جاء معتبراً

وسورةُ الجَمِيعِ تذكيراً لمذكر
 والنصرُ والفتحُ تنبيهاً على الثمرِ
 وقد تعارضت الأخبارُ فى الآخرِ
 وأكثرُ الناسِ قالوا الرعدُ كالقمرِ
 مما تَقْصَمَن قول الجنِ فى الخبرِ
 ثم التغابُن والتطفيثُ ذو التُّدْرِ
 ولم يكنْ بعدها الزلزالُ فاعتبرِ
 وعوذتان تردُّ البأسَ بالقدرِ
 وربما استُشْنِيَتْ أئى من السورِ
 فلا تكن من خلافِ الناسِ فى حَصْرِ
 إلا خلافاً له حظٌّ من النظرِ

فابن الحصار رحمه الله يذكر فى هذه الآيات السور المدنية المتفق
 عليها وهى: سورة البقرة، وآل عمران، والنساء، والمائدة، والأنفال،
 والتوبة، والنور، والأحزاب، ومحمد صلى الله عليه وسلم، والفتح،
 والحجرات، والحديد، والمجادلة، والحشر، والممتحنة، والجمعة،
 والمنافقون، والطلاق، والتحریم، والنصر.

كما يذكر السور المختلف فيها وهى: سورة الفاتحة، والرعد، والرحمن،
 والصف، والتغابن، والتطفيث، والقدر، ولم يكن، وإذا زلزلت،
 والإخلاص، والمعوذتين.

ويرى رحمه الله أن السور المكية باتفاق ماعدا ذلك وهى اثنتان
 وثمانون سورة.

أنواع السور المكية والمدنية:

الحق أن السور المكية والمدنية أربعة أنواع هى:

الأول : السورة كلها مكية كسورة المذثر .

الثاني : السورة كلها مدنية كسورة آل عمران .

الثالث : السورة مكية ماعدا آيات منها كسورة الأعراف ، فإنها مكية

عداية : ﴿ وَتَسْأَلُهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ ﴾ (١)

قال قتادة (٢) واستثنى غيره هذه الآية المذكورة وما بعدها من الآيات

إلى قوله جل شأنه : ﴿ فَأَذْخَرَكُم مِّنْ يَّسْرِ مَعْرَضٍ مُّطَوَّرٍ

ذُرِّيَّتِهِمْ ﴾ (٣)

الرابع : السورة مدنية ماعدا أربع آيات منها هي قوله جل شأنه :

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَمَّتْ إِلَيْهِ الْكُتُبُ وَفِي أَيْدِيهِ

فَتَحَّ اللَّهُ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ الْكُتُبُ لَمْ يَخْرُجْ اللَّهُ إِلَّا بِمُؤَاظَنَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ سَكِينَةٍ * لِيُجْعَلَ

مَا بَيْنَ الْكُتُبِ وَفَتْةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ شَكٌّ وَالْعَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ قُلُوبٌ

الْقَالِيَةِ لِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ * وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ

قُلُوبُهُمْ قُلُوبٌ لَّهُمْ قُلُوبُهُمْ قُلُوبٌ اللَّهُ هَذَا الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ * وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي مِرْيَةٍ مِنْهُ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ السَّاعَةُ

بَغْتَةً أَوْ تَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ بَغْيًا * ﴾ (٤)

(٢) مناهل العرفان ١/ ١٩٢ .

(١) سورة الأعراف الآية : ١٦٣ .

(٤) سورة الحج آيات : ٥٢ - ٥٥ .

(٣) سورة الأعراف الآية : ١٧٢ .

الفصل الخامس

فى تنزلات القرآن

مما لا خلاف فيه أن العلم بنزول القرآن مهم للغاية لأنه أساس للإيمان به . وأنه كلام الله سبحانه وتعالى ، وسأتناول بعون الله وحده ، الكلام عن نزول القرآن فى هذا الفصل فأقول وبالله التوفيق :

إن الله عز وجل شرف قرآنه بأن جعل له ثلاث تنزلات (١) :

التنزل الأول :

من الله عز وجل إلى اللوح المحفوظ . قال جل شأنه :

﴿ بَلْ هُوَ قُرْآنٌ مَّجِيدٌ * فِي لَوْحٍ مَّحْذُوظٍ ﴾ (٢)

وظاهر أن تنزل القرآن إلى اللوح المحفوظ كان بطريقة ، وفى وقت لا يعلمها إلا الله ، وكان جملة لا مفرقاً ، لأنه الظاهر من اللفظ عند الإطلاق ولا صارف عنه . أضف إلى ذلك أن أسرار التنجيم على النبى صلى الله عليه وسلم — والتي سأذكرها بعون الله قريباً — لا يعقل فى هذا التنزل . وربما يسأل سائل ويقول : ما الحكمة فى تنزل القرآن إلى اللوح المحفوظ ؟

والجواب : أن حكمة هذا التنزل ترجع إلى الحكمة العامة من وجود اللوح المحفوظ نفسه ، حيث جعله الله سجلاً جامعاً لكل ما قضى الله وقدّر ، وكل ما كان وما يكون . فهو شاهد ناطق ومظهر من أروع المظاهر الدالة على عظمة الله سبحانه وتعالى .

(١) مناهل العرفان ١/ ٣٦ . (٢) سورة البروج آيتا : ٢١ ، ٢٢ .

التنزل الثاني:

وكان إلى بيت العزة فى السماء الدنيا. قال جل شأنه:

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْمُبَرِّكَ إِنَّا كُنَّا مُنْذِرِينَ ﴾^(١)

وقال سبحانه: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾^(٢)

وقد جاء فى بعض الروايات ما يفيد أن هذا التنزل كان جملة إلى بيت العزة. فعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: فصل القرآن^(٣) من الذكر فوضع فى بيت العزة من السماء الدنيا فجعل جبريل ينزل به على النبى صلى الله عليه وسلم. وروى عنه أيضاً: أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا، وكان بمواقع^(٤) النجوم وكان الله ينزله على رسوله صلى الله عليه وسلم بعضه فى إثر بعض^(٥)

فهاتان الروايتان صحيحتان وموفقتان على ابن عباس رضى الله عنهما إلا أن لها حكم المرفوع لما هو مقرر من أن قول الصحابى^(٦) الذى لا مجال فيه للرأى حكمه حكم المرفوع. وكان هذا التنزل فى ليلة القدر جملة واحدة. وقد قال العلماء: إن الحكمة من وراء هذا التنزل تفخيم أمر القرآن، وأمر من نزل عليه وذلك بإعلام سكان السموات السبع أن هذا القرآن آخر الكتب المنزلة على آخر رسول وأشرف نبى صلى الله عليه وسلم

وذكر بعضهم أن النزول إلى السماء الدنيا كان إلهاباً لشوق النبى صلى الله عليه وسلم إلى على حد قول القائل:

(١) سورة الدخان الآية: ٣. (٢) سورة القدر الآية: ١.

(٣) أخرجه الحاكم فى المستدرک ٢/٢٢٣ ط: دار الفكر بيروت.

(٤) المواقع هى المساقط يقال مواقع الفيت أى مساقطه - مختار الصحاح ٧٣٢، ولسان العرب ٤٨٩٤/٥ -

(٥) أخرجه الحاكم فى المستدرک ٢/٢٢٢.

(٦) المتعدد ٢/١٧٤.

وأعظم ما يكون الشوق يوماً إذا دنت الخيام من الخيام
على العموم فى تعدد النزول وأماكنه مبالغة فى نفى الشك عن
القرآن الكريم، ورسالة للإيمان به، وباعث على الثقة فيه، لأن الكلام
إذا سجل فى سجلات متعددة كان ذلك أنفى للريب عنه، وأدعى إلى
تسليم ثبوته مما لو سجل ودون فى سجل واحد.

٣- النزول الثالث:

وكان ذلك على قلب النبى صلى الله عليه وسلم عن طريق جبريل
عليه السلام قال تعالى: ﴿ نَزَّلَ بِهِ الرُّوحَ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ
الْمُنذِرِينَ * بِمَا كَانَ عَرِيسِينَ ﴾ (١)
وهذا التنزل ليس لجبريل فيه سوى حكايته للرسول صلى الله عليه وسلم، وإيحائه إليه وليس للرسول صلى الله عليه وسلم فى هذا القرآن
سوى وعيه وحفظه، ثم حكايته وتبليغه وبيانه وتفسيره ثم تطبيقه
وتنفيذه.

ولقد دس أعداء الإسلام فى بعض كتبهم من أن جبريل عليه
السلام كان ينزل على النبى صلى الله عليه وسلم بمعانى القرآن والرسول
صلى الله عليه وسلم يعبر عنها بلغة العرب، وقيل: إن اللفظ لجبريل
وهذا كلام ساقط لا قيمة له ولا وزن ولا اعتبار، وإلا فكيف يكون
القرآن حينئذ معجزاً؟ ثم كيف تصح نسبته إلى الله واللفظ ليس له؟
مع أن الله يقول: ﴿ فَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ
حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ ﴾ (٢)

هذا وقد استمر هذا التنزل — بعد أن ابتدأ من حين البعثة —
حتى قرب انتهاء حياته صلى الله عليه وسلم.

(١) سورة الشعراء آيات: ١٩٣—١٩٥. (٢) سورة التوبة الآية: ٦.

الفصل السادس

فى تنجيم القرآن والحكمة منه

يلاحظ أن لنزول القرآن منجماً — أى مفرقاً — حكماً جلييلة يعرفها أهل العلم والفضل ، ويمكن أن نجمل هذه الحكم فيما يلى :

الحكمة الأولى : تثبت فؤاد النبى صلى الله عليه وسلم قال تعالى :

﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِيُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرُكِّنَ لَهُ قُرْآنًا كَرِيمًا ١٠١ ﴾ (١)

فهذه الآية الكريمة تذكر فى معرض الرد على المشركين حين اقترحوا أن ينزل القرآن جملة واحدة ، كما نزلت الكتب السماوية السابقة ، فرد الله عليهم — كما ذكرت الآية — بقوله تعالى ﴿ كَذَلِكَ لِيُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ ﴾ ولا شك أن تثبت قلبه صلى الله عليه وسلم إنما هو رعاية من الله عز وجل ، وتأييد لرسوله صلى الله عليه وسلم أمام اضطهاد وتكذيب الكفار له . فكانت الآيات القرآنية تنزل عليه صلى الله عليه وسلم تقوى قلبه وتزيل عنه ما أصابه من ألم وشدة .

الحكمة الثانية : تسهيل حفظ القرآن وفهمه على المسلمين . فالعرب كانوا أميين لا يقرءون ولا يكتبون ، قال جل شأنه :

﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ ١٠٢ ﴾ (٢)

وكانوا مشغولين بمصالحهم المعيشية ، ولا شك أن القرآن لو نزل جملة واحدة

(١) سورة الفرقان الآية : ٣٢ . (٢) سورة الجمعة الآية : ٢ .

على هذه الأمة لمجزت تماماً عن حفظه وفهمه، فاقتضت حكمته جل شأنه أن ينزله على رسوله صلى الله عليه وسلم مفرقاً ليسهل عليهم حفظه ووعيه وفهمه.

الحكمة الثالثة: مسابقة الحوادث والطوارئ في تجديدها وتفرقها. فكلما جدّ منهم جديد نزل من القرآن ما يناسبه، وفصل لهم الله من أحكامه ما يوافقهم، وتنظيم هذه الحكمة أموراً أربعة:

أولها: إجابة السائلين على أسئلتهم عندما يوجهونها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، سواء أكانت تلك الأسئلة لغرض التثبت من رسالته كما

قال تعالى في جواب سؤال أعدائه: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُم بِشَيْءٍ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١). أم كانت لغرض التنوير ومعرفة حكم الله كقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ (٢).

ثانيها: مجازاة الأفضية والحوادث في حينها ببيان حكم الله فيها عند حدوثها، ومعلوم أن تلك الأفضية والحوادث لم تقع جملة واحدة، وإنما وقعت متفرقة. ومن ثم كان لا مفر من نزول القرآن مفرقاً على حسب هذه الأفضية والوقائع ومن الأمثلة على ذلك:

قول الله تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي لِلَّهِ أَقْبَرُ﴾ (٣) الآيات.

فقد نزل صدر سورة المجادلة في حق خولة بنت ثعلبة، حين رفعت شكواها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم إلى الله في حق زوجها أوس بن الصامت حين ظاهر منها (٤).

ثالثها: لفت أنظار المسلمين إلى تصحيح الأخطاء التي كانوا يخطئون فيها.

(١) سورة الاسراء الآية: ٨٥.

(٢) سورة البقرة الآية: ٢١٩. (٣) سورة المجادلة الآية: ١.

(٤) أسباب النزول للسياقوري ٢٣١ ط: الحلبي

مثال ذلك: قول الله تعالى: ﴿فَإِذْ عَدُوٌّ مِنْ أَهْلِكَ بُسِيَتْ

الْأُيُنَيْنِ مَقْعِدَ الْوَسَاكِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١)

فقد نزل هذا القول الكريم فى غزوة أحد إرشاداً للمسلمين إلى موقع الخطأ الذى وقعوا فيه .

وابصارها : كشف حال أعداء الله المنافقين ، وهتك أستارهم للنبي صلى الله عليه وسلم والمسلمين ، ويظهر هذا واضحاً فى قول الله تعالى :

﴿وَمِنَ الْقَائِمِينَ مَنْ هُوَ لِنَبِيِّ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِبُؤْسِينَ﴾

إلى قوله تعالى: ﴿لَئِنْ آتَاهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٢)

فالثلاث عشرة آية المذكورة فضحت المنافقين وكشفت أستارهم .

الحكمة الرابعة: التدرج فى تشريع الأحكام . فالله عز وجل لم يكلف عباده ما لا يطيقونه ، بل سلك بهم طريقاً وسطاً . فاهتم القرآن أولاً بزرع وتثبيت العقيدة فى النفوس ، ولم يكلفهم من العبادات فى مكة إلا القليل ، فالصلاة لم تفرض عليهم إلا قبل الهجرة بقليل ، ثم فرض الصيام والزكاة فى السنة الثانية من الهجرة ، ثم فرض الحج فى السنة السادسة من الهجرة أيضاً .

ولم يحرم القرآن عليهم ما كن يجرى فى نفوسهم جرى الدم فى العروق ، فالخمر لم تحرم عليهم مطلقاً إلا فى المدينة المنورة حينما نزل قوله

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْكَافِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَمُ

رَجَسٌ مِّنْ عِندِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٣) .

وكذا الربا لم يحرمه القرآن إلا بعد الهجرة أيضاً .

(١) سورة آل عمران الآية : ١٢١ . (٢) سورة البقرة آيات : ٨ - ٢٠ .

(٣) سورة المائدة الآية : ٩٠ .

الحكمة الخامسة: الإرشاد إلى مصدر القرآن، وأنه كلام الله وحده .
فالقرآن الكريم حين يقرؤه الإنسان يجد أن أوله تمهيد لآخره ، وآخره
تصديق لأوله ، فهو جيد السبك ، متين الأسلوب (١) . لا يوجد أى تفكك
أو انفصام بين أجزائه ، مع أنه نزل فى ثلاثة وعشرين عاماً . الأمر الذى
يجعل كل منصف ينطق بأن القرآن كلام الله ، وصدق الله العظيم

إذ يقول : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا
كَثِيرًا ﴾ (٢) .

(١) مناهل العرفان ٤٦/١ والبيان فى علوم القرآن ٤٠ .

(٢) سورة النساء الآية : ٨٢ .

الفصل السابع

فى أول ماترك وآخر مانزل

جاء فى صحيح البخارى (١) فى حديث بدء الوحي ما يفيد أن أول مانزل من القرآن: ﴿أَوَّلُ مَا نَزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿أَفْرَأَيْتُمْ كَيْفَ يَخْلُقُ﴾ (٢). ثم المذثر.

جاء فى صحيح مسلم — أول مانزل من القرآن: ﴿أَفْرَأَيْتُمْ رَبَّكَ﴾ إلى قوله: ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (٣) إلا أنه جاء فى صحيح مسلم أيضاً عن جابر: أول مانزل من القرآن سورة المذثر. ولعل جابراً رضى الله عنه سمع النبى صلى الله عليه وسلم يذكر قصة بدء الوحي، فسمع آخرها فلم يسمع أولها فتوهم أنها أول مانزلت وليس كذلك. نعم هى أول مانزل بعد سورة «العلق» لما ثبت فى الصحيحين (٤) عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحدث عن فترة الوحي فقال: بينما أنا أمشى سمعت صوتاً من السماء فرفعت رأسى فإذا الملك الذى جاءنى بجبراء جالس على كرسى بين السماء والأرض فجلست (٥) منه قرناً فرجعت فقلت زملونى زملونى، فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنذِرْ﴾ (٦).

وجاء فى البرهان (٧):

«وقبل: أول مانزل سورة الفاتحة وطريق الجمع بين الأقاويل

(١) صحيح البخارى ٦٠٦/١ (٢) سورة الطن الآية: ١.

(٣) صحيح مسلم ٧٩/١ (٤) البخارى ٧/١، ومسلم ٨٠/١.

(٥) أى فرغت — لسان العرب ٥٤٤/١ — والفرق هنا معناه الخوف — مختار الصحاح ٥٠٠ —

(٦) سورة المذثر آيتا: ٢، ١. (٧) البرهان للزركشى ٢٠٧/١.

أن أول ما نزل من الآيات: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ وأول ما نزل من أوامر التبليغ: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة». وقيل: أول ما نزل للرسالة: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ وللنبوة: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فإن العلماء قالوا: قوله تعالى ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ دال على نبوة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، لأن النبوة عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف خاص، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ دليل على رسالته صلى الله عليه وسلم، لأنها عبارة عن الوحي إلى الشخص على لسان الملك بتكليف عام.

وأما ما آخر ما نزل فقد اختلف فيه العلماء كثيراً:
فمن ابن عباس رضى الله عنها أن آخر ما نزل قوله تعالى:

﴿إِنَّا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ (١).

ومن عائشة رضى الله عنها أن آخر ما نزل سورة المائدة. وقيل:

﴿وَأَقْمُوا يَوْمَ تَشْهَوْنَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (٢).

وقيل: ﴿قَدْ تَوَلَّوْا أَهْلَ حَيِّ آلِهِ إِيَّاهُ وَعَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ (٣). وقيل آخر ما نزل آية الربا.

قال القاضي أبو بكر فى الانتصار (٤):

وهذه الأقوال ليس فى شىء منها مرفع إلى النبى صلى الله عليه وسلم، ويجوز أن يكون قاله قائله بضرب من الاجتهاد، وليس العلم بذلك من فرائض الدين... ويحتمل أن كلا منهم أخبر عن آخر ما سمعه

(١) سورة النصر الآية: ١. (٢) سورة البقرة الآية: ٢٨١.

(٣) سورة التوبة الآية: ١٢٩.

(٤) هو القاضي أبو بكر محمد بن الطيب الجاقلاني المتكلم المشهور توفى سنة ٤٠٣ هـ.

شذرات الذهب ٥٧/٢.

من رسول الله صلى الله عليه وسلم فى اليوم الذى مات فيه أوقبل مرضه بقليل وغيره سمع منه بعد ذلك .

هذا ما قاله القاضى رحمه الله ، ولعل النفس تستريح — كما ذكر الشيخ الزرقانى رحمه الله (١) — إلى القول القائل : إن آخر آية نزلت هى قوله تعالى : ﴿ وَأَقْبُوا يَوْمَ تَرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ تُولَىٰ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَفَرَّ لَا يَظْلَمُونَ ﴾

الأول : ما تحمله هذه الآية فى طياتها من الإشارة إلى ختام الوحي والدين بسبب ما تحث عليه من الاستعداد ليوم القيامة ، وماتنوّه به من الرجوع إلى الله واستيفاء الجزاء العادل .
الثانى : روى أنه صلى الله عليه وسلم عاش بعد نزول هذه الآية ، تسع ليال فقط والله تعالى أعلم .

فائدة :

افتتح الله عز وجل سور القرآن بعشرة أنواع من الكلام لا يخرج شىء من السور عنها .

الأول : الثناء عليه سبحانه وتعالى ، والثناء قسمان :

١ — إثبات لصفات المدح وهو التحميد فى خمس سور ، وتبارك فى سورتين .

٢ — نفى وتزويه من صفات النقص وهو التسبيح فى سبع سور .

الثانى : خروف التهجى فى تسع وعشرين سورة .

الثالث : النداء فى عشر سور : خمس ببدء الرسول صلى الله عليه وسلم : الأحزاب ، والطلاق ، والتحریم ، والمزمل ، والمدثر ، وخمس ببدء الأمة : النساء ، والمائدة ، والحج ، والحجرات ، والممتحنة .

الرابع : الجمل الخبرية نحو : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ ﴾ (٢) ،

(١) مناهل العرفان ٩٠/١ .

(٢) سورة الأنفال الآية : ١ .

﴿ بَرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ (١) ، ﴿ أَفَأَمْرٌ أَنْ تَقُولَ ﴾ (٢)

وجملة السور المبتدأة بالجملة الخبرية ثلاث وعشرون سورة.

الخامس: القسم فى خمس عشرة سورة منها الصفات ، والبروج ، والطارق .

السادس: الشرط فى سبع سور هى : الواقعة ، والمنافقون ، والتكوير ، والانفطار ، والانشقاق ، والزلزلة ، والنصر .

السابع: الأمر فى ست سور: الجن ، والعلق ، والكافرون ، والصد ، وقل أعوذ « المعوذتين » .

الثامن: الاستفهام فى ست سور: الإنسان ، والنبأ ، والتأشبية ، والشرح ، والفيل ، والماعون .

التاسع: الدعاء فى ثلاث: ويل للمطففين ، ويل لكل همزة ، المسد .

العاشر: التعليل فى : لإيلاف قريش .

وقد نظمت هذه العشرة فى بيتين لأبى شامة عبد الرحمن بن إسماعيل رحمه الله حيث قال :

أثنى على نفسه سبحانه بثبو ت الحمد والسلب لما استفتح السوراً
والأمر شرط النداء والتعليل والقسم الد عا حروف التهجى استفهم الخبرا

(١) سورة التوبة الآية : ١ . (٢) سورة النحل الآية : ١ .

خاتمة نَسأل الله تعالى حسنها

الحق أن ما جاء في هذا الكتاب هو خلاصة ما ذكره علماء الأصول
والمشتغلون بعلوم القرآن ، ولا يمكن لي أبداً أن أزعج بأنه من جهدى الشخصى
فحسب ، وإنما مثلى كإنسان رأى العديد من اللاكئ والجواهر التى تبهى العين ،
وتنير الصدر مبعثرة فى أماكن متفرقة فجمعها ونظمها فى عقد واحد .

وإن تجدد عيباً فُسِّدَ الخُلا فَجَلَّ من لافيه عَيْبٌ وَعَلَا
وما أحسن قول القائل :

فإن وَقَفْتُ فُدرتِ دُونَ هِمَّتِي فبلغ علمى والمعاذيرُ تُقْبَلُ
وكل ما أطلبه وأتمناه وأنا أختِم هذا الكتاب أن يرجع المسلمون إلى قرآنهم
يتأدبون بأدبه ، ويتخلقون بخلقهِ قال تعالى :

﴿ قَمْرًا تَبَعُ هَؤُلَاءِ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْغَى * وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً
ضَنْكًا وَنَحْسَهُ يَوْمَ الْيَوْمِ أَعْمَى * قَالَ رَبِّ ارْحَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنْتُ
بَصِيرًا * قَالَ كَذَلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيَهَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى ﴾

سورة طه آيات : ١٢٣ ، ١٢٦ .

هذا وأسأله جل شأنه أن يحفظنا بالقرآن ويجعله جليساً لنا فى وحدتنا وأنيساً لنا
فى غربتنا وشقيقاً لنا يوم يقوم الناس لرب العالمين والحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفقير إلى عفو الله ورضاه

أبو أحمد محمد إبراهيم الحفناوى

التحليل	٥
المقدمة في تعريف القرآن الكريم	١٣
«تذييل» في اسماء القرآن	٢٨
الباب الأول: في ثبوت القرآن وما يتصل به	١٢٢-٣٥
الفصل الأول: في ثبوت القرآن وتواتره	٥٨-٣٧
الفصل الثاني: في ترتيب الآيات والسور	٦٤-٥٩
الفصل الثالث: في اشتمال القرآن على ألفاظ غير عربية	٧٢-٦٥
الفصل الرابع: في ترجمة القرآن الكريم	٩٠-٧٣
الفصل الخامس: في حجية القرآن	٩٦-٩١
الفصل السادس: في الغاية من البحث في القرآن	٩٨-٩٧
الفصل السابع: في خواص القرآن	١٢٢-٩٩
الباب الثاني: في الأحكام التي تضمنها القرآن وما يتعلق بها	١٧٢-١٢٣
الفصل الأول: في الأحكام الواردة في القرآن الكريم	١٤٣-١٢٥
الفصل الثاني: في تعليل القرآن للأحكام	١٤٧-١٤٥
الفصل الثالث: في أسلوب القرآن في بيان الأحكام	١٥٨-١٤٩
الفصل الرابع: في طرق استخراج الأحكام من القرآن	١٧٢-١٥٩
الباب الثالث: في مباحث الألفاظ	٣١٤-١٧٣
الفصل الأول: في أقسام اللفظ باعتبار المعنى الذي وضع له	٢٢٠-١٧٥
الفصل الثاني: في اللفظ باعتبار المعنى الذي استعمل فيه	٢٤٤-٢٢١
الفصل الثالث: في اللفظ باعتبار ظهور معناه وخفائه	٢٨٣-٢٤٥
الفصل الرابع: في كيفية دلالة اللفظ على المعنى	٣١٣-٢٨٥
الباب الرابع: في النسخ	٤٤١-٣١٥
الفصل الأول: في مدلول النسخ وموقف العلماء منه	٣٦٠-٣١٧

٤٣٦ — ٣٦١	الفصل الثاني: فى أنواع النسخ
٤٤١ — ٤٣٧	الفصل الثالث: فى طرق معرفة النسخ
٤٥٦ — ٤٤٣	الباب الخامس: فى الصلة بين القرآن والسنة
٤٤٨ — ٤٤٥	الفصل الأول: فى المقدار الذى بينه الرسول صلى الله عليه وسلم من القرآن
٤٥٦ — ٤٤٩	الفصل الثانى: فى أنواع بيان القرآن بالسنة
٤٨٤ — ٤٥٧	الباب السادس: فى القرآن المكى والمدنى
٤٦٢ — ٤٥٩	الفصل الأول: فى تعريف المكى والمدنى وفائدة العلم بذلك
٤٦٤ — ٤٦٣	الفصل الثانى: فى الطرق الموصلة إلى معرفة المكى والمدنى
٤٦٨ — ٤٦٥	الفصل الثالث: فى خصائص كل من المكى والمدنى
٤٧٢ — ٤٦٩	الفصل الرابع: فى السور المكية والمدنية والمختلف فيها
٤٧٦ — ٤٧٣	الفصل الخامس: فى تنزيلات القرآن
٤٨٠ — ٤٧٧	الفصل السادس: فى تنجيم القرآن والحكمة منه
٤٨٤ — ٤٨١	الفصل السابع: فى أول ما نزل وآخر ما نزل
٤٨٥	خاتمة: نسال الله حسنها

